مايكل نايتس

مَهدُ الصِّراع

العراق وولادة القوة العسكرية الأميركية الحديثة

ترجمة وتقديم

قيس قاسم العجرش

مراجعة

حسن ناظم

مركز الرافدين للحوار

مَهدُ الصِّراع

العراق وولادة القوة العسكرية الأميركية الحديثة

مَهدُ الصِّراع

العراق وولادة القوة العسكرية الأميركية الحديثة

مايكل نايتس

ترجمة وتقديم

قيس قاسم العجرش

مراجعة

حسن ناظم

Cradle of Conflict
Iraq and the Birth of Modern U.S. Military Power
Michael Andrew Knights

Naval Institute Press
Annapolis, Maryland

الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، 2019

First Edition, Beirut/Lebanon, 2019

First published in the United States by Haymarket Books



ISBN: 978 - 1 - 989660 - 09 - 6

مايكل نايتس

مَهدُ الصِّراع

العراق وولادة القوة العسكرية الأميركية الحديثة

ترجمة وتقديم: قيس قاسم العجرش

مراجعة: حسن ناظم



إهداء المؤلف

إلى ماريّا

مقدمة المترجم

تكادُ تكونُ موضوعةُ الحربِ الأميركية في العراق، موضوعة متجددة في الكتابة التاريخية ـ السياسية الغربية عموماً، ولدى الكتّاب الأميركيين خصوصاً. إذ ما زالت هذه الحربُ فاعلةً تتجدد في معطياتها على الرغم من الإعلان المبكر لانتهاء العمليات العسكرية القتالية التي أسقطت نظام صدّام عام 2003. يقدّمُ مايكل نايتس في هذا الكتاب رؤيةً واسعةً وعميقةً في كثير من المواضع لقضية الصراع الأميركي المستمر في العراق. والمدهش أن نايتس كتب هذا البحث الموسع نهاية عام 2005، لكنه استشرفَ بوضوح، كما سيلاحظ القارئ، النهايات السائبة التي تركها التدخلُ العسكري الأميركي من دون حسم بداية الصراع، أما الاستدراكاتُ والمعالجات اللاحقة فقد كانت في كثيرٍ من الأحيان تزيد من تفاقم الأمور. لأن الحسابات الستراتيجية لم تجرِ قبل انطلاق العمليات العسكرية، ولم يتوقف صنّاع القرار الأميركيون من تقديم جردة حساب لما سيؤول إليه الحال مع إسقاط نظام دكتاتوري شرس، يُعَدُّ الأكثر دموية في الشرق الأوسط، أو العالم منذ أن غاب وجهُ ستالين عن هذا العالم.

يقدّمُ مايكل نايتس هنا أطروحةً يؤكدها كلّما سار قدماً في البحث، مفادها أن عمليات المقاومة والممانعة والصدّ للتغيير في العراق بعد عام 2003، إنما هي طور آخر من الممانعة التي أبداها (النظام) تجاه الوجود الأميركي في المنطقة منذ عام 1990. ويستفيضُ نايتس في بحث تفاصيل العلاقة المبهمة والمتغيرة بين نظام صدّام والإدارات الأميركية المتعاقبة منذ غزو الكويت، حتى سقوط تمثال الدكتاتور في ساحة الفردوس.

لكنه يركزُ في الفصول الأولى على مسألة خوض القوة العسكرية للولايات المتحدة، وهي تخرج منتصرة من الحرب الباردة، نزاعاً طويل الأمد هذه المرّة مع العراق، وإنه قد استطال تحديداً بسبب أن هذه القوة العالمية المنتصرة لم تكن مستعدة بما يكفي لخوض حرب الخداع والتراجع التي خاضها نظام صدام مع الولايات المتحدة وحلفائها مع غزو الكويت،

وخلال الأعوام الاثني عشر التي تلت الغزو. يحاول نايتس في كتاب **مهدالصراع** أن يبلور حكماً شاملاً على مجمل صورة الصراع طويل الأمد بين الولايات المتحدة والعراق، والذي استمر لعقود، بل إنه يقدّم في نهاية الكتاب فكرة أن الصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة في العراق بعد إزاحة صدام، والذي تستمر فيه الحكومة العراقية الحالية تجاه الإرهاب، ما هو إلا استمرار بصورة من الصور لمحاولة النظام البعثي البقاء فاعلاً ضمن طيّات المجتمع العراقي مهما اختلفت ألوانه أو أشكال ظهوره.

لقد أُهدرت موارد عظيمة خلال سنوات هذا الصراع، ويلاحظ القارئ أن الانشغال العسكري العراقي سواء قبل غزو الكويت، أم خلال السنوات التي أعقبت حرب الخليج 1991 حتى نيسان 2003، إنما استقطع من العراق والحياة الإنسانية العراقية فرصاً عظيمة في التنمية والاستقرار في مقابل حصيلة هزيلة من الوقائع العسكرية التي أدت في النهاية إلى تآكل القدرات العسكرية العراقية من دون أن تحقق أيّ شيء.

تسبّب الأميركيون أيضاً، على وفق أطروحة الكتاب، في هدرِ مواردَ عظيمةٍ من أجل احتواء نظام صدام، من دون أن تكون هناك عوائد حقيقية تنعكس إيجاباً على السلم والاستقرار في الشرق الأوسط بشكل مستدام، ومن دون أن تسهم هذه الموارد في تأكيد الهيمنة الأميركية المطلقة للردع وفرض الحلول. وهي عملية احتواء عسكري وسياسي مكلفة لم تبرز خلالها أيّ بدائل أمام الإدارة الأميركية إلا حين قررت إدارة الرئيس بوش إزاحة صدام ونظامه بشكل نهائي عبر عمل عسكري شامل. كانت التكاليف أكبر بكثير نتيجة الانتظار الطويل، ومناورة غير منتجة مارستها قوات التحالف على مدى ثلاثة عشر عاماً، مما بدا لواشنطن بأنه تطبيق لسياسة الاحتواء، ولكن الأمر كان أبعد ما يكون عن الاحتواء في حقيقته.

هذا الكتاب مصدرٌ مهمٌّ لدراسة العسكرية الأميركية وسلوكها ومتغيراتها خلال تلك المواجهة طويلة الأمد. لكن المدهش هو الربط والاستمرار الذي يقدّمُهُ المؤلف في أن ما شهده العراق من نشاط مقاوم للوجود الأميركي، وظهور حادّ للمجاميع الإرهابية التي قدمت من مختلف أنحاء العالم إنما هو شكل من أشكال استمرار النظام البعثي في التواجد والتصارع مع القوة الأميركية على الأرض العراقية. أي أنه يربط مبكراً بين زوال النظام البعثي وقدرته وقدرة عناصره على التكيف للظهور بشكل آخر، وهو الأصولية الجهادية السلفية التي انتهت إلى ظهور تنظيم (الدولة الإسلامية) الإرهابي، والحرب الشاملة التي

اقتضت من العراقيين خوضها لأجل إزاحة هذا التنظيم. لكن هل سيتمكن (النظام البعثي) من الظهور مرّة أخرى على مسرح الفعل في المستقبل القريب بشكل آخر، وثوب مخادع جديد؟

قيس قاسم العجرش

2019

تصدير

مثلما مثّل العراق مهداً للحضارة في العالم القديم، مثّل أيضاً مهد الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهناك حقيقة بسيطة وواضحة هي أن الولايات المتحدة وحلفاءها خاضوا عمليات قتالية في العراق في كل سنة من السنوات التي تلت عام1991 ودونما توقف، في فترة تعد من أطول فترات الانشغال العسكري الأميركي، حتى أنها أطول من فترة التدخل العسكري المباشر في حرب فيتنام.لقد سقطت القنابل والصواريخ الأميركية على العراق تقريباً في كل عام وعلى مدى أكثر من عقد من الزمان.

كان العراق يشكل عماد التجربة التكوينية لشكل الحرب في العالم المعاصر، يصح هذا بالنسبة للعديدين من الذين ولدوا في بلدان الغرب التي تنعم بالسلام، أو حتى دول الشرق الأوسط المضطربة خلال القرن العشرين. ولم يكن هناك من تهديد أسرع في الظهور، بعد أن انجلى تهديد حلف وارشو، من التهديد الذي كان يشكله النظام البعثي الذي يقوده صدّام حسين في العراق. وبعد خمسة عشر عاماً من فرض مجلس الأمن الدولي عقوباته على العراق وسياسة الاحتواء العسكري، اضطرت جيوش الولايات المتحدة أن تخوض غمار الحرب على أرض العراق لتلاحق بقايا النظام السابق وباقي خصومها الآخرين.

لقد تحوّلت المجابهة العراقية التي امتدّت لعقود وهي تواجه الضغط العسكري الأميركي إلى ما يشبه البوتقة التي انصهرت فيها القدرات العسكرية الأميركية لتظهر معدنها الحقيقي في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

ولهذا، تأتي الدراسة الدقيقة لهذه المجابهة التي استمرّت خمسة عشر عاماً لتمنحنا موشوراً إيضاحياً لما هي عليه القوة الأميركية ومُحدداتها في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وستمنحنا أيضاً دليلاً استرشادياً يضيء لنا مديات استخدام القوة العسكرية الأميركية وإمكاناتها خلال القرن الواحد والعشرين.

أما القرارات العقائدية التدبيرية التي جرى اتخاذها الآن، فإنها ستؤثر على مجمل صورة

القوة العسكرية الأميركية وواقعها خلال السنوات الخمسين القادمة، وهنا تكمن أهمية استخلاص الدروس الصحيحة من العمليات العسكرية الأميركية التي جرت وتجري في العراق. هذا الكتاب سيركز على الكيفية التي جرى بها استخدام القوة العسكرية الأميركية عملياً بدلاً من الوجهة النظرية، مثلما سيركز على الطريقة التي جرت بها عملية دمج التقنيات المتطوّرة مع المفاهيم الحديثة لمجابهة التهديدات والقيود التي تواجهها حكومة الولايات المتحدة في العالم الواقعي.

وبالنسبة لعدد كبير من الناس، فإن تاريخ التدخل العسكري الأميركي في العراق يكمن في حكايتين تتخذان مسارين اثنين؛ أولاً كان هناك سحر التكنولوجيا التي قطعت نفسها عن الالتزام الأخلاقي، والتي أظهرت نفسها وكأنها عمليات عسكرية خالية من إراقة الدماء، مثلما ظنّ الناس في عملية عاصفة الصحراء عام 1991. أريد لتلك العملية أن تبدو أنها وصلت الذروة في حذاقة التنفيذ العسكري. ومع هذا، نجد أنفسنا بعد اثني عشر عاماً أمام عملية لاحقة مثيرة للجدل وممتدة، وهي عملية حرية العراق، التي أريد لها أن تبزّ سابقتها.

في العام 1991، استغرقت العملية المخطط لها 43 يوماً كي تنجز أهدافها، لكنها دمّرت العراق في طريقها. وفي العام 2003، استغرقت عملية (حرية العراق)، الخفيفة الوزن والسريعة مدّة 26 يوماً لإزاحة نظام صدّام، والسيطرة على معظم أنحاء العراق، والتسبب بدمار كبير ومنتقى للأهداف المتعلقة بالنظام. في الواقع، فإن كلتا العمليتين لا تنفصلان عن بعضهما بعضاً، بل إنهما يستكملان بعضهما لينهيا خمسة عشر عاماً من الاحتواء بقوة السلاح للنظام العراقي، وتخلل هذه السنوات عددٌ من المواجهات المسلحة. ولا يمكن أن نجد تحليلاً للحربين من دون أن يتطرّق للأحداث السياسية والعسكرية التي تخللت الفترة الممتدة بينهما. ومن المستحيل أن نحكم على الفاعلية العسكرية والسياسية لحرب عام 1991 من دون أن نتدارس أسباب ديمومة بقاء السلطة البعثية ما بعدها، ومن دون أن نفهم العناد العراقي الذي استمرّ لعقدٍ كاملٍ بعدها. وكذلك لا يمكن فهم السهولة التي أزيح بها النظام البعثي عام 2003 من دون أن نفهم طبيعة العمليات العسكرية الأميركية المستمرة ضد العراق منذ عام 1991.

لهذا، لا يجب أن ننظر إلى المواجهة الأميركية مع العراق على أنها اشتملت على حربين مختلفتين، بل هي مواجهة واحدة استمرت طوال خمسة عشر عاماً. وعبر استقصاء ما خفي من تاريخ العمليات العسكرية الأميركية بين العمليتين القتاليتين، فإن هذا الكتاب سيحكي

القصّة الكاملة لأوّل مرّة.

وعلى المستوى السياسي، مثّل الصراع مع نظام صدّام حسين مصدر تأثير واسع ودقيق للتاريخ الموسّع لحقبة ما بعد الحرب الباردة. وبين عامي 1991، و2003، حوّل الرفض العراقي للقيود المفروضة عليه عبر قرارات مجلس الأمن وشروط وقف إطلاق النار، حوّلت العراق إلى دولة منبوذة من المجتمع الدولي. كما ترك ذلك آثاره على العلاقات الدولية العالمية بعد الحرب الباردة. وبعد أن تشكل الإجماع الدولي مع حقّ الكويت في أن تستعيد استقلالها، وأن تنال مساندة المجتمع الدولي لتدافع عن نفسها، ظهرت قدرة العراق على الاستهانة بمقررات مجلس الأمن الدولي وكأنها دليل على عدم فهم القواعد التي تحكم النظام العالمي الجديد. تمكن التحدي العراقي من شقّ صف مجلس الأمن الدولي، وتسبب في عرقلة ذات أثر بعيد لمحاولات إرساء مبادئ الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل في النظام العالمي الذي أرسي بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها. في الوقت نفسه، تسببت الحالة الإنسانية لتأثيرات العقوبات على العراق، والضربات الأميركية المستمرة عليه، فضلاً عن احتفاظ الولايات المتحدة بحجم كبير من القوة العسكرية في منطقة الخليج، تسبب كل هذا في تفاقم الصراع بين الغرب والثقافة الإسلامية، وربما أسهم أيضاً بالتعجيل في حدوثه. واستمر العراق في كونه حلبة صراع لأولئك الذين يساندون نشر المزيد من الحداثة والعولمة للمجتمعات الإسلامية، وفي الوقت نفسه، لأولئك الذين يعارضون هذه الحداثة ويناهضون هذا النوع من العولمة لهذه المجتمعات.

وبعد أن كان العراق موضوعاً محورياً لجهود الأمم المتحدة، فقد تكفّل غزو آذار عام 2003، بأن يجعله الساحة الأولى لتنفيذ ستراتيجية ما بعد 11 أيلول، في تنفيذ الهجمات الاستباقية. وعلى الرغم من أن قادة أميركيين بارزين مثل ريتشارد تشيني، الذي شغل منصب نائب الرئيس، وكولن باول الذي شغل منصب وزير الدفاع كانوا قد عارضوا إسقاط نظم صدّام عن طريق القوّة، حينما كانا يشغلان منصب وزير الخارجية، ومنصب رئيس هيئة الأركان المشتركة على التوالي، إلّا أنهما لاحقاً ساندا الحرب بشكل علني. وبقي هناك سؤال محوري يطرح نفسه، مالذي يدفع إلى هذا التغيير في المواقف؟ ولماذا جرى النظر إلى عملية تغيير النظام أمراً غير ضروري، وغير حكيم عام 1991؟ ثم صار أمراً عقلانياً وهدفاً مطلوباً عام 2003؟ مالذي تغير خلال عقد من التدخل العسكري الأميركي في العراق ليجعل صنّاع القرار يقررون أن إزاحة نظام صدّام أصبح أمراً ضاغطاً وضرورياً؟ وما الدور الذي لعبته الممانعة

العراقية اللامحدودة لتعجّل من هذا التغيير في المواقف؟

على المستوى العسكري التقني، نجد أن خمس عشرة سنة من التركيز الأميركي على العمليات في العراق شكّلت تجربة غنية لفهم حدود قدرات اليد العسكرية الأميركية في إنجاز المهام، وفهم آلياتها التنفيذية ضمن البيئات المعقّدة.

دفع التركيز على الدروس المستخلصة من حربي عام 1991، و2003 المحللين إلى افتراض أن هذه الدروس غير قابلة للتطبيق والمقايسة مع حال آخر. يحدث هذا في عصر تتزايد في مستويات مكننة الحرب، ويغدو فيه الضمّ والإلحاق الإقليمي وتغيير النظام بالقوة أمراً استثنائياً بدلاً من أن يكون قاعدة في سيرورة الصراعات الدولية. وهنا نجد أن استمرار العمليات العسكرية الأميركية ضد العراق مثّل صورة مغايرة، ونموذجاً اكثر مقبولية للاستجابة العسكرية الأميركية تجاه صراعات حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهنا، مثل العراق معياراً للتدخل العسكري الإنساني الأميركي الأول من نوعه في هذه الحقبة، ولأول مرّة في حدوثه مع دولة ذات سيادة. كما شهد تأسيس ملاذ آمن للكورد في نيسان من عام 1991، وكذلك فرض منطقتي حظر الطيران شمالاً وجنوباً. وذهب الجيش الأميركي إلى إطلاق ضربات جوية أو صاروخية قاسية ولمرّات عدّة، للتقليل من قابلية العراق على الاستمرار في العناد الرافض لشروط وقف إطلاق النار، وقرارات مجلس الأمن الدولي. وحيّدت الولايات المتحدة دفاعات العراق الجوية، وضربت مواقع قياداته مرّاتعدّة، وضربت الملاذات الآمنة التي وفّرها النظام للإرهابيين، ودمّرت مواقع تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، كل هذا جرى خلال الفعاليات العسكرية النشطة التي امتدّت خلال السنوات الفاصلة بين حربي الخليج. وحتى قبل أن يسقط النظام البعثي في نيسان من عام 2003، فقد انخرطت الولايات المتحدة في عمليات إنسانية توفّر بيئة انتقالية وتساعد على الاستقرار في بعض مناطق العراق. لتنتقل بعدها إلى حملة موسعة لمكافحة التمرّد. لقد رسمت التحديات العسكرية التي واجهتها الولايات المتحدة في العراق مسار المهام الحربية بعد الحرب الباردة، خاصة حين ينظر للمهام القتالية على أنها مهمة واحدة ومستمرة ضمن صراع محدد.

يمكن تقسيم التسلسل الزمني للصراع الأميركي مع العراق إلى ثلاث مراحل متمايزة؛ الجزء الأول يتعلّق ببداية الصراع الأميركي العراقي، وفيه نرصد التحوّل بالنسبة للعراق من كونه حليف غير مريح للولايات المتحدة، إلى أن صار عدوّاً وخصماً من خصوم ما بعد الحرب الباردة. حدث هذا بين عامي 1980 و1991. هذا الجزء عنوانه «التحدي»، وفيه تبرز علامتان

مهمتان لهذه المرحلة. فمن جانب برز تحدي صدّام للولايات المتحدة تحديداً في اللحظة التي أثبتت نفسها بأنها القوّة العظمى الوحيدة التي بقيت بعد الحرب الباردة، وهو الأمر الذي أوجب عليها أن ترد على هذا التحدي بطريقة ملؤها القوة. ومن جانب آخر، شهدت هذه الحقبة مواجهة القوة العسكرية الأميركية لتحديات ما بعد حرب فيتنام وما بعد الحرب الباردة. الفصل الأول، وعنوانه «إشهار التُّرس»، يصف كيف أن الجيش الأميركي أجبر على الانتقال السريع من حالة الاستقرار في ثكنات الحرب الباردة، إلى حالة نشر القطعات الاستطلاعية في مسرح من مسارح الحرب بدا جديداً وغير مألوف بالنسبة له. ملاحقاً بذلك الانتشار المحموم لحماية المملكة العربية السعودية من التهديد العراقي المحتمل؛ هذا الجزء من القصّة يروي كيف وضع القادة الأميركيون حساباتهم لحجم القوّة التي يستلزمها إخراج الجيش العراقي من الكويت. كان الجيش الأميركي الذي واجه القوة الكبيرة التي يمتلكها صدّام قد انتظر طويلاً قبل أن ينال هذه الفرصة ليختبر أسلحته التي لم يستخدمها في صراع مسلّح منذ حرب فيتنام، مستحضراً كل تدريباته التي لم تخضع لاختبار خلال الحرب الباردة، ومعها كلّ تقنياته، وكل مفاهيمه العسكرية. وفي الفصل الثاني «شحذ السيف»، يروي كيف أن مهمة هذه القوات العسكرية خلال عمليات عاصفة الصحراء كانت سهلة لكنها مطلوبة، وتضمنت تحييد قدرات صدّام العسكرية على تنفيذ أي هجوم. ووفضلاً عن تحشيد قدر كبير من القوات الأميركية وقوات الحلفاء لإزاحة القوات العراقية عن الكويت، فإن المخططين العسكريين الأميركيين عوّلوا على عمليات الخداع، والمناورة بالقوات، والضربات الجوية في عمق ميدان القتال، من أجل تجيير كل الاحتمالات لصالح التحالف. وما نتج عن هذا التخطيط، لم يكن مجرّد ترتيب حربي لإخراج القوات العراقية من الكويت، وتحييد قدرات صدّام ومنعه من أيّ فعل هجومي على المدى البعيد، إنما نتج عن هذا التخطيط كان نموذجاً تفصيلياً ودقيقاً بشكل لا يصدّق، يهدف إلى تفكيك النظام وشلّ الحياة في مجتمع صناعي منتج.

أمّا الفصل الثالث وهو تحت عنوان «الهجوم الستراتيجي»، والرابع بعنوان «معركة من الجوّ مع الأرض» فيبحثان في تنفيذ عملية عاصفة الصحراء، وينظران فيما تحت سطح هذا العرض العسكري الهائل للقوة. هذه العملية وفّرت مقبولية كبيرة لآلة الحرب الأميركية التي كانت تحت التطوير عندما أسدلت الحرب الباردة ستائرها. كانت اللحظة التي شرعت بها عملية «عاصفة الصحراء» قد خلّدت نفسها أمام شهادة جيل جديد يراقب، وتميزت بالقصر والسرعة والكلفة الواطئة في الخسائر، وبذلك أرست ملامح ومميزات العمليات العسكرية

الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. لقد أشيد بالعملية التي استغرقت 43 يوماً من القصف الجوي، و100 ساعة من التقدم البري والعمليات الجوية، على أنها قمة بارزة في العمليات الدقيقة، الأكثر خداعاً والأعلى في استخدام التقانة المعلوماتية من بين كل الآلات العسكرية العالمية. صحيح أن نتائج «عاصفة الصحراء»، من جهة لم تكن كاملة كما يرى عدد من المحللين في ميادين بعينها من الصراع، أظهرت القوات العراقية قابلية على تحديد التفوّق الأميركي في مسار ما. وتمكنت القوات العراقية من إدامة ملاجئ للدفاعات الجوّية جعلت جامعي المعلومات الاستخبارية الأميركية يشعرون بالإحباط في بعض الأحيان. كما تصدّت للهجمات الأميركية الجوية. وبالرغم من هزيمة القوات العراقية في المعركة البرية بشكل حاسم، إلا أنها قاتلت بانتظام دفاعاً عن الأرض التي تشغلها. والأهم من ذلك كله، فبالرغم من أنه جرى طرد القوات العراقية من الكويت بشكل ساحق، فإن هذه القوات قد استعادت بسرعة نسبة مهمة من قدراتها القتالية، واستخدمتها في هجوم شامل ضد التمرّد الداخلي، لتضمن بقاء النظام الذي واجه الولايات المتحدة لاحقاً.

أما الجزء الثاني من الكتاب فقد حمل عنوان «حرب بين الحروب». ويبحث في تفاصيل المواجهة المستمرة بين الولايات المتحدة والعراق، بعد العمليات العسكرية عالية الأهمية التي جرت عام 1991، وإلى غاية عام 2003. وكل فصل يظهر وللمرّة الأولى الاختبارات غير المصنفة سرياً خلال هذه الفترة. أما الفصل الخامس، وعنوانه «ما بعد العاصفة»، فإنه يصف النظام البعثي الذي تمكن من البقاء بعد الحرب. وفي هذه الفترة استأنف النظام على الفور رفضه للالتزامات التي وقعت عليه وفقاً لشروط وقف إطلاق النار، ووفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي. وفي غضون سنتين فقط، أبدى نظام صدّام رفضه التعاون مع مفتشي الأسلحة الدوليين، وعدم قبوله بمنطقتي حظر الطيران في الشمال والجنوب واستأنف المواجهة مع الولايات المتحدة. وينتهي الفصل بالنظر في الأزمة التي اندلعت في كانون الثاني من عام 1993، والتي جرّب فيها صدّام فتح النار تجاه الطيران الأميركي لأوّل مرّة منذ انتهاء «عاصفة الصحراء».

كان هذا الطور من الممانعة العراقية أشد صعوبة على البنتاغون كي يتعامل معه بصورة حاسمة. أما الرد العاجز الذي صدر عن الرئيس جورج بوش الابن، وكان على وشك الانصراف من المنصب وقتها، فقد كشف عن محددات استخدام القوة الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

أمّا الفصل السادس، وعنوانه «دبلوماسية التوماهوك»، فهو يروي لأول مرّة تفاصيل عن العمليات التي اقتصرت على إطلاق الصواريخ الأميركية فقط، خلال عهد الرئيس بيل كلينتون في ولايته الأولى. هذا الفصل يبين واقع شخصية الرئيس بيل كلينتون وأسلوبه في الاستجابة. وهو يكشف مستوى أداء صنّاع القرار، وافتقارهم إلى وجود دعم إقليمي يساند العمل العسكري. هذا النقص، كان هو العامل الأساس الذي يقف خلف محدودية القدرة الأميركية على الرّد، في مقابل قدرة محدودة من جانب نظام صدّام على أن يشكل تهديداً حقيقياً.هذا الفصل يركز على الصعوبات التي رافقت استخدام القوة العسكرية الأميركية محدودة الظهور من أجل كسر المقاومة لدى خصوم إقليميين محددين.

وبين حين وآخر، وخلال الفترة بين عامي 1993، و1996 عانى العراق من أذى الضربات العسكرية بعد أن يستثير القوة العسكرية الأميركية ويدفعها إلى الاستجابة. وبعد أن تلقى العراق موجة من القصف في عام 1993، وفيها ضُرب مقر المخابرات العراقية وسط بغداد، جرّب العراق أن يختبر صبر الولايات المتحدة عبر تحشيد قواته قرب الحدود الكويتية في تشرين الثاني من عام 1994. ثم جرّب مرّة أخرى بأن اخترق بنجاح المناطق الآمنة الكردية في آب من عام 1996. مثّل هذان الحدثان قدرة العراق على إيقاع مفاجآت تكتيكية، وأن يحرّك قوّاته بسرعة استثنائية. وفي الوقت نفسه، كان النظام البعثي من جهة أخرى يحاول تهديم أطر سياسة الاحتواء التي تتبعها معه الإدارة الأميركية.

الفصل السابع، وعنوانه «الغش والتراجع»، وفيه نتابع الرواية الرسمية المخوّلة الأولى للتخطيط والعمليات العسكرية الأميركية خلال محاولات العراق إعاقة عمل المفتشين الدوليين بين تشرين الثاني1997، وكانون الأول من عام 1998. وقتها تمكن العراق من التطبيع الجزئي في العلاقات مع بعض الدول، بناءً على تنفيذ الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وهو ما وفّر للنظام بعض التموييل والتعاقدات. لكن صدّام أراد للمقررات الدولية أن تتفكك عبر جر الولايات المتحدة إلى عدد من المواجهات العسكرية. كانت هذه التكتيكات المتضمنة عمليات الخداع والتراجع، سهلة لكنها مؤثرة؛ أن تنخرط الولايات المتحدة في جهد سياسي مُضْنٍ في الأمم المتحدة، ثم تتوجه إلى نشر قطعاتها بطريقة مكلفة بالنسبة لها، ثم يتراجع صدّام في اللحظة الأخيرة قبل أن تنفذ الولايات المتحدة تهديداتها بتوجيه ضربات له. هذا الفصل يصف التحديات التي واجهتها الدوائر التخطيطية في الجيش الأميركي، حيث كانت مهامهم تقتضي التخطيط لخيارات عسكرية في غياب الأهداف السياسية الواضحة، وغياب

الأهداف الاستخبارية المشخّصة. وهنا كانت النتيجة عملية «ثعلب الصحراء»، في كانون الأول من عام 1998. وهي العملية التي اشتملت على موجات قصف جرى تنفيذها خلال أربعة أيام، وشخّصت فيها تألقاً تقنياً عسكرياً وعدم الفاعلية السياسية في الوقت نفسه. أما الفصل الثامن، وعنوانه «مقدمات الحرب»، يتعرّض لاستخدام صدّام لمناطق حظر الطيران ذريعةً للممانعة بعد أن توقف نشاط مفتشي الأمم المتحدة عام 1998. ووقتها استجابت إدارة كلينتون المحبطة للتحدي، وبدأت سلسلة من التصعيدات العسكرية، مع استمراء النظام البعثي لتبادل الضربات مع الطلعات الأميركية فوق الأجواء العراقية. وعندما وجد الجيش الأميركي أن الدفاعات الجوية العراقية بدأت تشكل تهديداً، وأن القيادة العراقية كانت تواصل التحديّ، فاختار الأميركيون التهدئة، لكنّهم وجدوا أن مستويات التحدي والممانعة العراقية لا يمكن أن تعود إلى سابق عهدها. ثم ينتهي الفصل عند هجمات 11 أيلول، وهي تطوّرات أدّت إلى الوقف المؤقت لدوريات فرض منطقة حظر الطيران، وكان لها تأثير عميق على تطوّر المواجهة الأميركية مع العراق.

الجزء الثالث والأخير من القصّة عنوانه «إنهاء المقاومة». وهو يبحث في الجهود التي بذلت في هذه الفترة لإرساء سياسة أميركية طويلة الأمد تستهدف تغيير النظام في العراق. والفصل التالي وعنوانه «الانتقال إلى الحرب»، يتتبع التطوّرات التي شهدتها طبيعة العمليات المنفذة ضمن عملية (حرية العراق). بما في ذلك تفاصيل تكشف الانتقالة التي شهدتها عملية مراقبة مناطق حظر الطيران، لتنتقل من دور الأجواء السلمية إلى أجواء الحرب؛ وهي مجهودات عرفت باسم عمليات (التركيز جنوباً). لم تكن وجهات النظر المختلفة هذه التي أطرت عملية (حرية العراق) تمثل فقط البدء بصفحة جديدة من صفحات الحرب، إنما تؤشر بداية النهاية لأسلوب عسكري أميركي أستمر لأكثر من عقد من الزمن. وهذا الفصل، خلال مراجعته لتفاصيل الحرب، فإنه يؤشر الانتقالة التي تسببت بها معلومات استخبارية عابرة وغير أساسية لتجعل القوات في حالة جهوزية لانطلاق العمليات العسكرية. وكذلك تسببت في تغيير الخطة المدروسة بدقّة لتسحبها وتجعلها تحمي حقول النفط، وتنهي أي فرصة أخرى لتفادي العمل العسكري.

أما الفصل العاشر، وعنوانه «الزحف إلى بغداد»، فإنه يتناول تفاصيل الأحداث حين بدأت القوات الأميركية تحث الخطى باتجاه تحقيق الهدف الأهم لعملية حرية العراق؛ مركز الثقل الأكبر المفترض للعدو في بغداد. هذا الفصل ينقّب عميقاً فيما وراء قصة النجاح الكبيرة،

والاختراق السريع للمناطق التي كان يسيطر عليها النظام البعثي، وتشتيت قواه الميدانية، ليقف ويطرح أسئلة مهمة حول المؤثرات العملياتية التي أنجزت خلال المهمة. وكذلك يطرح أسئلة صعبة عن قدرة الجيش الأميركي في أن يحارب ضمن شبكات متعددة المراكز، أو في قدرته على تطوير استيعاب ظرفي للمعطيات باستخدام التقنيات التي توفرها القواعد الاستخبارية المادية.

أما الفصل الحادي عشر، وعنوانه «إنهاء المقاومة»، فيبحث في دور النظام البعثي في استمرار التمرّد في مرحلة ما بعد الحرب. يقيّم هذا الفصل عملية حرية العراق في مجال ظهورها كما كانت؛ وهي عملية تحرّك مؤثر للغاية لإيقاع التماس مع العدو. ذلك التماس الذي جلب بالضرورة القوات الأميركية لتحتك عن قرب بأعدائها، وفي الوقت نفسه، جعلها تحتك بعدد من المواطنين العراقيين الذين لم يحسموا أمر موقفهم بعد. ومع ذلك فقد استدامت الملاحقة الفعالة لهزيمة ستراتيجية المقاومة طويلة الأمد التي أرسى دعائمها النظام البعثي. وعلى الرغم من أن قصّة الفترة ما بعد الحرب، ستحظى بتركيز كبير بالتعامل معها، يلقي هذا الفصل الضوء على الأخطاء المبكرة في نشر الاستقرار، والتي تسببت في تعزيز المقاومة لاحقاً.وخلال عملية تقفي الصراع الأميركي في العراق، وما قدّمه في مجال مقاومة التمرّد عام 2003، فإن الكتاب يبحث في الدروس المستخلصة من المعارك التي خاضتها القوات الأميركية خلال عام 2004، وانتهت بنجاح معقد لكنه تمكن من تأمين إجراء الانتخابات في 31 كانون الثاني 2005.

وبعد كل شيء، فإن النزاع مع العراق هو قصة لمحاولة قام بها عدو إقليمي للولايات المتحدة، جرّب أن يقاوم القوة الأميركية العسكرية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ومع تنامي العداء للهيمنة الأميركية، والمشاعر المعادية للغرب في كل زاوية من زوايا الأرض، فإن المزيد من المقاومة هي أمر محتمل الحدوث، والوضع هو أن العراق مليء بالأفكار المفاجئة.

وفي الخاتمة التي تلي هذا الفصل، ثمة بحث في اتجاهات أساسية تخصّ أهمَّ المشاكل العسكرية الضاغطة خلال القرن الحادي والعشرين، وسنجد أن معظمها قد استخلصه الجيش الأميركي من خلال ماراثون التدخل العسكري في العراق. وهل يجب أن تحتوى التهديدات التي تواجهها المصالح الأميركية عبر خليط من الدبلوماسية، والمؤثرات الاقتصادية، مع القوة العسكرية إلى أن تضمر قوى الخصوم؟ أو أن هذه التهديدات يجب أن تواجه بالضربات المسبقة وتغيير الأنظمة؟ ما الذي تعلّمه خصوم الولايات المتحدة في المنطقة الذين يحاولون

أن يخدشوا القوة العسكرية الأميركية، أو أن يحبطوا عمليات جمع المعلومات الاستخبارية؟ وماهي الدوافع الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، أو الظروف التي ستحكم العمليات غير المتماثلة التي ستوجهها الولايات المتحدة لخصومها الإقليميين؟

إن ما ينتج عن النظرة الشاملة للعمليات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة في العراق، هو منهج نقدي بناء ومحكم للقوة العسكرية الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وعلى صعيد التكنولوجيا العسكرية، فإن المسار الذي انتهجه الجيش الأميركي، في اعتماد المناورة، والمخادعة، والضربات الجوية الخاطفة، وتدعيم كل هذا بشبكة مركزية لآلة الحرب؛ كل هذا ثبت أنّه الوسيلة الصحيحة والاختيار الصحيح.

أما على الصعيد (السياسي ـ العسكري)، فقد برعت القوات الأميركية في تنفيذ الأهداف السياسية، رغم أنها كانت أهدافاً سهلة، والتي تلخّصت في طرد قوات صدام من الكويت عام 1991، وبعد ذلك في إزاحة النظام البعثي عن السلطة في بغداد عام 2003. لكن كفاءة القوات الأميركية لم تكن بهذا الوضوح في تنفيذ المهام التي أنيطت بها بين عامي 1991، و2003. بل إن هذه الفترة شهدت فشلاً أميركياً سواء في مجال الأهداف الستراتيجية أو في مجال الأهداف التكتيكية. ولم تتمكن أبداً من قمع الممانعة العراقية تجاه الاحتواء العسكري الأميركي للعراق، أو في قمع الرفض العراقي لعمليات التفتيش الدولية. لكن لماذا حدث هذا؟ طبعاً من المنطق الواضح، ومن الأسباب التي يصعب تفنيدها هو أن ننسب الإحباط الذي نال من الجيش الأميركي خلال هذه الفترة انما هو عائد إلى التفاصيل الصغيرة التي يحملها كل رئيس أميركي خلال هذه الفترة، أو تحملها إدارته. كانت عملية تحديد الضربات العسكرية الجوية قد أقرّت لأول مرّة من قبل الرئيس جورج بوش الأب، وذلك بعد حرب الخليج عام 1991. وبعد ذلك استمر الحال في عهد الرئيس بيل كلينتون، وعهد الرئيس جورج بوش الابن. ولم يكن تقريباً هناك أي تغيير سياسي يعوّل عليه.

وفي المقابل، نجد أن العمليات العسكرية الأميركية التي استمرت لخمسة عشر عاماً في العراق، كانت غنية بالدروس، وبالذات فيما يتعلق بمحدودية أداء التطوّر التقني العسكري لو قابلته سيناريوهات محدودة للحروب أو الاشتباك. إن التحليل الدقيق لهذه الحقبة يكشف لنا دروساً مهمة عن التأثيرات السلبية للمعلومات الاستخبارية المنقوصة وغير الكافية. وكذلك تأثير النقص في الإسناد الإقليمي، وقلّة عدد الدول الراغبة في استضافة القوات الأميركية على أراضيها. فضلاً عن التأثير السلبي لعدم وضوح الأهداف السياسية؛ كل هذا ترك تأثيره على

القوة العسكرية الأميركية في القرن الواحد والعشرين. ولو نظرنا إلى الحقبة الممتدة من عام 1991، إلى عام 2005 بوصفها امتداداً واحداً للصراع نفسه، سنجد أن إتاحة الوقت الكافي، والتطور الذي تشهده جيوش العالم، سيكون عاملاً محفزاً لارتجال ستراتيجيات تتبعها القوى المقاومة. وهو ما سيجعل المهمة عسيرة على الجيش الأميركي، ويغدو هدف إنجاز مهام حاسمة عبر عمليات عسكرية محدودة أمراً صعباً أكثر فأكثر.

إن الحكمة التي جرى الاعتراف بها من عمليات ما بعد الحرب الباردة، هي أن القوى الغربية ستزيد من قدراتها عبر استخدام التقانة المعلوماتية، والضربات الجوية الدقيقة. بينما سيذهب معسكر الأعداء إلى الاعتماد أكثر فأكثر ويتحاشى الطرق التقليدية في الحروب، ليلجأ أكثر إلى الوسائل الإرهابية من الأسلحة غير النمطية. إن فحصاً تفصيلياً للعمليات العسكرية الأميركية في العراق تظهر لنا أن هناك طريقاً وسطاً يُحتمل أن تسلكه القوى المعادية للولايات المتحدة في المستقبل بشأن التسليح. وهذا المنهج يتضمن مواصلة استخدام الأسلحة التقليدية القديمة الحالية، فضلاً عن اعتماد تكتيكات جديدة غير نمطية.

وفي السياق نفسه، فإن الادعاء بأن عمليات «عاصفة الصحراء» تمثل نمطاً جديداً ونظيفاً وحاسماً من الحروب، هذا ادعاء يجب أن يعاد تقييمه بشكل دقيق. مثله في ذلك الادعاء بأن القوى الأقل حجماً والأكثر ذكاء ودقّة التي استخدمت في عملية حرية العراق، قد تمكنت من ترسيخ قيمة التفوّق التكنولوجي في العمليات العسكرية؛ هذا الإدعاء أيضاً بحاجة إلى إعادة تقييم. وعلى الرغم من أن تاريخ العمليات العسكرية الأميركية في العراق يشتمل على الاستخدام الأول لمعظم وسائل الاستشعار الاستخبارية، ومعالجة المعلومات بشكل متقدم، وكذلك على أعلى الضربات الدقيقة التي ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة، لكنها تبقى قصّة حذرة للغاية. سيتوجب على الولايات المتحدة استخدام ماهو أكثر من التكنولوجيا المتطوّرة لتضمن التفوق والهيمنة العسكرية في القرن الحادي والعشرين. أما في الزمن المضطرب، حيث يتعيّن على الولايات المتحدة أن تشتبك على كل الصعد والمستويات في الصراع، وأن تبدي قدرة في ذلك على مستوى عالمي، عندها يتعيّن عليها أن تنجز أهدافها عبر تطوير هيمنتها الاستخبارية كي تتواصل مع باقي النواحي التي تتفوق بها القوة العسكرية الأميركية. ولكي تدخر دعماً متعدد الأطراف، ولأجل أن تدعم استعمالها للقوة بأهداف واضحة، يمكن أن تنجزها القوة العسكرية.

الجزء الأول

التحدّي

الفصل الأول

إشهار التُّرس

كان الأمر بمثابة نبوءة قديمة تتحقق بعد أن عفا عليها الزمن، حين بدأت القوات العراقية اعتداءها الصاعق على الكويت، تلك الإمارة الصغيرة، في الساعات الأولى من يوم 2 آب 1990. لقد تابعت الوكالات الاستخبارية الأميركية طوال عام كامل تصاعد التوتر بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الأصغر حجماً منه. كان العراق قد خرج عام 1988 منتصراً من الحرب العراقية الإيرانية، تلك المغامرة العسكرية التي اقتحمها صدّام متخيلاً أنها ستكون مغامرة قصيرة وسريعة، وبهجوم محدود حين بدأها في أيلول من عام 1980. وبدلاً من ذلك، فقد امتدّت الحرب حتى آب من عام 1988. واستهلكت حياة 375000 عراقي، وأكثر من مليون إيراني. أما الحصيلة الستراتيجية لهذه الحرب فقد كانت تافهة إذا ما قورنت بالتضحيات التي قدّمها الشعب العراقي.

وأنهى العراق حربه مع إيران وهو يحوز على الجيش الأكبر والأكثر كفاءة في المنطقة. لكن الإنفاق على الجانب الدفاعي، والضرر الذي أصاب البُنى التحتية العراقية، ترك آثارهالمدمّرة على الاقتصاد العراقي. وعدّ صدّام هذه التكاليف القريبة الأجل تستحق ما دُفعت من أجله، لأن بقاءه المادي والسياسي هو الحصيلة الحقيقية المُطلقة من هذه الحرب. وعندما واجه الهجوم العراقي على الجنوب الشرقي الإيراني مقاومة غير متوقعة من إيران ما بعد الثورة الإسلامية، تحرّكت حاسّة البقاء لدى صدّام ودفعته إلى طلب التفاوض بسرعة في مقابل انسحابه من الأراضي الإيرانية. لكن الحكم الثيوقراطي القادم حديثاً في طهران رفض كل المناشدات، وطارد القوات العراقية المتراجعة إلى داخل الأراضي العراقية. وبهذا مثل تهديداً لبقاء النظام البعثي الحاكم في العراق، مما دفع صدّام أن يبذل الدماء السخية ويبدد الثروات من أجل أن تقبل الجمهورية الإسلامية وتنشد إقرار السلام.

وفي غمرة الأيام الحالكة بين عامي 1982، و1984، وأثناءاندفاعة القوات الإيرانية في هجوم مقابل نحو العراق، في تلك الأثناء بدأت الولايات المتحدة التخطيط لإقامة علاقات ستراتيجية مع حكومة صدّام حسين. لم تكن العلاقات أبداً حميمة بين البلدين، بل كانت قد مرّت بعقود طويلة من البرود. كان العراق قد شهد عام 1958 خلع الملك فيصل عن العرش، وهو آخر سلالة الهاشميين الحاكمة المدعومة من الغرب. وبعد ذلك انخرط العراق مع سلسلة الجمهوريات العربية التي كانت تحظى بدعم الاتحاد السوفياتي. وخلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة احتجاجاً على تنامي التحالف الستراتيجي الأميركي مع إسرائيل. وبعد ذلك بدأ برنامجاً تسليحياً مكثفاً خلال السبعينيات، وتوّج بالسعي إلى الحصول على قدرات تسليحية نووية مع نهاية عقد السبعينيات. ثم شهدت العلاقات بين واشنطن وبغداد المزيد من التوتر إثر قصف إسرائيل مفاعل تموز النووي قرب بغداد في 7 حزيران 1981. واستخدمت إسرائيل لتنفيذ ضربتها معلومات استقتها خلسة من الولايات المتحدة الأميركية. وإذا كانت الولايات المتحدة قد شهدت عهد علاقات باردة مع العراق، فإن علاقاتها مع حكومة الخميني كانت أشد برودة بعد الثورة، وتبع ذلك ما تركته أزمة الرهائن الأميركيين، والمحاولة الفاشلة لإنقاذهم في نيسان من عام 1980.

وفي آذار من عام 1982، اتخذت الولايات المتحدة أولى خطواتها نحو علاقات أفضل مع العراق، وذلك بإزالة اسمه من قائمة وزارة الخارجية للدول الراعية للإرهاب في مقابل بعض التنازلات البسيطة (مثل ترحيل الفلسطيني أبو نضال). وفي 26 تشرين الثاني من عام 1983، وقّع الرئيس الأميركي رونالد ريغان أمراً إدارياً يتعلّق بالأمن الوطني، حمل الرقم (NSDD 114)، يظهر القلق من التقدّم الذي تحرزه إيران في الحرب مع العراق، وهو ما يفتح الباب على علاقات أوطد مع بغداد.

وفي كانون الأول من عام 1983، وآذار من عام 1984، أرسل الرئيس ريغان مبعوثه إلى صدّام حسين دونالد رامسفيلد، وقتها كان رامسفيلد مسؤولاً حكومياً سابقاً، ومحل ثقة الرئيس ليحمل الرسائل إلى صدّام. ووفقاً لوثيقة أزيلت السرّية عنها، فإن رامسفيلد قال في ذلك اللقاء للرئيس العراقي: «ليس من مصلحة المنطقة أو الغرب خلق المزيد من عدم الاستقرار، ولا من المصلحة أن تكون نتائج الصراع فيها إضعاف لدور العراق، أو أن تكون لصالح إيران وطموحاتها».[1]

وفي 5 نيسان 1984، أتبعت الإدارة الأميركية هذه اللقاءات بإصدار أمر يتعلق بالأمن الوطني حمل الرقم (NSDD139)، وكان عنوانه «قواعد رفع مستوى التأهب الأميركي في المواقف، والاستجابة لأي تطوّرات محتملة في الحرب العراقية الإيرانية». وفيه ذكرت عدّة إجراءات يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة لتفادي «الانهيار العراقي» فيما لو حصل. وفيه أيضاً تنبيهات للدوائر الاستخبارية التي تجمع المعلومات والمواقف.[2] وهذا الجانب يشير إلى أولى التحركات الأميركية والالتفاتات في الجانب الاستخباري العسكري عن العراق بشكل منتظم، حيث اشتمل على جمع المعلومات عن طريق صور الأقمار الصناعية. وجمع معلومات الخرائط الإنشائية عن القواعد الجوية الإيرانية، وإطلاق التحذيرات عن رصد التحضيرات للهجومات البرّية.

وفي تشرين الثاني من عام 1984، جرت عملية استعادة كامل العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق. ومثما نلاحظ هنا، أن العلاقات بين الولايات المتحدة ونظام صدّام حسين لم تكن تجربة مريحة أبداً. وفي مقابل الخلفية المتوترة على طول الخط في العلاقة،والشكوك المتبادلة بين الطرفين، كانت هناك فترات من تصاعد التوتر، مثلما حدث في 17 آذار 1987، حين تعرّضت الفرقاطة الأميركية (يو.أس.أس ستارك) إلى صاروخ عراقي أطلقته طائرة عراقية عن طريق الخطأ (كما هو في ظاهر الأمر)، وتسببت في مقتل 39 بحاراً أميركياً.

وعلى الرغم من أن اسم العراق قد أزيل من لائحة الدول الراعية للإرهاب، كان لدى المسؤولين الأميركيين قليل من الشك في أن العراق قد واصل دعمه لبعض الأعمال الإرهابية، أو أنه قد هيأ ملاذاً للإرهابيين الدوليين الذين يمثلون تهديداً للمصالح الأميركية أو لحلفاء الولايات المتحدة.

وفي حزيران من عام 1982 جاءت حادثة محاولة اغتيال شلومو آرغوف*، وهو السفير الإسرائيلي في لندن، لتنتهي التحقيقات بربط الحادثة بخيوط تصل إلى ضابط في المخابرات العراقية. كما أن العراق أرسل الدعم والسلاح لمختلف الفصائل الفلسطينية المسلّحة خلال حقبة الثمانينيات.

وفي عام 1985، وفر العراق ملاذاً لعدد من الإرهابيين المتورطين بعملية اختطاف السفينة آخيل لاورو، ومقتل المواطن الأميركي المُقعد ليون كلينغهوفر. وفي السنة نفسها، جرى في

روما توقيف اثنين من الإرهابيين الذين كانا مقيمان في العراق، وهما في طريقهما إلى تنفيذ عمليات ضد أهداف أميركية في أوروبا.[3]

كان العراق في عهد صدام يسعى بشكل صارخ إلى بناء قدرات في مجال أسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي يهدد بقوّة توازن القوى الإقليمي. صحيح أن الضربة الإسرائيلية على مفاعل أوزيراك قد حيّدت سعي العراق نحو حيازة القدرات النووية، لكنها لم تغير من رغبة النظام الأساسية في حيازة ترسانة نووية. وفي الوقت نفسه، دشّن العراق الاستعمال الأول للأسلحة الكيمياوية في الحرب العراقية الإيرانية، وأدخلها في حيّز الخدمة اعتباراً من عام 1983. صحيح أن الأسلحة الكيمياوية القاتلة كانت قد استخدمت في ميادين أخرى للحروب ـ استخدمتها قوات عبد الناصر في النزاع اليمني ـ المصري في الستينيات، واستخدمتها قوات الاحتلال السوفياتي لأفغانستان في الثمانينيات ـ لكنها جرى استخدامها في الحرب العراقية الإيرانية بمعدّلات غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الأولى. وخلال التقارب في العلاقات الخارجية بين العراق والولايات المتحدة اضطرّت الأخيرة إلى أن تدين الاستخدام الميداني من قبل العراق للأسلحة الكيمياوية في 5 آذار 1984. وبالرغم من هذا فقد استمر العراق باستخدام أنواع مختلفة من السلاح الكيمياوي خلال الحرب.

وعندما تمكنت سلسلة من الهجمات المدمرة التي نفذها الجيش العراقي المدرّب والمحدّث من تحطيم القوة العسكرية الإيرانية بين نيسان وتموز من عام 1988، وهي التي وضعت نهاية للحرب في آخر المطاف، لكن الولايات المتحدة سارعت إلى التملص من التواصل مع العراق. وفي آب من عام 1988، وحين توقف القتال بين العراق وإيران، تحرك صدّام بسرعة لدحر أي نفوذ للإيرانيين عبر حدوده، ولمعاقبة التجمعات الكردية التي اصطفت مع إيران خلال الحرب.

وفي 25 آب 1988[*]، أطلق العراق هجوماً كيمياوياً عنيفاً على بلدة حلبجة، ما تسبب في مقتل ما يقرب من 5 آلاف مدني.

وعلى النقيض من الاحتجاجات التي صدرت عن المجتمع الدولي، أحجمت الولايات المتحدة عن توجيه أي انتقاد للعراق. لكن صوتها بدأ يعلو مع مطلع عام 1989، حين بدأت الصحافة الأميركية تنقل تفاصيل وقصص عن البرامج التسليحية العراقية البايولوجية والكيمياوية. وفي آذار من عام 1989، ومع تراجع التهديدات السوفياتية، والتدمير الفعلي

للقدرات الإيرانية على إتيان أيّ هجوم، بدأت القيادة الوسطى الأميركية بتشخيص العراق على أنه الخطر التالي في نطاق رقعة مسؤوليتها الجغرافية. وكان أكبر دليل على أن العراق يشكل هذا الخطر، هو المعرض الضخم للأسلحة الذي أقيم في بغداد. هذا المعرض، أعطى انطباعاً بأن العراق ينوي توسعة مشترياته من الأسلحة المتقدمة، بينما كان ضالعاً في تطوير طيف من الصواريخ الباليستية المتنوعة، سواء للاستخدام الداخلي أم لعرضها لأغراض التصدير. وفي آذار 1989، بدأت القيادة الوسطى بوضع خطة طوارئ لمواجهة أي تحركات قد يقدم عليها العراق. وبدأ ثلاثة من محللي وكالة استخبارات الدفاع بالشروع في وضع الخطة. وفي تشرين الثاني 1989، أصدرت هذه الوكالة تقريراً استخبارياً موجزاً ومكثفاً عنوانه «التهديدات العراقية لدول مجلس التعاون الخليجي»، وتقريراً استخبارياً آخر تحت عنوان «تطوير القدرات العسكرية العراقية إلى غاية 1992». وهذه الوثيقة خفضت من التوقعات حول قيام العراق بأي فعل توسعي بعد أن انتهت الحرب العراقية الإيرانية. وتنصّ الوثيقة في مكان ما على ما يأتي: «من غير المحتمل أن يطلق العراق هجوماً مسلحاً على أي من جيرانه خلال السنوات الثلاث القادمة». ثم تضيف الوثيقة ما يأتي: «لأجل حماية صورته المحدثة، من غير المحتمل أن يتخذ العراق أي خطوة عسكرية تجاه الكويت». ولأجل تقييم قدرات العراق، فإن وكالة استخبارات الدفاعذهبت إلى تبنّي التقييم الوارد في تقرير آخر صدر في شباط 1990، تحت عنوان «العقيدة العسكرية للقوات الجوية والبرّية العراقية، التكتيكات والعمليات».[4]

افترضت وكالة استخبارات الدفاع، بأن العراق سيحافظ على قدراته العسكرية من أجل أن يشكل تهديداً على الأمد البعيد لجيرانه من دول الخليج الأصغر من حجمه، وبصورة خاصة الكويت. ومنذ عام 1961، حين أنهت بريطانيا حمايتها للكويت، ادعت الحكومة العراقية سيادتها على إمارة الكويت، وكررت الادعاء بأنها كانت «جزءاً مكملاً للعراق»، تبعاً لحالتها في عهد الدولة العثمانية، إذ كانت ناحية تابعة للبصرة.

وفي تموز 1961، منع الانتشار المؤقت للقوات البريطانية آنذاك العراق من ضمّ الكويت. ومنذ ذلك الحين، عاشت الكويت تحت ظلال الجار الشمالي الأكبر.

وخلال الحرب العراقية الإيرانية، قامت الكويت بإقراض العراق بصورة غير رسمية ما لا يقل عن 17 مليار دولار. كانت تلك الأموال على شكل منح لكن مع توقعات بإعادة تسديدها من قبل العراق. وزودت الكويت العراق بمنفذ بحري آمن لمشترياته وصادراته، وهو ما جذب الصواريخ الإيرانية والهجومات الجوية في عدة مناسبات.[5]

لكن بعد نهاية الحرب، وجّه صدام ضغوطاً متزايدة على الكويت (وضغوطاً أخرى بحجم أقل على باقي دول مجلس التعاون الخليجي). كانت مطالب العراق تتركز في إطفاء الديون الخليجية، والطلب من هذه الدول أن تخفض من سقف إنتاجها النفطي كي ترتفع الأسعار، وهذا يسنده العراق إلى ادعاء بأنه قد شارف على الإفلاس نتيجة خوض القتال في الحرب العراقية الإيرانية نيابة عن كل الدول العربية، وأن دول الخليج تعمل على تفاقم الأزمة المالية للعراق.

ولو قورنت بيانات التهديد العراقية تجاه دول الخليج بما تتعرض له الكويت، سنجد أن التهديد الموجّه إليها كان أكثر جدية وحدّة. وفي محاولة لتوسعة الإطلالة الضيقة التي يطل بها العراق على الخليج، فقد أقحم صدام مطالبه بالسيطرة على جزيرتين كويتيتين في خلافه، جزيرتي وَربَة وبُوبيان، من أجل توفير منفذ بديل عن منفذ شط العرب المائي. كان منفذ شط العرب في مرحلة ما قد خضع للتقاسم مع إيران، وكانت الغوارق ومخلفات الحروب تملأه بما يمنع الملاحة فيه عام 1989. وادعى العراق كذلك أن الكويت تعمل على استنزاف الحقول النفطية المشتركة عبر الحفر المائل تحت خط الحدود.

وفي محاولة للتعامل مع التوقعات بوقوع غزو عراقي للكويت، نفذت الولايات المتحدة بعض المناورات العسكرية التي تتوقع وقوع مثل هذا الغزو. وفي شباط من عام 1990، وضعت مجموعة الدراسات الستراتيجية في الكلية الحربية البحرية (NWCSSG)، دراسة عملية تحاكي افتراض تعرّض دول الخليج لهجوم عراقي. وفي الوقتنفسه، صممت القيادة الوسطى الأميركية تدريباتها السنوية، والمناورات الملحقة بها على افتراض بأن هناك هجوماً عراقياً ستتعرض لها الكويت. المناورات التي أطلق عليها تسمية (المشهد من الداخل 90)، جرى التخطيط لإجرائها بين آب1989، وتموز1990. وتهدف إلى رفع مستوى التخطيط في القيادة الوسطى لحماية الجزيرة العربية من أيّ هجوم عراقي محتمل، وعبر خطة تنفيذية أطلق عليها (OPLAN 1002 ـ 90).

«صليل السيوف» العراقية

عندما جرى استعراض محاكاة مناورات (المشهد من الداخل90)، في الأيام 20 ـ 28 تموز 1990، في قاعدة ماك دل الجوية في فلوريدا، لاحظ مخططو العمليات في القيادة الوسطى ظهوراً متوازياً لحالة من التعثّر بين السيناريو التنفيذي الذي تجري وفقه المناورات، وبين

الوقائع على الأرض في الخليج. وطوال الشهور الستة التي سبقت تنفيذ هذه المناورات، شددت القيادة الوسطى الأميركية ووكالة استخبارات الدفاع عمليات جمع المعلومات عن العراق على مراقبة التحشدات العراقية العسكرية واتجاهات حركتها. وابتداء من 24 شباط 1990، كانت الأقمار الصناعية الأميركية ترصد عن كثب التحضيرات اللوجستية العراقية والمحاور التي تتجمع عندها القوات العراقية. كانت تبحث عن نشاطات غير معتادة قد تتسبب في فشل العمليات الهجومية. واعتباراً من منتصف حزيران، كانت هناك حزمة مؤشرات تفيد بأن هناك مستوى غير مسبوق من النشاطات العسكرية العراقية. وخلال الأيام 16 ـ 17 تموز، كانت هناك علائم لا تخطئ عن التحضير لهجوم عسكري كبير، اشتمل على تحرّك كبير نحو الجنوب للدبابات العراقية الأكثر حداثة التي زوّدهم بها الاتحاد السوفياتي، دبابة (T ـ 72). وهناك أيضاًانتشار لشبكات الاتصالات والدعم اللوجستي في منطقة البصرة.[6]

وفي 17 تموز 1990، أدلى صدّام بتصريح لاذع تجاه الكويت والإمارات العربية المتحدة، متهماً إياهم بالتسبب في هبوط اسعار النفط الخام عبر زيادة الإنتاج. هل كان صدّام يقصد بذلك أن يسمع الآخرين صليل السيوف؟ وهل كان في نيّته تنفيذ غارة محدودة؟ أو أنه كان بالفعل بصدد تنفيذ التهديدات طويلة الأمد تجاه الكويت؟ وبحلول يوم 21 تموز، أظهرت صور الأقمار الصناعية الأميركية أن القطعات العراقية التابعة لثمانية فرق من فرق النخبة في الحرس الجمهوري قد انتشرت بالفعل، عبر السكك الحديد والطرق البرية قرب الحدود الكويتية خلال 14 يوماً فقط. وهي حركة اشتملت على نقل بعض الوحدات لـ700 كلم بعيداً عن ثكناتها التي كانت تستقر بها.[7]

يقول المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية ريتشارد كير\ بهذا الصدد «إنها كانت سابقة غير مطروقة أن تهاجم إحدى الدول العربية دولة عربية أخرى». في الحقيقة، لم يكن هذا الأمر صحيحاً بالمطلق، فقد كانت هناك مواجهات متقطعة عبر العملاء أو المتمردين، أو عبر العشائر بين مصر واليمن، أو بين اليمن والسعودية، أو بين الأردن وسوريا.

لكن غزو الكويت كان خرقاً صارخاً وغير مسبوق للتضامن العربي.[8] ومع هذا، فعندما تزايدت الدلائل على أن العمل العسكري موشك على الحدوث، عندها فقط بدأت وكالة استخبارات الدفاع تتحدث في تقاريرها عن إجراء عسكري محتمل من جانب العراق. وكانت حشود صدّام وقتها قد تجاوزت كثيراً ما هو مقبول بالنسبة للانتشار وإجراء المناورات، أو للتهديد بالقوة العسكرية.

وفي دولة محكومة بالخوف من الانقلابات، فإن القطعات العسكرية نادراً ما يُسمح لها بالخروج من ثكناتها. وهذا الانتشار العسكري يعني أيضاً أن هناك خطباً عسكرياً يحدث في بغداد. لكن السؤآل هو، أي نوع من الأحداث يتشكل هناك؟ في 20 تموز 1990، عبّر تقرير لوكالة استخبارات الدفاع عن التالي: «من غير المحتمل أن يتخذ العراق إجراءً عسكرياً واسع النطاق تجاه الكويت، لكن من المحتمل حدوث غارة محدودة على جزيرتي وَربَة وبُوبيان».

بعد ذلك بخمسة أيام، وبوجود قوات عسكرية عراقية كافية لاجتياح الكويت، ورد في التقرير الذي يقدّم مرّتين في اليوم عن وكالة استخبارات الدفاع العبارة التالية: « إن العراق مازال في وضع من غير المحتمل معه أن يستخدم الضغط العسكري. لكنه الآن من المحتمل أن يحتل أهدافاً محدودة في غضون 48 ساعة، أو أن يحتل كل الكويت في غضون 5 أيام.[9] مع ذلك، وحتى ذلك الحين لم تكن الدوائر الاستخبارية الأميركية تصدّق أن صدام يمكن أن يقدم على اجتياح الكويت، وان يرتكب حركة استثنائية، وأن يسلب استقلال دولة عضو في عصبة الأمم المتحدة منذ إنشاءها.

ووفقاً لرواية الصحفي بوب ودوورد، الذي ينقل عن هاري سويستر، وهو مدير وكالة استخبارات الدفاع وقتها قوله «لم يكن الأمر مُقنعاً، ولم يصدّق أحد أن صدام سيرتكب أمراً عفى عليه الزمن مثل احتلال أرض بالقوة. الدول لم تعد ترتكب هذا النوع من الأفعال في هذه الأيام».[10]

لكن العالم سيضطر أن يتعلم من أداء العراق خلال الثمانينيات، وأن يكرر ما تعلّمه من أحداث عام 1990، فإن النظام البعثي في العراق لا يعير أهمية كبيرة لهيئات المجتمع الدولي مثل الأمم المتحدة، أو أهمية أقل لاعتبارات ما بعد الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد الذي يفترض ان أفعال العدوان الهجومية قد أصبحت شيئاً من الماضي.

لم يكن صدّام ليعي مستوى الانتعاشة التي عاشها العالم إثر انتهاء الحرب الباردة، فضلاً عن أنه لا يعي الفرصة التي خلقتها نهاية هذه الحرب لإعادة الأهمية للهويّة الأممية للعلاقات الدولية. وبدلاً من ذلك، بقي يعيش في الحالة التي وصفها توماس هوبز بـ «دولة الطبيعة»، حيث تكون فيها المعيشة؛ مقرفة وخشنة وقصيرة. فبالنسبة له لم يتغير شيء، وبقيت الديون تتراكم، والعراق بحاجة إلى غزو جديد. وكما صاغها بروس جينتلسن بقوله: «لقد اختار صدام أن يدخل الكويت بدلاً من الدخول عضواً في المجتمع الدولي».[11]

في 1 آب 1990، تحرّكت قوات الحرس الجمهوري من مواقعها. ووفقاً لما رواه بات لانج، وهو مسؤول وكالة استخبارات الدفاع الأميركية لمنطقة جنوب آسيا والشرق الأوسط، فإن «الفرق العراقية الثلاث التي انفتحت تحرّكت بصورة عارمة ضمن منطقة تبعد ثلاثة أميال عن الحدود الكويتية، لقد كانت مناورة عسكرية مهمة،...كانت المئات من الدبابات تتجه نحو الكويت مصطفة في أرتال، تبعد دبابة عن الأخرى 50 ـ 60 متراً، كان طابوراً حقيقياً من الموت، يمتد لعدّة أميال. واتخذت دبابات القيادة موقعها التقليدي من القطعات، في الخلف وفي وسط الأرتال. ثم حرّك العراقيون ما يقرب من 80 طائرة مروحية قرب الحدود، في انفتاح تقليدي لخوض معركة من الجو إلى الأرض.[12]

وفي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة 2 آب، اخترقت الدبابات العراقية الحدود مع الكويت، فيما توجهت طائرات القوة الجوية العراقية إلى قصف قواعد عسكرية جوية كويتية. وفي الساعة الواحدة والنصف، قامت كتيبتان من القوات الخاصة في الحرس الجمهوري بإنزال جوي وسط مدينة الكويت، بينما قامت قوات برمائية بإنزال من جهة البحر إلى القصور التي يعتقد أن العائلة الحاكمة كانت تتواجد فيها. ثم بدأت الحملة لمحو دولة الكويت من الوجود بمحاولات لا رحمة فيها لقتل العائلة الحاكمة. وعبر شوارع المدينة، كان هناك بعض عناصر الحرس الأميري الكويتي الذين تموضعوا وبدأوا بخوض بعض الهجمات المقابلة لاستعادة القصور الأميرية. وفي قصر(دسمان) الأميري قتلت القوات الخاصة العراقية أحد أشقاء أمير الكويت وهو الشيخ فهد الأحمد الصباح. وفي أماكن أخرى، خاض الحرس الأميري مواجهات كان الغرض منها تأخير القوات العراقية كي يتاح للأمير وللعائلة الحاكمة المجال للهروب إلى السعودية.

لقد أدرك اللواء المدرّع الكويتي 35، تفوّق قوات الحرس الجمهوري المدرّعة مباشرة عند التماس الأول الذي حصل في محور تقاطع الجهراء شمال مدينة الكويت. وهناك تعرّضت المدرعات العراقية للإعاقة من قبل بعض الطائرات الكويتية التي كانت قادرة على رمي رشقة من العتاد باتجاه القوات العراقية المتقدمة قبل أن تتقهقر وتهبط في القواعد السعودية.

لكن في الساعة الثامنة من صباح 2 آب، تمكنت رؤوس الأرتال المدرعة العراقية من التلاقي مع عناصرها المنزلة جواً، وتمكنت من التحكم بالمدينة تماماً وأنهت وجود الدولة الكويتية تماماً. [13]

في هذه الصفحة الابتدائية من العملية، كانت المدرعات العراقية قد قطعت 80 كيلومتراً في الساعات العشرة الأولى من الهجوم، بعد ذلك قطعت 75 كيلومتراً إضافية باتجاه الحدود السعودية خلال الساعات الـ24 التالية.[14]

وفي نهاية يوم 2 آب، قدّرت الاستخبارات العسكرية الأميركية أن العراق قد حشّد من القوات ما يكفي لمواصلة الاندفاع باتجاه السعودية. وهناك كانت تنتظرهم الآبار النفطية الأكثر أهمية وتقع على بعد يزيد قليلاً عن 100 كيلومتر، على الطريق الساحلي الرابط بين الكويت والسعودية. وبحلول يوم 6 آب، كان العراق قد استكمل نشر(11) فرقة عسكرية في عموم الكويت. بعد ذلك بأربعة أيام، نشر العراقيون نظاماً متكاملاً للدفاعات الجوية، بما في ذلك أسراب من الطائرات المتصدّية التي تمركزت في القواعد الجوية الكويتية. وفي يوم 8 آب، أعلن العراق أن قواته ستبقى في الكويت، التي ستلتحم وتحتوى بالعراق حيث ستكون المحافظة التاسعة عشرة منه.

وأثار الغزو العراقي «على الطريقة التقليدية بانتزاع الأرض» على الفور موجة من الانتقادات الدولية. وكان لمكانة الكويت في أسواق النفط العالمية دور حاسم في جذب انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الغزو. كان إنتاج العراق من البترول يمثل ما يقرب من 3 % من الإنتاج العالمي، كما يحتفظ بما يقرب من 10 % من الاحتياطي العالمي للنفط الخام. لكن مع وجود حقول النفط الكويتية في حوزته، سيتمكن صدام من التحكم بـ 5 %من الإنتاج العالمي، وكذلك 19.6 % من المخزون الاحتياطي لمكامن البترول في العالم. ولو كان صدام سيواصل الزحف باتجاه حقول النفط السعودية، لأمكنه أن يتحكم بـ 15.8 %من الناتج البترولي العالمي، فضلاً عن الهيمنة على 43.5 %من الاحتياطي العالمي للنفط الخام، فضلاً عن منحه مفتاحاً رئيساً للتحكم في نمو الاقتصاد العالمي، والأموال اللازمة لظهوره كقوة دولية جديدة.

مثّل غزو صدام للكويت، في النهاية، أكبر تحدٍّ تواجهه الولايات المتحدة منذ عام 1980 إعلان (مبدأ الرئيس كارتر)*، الذي يقول: «إن أي محاولة من أي قوة خارجية أن تتحكم بالخليج العربي العربي، ستعامل على أنها تهديد مباشر للمصالح الحيوية للولايات المتحدة. ومثل هذه الاعتداءات ستواجه بأيّ وسيلة ضرورية، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية.[15]

وعلى الرغم من أن (مبدأ كارتر) كان موجهاً في الأساس إلى الاتحاد السوفياتي لتحذيره من

التدخل في منطقة الخليج، لم يخترق غزو العراق للكويت العلاقات السوفياتية ـ الأميركية، في أواخر عهدها بعد نهاية الحرب الباردة، وجرت مواجهته بجبهة متماسكة ربما لم تكن ممكنة لو أن الغزو حدث في سنوات الحرب الباردة السابقة.

لم تكن هناك أي قوة عالمية راغبة في أن تضع ثقتها في صدّام ضمن خيمة الإنتاج العالمي للبترول. لقد أظهر صدّام سلوكاً خلال العقد السابق على غزوه للكويت، بما يفيد أن كلاً من الاتحاد السوفياتي، أو الولايات المتحدة لا يستطيعان التحكم بأفعاله، وكان يختار في العادة مساراً مستقلاً للغاية حين يتعلّق الأمر به. وكذلك لم يكن صدّام شريكاً تجارياً يحمل ولاءً أو يمكن الوثوق به إلى مستوى متطور. هذا ما اكتشفته فرنسا، وكذلك فعل الاتحاد السوفياتي، وحزمة من الوكالات الدولية التجارية عبر العالم. وبفضل الحرب التي شنّها صدام على إيران طوال ثماني سنوات، تحوّلت إدارته للمخزون النفطي العراقي إلى كارثة توشك أن تكتمل بها الصورة. لقد وصمه أسلوبه في التعامل مع تصدير النفط على أنه الجهة الأقل موثوقية التي تتحم بأكثر السلع حساسية على وجه الأرض. وعند اكتمال العقد، وعلى مشارف غزو الكويت، كان صدام قد جرى تشخيصه على أنه ليس الشريك المناسب أو الموثوق لعقد صفقات الأعمال بأي شكل من الأشكال.

وفي 2 آب 1990، مرّر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 660، وفيه أدان الغزو، ودعا العراق إلى الانسحاب الفوري من الكويت. بعد ذلك صدر 11 قراراً أممياً عن المجلس خلال الشهور التالية، ولغاية تشرين الثاني 1990، بما فيها القرارات التي خولت باستخدام «كل الوسائل الضرورية» لأجل تحرير الكويت. وكان هذا إجماعاً دولياً يشخّص لأول مرة تجاه غزو العراق للكويت.[16]

لقد حصل غزو صدام للكويت في لحظة باتت تعرف بأنها لحظة تأكيد «أحادية القطب» من الولايات المتحدة؛ آخر قوة عظمى باقية من الحرب الباردة. وبفضل قيادتها، جرى التأكيد على الاهتمام العالمي تجاه غزو العراق، وهي التي جعلت تنفيذ ردّة الفعل أمراً ممكناً. لكن إدارة الرئيس بوش الأب، كانت لديها دوافعها أيضاً. وبالتأكيد لا يمكن نسيان وجود 3000 مواطن أميركي بصيغة «ضيوف!» في العراق أو الكويت، الأمر الذي جعل الإدارة الأميركية تواجه موقفاً حساساً للغاية. وأن تتعامل بحذر شديد في مقاربتها مع أزمة الخليج. ورغم ذلك، ففي وقت مبكر بين الرئيس بوش،وفي 5 آب تحديداً، أن الغزو العراقي ليس بأكثر من «عدوان محض».[17]، ثم تعهد «بأن هذا العدوان على الكويت لن يستمر».

كان الرئيس بوش يحاول أن يسلك الطريق الذي يبدو مقبولاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ وهو ما يسميه بوب ودوورد بـ «الأمر رقم واحد في النظام العالمي الجديد».[18] كانت ردّة فعل الرئيس بوش الأب، وهو طيار شارك في الحرب العالمية الثانية، تجاه العدوان العراقي على الكويت محكومة بوجهة نظر أبناء جيله تجاه خطر الصعود المتسلل لدكتاتور ما على الساحة العالمية. ويبدو أن مارتن غيلبرت قد نجح في تأطير مدى تفكير الرئيس بوش في الأزمة [19] عبر كتابه «الحرب العالمية الثانية: التاريخ الكامل». وفي 5 آب، وضع بوش إطاراً كاملاً لأهدافه في الأزمة وهي: تأمين انسحاب فوري وكامل وغير مشروط لكل القوات العراقية من أراضي الكويت. وإعادة حكومة الكويت إلى أعمالها. بعد ذلك بثلاثة أيام، خطب يقول: «إن كنّا سنتعلّم من التاريخ درساً، فإنه درس ضرورة أن نقاوم العدوان، أو إننا سنفقد حريتنا».[20] وفي مقابلة مع دايفيد فروست قبل انطلاق عاصفة الصحراء، قال بوش: «إننا إزاء قضية أخلاقية واضحة، لها حجمها، ولها أهميّتها، إننا لم نواجه مثل هذه الحالة منذ الحرب العالمية الثانية، لا شيء يشبه ما حصل، منذ الحرب العالمية الثانية».[21]

تحشيد القوات: عملية «درع الصحراء»

وفقاً لهذه المعطيات، كان أمام المخططين العسكريين الأميركيين أن يعتمدوا على دعم واسع على المستوى الوطني من صنّاع القرار، مثلما توفر لهم دعم وتأييد واسع على المستوى الدولي. ومع هذا، فقد كان أشد ما هم بحاجة إليه في مطلع آب 1990، هو تواجد قوّة في الخليج تردع أي تحرّك عراقي محتمل نحو السعودية. وعلى الرغم من عدم توفر أي إشارة إلى أن صدّام كان ينتوي الإقدام على مثل هذه الخطوة، فقد كان المشهد يوحي كما لو أن صدام على وشك السيطرة على أهم حقول النفط في العالم. كانت هناك كتيبة سعودية واحدة أنيط بها الدفاع عن الحقول النفطية الشمالية، والتي كانت على مسيرة يومين فقط من آخر راس للقوات العراقية في الكويت. حدث هذا خلال أربعة أيام فقط من غزو الكويت. صحيح أنه قد جرى توجيه حاملة طائرات أميركية كي تكون في المدى الذي تتمكن من خلاله من حماية الحدود السعودية، إلّا أنها لم تدخل هذا المدى الفعلي ألّا في 6 آب. وفي هذا اليوم تحديداً وصل مسؤول أميركي رفيع المستوى إلى السعودية لبحث مسألة نشر القوات الأميركية على أراضي المملكة. اليوم، بعد مرور 15 سنة من تلك الأيام، علينا أن نعرف أن عملية نشر قوات أميركية في دول مجلس التعاون الخليجي كانت تعد تهديداً لتلك الدول. والأهم من بين تلك

الدول، هي المملكة العربية السعودية، التي تحتوي مكّة والمدينة؛ أهم مزارين مقدّسين لدى عموم المسلمين في العالم. وكما بين ود وورد بهذا الشأن: «لم يكن من المألوف أن تطلب العربية السعودية العون العسكري من الولايات المتحدة...كنا بصدد ان نحث السعوديين على اتخاذ قرار أمضوا حياة بأكملها وهم يتحاشون حدوثه، سيكون الأمر تغييراً جذرياً لو أنهم طلبوا أي قوة من أي حجم كان». [22]

وأبدت باقي دول الخليج قلقاً مماثلاً، وعلى الأخص الإمارات العربية المتحدة. لقد سبق للإمارات أن بذلت جهداً لتأخير عملية مناورات «عدالة العاج»، والتي تضمنت نشر طائرات قاذفة في مطاراتها في تموز(كانت قد بذلت الإمارات جهداً من أجل التأكد أن الذيل العالي للطائرات لا يمكن مشاهدته من العامة عبر أسوار المطارات)، رغم الأغراض الجيدة لعملية الانتشار هذه، وهي توفير ردع يواجه تهديدات العراق.[23] وبالرغم من رغبة حكومة الإمارات في أن تدعو القوات الأميركية لحمايتها، فإنها كانت حريصة على الّا توصل نفس الرسالة إلى مجتمعها، الذي بقي حذراً تجاه الوجود الأميركي عبر العقد التالي كله.

وفي مرحلة ما بعد الغزو العراقي، والخوف الذي طرأ على باقي دول اخليج، فإن الرفض التقليدي للوجود الأميركي اختفى وتلاشى بسرعة. وبدأ سيل من أسراب الطائرات يتوالى على مطارات هذه الدول اعتباراً من يوم 7 آب، وهو اليوم الذي بدأت فيه رسمياً عملية «درع الصحراء». وفي غضون 48 ساعة، التحق سرب من طائرات (F ـ 15 C/D)، من الجناح التكتيكي القتالي الأول في قاعدة لانغلي الجوية، التحق بحاملة الطائرات بالخليج، وكان الهدف المرسوم لمهمته هو تأمين الجهة الشمالية من أراضي المملكة العربية السعودية. من جهة أخرى، التحقت 8 طائرات من نوع (B ـ 52)، عائدة لجناح القاصفات الثاني والأربعين بالقوات لمحتشدة في الشرق الأوسط. حيث قدمت من المحيط الهندي وتحديداً من قاعدة جزيرة دييغو غارسيا. وهي قاعدة بريطانية متاحة لاستعمال الجيش الأميركي.

وخلال خمسة أيام، وصلت خمسة أسراب من الطائرات المقاتلة، فضلاً عن طائرة متخصّصة بالإنذار والسيطرة (أواكس)، إلى منطقة الخليج، ويسبقها لواء قتالي من الفرقة 82 المحمولة جواً. حيث انتشرت على طول الحدود السعودية الكويتية. كانت تلك الأيام الأولى من الانتشار الأميركي العسكري تؤشر انكشافاً للقوات الأميركية بصورة غير مسبوقة. عبر عن تلك الحالة الجنرال باتريك كاروانا، وهو أحد المخططين الستراتيجيين لقيادة القوة الجوية، حيث أشار إلى أن شبكة الدفاع ما كانت لتصمد لو أن القوات العراقية عقدت العزم فعلاً

على الاندفاع وخرقها باتجاه السعودية. ويقول بهذا الصدد: «كيف يمكن أن نكون مؤثرين باستخدام قاصفات (B ـ 52) إزاء رتل مُسلح ممتد، على الأكثر سيغدو تأثيرنا هامشياً».[24] كان جنود الفرقة 82 المحمولة جواً يشيرون إلى أنفسهم بنوع من الاستياء على أنهم «مخففو الصدمات العراقية».[25] ولوحدث أن العراقيين استطاعوا الولوج إلى المقاطعات السعودية الغنية بالنفط، ولو منعوا دخول قوات التحالف إلى تلك المطارات والقواعد العسكرية، وقتها كانوا سيعيقون بالفعل العملية المعقدة والواسعة لانتشار قوات التحالف التي جرت بالفعل.

وهذا ما دفع الجنرال كاروانا إلى القول: «لو كان صدام حسين ذكياً بما فيه الكفاية، لكان قد فعل ذلك. وكان سيعقد الأمور علينا بشكل متفاقم».[26]

وفي تلك الأثناء كانت القوات البرية الثقيلة التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة، تشقّ طريقها ببطء إلى مسرح الأحداث. يساعدها في ذلك أساطيل من القطارات والناقلات البحرية، لتنتقل من قواعدها في أوروبا والولايات المتحدة نفسها. وكانت هناك مقدمات عسكرية أميركية تنتشر على الأرض لمواجهة العدد المتزايد من الجنود العراقيين المنتشرين في الكويت. وكان القائد الأعلى للقيادة الوسطى، الجنرال نورمان شوارزكوف قد تبنى جدولاً زمنياً لانتشار القوات بما يضمن توفير العدد الأكبر من الطائرات المضادة للدبابات خلال فترة أسابيع قليلة من الغزو العراقي. وهذا الجدول اشتمل على نشر 10 أسراب من طائرات (A ـ 10) المضادة للأهداف الأرضية، وسربين من طائرات (AV ـ 8B) المقاتلة النفاثة، فضلاً عن أربعة أسراب من طائرات الأباتشي المروحية، وسربين من طائرات الكوبرا التابعة للبحرية الأميركية.

ووفقاً لشهادة العقيد ستيف ولسن، الذي شارك في الصفحات الأولى من عملية «درع الصحراء»، فإن الجنرال تشارلس هورنر، وهو قائد العمليات المشتركة للقوّة الجوّية، قد وجّه الأسراب المحتشدة في الميدان لأجل الاستعداد والتخطيط لمهاجمة القوات العراقية المحتشدة على طول الحدود الكويتية السعودية. على أن تكون هذه الجمات عبر عمليات تستمر ليلاً ونهاراً من أجل التضييق على القوات الأرضية ومنع انتشارها مجدداً.

وبحلول يوم 20 آب اكتملت عناصر ما يعرف بخطة اليوم (د)، (day plan ـ D)، وهي أول ردّ فعل يوجه صدمة فعلية لمواجهة اندفاعة القوات العراقية منذ أن غزت الكويت. وهي التي تمتلك زمام المبادرة وقادرة على توجيه ضربة قاصمة خلال الساعات السبع الأولى من

الخطة فيما لو جرى إطلاقها. لكن واحدة من النقاط التي كانت تثير قلق الجنرال هورنر في تنفيذ خطة اليوم (د)، هي قدرة القوات العراقية على مهاجمة القواعد العسكرية الجوية التي تستخدمها الطائرات والقوات الأميركية. ولهذا، ما أن ينطلق يشرع بالهجوم، ستتولى حاملتا الطائرات؛ «يو أس أس آيزنهاور»، و«اندببندنس» عملية توفير ضغط مستمر على القطعات العراقية البرية، خلال الساعات الستة والثلاثين التالية، وعلى أن تستهدف رؤوس الأرتال العراقية، وربما تقوم بعملية (خنق) لخطوط إمداد الوحدات القتالية العراقية.

كانت الخطة تحتوي أيضاً على تشخيص بعض الأهداف الثابتة، نظراً لعدم وجود أهداف مادية بعينها، واستعاضت الخطة بخلق ما يسمى بـ «صناديق القتل»، وهي مربعات بطول ضلع يقترب من 30 ميلاً، تتوزع على طول الحدود الكويتية السعودية. وكان هناك فقط خطة لحزمة ضربات مدعومة بتوجيه ألكتروني ستستهدف نقاطاً في العمق، وربما تستهدف العقد اللوجستية فقط من بين قائمة ضمت 44 هدفاً أعدّتها القيادة الوسطى المركزية الأميركية.[27]

كانت الخطة تبدو جيدة، لكنها لم تبدُ مريحة بالنسبة للجنرالات المُخططين، وعن ذلك يقول الجنرال هورنر: «لن أنسى أبداً تلك الليالي الطويلة الحالكة من شهر آب عام 1990، حين كنا نحاول بجهد جهيد أن نحشّد القوات، وكنا نعلم أن القوات العراقية كان بإمكانها أن تندفع في أي لحظة لتسيطر ليس فقط على أهم الحقول النفطية في العالم، إنما أيضاً على القواعد الجوية المهمة جداً لتنفيذ انتشارنا».[28]

وبحلول أيلول من عام 1990، كانت الفرقة الميكانيكية الثقيلة 24، قد أتمت انتشارها. وكان خطر الهجوم العراقي المحتمل قد زال. وعملياً، فقد تحققت الأهداف المرسومة لعملية درع الصحراء. لقد اجتاز الجيش الأميركي أهم تحدّ يواجهه في حقبة ما بعد الحرب الباردة. كان هذا التحدي مزيجاً من الأحداث المتوقعة والخيالية في آن واحد. ويأتي تأسيس نظام دفاعي قادر على مواجهة هجوم مسلح ثقيل، وفي الوقت نفسه يمكن أن يضرب في عمق القوات المهاجمة، ليمثل بشكل مثالي المهمة التي تواجهها القوات الأميركية خلال العقد المنصرم على أرض الواقع. وهو ما عُرف باسم «هجوم القوات الملتحقة «FOFA». وبخلق ثغرة تشابه «ثغرة فولدا»* الأوروبية، لكن في الصحراء السعودية، تكون القوات الأميركية قد أشهرت تروسها بالفعل.

لكن السياقات الجغرافية، كانت من جهة أخرى مختلفة تماماً. ففي العمليات العسكرية

الأميركية المعاصرة الأخرى، مثل عملية غرينادا (1983)، وعملية ليبيا (1986)، وعملية بانما (1989)، كان يتعيّن على القوات الأميركية أن تنقل ثقل تركيزها بسرعة من مناطق التركيز التقليدية في وسط أوروبا وكوريا. وعلى النقيض من هذه الحالات، فقد كان يتعيّن على الجيش الأميركي أن ينتشر بأثقل معدّاته في منطقة لا يتواجد فيها بالأصل. كانت تلك المنطقة هي الصحراء السعودية التي وصفها الجنرال فريد فرانكس بأنها: «غريبة، وغير مألوفة، ومكان موحش جداً»، كما بدت للمقاتلين القادمين من وسط أوروبا، والقواعد في المحيطات الذين انتشروا هناك بحلول خريف عام 1990.[29]

الاستعدادات الاستخبارية لميدان المعركة

كانت القوات الأميركية قد مضى عليها 45 عاماً وهي مستقرة في حامياتها في العادة. وعندما انتشرت هذه القوات في السعودية مثلت لها تلك الأرض بيئة بدائية تماماً. فعلى الرغم من أن القواعد السعودية وفرت مهابط للطائرات ومكامن لاستقبالها وباقي المرافق التقنية، إلا أن أي شيء آخر كان يتوجب على تلك القوات أن تنشئه بنفسها، ابتداء من مجارير الصرف الصحي وصولاً إلى بناء المأوى للأفراد. وكذلك توفير الماء والطعام، وأماكن الاسترخاء، وميادين الرمي والتدريب للقوات المنتشرة.

وكانت هذه المتطلبات أكثر جدية أمام الاستخبارات التي بدأت بالفعل في بناء نظام استخباري لإسناد القيادة المركزية الوسطى. وكانت الجهود الاستخبارية قد لاقت أهمية ثانوية في الدعم إلى غاية أن اكتمل انتشار القوات البرية بحلول شهر تشرين الثاني 1990. وعلى مدى الأيام الستين الأولى من عملية درع الصحراء، كانت دفعات القوات المحتشدة القادمة تنال الأولوية على أي عناصر ساندة، والتي كانت إدارة الاستخبارات في القيادة الوسطى (J ـ 2) من بينها. يضاف اليها الإدارات الاستخبارية للوحدات العسكرية المستقلة(مثل استخبارات سلاح الجوفي القيادة الوسطى للقوة الجوية / CENTAF).[30] لقد استغرق الشكل النظامي للمنظومة الاستخبارية عدة شهور قبل أن يكتمل ويتعافى من هذا التأخير، وبدا ذلك ظاهراً في التكامل المتأخر لاستخبارات القيادة الوسطى، الذي استغرق أربعة شهور بعد غزو الكويت، وقبل أن يكتمل.[31] وكانت القيادة الوسطى الأميركية تختلف عن باقي القيادات في أنها ليس لديها مقر قيادة متقدم، وكانت تدار من قاعدة (ماك دل) الجوية في فلوريدا. وبناء على ذلك، كان مقرها في أيام السلم، وكذلك مقر إدارة الاستخبارات التابعة لها بالكاد مزودة بما يلزم

من القوى البشرية. وفي تشرين الثاني 1990، لم يكن لدى إدارة الاستخبارات التابعة للقيادة الوسطى سوى 43 عنصراً في الشرق الأوسط. واستغرق الأمر حتى كانون الثاني 1991 ليصل إلى ملاك أوقات الحرب وهو 670 عنصراً.[32] كان وضع السلم في القيادة الوسطى الأميركية يعني أن ليس لديها أي شبكة تواصل استخبارية في المنطقة في آب 1990. وبدلاً من ذلك، وجدت هذه القيادة نفسها بحاجة إلى شبكة اتصالات جديدة كلياً، وتغطي المنطقة. وجرى نشرها ببطء وارتجال، وقطعة تلو القطعة خلال خريف 1990.

وعلى الرغم من أن هذا النظام تكامل تدريجياً، وتواصل بين مفاصله المفردة وعناصره وأشكاله التكتيكية، التي تضم استخبارات القيادة الوسطى (J ـ 2)، والمصادر الإقليمية للمخابرات المركزية الأميركية، لكن تقاريره تعرّضت للتثاقل في الوصول بسبب اختلاطها بفيض من المعلومات والرسائل القادمة مع انفتاح عملية درع الصحراء ميدانياً.[33] ومع غرق القنوات الرسمية بالتقارير، فقد طوّر القادة الميدانيين، وضباط الاستخبارات وسائل ارتجالية وغير رسمية لإدارة التواصل بينهم. وقد جرى تفعيل هذا النظام الموازي، قبل وبعد تفعيل النظام الاستخباري الرسمي. وفيه لعبت استخبارات القيادة الوسطى دور محطة الفرز التي تتعامل مع المعلومات على المستوى القومي، أو على المستوى الميداني الإقليمي وبقي هذا الدور فاعلاً حتى بعد كانون الثاني 1991.

بعد ذلك جرى تأسيس ما يعرف بـ(AUTODIN)، وهو مختصر لمسمى «الشبكة الرقمية الأوتوماتيكية». لكن، قبل هذا التأسيس بشهور، تمكنت شبكة الاتصالات الاستخبارية الخاصة، ومعها العُقد الاستخبارية والتخطيطية التي جرى نشرها في السعودية، تمكنوا من التواصل بكفاءة مع وكالات الأمن القومي الأميركية في واشنطن؛ ووكالة المخابرات المركزية الأميركية، ووكالة استخبارات الدفاع، والوكالات الأمنية المنفصلة الأخرى، فضلاً عن وكالة الأمن القومي. وجرى تأمين هذا المستوى من التواصل، مرّة عبر قنوات الأقمار الصناعية التي وفرها فريق الدعم الاستخباري في وكالة استخبارات الدفاع، ومرّة عبر وسائل أقل في تطوّرها، بما في ذلك خطوط هاتفية مؤمنة، أو الفاكس، أو البريد الألكتروني (بصورة محدودة)، أو عبر نقل المعلومات وتسليمها عبر أقراص مدمجة.[34]

كانت وكالات الأمن القومي هي الأفضل في التزويد بوسائل التواصل وكل مصادر الموارد الاستخبارية لعدّة أسباب؛ أولاً لأنه لم يكن هناك أي بديل لغاية تمكن استخبارات القيادة الوسطى من الانتشار والتأسيس بشكل كفوء للتعامل مع المهام والبدء بجمع المعلومات

وتحليلها. عبر عن ذلك الجنرال مايكل راين بقوله: «عندما يتحتم عليك التعامل مع بيئة بدائية، فمن الصعب عليك أن تلجأ لغير واشنطن».[35] ثاني أسباب الأهمية هي أن المصادر الاستخبارية القومية مثل (الأقمار الصناعية، طائرات التجسس من ارتفاعات عالية، والعناصر التجسسية البشرية)، كانت في وضع أفضل لجمع المعلومات عن العراق في مرحلة ما قبل الاستعداد لعملية تحرير الكويت. في تلك الفترة كانت الدوريات قرب الحدود الكويتية، أو الوحدات التكتيكية الاستخبارية ستشكل استفزازاً للعراقيين في تلك المرحلة المبكرة من تحشيد قوات التحالف. وقد جرى بالفعل تحديد مدى اقتراب القطع البحرية لقوات التحالف بـ 72 ميلاً إلى الجنوب من الحدود السعودية الكويتية. كما جرى تحديد طلعات الطائرات بأنها لا تقترب بأكثر من 55 ميلاً من الحدود. حتى أن طلعات المسح الاستكشافي التي تقوم بها طائرات يو ـ 2، رسم لها مساراً يشبه مراقبة حدود ألمانيا الشرقية سابقاً، أو بما يماثل مراقبة الحدود بين كوريا الشمالية والجنوبية. كانت طائرات التحالف تلمح بين حين وآخر على الرادارات العراقية، أو أن شبحها يرصد من قبل المقاتلات العراقية. وكانت الطائرات الحربية العراقية تطلق بين حين وآخر غارات وهمية لا تصل إلى أي عمق في الأراضي السعودية.[36] وبناء على هذا، لم تتمكن القطع البحرية الأميركية، ولا المنظومات التكتيكية الجوية (مثل منظومة المراقبة المحمولة على طائرة/RF ـ 4C) من تنفيذ أي مسح جوي لا للعراق، ولا للكويت المحتلة. بينما لم تتمكن باقي وسائل الاستخبارات التقنية (مثل وحدات الإشارة الاستخبارية التابعة للجيش أو إلى قوات المارينز) من جمع أي معلومات ذات أهمية، إما بسبب من عدم اكتمال انتشارها، أو بسبب عدم فاعليتها في التقاط وتقاطع الاتصالات العراقية بالعربية.[37] كما لم تتوفر أي معلومات من خلال الهاربين من صفوف القوات العراقية، وعلى ذلك لم تتمكن المصادر الاستخبارية على المستوى الميداني من توفير معلومات ذات قيمة عالية من خلف صفوف العدو، حتى خلال أعلى مراحل الانتشار. ونتيجة لهذه الحال، كانت المعلومات الاستخبارية خلال عملية درع الصحراء قد انحدرت في مستوى أهميتها ولم تتجاوز المستوى التكتيكي لها.[38]

كانت هناك أولوية ضمن المنظومة الاستخبارية لجمع خرائط محدثة عن مسرح العمليات، فضلاً عن التحليلات للمتغيرات الجغرافية والبيئية في السعودية والعراق والكويت. وحين انطلقت عمليات عاصفة الصحراء، كانت الهيئة المتخصصة بالخرائط في وزارة الدفاع الأميركية مستعدة استعداداً ضعيفاً لتزويد الجيش بمعلومات جغرافية استخبارية عن ميدان

العمليات، لأن وزارة الدفاع وقيادة العمليات المشتركة استمرت بتوجيه الأولوية إلى عمليات رسم الخرائط لمناطق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي.[39] كان القليل فقط من الخرائط يتوفر، وهي في معظمها خرائط قديمة تعود إلى 4 أو 5 سنوات مضت. هذا الامر دفع وزارة لدفاع إلى إطلاق جهد عبر الأقمار الصناعية لتحديث الخرائط، ووضعها بمقاييس عالية الدقة (1: 50000)، و(1: 100000) لمسرح العمليات. وخلال مجريات عملية درع الصحراء، تمكن الجيش الأميركي من توفير 80 مليون نسخة خرائط لقوات التحالف.[40] لكن، مع ذلك، فقد كان هناك الكثير مما لا تتمكن الخرائط من الإخبار به، وهو القدر الذي تحتشد فيه قوات العدو في بقعة بعينها. وهو ما دفع الضباط الأميركيين إلى حث جهود الاستطلاع الميداني بشكل مكثف.

وبين شهري أيلول وتشرين الثاني 1990، أجرى الضباط الأميركيون عمليات مقارنة للصور الجوية لمناطق من جنوب العراق، وأخرى من السعودية لأجل فهم ما يظهر لديهم في صور المسوحات الجوية. ثم أجروا عدداً من تجارب تسيير الأرتال في الصحراء السعودية وتصويرها، ليتمكنوا من تقدير قدرة الجيش العراقي على إدامة تسيير ارتال العجلات في الصحراء.[41] كان القادة الميدانيون الأميركيون قد أمضوا أعمارهم وهم يخططون لإدارة واستطلاع الميدان الذي ستجري فيه المعركة، سواء في أوروبا أو كوريا. وكان متاحاً لهم أن يستطلعوا بالمسير على أرجلهم تلك الميادين لعدّة أيام. أما في الحالة السعودية فقد كان الوضع دقيقاً للغاية في ميدان لم يستطلعوه من قبل. وكان متاحاً استطلاع ميدان الدفاع فيما لو تعرّضت السعودية إلى هجوم، لكنه كان مستحيلاً تقدير مسرح العمليات سواء في العراق أو السعودية حيث يتوفر القليل جداً من المعلومات الميدانية. الجنرال ستيورات، وهو ضابط الاستخبارات الأقدم في قيادة الجيش الثالث الأميركي قال في هذا الشأن: «كان مسرح العمليات في جنوب العراق مجرد تخطيطات على الورق بالنسبة لنا، وخلال الأوقات التي كانت لدينا فيها علاقات رسمية مع العراق، لم يخطو أي ملحق عسكري واحد خطوة واحدة في المناطق المحصورة بين جنوب الفرات والحدود السعودية».[42] ولتعويض هذا النقص في الاستعداد، فقد جرى تسيير عدد من البدو الذين جندتهم الاستخبارات من أجل معرفة مقدار تحمل التربة في العراق للأحمال. وتزويد القوات الأميركية بأفلام فيديوية عن الكثبان الرملية وباقي العوائق أمام حركة الآليات المسلحة.[43]

معرفة العدو

كانت ثاني المهام الفورية أمام الاستخبارات هي ضرورة معرفة القادة الأميركيين بالقدرات العسكرية العراقية والنوايا واتجاهاتها.

وعلى العكس من باقي القيادات، لم تكن القيادة الوسطى تمتلك أي ضبّاط خدموا في مسرح العمليات قبل عام 1990. وكانت وحداتها تسحب حسب الحاجة من أوروبا، أو من الولايات المتحدة، أو من باقي أنحاء العالم. وقد جرى سابقاً تدريب هؤلاء الرجال والنساء مبدئيا على مواجهة الاتحاد السوفياتي، أو قوات حلف وارشو، أو العدو في كوريا. صحيح أن هذا يعني ضمناً قدرتهم على التعامل مع الترسانة العراقية الضخمة من الأسلحة الشرقية، وصحيح أيضاً أن نسبة ضئيلة منهم قد خدمت سابقاً في الشرق الأوسط. والقليل منهم كان في تماس مع الثقافة أو العوامل التاريخية في المنطقة، هذا يعني وضع نقاط لصالح خصمهم في العراق.

لقد اكتسب طاقم القيادة الوسطى بعض الخبرة والفهم لسياقات المعركة التي يتبعها الجيش العراقي، سواء من خلال التمرينات أو المناورات التي جرت في الشهور التي سبقت غزو العراق للكويت، لكن الخبرة الحقيقية في فهم التهديدات العسكرية العراقية تقبع ضمن وكالة استخبارات الدفاع، التي كانت قد نشرت في وقتها دراستها؛ «العقيدة العسكرية العراقي برّاً وجوّاً، التكتيكات والعمليات»، في شباط 1990 [44]، وكانت هذه الدراسة التقييمية قد بنيت على معلومات مستقاة من وكالة استخبارات الجيش الأميركي (AIA)، ومعلومات أخرى من وكالات أخرى مثل استخبارات سلاح الجوّ لأجل تقييم قدرات القوة الجوية العراقية، وكذلك مركز استخبارات عمليات القوة البحرية الأميركية.[45] لقد وفرت الحرب العراقية الإيرانية، ثماني سنوات من فرصة المراقبة، أو ما نقله الملحقون العسكريون عن الجيش العراقي وبنظرة عن كثب. خاصة ضمن حالات تبادل المعلومات الاستخبارية والروابط العسكرية الثنائية التي تحسنت منتصف الثمانينيات.

ومنذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، ركزت الدوائر الاستخبارية الأميركية على تقييم الموجودات التقنية العسكرية لدى العراق. وعلى الرغم من أن مثل هذه المعلومات تبقى عصية على الاستكشاف بواسطة الأقمار الصناعية، إلا أن مراقبة عقد المواصلات والتحركات اللوجستية وفرت مؤشراً عن قدرات العراق في هذا المجال والتنقلات العسكرية كذلك. لكن

الاجتياح السلس والعنيف للكويت، وفر للجانب الأميركي تصوراً عن القدرات الهجومية للجيش العراقي وقوات الحرس الجمهوري. وعلى ذلك، وباستخدام المعلومات التاريخية، وما تستمر الاستخبارات في جمعه من بيانات، كونت الولايات المتحدة صورة بسرعة عن الاحتمالات العسكرية العراقية. وتبعاً لانتشار الحد الأدنى من الغطاء العسكري للعربية السعودية، بدأ المخططون العسكريون في قوات التحالف، ومعهم محللو الاستخبارات في رسم تصوراتهم عن خطة تحرير الكويت. وكان القلة فقط من القادة العسكريين الأميركيين يتوقعون أن العراق سينسحب من الكويت فيما لو وجّهت اليه ضربات جوية فقط. وهذا الأمر جعل التخطيط لمواجهة القدرات العسكرية العراقية على الأرض هو الهدف الأول أمام خطة الحرب الأميركية. وكانت القوات العراقية تثبّت نفسها لوجستياً مع الوقت، وتهيئ أسباب الصمود والثبات في مواقعها. وكان الاستقراء التاريخي يشير إلى كفاءة القوات العراقية في هذا الشأن، سواء في أدائها في حرب 1948، أو خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، أو عبر المعارك مع الانفصاليين الكورد في الأعوام 1961 ـ 1970، والأعوام 1974 ـ 1975.

ولهذا، كانت دوائر المخابرات الأميركية مهتمة جداً في تطور القدرات العسكرية للجيش العراقي خلال السبعينيات. هذه الفترة شهدت مضاعفة أعداد الأفراد في القوات المسلحة العراقية، والمزيد من الالتزامات الأمنية التي أنيطت بقطعات الجيش والتي تتعلق بالتهديدات الخارجية للأمن الوطني العراقي. في عام 1989، تهيأ للجيش العراقي ما يقارب مليون مقاتل، فضلاً عن 850 الفاً من قوات الاحتياط. وتهيأ لقواته البرّية ما يقرب من 53 فرقة، و20 لواء من ألوية المهام الخاصة، وعدد كبير من عناصر الميليشيات المناطقية. وبأرقام تقريبية، توفر للعراق وقتها ما يقرب من 5500 دبابة، و3000 قطعة مدفعية مختلفة، ومنظومة قوية للدفاع الجوي، وما يقرب من 700 طائرة مقاتلة، نفاثة أو عمودية.[46]

وكانت هذه الأرقام، بكل القياسات تشير إلى جيش ضخم، وبأعداد توازي ما يتوفر للقوات الأميركية. فضلاً عن الأعداد الكبيرة، فقد كان الجيش العراقي محدّثاً ومعاصراً في تقنياته. وعلى إثر تجربة الحرب العراقية الإيرانية، وبعد معارك السنتين الأولتين، اتجه النظام البعثي ببطء لكن بشكل راسخ نحو التقليل من مستوى تسييس طبقة ضباط الجيش، والزيادة من تماسك الوحدات القتالية، وتهيئة قدرات تدريبية أعلى للقوات المسلحة. وخلال حرب الثماني سنوات مع إيران، تمكن العراق من تشكيل ثلاثة أطر عسكرية لقواته المسلحة؛ الأول يضم 11 فرقة حسنة التجهيز من الحرس الجمهوري، أو القوات المدرعة والآلية حسنة التدريب.

والثاني يضم 52 فرقة مشاة تقليدية. والثالث يضمّ 150 ألف عنصر من عناصر الميليشيا الموالية المناطقية القوية التي تعرف باسم «الجيش الشعبي».[47]

الدفاع في العُمق: قدرات الحرب البرّية العراقية

كانت الشهور الستة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية، قد شهدت أعلى الأداء من الجانب العراقي فيما يتعلق بالدفاع في العمق والقدرة على القيام بهجمات مضادة. وكلا هاتين الخاصيتين جرى تدعيمهما باستخدام الأسلحة الكيمياوية، ولهذا فقط كانت مسألة مهمة للغاية أن يأخذها مخططو الحرب الأميركيون بالحسبان. لقد طور العراق أساليب استخدام الشبكات الدفاعية الداخلية، إذ كان يتعرّض باستمرار إلى هجومات إيرانية تتمكن من الاختراق إلى العمق، أو على الأقل تتمكن من الدخول بين الصفوف الدفاعية العراقية وتقطع التواصل بينها. وكانت هذه الأساليب تزداد تعقيداً كلما ازدادت وطأة الحرب وامتدّت. ومع نهاية الحرب العراقية الإيرانية، كان الجيش العر اقي ينتهج ثلاثة مستويات من مفاهيم عمليات الدفاع.

المستوى الأول، هو تشكيل خطوط متوازية للصد قادرة على امتصاص قدرة اي هجوم يخترقها وتعويض الخط الامامي باستمرار، هذه الخطوط المتوازية قد تمتد إلى عمق 35 كيلومتراً في بعض الأحيان. وهي بهذا، تقلل من خطر التعرّض للإحاطة والتطويق أو الاختراق بالعمق. كانت مدينة البصرة على سبيل المثال، محاطة بـ 6 نطاقات من الخطوط الدفاعية. كانت تتخذ من جغرافيا المكان عاملاً مساعداً في بناء الخطوط الدفاعية، في عام 1982، أغرق المهندسون العراقيون مصائد الأسماك الواقعة إلى الشرق من البصرة والتي تعرف باسم (بحيرة الأسماك)، وبتوسعة المسطّح المائي وإغراقه بالألغام والأسلاك الشائكة، وكهربة بعض الأجزاء بأسلاك الطاقة الكهربائية.[48] صنعوا مانعاً قوياً وحقيقياً ضد أي هجمة إيرانية مُحتملة.

ومن اللحظة الأولى التي بدأ بها محللو القيادة المركزية الوسطى ومخططوها في معاينة مسرح العمليات في الكويت وجنوب العراق، كان من الواضح أن العراق قد شرع ببناء دفاعات بحجم هذا المسرح بالكامل، وتضاهي ما كان متوفراً خلال الحرب العراقية الإيرانية.

وما سمّي بـ (خط صدّام)، امتدّ على طول 240 كيلومتراً، منها 80 كيلومتراً إلى الغرب من المثلث الحدودي بين العراق والسعودية والكويت. ولغرض إدامة شبكة الدفاع، جرى شق

2000 كيلومتراً من الطرق في الصحراء العراقية والكويتية، ومئات الكيلومترات من خطوط النقل والسكك وأنابيب نقل الماء جرى تمديدها جنوباً.[49]

وبدءاً من مسافة 5 ـ 15 كيلومتراً من الحدود السعودية الكويتية، انتشرت نقاط حصينة للمفارز والمجموعات القتالية. وامتدّت الأسلاك الشائكة. وجرى زرع الألغام المضادّة للدبابات والمضادة للأشخاص عبر هذه المنطقة الأمنية الممتدة عميقاً. كانت هذه الإجراءات بمثابة إنذار مبكر، وعراقيل تحمي الخطوط الدفاعية العراقية الرئيسة.

وكانت هذه المنطقة الأمنية تفصلها عن خطوط الدفاع الرئيسية كثبان وسواتر رملية، في العادة ترتفع لثلاثة أمتار، فيما تفصلها عن جانب العدو خنادق مضادة للدبابات. هذا التحصين المزدوج، كان الهدف منه أن يحظى القناصة والرماة العراقيون بفرصتين لضرب مدرعات وعربات قوات التحالف التي تحيطها الدروع. وتحديداً في اللحظة التي تجتاز فيها الخندق وتظهر ثانية للرماة. كما جرى مدّ انابيب النفط قرب الخنادق، وجرت الاستعدادات لملء الخنادق بالنفط الخام وإشعالها مع تقدّم الدبابات والعربات.

وعلى جانب قيادة قوات التحالف، جرى تشخيص انتشار 23 فرقة عراقية بوساطة التجسس الاستخباري والمسح الجوي والصور الاستخبارية (IMINT). كل فرقة كانت نتشر على جبهة طولها 20 ـ 15 كيلومتراً، وبعمق يصل إلى 10 كيلومترات. ووفقاً لتقرير الكونغرس الأميركي الذي حمل عنوان؛ «سيرة حرب الخليج العربي العربي ـ تشكيلات الخطوط الأساسية»، فقد احتوت خطوط الدفاع الأساسية على؛ «في الغالب على خطوط غير منكسرة من المواقع الدفاعية التي تنتشر فيها القوات على مستوى كتيبة، وتختلط بها خنادق ونقاط استمكان شديدة التحصين».[50]

وكانت تنتشر بين هذه النقاط أماكن تخزين الذخيرة لتمكين الوحدات من الاستمرار بالقتال حتى في حالة عزلها. وكل مجموعة منها أو لنفترض انتشارها على مستوى لواء، كانت تنتشر بشكل موقع قتالي مثلث الشكل. وفي العادة كان كل ضلع يبلغ 2500 متراً طولاً. الموقع القتالي الواحد يضم نقاط استمكان على مستوى الحضيرة من الجنود، وفي الوسط تتجمع العربات المغشاة منعاً لاستهدافها من وسائل الهجوم الأرضية بجدران من التراب على شكل حدوة حصان. وأيضاً لحمايتها من أثر القذائف التي قد تسقط بالقرب منها، سواء من المدفعية أو من قصف الطائرات.[51] وهناك 45 كيلومتراً من السواحل الكويتية جرى تحصينها

ضدّ الهجمات البرمائية. وفضلاً عن الالغام الساحلية والعوائق تحت الماء، جرى نشر السواتر والألغام المضادة للأفراد على طول الساحل. وانتشرت ثلاث فرق عراقية على طول المناطق شبه الحضرية أمام ساحل الخليج. وقاموا بوضع تحصينات حول البنايات المرتفعة، وحول المجمعات السكنية. وهيئوا مخططاً لسلسلة تفجيرات متزامنة تنشر الكلور السائل، والغاز الطبيعي، والنفط الخام على طول الساحل في حال حدوث هجوم برمائي.[52] وما أن تكون القوات المهاجمة في مرمى النيران، تبدأ الصفحة الثانية من عقيدة الدفاع العراقية التي انتهجها الجيش العراقي في الحرب العراقية الإيرانية، إذ تبدأ القوات باستخدام كمية كثيفة من نيران المدفعية الكثيفة، أو القصف بالهاونات الميدانية. مع الاعتماد بشكل أقل على الإسناد الجوي (فيما لو توفر)، لأجل إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر بالعدو.

كانت منظومة الدفاع العراقية تهدف إلى جذب العدو الى «أكياس قتل»، وهو أماكن متوقع ان يتجمع فيها العدو، وتكون معرّفة للمدفعية مسبقاً، كما تستهدفها الطائرات أيضاً. وفي العادة تكون خالية من أي شكل من أشكال الأهداف التي تتوزع ويمكن رصدها على الأفق.[53] فضلاً عن أن المدفعية العراقية، والطائرات العمودية أو النفاثة كانت على مستوى عال من الكفاءة في استخدام الأسلحة الكيمياوية أمام الخطوط الأمامية للقطعات العراقية.

خلال الحرب العراقية الإيرانية، أثبت العراق أنه قادر على استخدام كميات ضخمة من العوامل الحارقة في ساحة المعركة مثل (غاز الخردل). وكان أول دولة تستخدم غازات الأعصاب (مثل السارين والسومان) في ساحة المعركة.[54] ومن خلال هذا الاستخدام، عرف العراقيون أن حرارة الصحراء سرعان ما ستفكك هذه العوامل الكيمياوية، وكذلك فإن العواصف الترابية غير المتوقعة ربما ستشتت العوامل الكيمياوية، أو أنها ستأخذها باتجاه المواضع العراقية.

وبحلول العام 1988، العام الأخير للحرب العراقية الإيرانية، تعلّمت القوات العراقية أن تستخدم العوامل الكيمياوية في ساعات الصباح المبكرة، في تلك الأوقات يكون الجو في الصحراء بارداً، والرياح مستقرة. ومع الافتقار الأميركي لأي مصدر داخل القيادة العراقية يمكن له أن ينقل معلومة عن نيّة العراق استخدام العوامل الكيمياوية، فقد أصدرت (وكالة استخبارات الجيش) تقريراً تقول فيه إن العراق من المحتمل أن يستخدم الأسلحة الكيمياوية في الميدان بحلول كانون الأول من عام 1990. وربما كان هذا الهجوم المتوقع يراد له أن يسبق الهجوم المقابل لتحرير الكويت من قبل قوات التحالف. وستستخدم الأسلحة الكيمياوية بشكل أكيد إذا أصبحت قوات الحرس الجمهوري تحت الهجوم المباشر.[55] وبغياب المصادر

العالية الدقّة، وبالأخذ بالحسبان الأداء السابق للقوات العراقية في الحرب مع إيران، كان هذا التوقع والتقييم هو التوقع المنطقي الوحيد الذي تقود اليه المؤشرات.

وانتشرت وحدات المدفعية العراقية ضمن نطاق 32 كيلومتراً من مناطق «أكياس القتل»، وهي بذلك تمثل خطراً سواء عبر قدراتها بالضرب بالأسلحة التقليدية، أو العتاد الكيمياوي. وبالفعل انتشرت تعزيزات للفرق العسكرية المنفتحة، صاحبتها تعزيزات لكتائب المدفعية التابعة للحرس الجمهوري؛ حدث ذلك خلال عملية درع الصحراء.

فضلاً عن هذه التكتيكات، فقد كانت الطائرات العمودية التابعة إلى قيادة طيران الجيش العراقي (IrAAC)، والطائرات المتصدّية يمكن لها أن تشن غارات تحمل الأسلحة الكيمياوية على أكياس القتل انطلاقاً من مدى أبعد. وفقاً للمعايير الغربية، لم تكن الحشود العراقية تحمل خاصية الاستجابة السريعة. مع ذلك، فإن قادة الفرق والألوية العراقيون سيلجؤون إلى تركيزها في قبالة الكتل الضخمة من تحشّدات قوات التحالف. هذه الحشود العراقية لو استخدمت الذخيرة التقليدية، فهناك احتمال ضئيل أن تتسبب في إصابات جدّية في صفوف قوت التحالف، ولن تتسبب بأكثر مما سترتكبه المقذوفات والنيران الصديقة أو الضالة في ساحات المعركة.

سبق للعراقيين أن جرّبوا استخدام المتفجرات الحارقة في الهواء، والتي ترمى عن طريق الجو. رغم ما يبدو أن تجربتهم هذه لم تحقق أبداً النجاح المطلوب منها، وفقاً للخلطات التي استخدموها في معارك سابقة.[56]

بحلول عامي 1987 ـ 1988، كان العراقيون قد جرّبوا استخدام «المبيدات الحشرية»، وهو الاسم الذي تستخدمه القيادة العراقية للإشارة إلى الأسلحة الكيمياوية. وكانت تستخدم عبر المقذوفات من الجو، أو عبر الصواريخ، أو عبر القذائف المدفعية، أو عبر صهاريج الرش.[57] ومع تطوّر عملية درع الصحراء، رصدت الاستخبارات الأميركية استعدادات في عدد من القواعد الجوية العراقية تشير إلى ما يشبه التحضيرات لاستخدام السلاح الكيمياوي. حيث تهيئة الأقبية الحاوية على المخزون الكيمياوي، والتي تبدو من الجو على شكل حرف (S) أو على شكل صليب.

كان المستوى الثالث من الدفاعات العراقية يتمثل في استخدام قوات الاحتياط لمعالجة اي خرق تتعرض له الصفوف الأمامية من القطعات العراقية المنتشرة. وخلال الحرب العراقية

الإيرانية، كانت هناك كتائب مسلحة من «الاحتياط التكتيكي» تقف إلى الخلف مباشرة من فرق المشاة العسكرية الممسكة بجبهة كل فيلق، ووفي عملية درع الصحراء بدا وكأن نفس المبدأ معمول به بالفعل مع خطوط الدفاع العراقية. تسع فرق من فرق الجيش النظامية كانت تنتشر لتقوية خطوط الدفاع الرئيسة. في القلب، كانت الفرق (10، 12، 52). بينما انتشرت الفرقة الآلية الخامسة على خط الدفاع الساحلي. كانت هذه الفرق أفضل ما لدى الجيش العراقي من قطعات نظامية. وكان مناطاً بها عملية الالتحام المبسّط والمباشر مع أي خرق يتمكن منه العدو. كان صدام قدّ طور تكتيكاً دفاعياً خلال الحرب مع إيران يتمثل بالتحريك السريع لقوات الاحتياط عبر الجبهات المختلفة، مستفيداً من أربعة أو ستة طرق سريعة وجيدة تمتد بموازاة الحدود الإيرانية في الداخل العراقي. وباستخدام الطرق السريعة، وخطوط السكك الحديدية، كان العراق قادراً على نقل قطعات ضخمة وبصورة انسيابية، أيضاً باستخدام أسطول من شاحنات النقل الضخمة بلغ عددها 3000 شاحنة، وهو رقم يبلغ 6 أضعاف ما متوفر للجيش الأميركي.[58]

كانت فرق المشاة والفرق الآلية التابعة للحرس الجمهوري هي محور هذه القدرات، ويمكن مقارنتها بقوّات النخبة النازية (وافين.أس.أس) في جيش ألمانيا الهتلرية. وتضخمت هذه القوات من مجرّد لواء واحد للأمن الرئاسي لتصبح 28 لواءً بحلول عام 1988 [59] وانتقل حال الحرس الجمهوري من حرس تشريفي، ووحدات مُدللة في البداية ولديها موجودات تفضيلية، إلى أن يكون الأحدث في التجهيز.فضلاً عن ترتيبات تفضيلية تتعلق بالإيواء، والإطعام والرواتب المدفوعة. ومثلما كان الحال مع قوات (أس.أس) في ألمانيا النازية، فقد منحت الفرق العسكرية التابعة للحرس الجمهوري أسماء معيّنة، إما نابعة من تاريخ بلاد ما بين النهرين (حمورابي، نبوخذ نصر)، أو تبعاً لأسماء مدن عراقية معيّنة خاضت عندها قوات الحرس الجمهوري معارك متميزة. كانت «كتيبة النار» ضمن فرقة الحرس الجمهوري تلعب دوراً حاسماً في قدراتها الهجومية. وباستخدام الدبابة (72 ـ T)، وهي الأحدث في آلة الحرب العراقية، يضاف لها المدافع ذاتية الحركة، وقدرات الدفاع الجوي. لقد ضم الحرس الجمهوري جيشاً موازياً للجيش العراقي من كل الصنوف (المدفعية، والمشاة، والدروع)، وكان بلا منازع هو «الجيش الأكثر خبرة في تنفيذ الهجومات التي تتبع الهجمات الكيمياوية».[60] وكما أظهرت عملية غزو الكويت، فقد كان الحرس الجمهوري محافظاً على معنوياته وحماسته حتى بعد مضي سنتين على آخر معركة خاضها خلال الحرب العراقية الإيرانية.

لقد كانت قدرة الجيش العراقي على تنفيذ هجمات تخترق دفاعات العدو في العمق تثير قلق القادة الأميركيين. وهنا نعود إلى تقرير «سيرة حرب الخليج العربي ـ تشكيلات الخطوط الأساسية»، الذي يقول: «خلال الأشهر الستة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية، أبدت القوات العراقية قدرة على شن هجمات متعددة المحاور في وقت واحد. وكانت أيضاً هجمات متعددة الفرق، وتضم أسلحة مختلفة مشتركة. ويمكن أن تصل إلى أعماق جبهة العدو وفي أرض معادية. وكانت هيئة الأركان قادرة على التخطيط والتنسيق بمدى طويل، والتنسيق في التحضيرات بين الجو المدفعية. وتنسيق التوقيتات والاستعدادات المتقابلة لها. وكذلك التنسيق للدعم اللوجستي المعقد، وتحريك المؤن والإمدادات والقطعات إلى المكان الصحيح في التوقيت المطلوب. لقد طوروا تأميناً عالياً ومخادعاً للعمليات.[61]

كان ميل القوات العراقية إلى تنفيذ هجمات عميقة يعكس العقيدة العسكرية التي سادت الحرب البرية في أواخر عهد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، والتي كانت تهدف إلى مهاجمة العدو ضمن عمقه الستراتيجي. وفي وقت مبكر من عام 1984، بدأ الطيران العراقي استخدام 50 مروحية من طراز (Mi ـ 25.Hind D)، في مطاردات تنفذ خلف خطوط العدو بما يصل إلى 75 كيلومتراً. وكذلك استخدام المروحية (Ir AAC) التي جرى تطويرها لتلائم استخدام أهم القطعات العسكرية الهجومية العراقية.

وبحلول عام 1988، كان العراق يستخدم الطائرة برازيلية الصنع المزودة بنظام (Astros II ـ) ذو المنصّات المتعددة لإطلاق الصواريخ. والتي مكنته من إطلاق المقذوفات العنقودية إلى مدى يصل إلى 65 كيلومتراً خلف خطوط العدو.[62] وفي هجمات عامي 1988، و1990 أثبتت القوات العراقية قدرتها على تنفيذ العمليات في العمق وتنهي في الوقت نفسه أغراضها.

«كاري/KARI»؛ نظام الدفاع الجوي العراقي المتكامل

لأجل الدفاع عن القوات البرّية، وحماية البنية التحتية العراقية، فقد طوّر العراق نظاماً للدفاع الجوي هو من بين الأعقد في العالم وقتها. كان هذا النظام من تصميم فرنسي، ويدار أوتوماتيكياً، وهو من الجيل الثاني من نوعه بين هذه الأنظمة، ويدعى (كاري/KARI)؛ «وهو التهجي المعكوس لكلمة عراق بالفرنسية». يضم النظام هيكلاً متكاملاً يحتوي على 100 موقع رادار، و210 موقعاً للصواريخ نوع (سام/SAM)، التي يجري توجيهها عبر تغذية المعلومات من الرادارات. وكذلك على 500 طائرة متصدّية مختلفة الأحجام والأنواع. وهذه تحتمي بـ540

ملجأً مقاوماً للقذائف. ومع هذا، يتوفر انتشار كثيف للمدفعية المقاومة للطائرات ذات المدى القصير، وهي بحدود 6000 مدفع. وعشرات الآلاف من المقذوفات التي تستهدف الطائرات من تلك التي تطلق من الكتف، وذات التتبع الحراري والتي تعرف بأنظمة الدفاع الجوي الفردية المتحركة) مان بادز/[63] (MANPADS's).

لقد كشفت الهجمات الجوية الإيرانية والإسرائيلية على العراق في الثمانينيات ضعفاً في الدفاع الجوي العراقي يتعلّق باستهداف الأهداف على ارتفاعات واطئة. وهو الأمر الذي دفع العراق إلى نشر مضادات جوية غير موجهة، وترمي النيران بكثافة، الغرض منها منع الطائرات المهاجمة من الطيران المنخفض ودفعها إلى التحليق عالياً. ومن الارتفاعات العالية ستكون أكثر عرضة للاستهداف بواسطة الصواريخ الموجّهة من الرادارات أو المنطلقة من المتصديات.

وقد تعلّم العراق في حروب الجو، كما هو الحال مع الحروب البرّية، أن ينشر الدفاعات في العمق، وأن يقود العدو إلى منطقة قتل.

كانت عملية نقل البيانات بصورة تكاملية وألكترونية هي العملية الأساسية وراء التعقيد الذي هو عليه نظام (كاري/KARI) الدفاعي. ويعمل في هذا النظام مركز قيادة الدفاع الجوي الوطني، الذي يختبئ في قبو تحت الأرض، يعمل على إدارة التنسيق بين عمليات هذا النظام.

ويجري تقسيم العراق إلى خمسة قواطع للعمليات(القاطع الخامس يضم الكويت المحتلّة). وعبر هذه القواطع تجري عملية الإنذار والسيطرة المحلية، ومتابعة (صورة الجو). كلّ قاطع كان قادراً على تتبع ما يصل إلى 120 هدفاً جوياً في آن واحد. وكذلك القدرة على الربط بين الأسلحة التي تستهدف هذه الأهداف وتعمل على معالجتها، بما في ذلك صواريخ التتبع الذاتي (SA ـ 2)، و(SA ـ 3)، وصواريخ سام الموجهة عبر الرادار في حالة الالتحام بالأهداف الجوية المهاجمة. وبخلاف ذلك، يمكن لبطريات الصواريخ أن تعمل ذاتياً، وأن تتبع الأهداف المهاجمة باستخدام راداراتها الخاصة التي تسيطر وتتبع الأهداف ذاتياً.

وهناك 14 مركزاً لعمليات التقاطع (IOC)*، تكمن قيادتها في اقبية ضمن القواعد الجوية العراقية في العادة، وهذه مهمتها توفير التوجيه الراديوي للطائرات المتصدّية، وهو إجراء يعرف بالتقاطع المسيطر عليه من الأرض (GCI).

وبالرغم من أن القوة الجوية العراقية سبق وأن خاضت مواجهات جوية خلال سنوات الحرب الثماني، لكنها خرجت وفي جعبتها سجل متنوّع ومختلط. فمن ناحية كانت قد

شاركت في اكثر من 1000 مواجهة جوية، بما في ذلك المواجهات التي كانت تجري خارج نطاق الرؤية، والتي استخدمت فيها الصواريخ الذاتية القدرة على تتبع الأهداف. لكن من ناحية أخرى، كانت مهارات الطيّارين العراقيين في المعارك الجوية لم تتجاوز تنفيذ عمليات الكمائن القصيرة والسريعة، أو المواجهات القصيرة التي كانت توجّه من مراكز التوجيه والسيطرة الأرضية.

فخلال الحرب العراقية الإيرانية، جرى حثّ الطيارين العراقيين على الاعتماد الكلّي على مراز السيطرة الأرضية وتوجيهاتها خلال المواجهات الجوية. وفي هذا الشأن، كتب كل من فرهاد بيشوب، وتوم كوبر يقولان: «الطيارون العراقيون في العادة يعتمدون كلّياً على مراكز السيطرة الأرضية طوال عملية الالتحام مع العدو، وجرى تدريبهم على الطيران ضمن مسار تقاطع يرسمه مركز السيطرة الأرضي. وأن يناوروا وفقاً لتعليمات هذه المراكز، وفي النهاية يفتحون النار فقط عندما يوجههم مركز السيطرة إلى فتح النار».[64]

في الحقيقة نجد أن نظام (كاري/KARI) الدفاعي، ومنذ تأسيسه في عام 1986، لم يكن مفيداً أبداً في ردَ الهجمات الجويّة واسعة النطاق إن حدث وجرى استهداف العراق، كما لم يتعرّض بشكل مباشر إلى هجوم شامل. وعلى هذا، فلم يكن واضحاً لدى المخططين العسكريين الأميركيين أو محللي الاستخبارات فيما اذا كان هذا النظام فاعلاً أم لا خلال هذه العملية. وبغياب البيانات الضرورية عن كفاءة الدفاعات الجوية العراقية، فقد جرى التركيز من الجانب الأميركي على العقد التكنولوجية لمكونات نظام الدفاع الجوي العراقي. ونشر العراق معظم بطرياته الصاروخية من فئة سام على الطريقة السوفياتية، كما نشر ما يقرب من 135 بطرية صواريخ ذاتية التتبع من نوع (6 ـ SA). كما نشر بطريات سام أوروبية الصنع من تلك التي تستهدف الأهداف على الارتفاعات المتوسطة. وفي الوقتنفسه، هيأت القوة الجوية العراقية ما يقرب من 820 طائرة من صنع سوفياتي، كان العراق قد تسلمها بين الأعوام 1980، و1987. بما في ذلك آخر نسخة من طائرة (ميغ Mig/29) المتصدّية. هذه الطائرة كانت تصنّفها دوائر الاستخبارات الأميركية على أنها خطر(من طائرات الجيل الرابع).[65] علاوة على ذلك، كانت فرنسا قد سلمت العراق لوقت قريب سبعين طائرة متصدّية من نوع (داسو/ DassaultF ـ 1EQ ـ 5)، وهي من الجيل الثالث الهجين، لتتكامل مع أعداد محدودة من الطائرات الفرنسية الصنع، (سوبر) رافال 530 ـ R، وهي قادرة على خوض مواجهات جوية. وهناك 50 طائرة نوع رافال 550 ـ R، سيطر عليها الجيش العراقي في الكويت، تابعة للقوة

الجوية الكويتية بعد آب 1990. [66]

كانت التقديرات العسكرية الأميركية قد تجاوزت التركيز على الفوارق النسبية في أعداد الطائرات العراقية المتوفرة وذخيرتها، إلى التركيز على قدرة هذه الطائرات على أحداث مفاجئة تكتيكية أينما ظهرت. كما جرى تسليط القليل من الاهتمام على المستوى التكتيكي لهذه الطائرات، في مقابل التركيز على الخواص العسكرية والتدريبية للعراقيين، والقدرة على صيانة المُعدّات، وهذه تمثل نقطة ضعف لدى العراقيين.

وكان التقييم الأميركي النهائي لنظام (كاري/KARI) الدفاعي يذهب إلى أن هذا النظام يشكل خطراً وتهديداً حيوياً لحرّية قوات التحالف في توفير غطاء حيوي للعمليات الأرضية.

وكما ذكر تقرير (سيرة حرب الخليج العربي: تشكيلات الخطوط الأساسية)، يقول: «إن الدفاع الجوي العراقي كان فاعلاً، وضخماً ولديه أبرز خواص حزمة أخرى من الأنظمة، وفيه حلقات عاطلة وزائدة. ومسيطر عليه عبر الشبكات الألكترونية. وتزداد كثافة شبكات هذا النظام حول العاصمة بغداد، وهي شبكات حماية أكثر كثافة من تلك التي كانت تحيط أي مدينة في اوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة. وتستخدم انساقاً متعددة، أفضل من تلك التي كانت تحيط مدينة (هانوي) خلال المراحل الأخيرة من حرب فيتنام».[67]

قدرة العراق على تنفيذ ضربات بعيدة المدى

آخر مكونات القوات المسلحة العراقية كانت هي ترسانته من الأسلحة بعيدة المدى. وهذه كانت تمنح العراق القدرة على ضرب اقتصاديات العدو، وموانئه، وبناه التحتية العسكرية، وتجمعاته السكانية بمدى يصل إلى 650 كيلومتراً. لكن هذه القدرة تختلف مع اختلاف المدى في دقّة إصابتها. وخلال الحرب العراقية الإيرانية، انخرط الجيش العراقي في تنفيذ ضربات استهدفت ناقلات النفط الإيراني عبر صواريخ تنطلق من الأرض، أو عبر مقذوفات تحملها الطائرات القاصفة. صحيح أن البحرية الأميركية كانت قد جرّبت التعرّض لضربة عراقية في 17 آيار 1987، حين ضربت طائرة عراقية من نوع (داسو/5 ـ 1EQ ـ DassaultF)، عن طريق الخطأ الفرقاطة الأميركية (يو.أس.أس ستارك) عبر قنبرتين تسببت في تدميرها ومقتل 39 بحاراً كانوا على متنها.[68] كانت غارة سريعة ولم يسبقها سوى إنذار قصير. إن الضربات التي تستهدف السفن الحربية، يمكن أن تمثل وسيلة متاحة للعراق كي يبعد عنه الأسطول

الأميركي بمسافة مناسبة عن السواحل العراقية أو الكويتية. وهي مهمة سيطلق عليها فيما بعد» مضادات الدخول، والممانعة الأرضية».[69]

أما القواعد الجوية السعودية، والأهداف الحيوية في البنى التحتية العسكرية الأخرى، ستكون الهدف التالي للضربات العراقية من أجل النيل من تجمعات قوات التحالف. لكن قدرات العراق في هذا المجال محدودة، وخاصة مع استخدم الذخائر التقليدية، وستواجه فشلاً متوقعاً. تنبئنا بهذا التقدير الضربات الجوية الفاشلة التي نفذتها القوة الجوية العراقية في بداية الحرب العراقية الإيرانية. وقتها، هاجم العراق 8 قواعد جوية إيرانية، و5 مطارات يوم 22 أيلول 1980. كانت مفاجأة حقيقية، لكنها فشلت في محاكاة الضربة الإسرائيلية عام 1967، عندما جرى تدمير عدد ضخم من الطائرات المصرية، والأردنية، والسورية، والعراقية وهي رابضة على الأرض. كان العراق يفتقد وقتها إلى القدرة على إدارة عدد ضخم من الطلعات في وقت واحد، وعدم استخدام المقذوفات المناسبة، وعدم تمكن الطائرات العراقية من إيقاع التدمير القوي بمدارج الطائرات، أو بمرابضها المحصّنة جعل تلك الهجمة تلاقي فشلاً كبيراً.

وحتى بعد عقد من الزمان، حين اكتسب العراق خبرة في مهاجمة القواعد الجوية، وخلال هذه الفترة تمكن العراق من تطوير استخدام المقذوفات الموجهة بالليزر، ومع ذلك، فمازالت القوة الجوية العراقية غير قادرة على تنفيذ هجمات واسعة في العمق السعودي، لتطال البنى التحتية للقواعد السعودية ومناطق انتشار قوات التحالف وطائراته ودفاعاته الجوية.[70]

لقد أخذ المخططون العسكريون الأميركيون بالحسبان أن القيادة العراقية اليائسة قد تلجأ إلى استخدام الأسلحة الكيمياوية، أو البايلوجية لتنفيذ هجوم في العمق الممتنع والأراضي التي لا يمكن الوصول اليها، ولأجل استهداف القواعد الجوية السعودية البعيدة.

خلال المعارك الأخيرة للحرب العراقية الإيرانية، استخدمت القوات العراقية الأسلحة الكيمياوية ضد من مراكز القيادة والعقد المهمة في الجانب الإيراني بشكل منظم. ولهذا، فقد قدّرت وكالة استخبارات الدفاع، أن القواعد العسكرية ضمن نطاق 300 كيلومتراً عن الحدود العراقية والكويتية ستكون عرضة لهجوم كيمياوي عراقي محتمل. هذه القواعد هي(الظهران، الملك فهد، والملك عبد العزيز). وقد تنفذ مجموعات من الطائرات العراقية هذا الهجوم، بينما قد تتمكن مجموعات أصغر من طائرات الميغ، أو طائرات أف ـ 1، هجمات بالأسلحة الكيمياوية على مقر قيادة قوات التحالف في الرياض. لكن فقط لو تمكن العراق من تنفيذ

عملية الاملاء الجوي بالوقود. وعلى الرغم من أن القوات الجوية العراقية ستعاني من خسائر جسيمة فيما لو اشتبكت بشبكة الدفاع الجوي لقوات التحالف، فإن تقييم استخبارات الدفاع جاء فيه: «ان مثل هذه المحاولات، لا يمكن التغاضي عنها، خاصة لو كان العراق في طور الهزيمة خلال المعركة». كما بين التقرير أن مثل هذه الهجمات قد تهدف إلى تحقيق التالي: «إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في منشآت القيادة، وإحباط مستوى سير عملية درع الصحراء حتى لو بصورة مؤقتة».[71]

وتضع استخبارات الدفاع ملاحظة مهمة، بأن العراق قد يستخدم بديلاً عن الطائرات، أنظمته الصاروخية متوسطة المدى، والتي سبق أن استخدمها بكثافة خلال الشهور الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية. وبالعودة إلى ما قبل عام 1988، كان العراق يفتقر إلى القدرة على الضرب في العمق الإيراني، وخاصة الأهداف المحمية جيداً قرب طهران وباقي المدن الإيرانية المهمة. ولهذا، فقد تبنى بعضاً من البرامج التسلحية بعيدة المدى، وقد فشل بعضها من مثال مشروع المدفع العملاق.[72] ,الذي يصل مداه الافتراضي إلى 600 كيلومتراً، فيما نجحت برامج أخرى. ونجح العراق في تطوير ترسانته من صواريخ سكود (SS ـ IC. SCUD ـ B) التي كان مداها يصل إلى 300 كيلومتراً، عبر تحوير وقود احتراقها إلى باستخدام مواد أخف وأكثر اشتعالاً.[73] وبتقليل حمولة الرأس الحربي لتصل إلى 396 باوند. هذه النسخة من الصواريخ المحوّرة، والتي أطلق عليها تسمية (الحسين)، وصل مداها إلى 650 ـ 600 كيلومتراً سمحت بقصف طهران للمرّة الأولى في شباط من عام 1988. وعلى الرغم من محدودية التدمير الذي تحدثه هذه الصواريخ، بسبب صغر حجم رأسها الحربي، وبسبب عدم الدقّة في اصابة الأهداف، إلّا انها أحدثت ألماً كبيراً في إيران حين سقطت دفعة من 16 صاروخاً لأول مرة وبصورة مفاجئة على طهران، يوم 29 شباط 1988.

وخلال ما سمي بحرب المدن، بين شباط ونيسان من عام 1988، أطلق العراق ما يقارب 200 صاروخ على طهران، تسببت في إخلاء كبير للسكان ونشر للرعب، فضلاً عن دمار واسع، وأرسلت رسالة رعب مثّلتها الصواريخ العراقية.[74]

تسببت هذه الصواريخ باضطراب كبير لسكّان طهران وأصفهان بصورة أساسية، لأنها ـ على العكس من الغارات الجوية ـ لا يمكن التصدّي لها، كما لا يمكن التنبؤ بحدوثها قبل وقت كافٍ. فضلاً عن خطر احتمال حمل رؤوس هذه الصواريخ لأسلحة كيمياوية. ومنذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية، جرى تدريب قوات الصواريخ العراقية بتزايد على استهداف إسرائيل. وهي

العدو العنيد لنظام صدام حسين على إثر حربين شارك في العراق ضد إسرائيلإسرائيل. ويأتي استهداف إسرائيل لمفاعل «أوزيراك» مطلع الثمانينيات، والدعم العراقي للحركات المعادية لإسرائيل خلال العقد التالي، لتشكل أسباباً عراقية للعداء. ومع السعي العراقي الحثيث لحيازة أسلحة الدمار الشامل، فإن هناك احتمالَ لتنفيذ ضربة إسرائيلية مشابهة لضربة أوزيراك، وهي ستستتبع بردّ عراقي غاية في العنف.

وخلال الشهور التي سبقت غزو العراق للكويت، تصاعد التوتر مع إسرائيل بشكل خاص بعد أن أعدم العراق الصحفي البريطاني فرزاد بازوفت في 19 آذار 1990 بعد اتهامه بالتجسس لصالح إسرائيل.

وفي 2 نيسان 1990، أعلن العراق صراحة أنها لا يريد أن يمر بتجربة قصف إسرائيل لمفاعل أوزيراك مرّة ثانية، وأعلن صدّام امتلاكه «الكيمياوي المزدوج، وأنه على استعداد لجعل النار تلتهم نصف إسرائيل».[75]

وبحلول عام 1990، اقتنعت إسرائيل تماماً بأن صواريخ الحسين، والحجارة (التسمية فيها إشارة إلى الانتفاضة الفلسطينية التي استخدم فيها الفلسطينيون الحجارة)، إنما سيستخدمها العراقيون لضرب إسرائيل فيما لو اندلعت الحرب.[76] كانت المخاوف الإسرائيلية واقعية، إذ أن من المعلوم لو تدخّلت إسرائيل فإن التضامن العربي مع التحالف الدولي قد ينفرط عقده، وهو بالأصل تحالف دقيق ومرّ بحالة حرجة قبل أن ينعقد. ولهذا، فقد شدد وزير الدفاع في وقتها تشيني على إبقاء منصّات الإطلاق العراقية تحت المراقبة المستمرة، ويجب أن تشتمل الخطة على إجراء تحييدها وجعل القدرات العسكرية العراقية في إطلاق الصواريخ تحت السيطرة.

واعتباراً من أيلول 1990، بدأ تشيني بتفعيل ما عرف بـ(عملية العقرب)، وهي عملية تستهدف السيطرة على منصّات الإطلاق العراقية المنتشرة في غرب العراق عبر استخدام قوّات بريّة. وفي 12 تشرين الأول، صدر أمر رسمي بالبدء بالخطة واعتمادها. وفي 24 من الشهر نفسه [77] بدأت الأقمار الصناعية بمسح المنطقة وتهيئة صور فوتوغرافية عن أماكن تواجد هذه المنصّات.

ومع تركيز القوات الأميركية على الجانب التقني وتفاصيل صواريخ سكود لدى القوات العراقية، فإنها قد توصّلت إلى تقييم أدنى لهذه القدرات؛ لم تكن الترسانة الصاروخية العراقية

على ذلك القدر من التهديد العالي، فمن وجهة نظر عسكرية بحتة، يمكن للصواريخ العراقية أن تشكل مصدر إزعاج مستمر، لكنها ليست أولوية في المواجهة. أما عملية التطوير العراقية للصواريخ فإنها سقطت بالاختبارات، إذ كان مدى الخطأ في إصابة الهدف يتراوح بين 2 ـ 3 كيلومتراً، هذا يعني أن نصف عدد الصواريخ المطلقة فقط هو من سيصل إلى دائرة الهدف وبدقة واطئة. وفقاً للاستخدام السوفياتي، فإن صواريخ سكود كانت مصممة بالأصل لتحمل رؤوساً كيمياوية أو بايولوجية،أو نووية. إلّا أن العراق كنت لديه وسائل فعالة ومجرّبة لإيصال أسلحة الدمار الشامل أفضل من الصواريخ. وبحلول عام 1990، كان العراق يفتقر لأي نوع من أنواع الأسلحة النووية، حتى أنه لم يشهد أي قنبلة تجريبية أو ابتدائية. وفي كل الأحوال، حتى لو كان لديه سلاح نووي بدائي، فمن غير المحتمل على الإطلاق أن يكون قابلاً للضغط والتصغير ليمكن حمله على رأس صاروخ سكود. وخلال المدّة المنحصرة بين 17 آب، و30 أيلول، أنهت القوات الأميركية مسحاً أولياً لجميع القواعد العراقية الثابتة لإطلاق صواريخ سكود، وكذلك المواقع المتعلّقة بدعم وصناعة هذه الصواريخ. لكن مع منتصف تشرين الأول، وجهت القيادة الأميركية المركزية الوسطى استخبارات الدفاع بتقليص جهودها المكرسة للبحث عن مواقع هذه المنصّات.

لقد أصبحت مسألة الصواريخ العراقية تمثل أولى مؤشرات المتطلبات العسكرية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تبرز أمام القادة العسكريين الأميركيين. وهي تضعهم إزاء استحقاق مهم لتقييم الستراتيجيات المتبعة، وفي الوقت نفسه تفرض عليهم تقرير المتطلبات التكتيكية والعملياتية لاستجابتهم أو لتقدير ردود أفعال العدو.

ولهذا نجد أن وزير الدفاع سعى بشكل مضاعف إلى دفع القيادة المركزية الوسطى للتركيز على التهديدات التي تشكلها صواريخ سكود العراقية، إذ كان يطلب المسح الجوي بمعدل مرّة كل يومين لتحديد مواقع منصّات الإطلاق. واعتباراً من يوم 24 تشرين الثاني، وإلى غاية كانون الأول زار تشيني السعودية بحدود 20 مرّة. وتزامنت هذه الزيارات مع ثلاث تجارب عراقية لإطلاق صواريخ سكود. تشيني طلب تأكيدات من القيادة الوسطى بأن منصّات الصواريخ هذه يجب أن تعالج وتُحبط حركتها.

لكن ردّ القيادة المركزية الوسطى جاء بأنه لا توجد ضمانات لإمكان إحباط أو تحييد عدد غير معلوم من منصّات إطلاق الصواريخ العراقية، وخاصة المنصّات المتنقلة المحمولة على الناقلات، وسيبقى العدد الكلي مجهولاً في كلّ مرة تطلق بها المنصات صاروخاً.

كانت عملية متابعة مناصّات الصواريخ وتحديد أماكنها من وجهة نظر العسكريين عملية مكلفة، ومرهقة وتستنزف موارد كبيرة. كما أنها لم تكن في صلب مهمتهم العسكرية، وليست من النوع الذي يحبّذون الاضطلاع به.

واعترف الجنرال هورنر، بعد الحرب بذلك، ونجده يقول: «النقطة التي لم أضعها بالحسبان بالنسبة للمهمة المكلف بها هي مدى الرعب الذي شكلته صواريخ سكود العراقية بالنسبة للسكان في إسرائيل، والبحرين، والسعودية. لقد كان رعباً شاملاً». ويؤكد أيضاً: «لم تكن لديّ حساسية سياسية تجاه هذا الموضوع كما ينبغي».[78]

ويختصر الجنرال شوارزكوف التقديرات الأميركية لإجمالي خطر صواريخ سكود بالقول: «إن القول بأن صواريخ سكود العراقية تشكل خطراً على دولة أو شعب ما، يشابه القول بأن العواصف الصاعقة تشكل خطراً على سكّان مكان معيّن. بالنسبة لي، أرى أن خطر وقوفي في العراء تحت عاصفة رعدية تضرب ولاية جورجيا، أكبر من خطر وقوفي في شوارع الرياض وهي تتعرض لقصف بصواريخ سكود العراقية».[79]

لكن في عالم ما بعد الحرب الباردة، كانت القوات الأميركية دائماً ما تواجه مهمات محددة هي غير المهمات التي تدربت على الاستعداد لمواجهتها.

محاربو الشتاء في الصحراء

إن تعليقات الجنرال شوارزكوف تعكس ذهنية الحرب الباردة التي طغت على صورة أداء القوات الأميركية مع الشروع في عملية درع الصحراء. ولمدّة ما يقرب من عقدين من الزمان بعد حرب فيتنام، كانت القوات الأميركية تركز على الهدف الأساس وهو هزيمة التوسعية السوفياتية في أوروبا، وعلى احتمالات اعتداء كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية. وفي هذه المواجهات، كانت احتمالية الضربات النووية المحدودة واردة. لهذا، فإن صواريخ سكود العراقية ذات التأثير المحدود لم تكن لتشكل قلقاً أو ضغطاً على القادة العسكريين الأميركيين من أمثال شوارزكوف أو هورنر. ومع ذلك، فقد كشفت الأحداث لاحقاً أن الحرب في العراق يمكن أن تنشب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وخلالها سيكون الرأي العام العالمي أو الإقليمي مؤثراً، وسيستمر بالتأثير خلال السنوات العشر اللاحقة.

إن احتماليات الحرب في العراق كشفت عن خلطة غريبة من الأهداف المحددة،

والرهانات العالية السقوف في الوقت نفسه. لقد سبق للولايات المتحدة أن خاضت حروباً محدودة أخرى خلال الفترة الممتدة من نهاية حرب فيتنام وإلى غزو العراق للكويت؛ سبق للقوات الأميركية أن أنتشرت في لبنان، وكرينادا، وبنما، والقصف الجوي على ليبيا، والعمليات المحدودة في إيران. لكنها لم تجرّب أبداً أن تكون تحت تأثير التهديد المتقدم مثلما هو الحال في عملية عاصفة الصحراء.

وعلى المستوى السياسي، فقد شكل الغزو العراقي للكويت تحدياً حرجاً ودقيقاً لصورة حكومة الولايات المتحدة أمام شعبها، أي على المستوى الوطني. خلال عقد الثمانينيات، شهدت الولايات المتحدة نوعاً من التعافي بالمشاعر الوطنية. حيث انتهت الحرب الباردة بأن اندحرت أغلب حكومات الكتلة الشيوعية، وانهار جدار برلين. لكن عندما غزا العراق الكويت، فإن هذا الحدث هدد بتلطيخ ما عُرف أميركياً بأنه «اللحظة أحادية القطب»، حين بدأت الولايات المتحدة تظهر نفسها على أنها القوة العظمى، والضامنة للسلام والاستقرار في الخليج. كانت كل الأعين تشخص إلى أميركا.

وصار يتعيّن على الأداة التنفيذية للقوة الأميركية أن تترجم كلمات الرئيس والتزامه إلى أفعال. ولهذا، كانت كل الأنظار تترقب ما ستفعله وزارة الدفاع الأميركية. يتعيّن الآن على الجيش الأميركي أن يستجيب ويبدي الاستعداد لأكبر تحدٍ يواجهه منذ الحرب الكورية، وبشكل غير مسبوق. لقد تحوّلت الاستجابة الأميركية لغزو العراق للكويت إلى أكبر عملية انتشار ينفذها الجيش الأميركي منذ الحرب الكورية، وصاحبتها أكبر عملية تبرير سياسي وتأكيد التزامات الولايات المتحدة دولياً. لا ننسى هنا أن تلك الحرب تعود إلى أربعين عاماً من الذاكرة، ولم يشارك فيها معظم الذين يضطلعون وقتها بأدوارهم في عاصفة الصحراء. وبالمقارنة مع العمليات الصغيرة والمهمة التي خاضها الجيش الأميركي في الثمانينيات، تأتي عملية تحرير الكويت لتشكل أكبر اختبار لعملية الدمج ما بين القوة العسكرية للجيش الأميركي في مرحلة ما بعد حرب فيتنام، والتركيز على التفوق التقني، وعلى التفوق في جانب التدريب والعقيدة العسكرية.

كان ثمة هاجسان يسيطران على القادة العسكريين الأميركيين ومستشاريهم حين يتصدّون لعملية تقييم توازنات القوى في الخليج، ولعملية تقدير القوة العسكرية اللازمة لإخراج القوات العراقية من الكويت. كان الجيش الأميركي يبتغي أن يضع تقييماً وتقديراً واثقاً لكنه أيضاً لا يجانب الدقّة للقوة العسكرية العراقية، بما يشابه ذلك الذي كانت تتبناه القوات

الأميركية وفكرتها عن القوة العسكرية السوفياتية إبّان السبعينيات والثمانينيات. كانت القوات المسلحة العراقية، على العكس من الجيش السوفياتي الذي لم ينخرط بمنازلة عسكرية طويلة منذ الحرب العالمية الثانية، كانت القوات العراقية قد جرّبت الانتشار ضمن ظروف صعبة للغاية، وأثناء عمليات عسكرية طاحنة، خلال السنوات العشرة التي سبقت عملية درع الصحراء. وهو الأمر الذي منح الولايات المتحدة فرصة افضل لقياس الاستعداد الكلّي للقوات المسلحة العراقية.

ومع ذلك، فقد واجه الجيش الأميركي حالات عدّة من عدم التأكد وغياب الموثوقية في المعلومات، بالضبط مثلما كان الحال تجاه الجيش السوفياتي خلال الحرب الباردة. كان هناك افتراض أن العدو قد هيئأ نفسه بشكل جيد، لكن في المقابل كم تهيأنا له؟

كان الجيش الأميركي يفكر في مسارات الحرب الباردة، وكيف أن القادة العسكريين كانت لديهم الفرصة ليخمّنوا ويعرفوا مواطن ضعف العدو المقابل لهم في الاتحاد السوفياتي. واتبعوا الطريقة نفسها في التقدير لتقييم القوة العسكرية العراقية. وحين بدأ الجنرال شوارزكوف بتقديم إيجاز للرئيس، وباقي مساعديه من المسؤولين الأمنيين بدأ بالقول: «إن العراقيين ليسوا عمالقة طولهم 3 أمتار».[80] ووفقاً لشوارزكوف، فإن قوة الجيش العراقي تكمن في قطعاته البريّة، تفوّق عددي يفرضه وجود مليون جندي على الأرض. كما تكمن عناصر القوة في انتشارهم بصورة كفوءة، وبوجود آخر أجيال الدبابات السوفياتية لديهم. وبحيازتهم للمدفعية، والعربات المقاتلة. وكذلك في ميلهم إلى إثبات القدرة على استخدام الأسلحة الكيمياوية في ميدان المعركة. وبتقديمه هذا التقييم، لم يكن أمام شوارزكوف سوى المقارنة بما يعرفه عن القوات البرية السوفياتية في ألمانيا. أما القوات الجوية العراقية، بما لديها من آخر موديلات الطائرات السوفياتية التي تجاوزت 800، وبعض الطائرات الفرنسية المتطورة فقد كانت تشكل تهديداً أقل في مستواه بالنسبة لشوارزكوف. حيث كانت ثقته تعتمد بالدرجة الأساس على التفوق النوعي والكمّي الذي تشكله القوات الجوية الأميركية والبحرية المتاحة في مديان المعركة. أمّا في ميدان المعركة البرية، نجد أن شوارزكوف يضع ثقة أقل في مداها عبر التفوق التكنولوجي في مواجهة تفوق عددي عراقي، واتجاه محتمل لتهيئة ميدان المعركة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

هذا التحدي يضع في عقيدة الحرب في حقبة ما بعد الحرب الباردة، والمعتمدة على التفوق النوعي والتكنولوجي في مواجهة صعبة مع اختبار مطلق، وتبنّي عراقي لخوض آخر

مالديهم من الأسلحة المتطوّرة.

وعلى الجانب الإيجابي، فقد أخبر شوارزكوف الحاضرين في مجلس الأمن الوطني أن الولايات المتحدة يمكن أن تعتمد على عدة روافد متوفرة لديها، وتُعدّ من مصادر التفوّق على القوات البرية العراقي مثل؛ القيادة والسيطرة، والاستخبارات، والمسح الجوي، فضلاً عن الاستطلاع. كل هذه، كانت مصادر تفوق واضحة لدى قوات التحالف. وفي الركن الأول، فإن محللي الاستطلاع الاستخباري قدّروا أن القادة العسكريين العراقيين لن يتمكنوا من قيادة حرب متحركة. لأنهم مربوطون إلى حرب الخنادق، وشبكة الاتصالات التي توفرها حرب الخنادق الثابتة. ولن يكون بإمكانهم خوض حرب متحرّكة، ولن يتمكنوا من التصرف بسرعة وبكفاءة أو بالارتجال مع تغير مواضعهم الدفاعية.[81] وفي كانون الأول من عام 1990، رفعت استخبارات الجيش الأميركي تقاريرَ تقول إن العراقيين اختاروا أن يتمركزوا في مواضع دفاعية ثابتة حول مدينتي البصرة والكويت.[82]

من جانب آخر، كان التبادل الاستخباري ومشاركة المعلومات بين العراق والولايات المتحدة خلال الحرب العراقية الإيرانية قد أعطى كل جانب تقييماً دقيقاً عن قدرات الجانب الآخر في جمع المعلومات الاستخبارية؛ هذا العامل كان دافعاً للقريحة العراقية في أن تعمل على خداع الاستخبارات الأميركية. لكنه أيضاً دفع شوارزكوف إلى المزيد من التفاؤل مع بداية الأزمة في الخليج.

وخلال السنوات الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية، كان العراق يعتمد إلى درجة كبيرة على الصور عالية الدقة التي تزوّده بها الولايات المتحدة الأميركية، خاصة بعد أن أسست وكالة استخبارات الدفاع محطة لفريق التصوير عبر الأقمار الصناعية في بغداد عام 1986 [83] خلال السنة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية، اشترى العراق منظومة رصد واستشارات فوتوغرافية عبر الأقمار الصناعية من الفرنسيين (Systeme Pour l'Observation de la Terre)، رغم أن هذا النوع من الاستخدام العسكري، أو الاستخدام المزدوج قد جرى حظره على العراق بعد غزو الكويت. وكان العراق قد طوّر نوعاً بدائياً من طائرات المراقبة والإنذار المبكر، واستخدمها في نطاق تكتيكي ضيّق. كما أنتج محلياً أنواعاً من الطائرات المسيّرة بدون طيّار. رغم كل هذا، فإم القدرة على تشغيل هذه الموجودات كانت محدودة جداً في وقت الحرب. وصحيح أن قدرات العراق في جمع معلومات استخبارية الكترونية كانت تقييم على أنها جيدة.[84]، لكن على الجانب الآخر، كانت قدراته محدودة للغاية على جمع

المعلومات الألكترونية. كان القوات العراقية مهيأة فقط لخوض الحروب المرئية. بينما كانت القوات الأميركية متقدمة إلى حد كبير في قدراتها على رؤية (ما خلف التل).[85] كان التقدّم والتفوق الاستخباري الأميركي يسير جنباً إلى جنب مع التفوّق الألكتروني. وأخبر شوارزكوف اجتماع كامب ديفيد بثقة أن العراقيين سيكونون مكشوفين تماماً من الجو فيما لو اندلعت الحرب.

لقد تنبأ شوارزكوف بأن الصحراء ستكون بيئة غنيّة بالأهداف، حيث ستكون الأهداف فيها مرئية عن بعد كبير وعرضة للاستهداف الجوي بسهولة. كما بيّن في إيجازه أن العراق يفتقر للخبرة في إدارة العمليات تحت القصف الجوي الشديد الذي تنوي الولايات المتحدة تسليطه على جبهات القتال مع انطلاق عملية عاصفة الصحراء. ومن شأن هذا أن يؤثر كثيراً على النسق المعنوي بين أفراد القوات العراقية. العراقيون لم يتعرّضوا أبداً في السابق إلى قصف جوي ممنهج.[86] وإلى جانب تقييمات مواضع الضعف والثبات لدى العراقيين، كان هناك قلق من إساءة تقدير العدو. وبالتالي تهيئة عدد قليل من القوات لمواجهة حرب خادعة، والهدف بالخروج بأقل قدر ممكن من الخسائر.

قد تكون الولايات المتحدة قد ربحت الحرب الباردة، لكن مازال أمام الجيش الأميركي الكثير كي يثبته. ومازال شبح الانسحاب من فيتنام يخيم على الأجواء العسكرية. إن القادة والضباط الأميركيين الذين يقودون الأركان وصنوف الأسلحة الآن، كانوا قد خدموا ضباطاً في الميدان في أثناء حرب فيتنام. كانوا قادة سرايا، أو قادة فصائل، أو طيارين اشتركوا في القتال. هنا، أعرض ما كتبه توم كلانسي عن الجنرال فرانكس قائد الفيلق السابع الأميركي، إذ يقول: «إن فريد فرانكس، قد أثّرت فيه التجربة الفيتنامية في مجال خبرته، فإذا حصل وأخطأ فإنه سيرغب لهذا الخطأ أن يكون إلى جانب الافراط في تقدير قوّة العدو. بل انه يريد التأكد تماماً من هذا الأمر. وهذه المرّة، ستكون النتائج مختلفة معه».[87]

الفصل الثاني

شحذ السيف

التخطيط الابتدائي

مع تقدّم الجيش الأميركي للمواجهة مع العراق، كان على رأس الأولويات هو احتساب القرار الآتي: أي نوع من الانتشار العسكري سيكون مطلوباً الوقوف به أمام القوات العراقية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل كان لزاماً البدء بتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها من العملية العسكرية.

ومنذ وقت مبكر، وتحديداً منذ 11 آب 1990، كان صنّاع القرار قد شخصوا الحاجة إلى تحييد طويل الأمد للقدرات العسكرية العراقية، وتحجيم لقدراته في تهديد جيرانه؛ هذه يجب أن تكون ضمن الأهداف المرجوّة من العملية العسكرية.

كان المقدّم رون ستانفيل حاضراً في الاجتماع الأول الذي عقده الجنرال كولن باول ـ رئيس أركان العمليات المشتركة، مع المخططين العسكريين للهجوم. ويقول ستانفيل عن ذلك الاجتماع إن الهدف جرى طرحه بأنه لا يقتصر على طرد القوات العراقية من الكويت، واتاحة الفرصة لها أن تهدد المنطقة مرّة أخرى حالما تنسحب قوات التحالف. وبدلاً من ذلك، طرح باول أن يجري إيقاع القوات العراقية في فخ ينصب لها ضمن (منطقة ضرب) على أرض الكويت، وبالتالي ننتهز الفرصة لتدميرها طالما أتيح لنا ذلك. في ذلك الوقت، كانت صحراء الكويت تبدو وكأنها مائدة متنوعة يمكن للطائرات الأميركية أن تنتقي منها ما تشاء.

كان كولن باول يعلم أن الولايات المتحدة لن تنال فرصة أخرى كهذه من أجل تحييد التهديدات المستقبلية المحتملة للعراق.[1] كانت كلمات باول في ذلك الاجتماع تعكس عقليته وتوجهاته بوضوح، يقول: «إذا كنّا سنخوض الحملة الجوية إلى أبعد مدى، فإنني أفضل أن

نهني الموضوع، وندمر الجيش العراقي على الأرض. لا أريدهم أن يعودوا إلى ديارهم.. أريد أن أرى الدبابات محترقة ضمن كل كيلومتر على الطريق إلى بغداد.[2]

أما الجنرال نورمان شوارزكوف فقد أخذ كلمات الجنرال باول إلى أعمق معانيها. كان يعلم أن فرق الحرس الجمهوري تمثل أساس القوة العراقية الهجومية، ولهذا فقد أولاها الأولوية أن تقطع عن التواصل داخل مسرح العمليات في الكويت وأن تقتل هناك. ويؤكد هذه المسألة الجنرال هورنر، يقول: «إننا لم نكن نتحدث عن عزل مسرح العمليات ومنع وصول الامدادات له، بل كنا نتكلم عن عزل الحرس الجمهوري ومنعه من المغادرة بالأصل. اظن أنني لو أسترجعت ما حصل آنذاك، أجد أن باول كان قلقاً جداً إزاء هذا الموضوع... وأظن أن شوارزكوف وعد باول بأنه سيعمل على محق الحرس الجمهوري».[3]

ولو عدنا إلى التقييم الذي قدّمه الجنرال شوارزكوف إلى اجتماع كامب ديفيد، نجد أن تقييمه للمستوى الثاني من القدرات الهجومية العراقية، وأعني بها القدرة على استخدام الأسلحة البايولوجية والكيمياوية والنووية، كان حاضراً. وإن هذه القدرات ستتلقى نصيباً كبيراً من الضربة الأولى في عمليات تحرير الكويت. ووصولاً إلى الوقت الذي شرعت به عمليات عاصفة الصحراء، كانت هناك حزمة من الأهداف قد وضعت إزاء القيادة المركزية الوسطى لتنفيذها. وفضلاً عن إخراج القوات العراقية من الكويت، والعمل على استعادة الحكومة الشرعية لها، كان هناك هدف تدمير الحرس الجمهوري، وجميع منصّات إطلاق الصواريخ، فضلاً عن تدمير مواقع الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية والنووية. هذا كان يعكس بوضوح رغبة الولايات المتحدة أن تنهي قدرات العراق الهجومية على مدى مستقبلي طويل.[4]

توازنات القوى

في خريف 1990، بدأ التخطيط للهجوم العسكري الساعي إلى تحرير الكويت. ومع بدء عمليات التخطيط هذه، برز سؤآل أمام القيادة العسكرية الأميركية كانت تحاول تأجيل الإجابة عنه خلال عقد من السنين التي سبقت غزو العراق للكويت. هل يمكن هزيمة جيش متفوق عدداً، ومنظم ومسلح على الطريقة السوفياتية، هل يمكن هزيمته عبر قوة غربية متقدمة تكنولوجياً ومتفوقة نوعياً عليه؟ وهل يمكن استثمار التفوق التكنولوجي والتفوق بالمعدّات لتدمير خطوطه الدفاعية المتقدمة، بينما تضرب الطائرات في العمق لتمنع وصول الامدادات إلى الخطوط الأمامية؟

هذا المفهوم الذي يطلق عليه مصطلح (معركة الأرض والجو)، جرى تطويره في (قيادة التدريب والعقيدة العسكرية الأميركية TRADOC). التي جرى تأسيسها في عام 1973، وأنيطت بها مهام تشكيل رأس الحربة في القوة العسكرية الأميركية وإعادة تقييم القوات الأميركية في مرحلة ما بعد حرب فيتنام. كانت هذه القيادة تركز على تنشيط التدريب والتأهيل العسكري. وتطوير مهارات القيادة التي تسمح للجيش الأميركي بأن يقاتل أعداء متعددينيفوقونه بالعدد، ومع ذلك ينتصر. إن مفهوم (معركة الأرض والجو) ظهر للمرّة الأولى في كتيب التعليمات الميدانية العسكرية (5/FM ـ 100) عام 1976. وجرى تبني تطبيقه من قبل القوات الأميركية وقوات حلف الناتو خلال السنوات العشرة اللاحقة.[5] هذا المفهوم في الحقيقة يستند على حزمة من المبادئ، منها؛ الدفاع الفعّال، والمناورة الهجومية، وإدامة المبادرة الضرورية لأجل «ضبط أو تغيير مبادئ المعركة». فضلاً عن: «خفّة المعركة/الرشاقة التعبوية»، وهي تعني القدرة على التفكير والتقرير أسرع مما قد يفعل العدو. وهذه كانت ثاني العوامل الخادعة في أرض المعركة. كان يتعيّن على القوات الأميركية أن تفكر وتضرب في العمق، وأن تتمكن من تنفيذ ضربات عميقة تمنع الامدادات عن الوصول الخط المواجهة في الوقت نفسه.

وهنا، أقتبس من تقرير؛ «سيرة حرب الخليج العربي ـ تشكيلات الخطوط الأساسية» النص الآتي:

«إن جوهر معركة الأرض والجو، هو هزيمة العدو عبر تنفيذ هجمات متزامنةعلى طول وعرض ميدان المعركة، وبحجم سعته. وعلى القادة أن يقاتلوا في وقت واحد عبر ما يعرف بالعمليات القريبة والعميقة والخلفية معاً، جميعها باعتبارها أجزاء مترابطة في معركة واحدة. القادة يقاتلون عن قرب وحدات العدو حين تلتحم الجبهتان. وكذلك يتحتم عليهم القتال في العمق لمنع العدو من تقديم الخدمات لقطعاته المشتبكة. هذه العمليات تهدف إلى إرباك خطط العدو، وتحقيق أعلى الإصابات بين قطعاته في الاشتباك القريب. وعليهم القتال خلف خطوط العدو، لتأمين الحماية للموجودات. ومنع استدعاء القوات الاحتياطية، ومنع حريتها في الحركة».[6]

وأخيراً، فمن المتوقع أن تقاتل القطعات العسكرية الأميركية كونها أسلحة متعددة في فريق مندمج واحد. إن قانون غولد واتر ـ نيكولاس المتعلّق بتنظيم وزارة الدفاع لعام 1986، يهدف إلى تقليل الخسائر الناتجة عن تنافس الأسلحة والقطعات داخل القوات المسلحة،

وخلال العمليات العسكرية، عبر تشجيع ثقافة «التواشج» بين القطعات.

منذ حرب فيتنام، وظهر ميل لدى الكونغرس إلى الحد من دور قادة الأسلحة وضبّاط أركانهم في إدارة الصراع والعمليات القتالية. بسبب تكوّن انطباعات أن هؤلاء القادة سيميلون إلى التنافس لإثبات فاعلية الأسلحة والصنوف التي يديرونها بدلاً من التعاون والتكامل لإنجاز المهام العسكرية. ولهذا سعى قانون (غولد واتر ـ نيكولاس) إلى وضع حدود واضحة لقادة الأسلحة والصنوف، وأن لديهم واجبات محددة هي: التنظيم، والتدريب، وتجهيز قطعات القوات ضمن الجيش الأميركي. ولهذا صار يتعيّن على سلطة القيادات الوطنية (NCA's)، وقيادات المناطق حول العالم، وقيادات الجيوش (القيادات المركزية)، أن «توظف» قدراتها والقوات المسلحة لتنفيذ العمليات المطلوبة.[7]

لكن الاستثناء الوحيد لهذا القانون، كان متاحاً فقط أمام قوات المارينز، قوات مشاة البحرية الأميركية، التي جرى الاتفاق أن تمنح سمة عامة من سمات هذا القانون في عام 1986. لقوات المارينز السيطرة والتحكم في أكثر من نصف المتاح من طائرات القوة الجوية الموضوعة تحت إمرة قيادات الفيالق والجيوش المركزية الأميركية حول العالم. وخلال إدارة العمليات، تكون هذه القوات الجوية خاضعة لإمرة قيادة عمليات المارينز للقوات البرية، وهذه القيادة تكون مرجعيتها (أثناء تنفيذ العمليات) إلى قيادات الفيالق والجيوش المركزية حول العالم.[8] ونجد أن مفهوم (معركة البر والجو) قد تطوّر وتبلور إلى جانب تطوّر شكل القطعات العسكرية الحديثة ونموذج إدارتها في الجيش الأميركي، إلى جانب تطوّر ما تمتلكه من أسلحة وذخائر، ومستشعرات وأدوات مراقبة وسيطرة، وكل ما تطور عبر حقبة السبعينيات من الآليات الحديثة.

وللحفاظ على زخم معركة البر والجو، فقد جرى تطوير عدد كبير جداً من الآليات الهجومية البرية وتعزيز مناوراتها وزخمها وقوة النار فيها، من أجل منح القيادات قدرة أكبر على زيادة جرعة المناورة باستخدامها.[9]

ولهذه الاسباب ظهرت دبابات أبرامز (M1A1)، وعربات برادلي (M2A & M3) المدرّعة التي توفر قدرات على التحرك السريع والمحمي جيداً في الوقت نفسه. وكلّها كانت مزودة بأحدث أجهزة الاستشعار، والأسلحة المضادة للدروع، التي تفوق في المدى الأسلحة والدبابات السوفياتية المقابلة لها. أمّا زيادة القدرة على الحركة وسعتها، فقد وفرتها (العربات فائقة

الحركة ومتعددة الأغراض) التي تعرف اختصاراً بـ (عربات الهامفي/HMMWV) إلى جنب مروحيات البلاك هوك. كانت قدرات الاشتباك القريب عبر الجو في الجيش الأميركي قد تطوّرت كثيراً على إثر إدخال مروحية الأباتشي (AH ـ 64) إلى الخدمة، وكذلك استخدام النسخة المحدّثة من مروحية كوبرا (AH ـ 1F)، وتطوير الذخائر المضادة للدروع من مثل:

صواريخ (CBU ـ 87) العنقودية ذات الـتأثير المزدوج.

وقنابل (CBU ـ 89)، المقذوفة من الجو، والتي تعرف أيضاً بـ(ألغام التماسيح).

وصواريخ (AGM ـ 65D)، التي تستهدف أهدافاً منفردة صغيرة.

وكل هذه الذخائر محمولة على الطائرات المروحية العمودية، أو على الطائرات الثابتة الجناح من مثل (F/A ـ 18،AV ـ 8،F ـ 16. A ـ 10). فضلاً عن هذه المجاميع، ثمة أنظمة رمي الصواريخ المتعددة التي تمتلكها القوات الأميركية البرّية (الراجمات). كل هذا عزز القدرات العسكرية أن تستخدم وتوظف مبدأ القتال وفق تتابع الهجوم بالأسلحة المتتابعة المعروف اختصاراً بـ (FOFA) المعتمد في تنفيذ العمليات. وبالتزامن مع انحسار التهديد السوفياتي، بدأ الجيش الأميركي في استخدام أنواع جديدة من أنظمة الاستطلاع والاستخبار والمراقبة، وكذلك انظمة الاستشعار التي تسمح بتنفيذ الضربات الجوية في مختلف الظروف، وخلال جميع أوقات الليل والنهار. وجرى ادخال نوعين من طائرات (E ـ 8A) للخدمة مع بداية عملية درع الصحراء، وهذه تتكامل في عملها مع وحدات الاستطلاع والمراقبة الأرضية. الأمر الذي سهّل من عملية مراقبة التحركات الكبيرة للأهداف الأرضية والعربات. كما جرى توظيف طائرات (TR ـ U2/1) التي تمكّن القوات الأميركية من الحصول على صورة واسعة المدى لميدان المعركة، ومعرفة واستطلاع أهمّ مكونات انفتاح قطعات العدوّ بصرف النظر عن موقعها ومكانها من الضوء.[10]

تصميم خطة الهجوم

كانت هناك شكوك كثيرة تعتري القادة العسكريين لقوات التحالف، على الرغم من التفوّق التكنولوجي الذي يمتلكونه إزاء جيوش الاتحاد السوفياتي والجيوش التي على شاكلتها في المنطقة. هذه الشكوك اعترت هؤلاء القادة لحظة شروعهم في التخطيط للهجوم على القوات العراقية في الكويت. أولى هذه الشكوك كانت تسأل؛ هل يمكن للأنظمة التكنولوجية

الحديثة أن تناسب الإجهاد العالي والإيقاع السريع الذي تجري فيه ظروف الحرب، خاصة في ظروف الصحراء القاسية؟

ولو افترضنا أن التطوّر التكنولوجي الأميركي النوعي سيتوافق مع العقيدة العسكرية للقوات المنتشرة، فإلى أي مدى يمكن لهذا التوافق أن يهزم عناصر التفوق التي تتمتع بها القوات العراقية؟

وفي ظل غياب الدلائل القاطعة حول مدى فاعلية معركة الأرض والجو وسير تنفيذها المتوقع، وأسلوب عمل الآليات المساندة لها. أصرت قوات التحالف على افتراض التكافؤ مع القوات العراقية، وسعت إلى تطوير تفوّق من نوع آخر، وهو أن يكون لديها تكافؤ عددي مقابل العراقيين. وخلال الفترة الحاسمة التي كان يجري فيها إعداد مخططات الهجوم، وهي تقريباً وقعت بين 18 أيلول إلى غاية 14 تشين الثاني، كنت القيادة المركزية الوسطى خلالها بالتعاون مع استخبارات الدفاع تقدّر الحشود العراقية بأنها تصل إلى 500 ألف مقاتل على الحدود العراقية السعودية، وفي مسرح عمليات الكويت، وكذلك عند السواحل الكويتية والعراقية والحدود بين الكويت والسعودية.[11] ولأن الاستخبارات في ذلك الوقت لم تتمكن من معرفة مدى جهوزية الفرق العسكرية العراقية، فقد افترضت أنها كلّها كانت كاملة المِلاك في ذلك الوقت.

وعلى مرّ التاريخ، كان التفوق العددي المقبول والشائع بين العسكر ينص على أن المهاجم يجب أن يتفوّق بنسبة 3 إلى واحد تجاه المدافعين.[12] وهذا يعني، أن على قوات التحالف أن تهيئ ما يقرب من 1.5 مليون مقاتل مقابل العراقيين. وهو رقم يفوق تعداد الجيش الأميركي بأسره. لكن ما سيتمكن خندق قوات التحالف من تحشيده لن يزيد على 540 ألف مقاتل جيدي الاستعداد، حتى بعد أن تقرر إعادة نشر الفيلق السابع الأميركي في السعودية بعد أن كان متمركزاً في أوروبا، في 9 تشرين الثاني 1990. وهذا سيتجاوز قليلاً نسبة 1 إلى 1، مع القوات المدافعة. فضلاً عن التفوّق الذي تتمتع به القوات العراقية، حيث أن لديها إمكانات هندسية تعد من بين الأفضل في العالم. وقد أتيح لها مجال شهور من ترصين التحصينات والدفاعات.[13]

والأهم من هذا كلّه، فقد كان يتعيّن على قوات التحالف أن تنجز مهامها بأقل قدر ممكن من الخسائر والتكاليف. صحيح أن بعض التوقعات افترضت أن تكون الخسائر الكلّية لهذه

القوات قد تتجاوز 7000 إصابة، الّا أن التقييم النهائي الذي صدر في كانون الأول من عام 1990، افترض أن عدد الإصابات لن يتجاوز ما مجموعة 3 حضائر من كل كتيبة مهاجمة. وهو ما يعادل تقريباً 15 % من حجم القوة التي ستلتحم بالهجوم مباشرة.[14] كان هذا التطورّ الذي رافق عملية تحرير الكويت وتهيئة مستلزمات هذه المعركة، قد أدخل الجيش الأميركي فعلاً في مرحلة تخطيطات الميدان والمعركة المنتمية إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة. لقد جعلت التهديدات الكورية والسوفياتية خلال الحرب الباردة، جيش الولايات المتحدة يحث الخطى بسعة لتطوير قدراته الهجومية الرادعة إزاء حالات التفوّق العددي للخصوم. لكن، لو فشل الردع وحصل القتال فلن يكون هناك سوى نسخة كارثية من الحرب العالمية الثالثة، ولن تكون هذه الحرب محدودة أبداً. ولن يكون هناك مجال لتفادي وقوع عدد كبير من الإصابات، حتى من قبل النيران الصديقة أو غير المعلومة المصدر.

ومع اقتراب الأمور في الحالة العراقية من اندلاع الحرب، فقد بدأ الجيش الأميركي بالتخطيط للهجوم مع الاحتياط الشديد تجاه وقوع خسائر، تجاه عدو متموضع في العمق بشدة وبكثافة. هذه الاحتياطات تجاه أعداد الخسائر الممكن تكبدها أشرت أولى ملامح المواجهات العسكرية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.[15]

ومن أجل أيجاد وسائل ترفع من قدرات قوات التحالف في ميدان المعركة، وفي نقاط حرجة محددة فقد ادرك الجنرال شوارزكوف أنه يتعيّن عليه تهيئة ميدان المعركة، أو بالأحرى «إعادة تشكيله». وهذا في الحقيقة سيتم عبر مجموعة من الإجراءات التي ستأخذ زمام المبادرة من العدو. واجباره على أن يخوض المعركة وفقاً لخطط قوات التحالف لا وفقاً لخططه هو. وفي النهاية، تسمح للمهاجمين أن يستغلوا ميدان المعركة وأن يناوروا فيه أكثر مما قد تفعل قطعات العدو.

أما عملية إعداد ميدان المعركة أو تشكيل فقد اشتملت على فقرتين أساسيتين؛ أولاً عمليات خداع العدو وإرباكه عبر العمليات النفسية. وهذه ترافق عمليات التحضير وصولاً إلى اللمسات النهاية للشروع بالهجوم لتحرير الكويت. ولأجل رسم خطة العمليات الهجومية البرية، عمل شوارزكوف على الاستفادة من مجموعة شابة من خريجي معهد الدراسات العسكرية المتقدمة التابع للجيش الأميركي (SAMS). وخبراء في تفاصيل العمليات المرافقة للمواجهات العسكرية، وأطلق عليهم تسمية(المجموعة التخطيطية الخاصة في القيادة المركزية الوسطى)، ورمز لهم اختصاراً بـ (SPG ـ CCJ5). أو تسمية (فرسان جي دي)؛[16]

هذه المجموعة، رسمت الخطط الخاصة بتنفيذ الهجوم من قبل فيلقين أميركيين، كل فيلق من المخطط له أن يخترق أقصى زوايا الخط الدفاعي العراقي المعروف باسم (خط صدّام)؛ إذ سيتقدم الفيلق الأميركي الثامن عشر المحمول جواً، غرباً في عملية احاطة كبيرة تصل به إلى شاطئ الفرات، بينما يتقدم الفيلق المدرع الخامس الأميركي نحو الشمال باتجاه البصرة بطريقة يعزل بها معظم قوات الحرس الجمهوري ويحاصرها داخل الكويت. كانت الخطة تتطلب تحشيد فرقتين أميركيتين، فضلاً عن خمسة فرق من الدول الإسلامية المشاركة في العملية حتى يمكن تثبيت قوات الحرس الجمهوري المنتشرة على طول الحدود السعودية الكويتية. وينبغي أن تجري عملية الإحاطة طويلة المدى التي سيضطلع بها الفيلق 18 وهي بحدود (390 كيلومتراً)، والفيلق 5 بحدود (220كيلومتراً)، ينبغي لها أن تنفذ بسرّية تامة. وأن تجري تغطيتها عن عيون وحدات الاستطلاع والمراقبة العراقية. أما عملية المخادعة فيجب عليها أن تسحب اهتمام العراقيين بعيداً عن عملية الاحاطة الغربية على نهايات خط صدّام.

قبل الحرب، كانت كتيبة الاستطلاع 13 التابعة لقوات المارينز قد نفّذت إنزالاً برمائياً مُعلناً على سواحل عُمان في كانون الثاني 1990. ومن هنا، خططت المجموعة لتنفيذ بعض الإنزالات البرمائية والتحضي لها لأجل خداع العراقيين بأن الهجوم الرئيس لقوات التحالف سيتم عن طريق الإنزال على شواطئ الكويت، وبهذا يمكن خداع القوات العراقية المنتشرة في (وادي حفر الباطن). وبالفعل كانت هناك فرقتان من دولتين مسلمتين تستعدان لتنفيذ هجوم من جهة الحدود السعودية الكويتية.[17]

احتسبت مجموعة (فرسان جي دي) أن تثبيت القوات العراقية، وتعرّض قوات التحالف لها في مواضعها عند النقاط الأضعف لها سيؤدي إلى أن تكون نسبة القوة المهاجمة إلى القوة المدافعة بحدود 1.3 إلى 1 عند السواحل السعودية الكويتية، وإلى نسبة 2.4 إلى 1 عند جبهة الفيلق الأميركي الخامس المهاجم لقطعات الحرس الجمهوري.

دور القوة الجوية في التخطيط للهجوم

كان الركن الثاني من استعدادات شوارزكوف لتهيئة ميدان المعركة، هو التسريع بانحلال القوات العراقية. هذه المسألة ستعمل على أن تكون اسهاماً جديداً في توازن نسبة المهاجمين للمدافعين. جرى التخطيط لتوجيه ضربات ابتدائية بواسطة القاصفات وآليات الضرب العميق الأخرى، لقصف القطعات الأرضية العراقية وتهيئة ميدان المعركة ليكون مفتوحاً أمام الهجوم

البرّي. وستمسك القوات الجوية بالأجواء فوق كل أرض المعركة لغرض تحجيم قدرة القوات العراقية على التصدّي. هذا سيمنع الطيران العراقي من استطلاع الالتفافة الكبرى التي ستنفذها قوات التحالف غرباً. وسيعمل كذلك على تثبيت القوات العراقية ضمن خطوطها الدفاعية، وكذلك قوات الاحتياط.

على أرض الواقع جرى تجميع القوات الجوية والطائرات بشكل أسرع من تحشيد القوات البرية، وعليه كان الرأي أن تبدأ القوات الجوية مهامها بشكل أبكر. خاصة أن الخطة الهجومية قد جرى تعديلها في 9 تشرين الثاني 1990، كي تستوعب اشتراك المزيد من الفرق العسكرية الأميركية. وجاء انتشار القوات الاضافية ليؤخر عملية الانتشا الكلية للفيلق السابع الأميركي بمقدار 120 يوماً. ولهذا السبب جرى القبول بمبدأ أن العمليات الهجومية يجب أن تقسّم إلى أطوار، فيكون الطور الأول هو الهجوم الجوي ويتبعه الهجوم البرّي. وبالرغم من ذلك، كان هناك عدد من المخططين العسكريين في القوة الجوية، أو في قيادة الجيش الأميركي عضوا أن تشتمل الخطة على قصف جوي فقط، أو أن يتزامن القصف الجوي المكثف مع الهجوم البرّي. كانت القيادة المركزية الوسطى قد سعت منذ مطلع آب 1990، إلى نشر قوات ووحدات تساهم في إسباغ تغطية شاملة لمسرح العمليات. ووفقاً لتعليمات مفاهيم الحرب الجوية وتخطيط العمليات المعروفة اختصاراً بـ(XOXEX) ويعرف أيضاً بالرمز (كش ملك)، فإن القوة الجوية يتعيّن عليها أن ترد بقوة اذا ما تلقت القطعات العسكرية تهديداً، أو أن تكون مستعدة لتوجيه ضربة استباقية فيما لو كان هناك تهديد واضح. وبعُرف الجنرال شوارزكوف: إذا ما واجهت القطعات «اعتداءً شنيعاً» على حد وصفه. و«الشنيع» من وجهة نظر شوارزكوف، حسبما يقول المؤرخ العسكري ديان باتني، هو الاعتداء على المحتجزين الأميركيين في العراق أو الكويت، وكذلك فيما لو استخدم العراق الأسلحة الكيمياوية؛ هذه تستوجب ردّاً فورياً من جانب قوات الولايات المتحدة.[18]

إن التعليمات الواردة في (كش ملك!)، إنما جرى إقرارها لصالح التطبيق في الحروب الطويلة الأمد. وفقاً لما يقوله عقيد القوة الجوية جون واردن، الذي يؤكد أن هذه التعليمات تحتوي على توصيفات لحزمة من العمليات الفردية أو تك التي يقترحها المخططون. وهي تشجع التفكير باستقلالية، وتحليل المعلومات في العمليات الجوية المستقبلية التي قد تخوضها القوة الجوية الأميركية. وبحلول 10 آب 1990.[19] احتوت خطة (كش ملك) على تفاصيل توجيه ضربة عنيفة اشتملت 84 هدفاً عراقياً، وأطلق عليها اسم (الإعصار الآني)،

وهذه الأهداف كانت أكثر هجومية وتركيزاً من الأهداف التي جرى تحديدها فيما بعد جزءاً من خطة الهجوم النهائية لتحرير الكويت. أما الخطة النهائية اللاحقة فقد احتوت على تفاصيل خيارات هجومية تنطلق من البحر. واعتمدت بشكل أساس على استعمال صواريخ الاستهداف من الجو إلى الأرض (توماهوك)[20] والتي لم تكن قد استخدمت في الحرب من قبل. خطة الاستعراض، اشتملت على اشتراك القيادة التكتيكية للقوة الجوية الأميركية، فضلاً عن قوة طيران الواجبات العقابية التابعة للقيادة المركزية الوسطى، كل هذه اشتملت على 44 اختياراً للأهداف العراقية [21]، وهي تطابق الأهداف التي جرت محاكاتها في المناورات التي كان من المفترض أن تجري في تموز 1990 .[22]

وعلى الرغم من أن عملية (الإعصار الآني) كانت تحتوي على أهداف ثبتت أهميتها فيما بعد، وقع التخطيط للحملة الجوية أسيراً للهدف القاتل بأنه سيجبر العراق على الانسحاب من الكويت في غضون ستة إلى تسعة أيام. كان من الواضح أنها قد صممت الحملة كي تكون حملة جوية فقط، ولم تأخذ بالحسبان أن هناك عمليات برّية ستتبعها. وفي يوم 11 آب، قُدمت الخطوط العامة لعملية (الإعصار الآني) الجوية أمام أنظار شوارزكوف وكولن باول، وكانت تشتمل على 8 أصناف رئيسة من الأهداف العراقية؛ مراكز القيادة والتحكم بأسلحة الدمار الشامل، ومراكز قيادات قواطع الدفاع الجوي العراقي، ومنصات إطلاق صواريخ سكود وباقي الآليات التي تحمل أسلحة بعيدة المدى، وعقد الاتصالات، والنفط، وعقد المواصلات. لكنها لم تذكر أي شيء عن ضرب القطعات العسكرية العراقية على الأرض ما لم تهاجم أراضي السعودية.[23]

وعلى الرغم من أن كولن باول وجّه بتوسعة أهداف عملية (الإعصار الآني) عبر موجة ثانية تشتمل على أهداف أرضية عراقية في مسرح عمليات الكويت، وكذلك منصّات أسلحة الدمار الشامل، ألّا أن هذه العملية بقيت في طابعها العام تمثل ضربة تركز تماماً على الأهداف داخل العراق. وعندما قدم العقيد واردن، ومعه فريق(كش ملك) تفاصيل هذه العملية إلى الجنرال هورنر، فقد قابلها هذا الأخير بكثير من التذمّر والرفض للأسباب التالية: إن من غير الممكن الانخراط في عملية تحضير ميدان المعركة إذا لم ينسحب العراق من الكويت خلال تسعة أيام من بدء العمليات الجوية. وأيضاً ان هذه الخطة لا تركز الّا قليلاً على احتمالية أن يقوم العراق بهجوم برّي نحو السعودية. كما أنها لا تحتوي على الهدف الأهم وغير المعلن رسمياً بالنسبة للأميركيين، وهو إنهاء قدرات العراق العسكرية الهجومية البرية

على المدى الطويل.[24]

حل وسيط بين عمليات الجو والعمليات البرّية

كان هناك القلة فقط من بين القادة العسكريين الأميركيين وصنّاع القرار من يؤيد اقتصار الهجوم على ضربة جوية. أما الخيار المتمثل بأن تبدأ الضربة الجوية، والهجوم البري معاً فلم يحض بأيّ مؤيدين. ولو عدنا إلى أيام الحرب الباردة، كانت معركة الجو والبر التي تبدأ بالتزامن، ينظر إليها على أنها هي الشكل القادم من أشكال معركة المستقبل. لكنها لم تكن سوى افتراضٍيرى أنها الوسيلة التي ستستخدم في مهاجمة قوات حلف وارشو. في هذا الشأن وضع إدوارد مانملاحظته بأن القيادة التكتيكية للقوة الجوية الأميركية، قد تبنّت موقفاً خلاصته هي؛ «لنقف وننتظر»، أي أنها تنتظر تحركات القوات البرّية وعلى هذا الأساس تطوّر خطوتها اللاحقة لتقديم الإسناد.[25] وعلى هذا الأساس، اتفق رأي القادة الأميركيين من أمثال كولن باول، وشوراتزكوف في خريف عام 1990، على الحاجة إلى فترة إضافية من الإعداد الجوي لمسرح العمليات ريثما تستكمل القوات البرّية انتشارها وامتدادها غرباً. وعندما جرت المشاورات في قاعدة ماك دل في 14 آب، استوعبت هيئة أركان القيادة المركزية الوسطى ملاحظات باول وشورازكوف على أنها رغبة في تظمين وتمكين خيار استعمال القوة الجوّية أولاً، لكن ليس لوحدها، وليس أن تكون هي الخيار الوحيد المتاح.

وهنا كتب شورازكوف يقول: «كنت ألاحظ أن الخطّة التي يجري مناقشتها وإيجازها قد تضاعفت في الحجم عمّا كنّا بصدد التخطيط له في البداية».[26] وعلى هذا، فقد كانت الحملة الجوية التي خرجت خططها إلى النور في خريف عام 1990، هي ليست الحملة الجوية التي سبق أن وصفها العقيد واردن، بأنها تستهدف طرد القوات العراقية من الكويت، وكذلك فهي ليست الحملة المحدودة التي تستهدف أهدافاً عراقية ستراتيجية ضمن مسرح العمليات في الكويت. بل كانت حملة جوية شاملة تنبئ بالانطلاق القريب مع حملة عسكرية برّية تتبعها. ويمكن لها أن تستهدف أوسع مدى من مديات الأهداف التي سبق أن حددها محللو العمليات ومنسقوها، والذين يطلق عليهم إدوارد مان تسمية «المساومون بالقوة الجوية».[27]

وعلى الرغم من أن العقيد واردن قد عاد إلى واشنطن، استمرّ ثلاثة من أهم مساعديه وهيئة الأركان لديه في عملهم في السعودية ضمن ما يعرف بمجموعة العمليات الخاصة (SOG)؛ وهؤلاء هم كل من: المقدم ديفيد ديبتولا، والمقدم بن هارفي، والمقدم رون ستانفل.

كان هؤلاء يعملون في قلب التخطيط للهجوم الجوي، وأطلق على مجموعتهم أيضا تسمية «الثقب الأسود». كما عيّن الجنرال هورنر، نظيره الجنرال بستر غلوسن، وهو من خارج القيادة الوسطى المركزية، عيّنه قائداً لمجموعة العمليات الخاصة. وبحلول يوم 2 أيلول، كان الفريق قد أتم التخطيط لتنفيذ صفحة أخرى مطوّرة من الهجوم الجوي باتت تعرف بـ «الحملة الهجومية ـ الصفحة الأولى».[28] وفي هذه الخطة، جرى التغاضي عن واحد من أهم المبادئ التي وضعها واردن سابقاً، وهي التركيز على الأهداف الستراتيجية. وصارت الحملة الجوية الآن تبتغي تهيئة المجال لهجوم برّي لاحق. وهذا الهجوم يركّز بالدرجة الأساس على تهيئة مسرح العمليات في الكويت للهجوم البرّي وتحقيق أهدافه.

استعار الجنرال هورنر من العقيدة العسكرية الأميركية السابقة هدفاً أساس وضمّنه في «الحملة الهجومية ـ الصفحة الأولى»، وهي أن يخفّض استعدادات الفرق العسكرية العراقية المقابلة له بمقدار 50 % على الأقل، وهو الحد الذي تسمح به السياقات العسكرية الأميركية لتنفيذ هجوم على العدو(29).[29]

لو تحققت هذه النسبة من الانحلال في صفوف القوات العراقية نظرياً سيكون ممكنا تحقيق هدف تثبيت هذه القوات عند الحدود الكويتية السعودية، وستكون هناك نسبة تفوّق عددي للقوات المهاجمة على القوات المدافعة بحدود 2.8 إلى 1.

أما الفيلق السابق الأميركي، فسيلتحم مع قوات الحرس الجمهوري بنسبة تفوّق عددي تصل إلى 4.8 إلى 1. لقد جرى رسم وتعيين الأهداف المستهدفة من الضربة الأولى بصورة تكاملية، بحيث تضمن إيقاع خسائر كبيرة في القوات العراقية البرية اعتباراً من موجة الضربة الأولى، وهنا تم تجاوز الأهداف السابقة التي افترضت ترك شواخص القوات البرية العراقية لتضرب في المراحل اللاحقة. هذه الخطة تحتلف تماماً عن خطة الاستهداف الأولية التي أطلق عليها اسم (الإعصار الآني).

ومع هذا، فقد بقيت بعض أهداف (الإعصار الآني) ضمن الخطة الجديدة، لكن ما تغير هو طريقة مقاربة وتنفيذ الضربة الجوية. وعلى الرغم من أن تهيئة ميدان العمليات البرية في الكويت كان هو الهدف الأساس، وبالتالي تهيئة المجال أمام القوات البرية الأميركية لتحرير الكويت، إلّا أن مجموعة العمليات الخاصة (SOG) وضعت خططاً للشروع في الحملة تبدأ باستهداف أهداف ستراتيجية تقع في العراق والكويت معاً وفي الوقت نفسه.

وهذا ما أطلق عليه تسمية «الهجوم الموازي». وباستخدام الذخيرة الموجّهة آلياً، والصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، فضلاً عن القاصفة الشبح، فإن الضربة ستنضغط لتبقى في إطار الوقت المخصص لها. وستذهب إلى ضرب الدفاعات الجوية العراقية من الليلة الأولى لبدء الهجوم الجوي. هذه الطريقة في الهجوم التي أطلق عليها أسلوبأسلوب «من الداخل إلى الخارج»، كانت تهدف إلى إحداث تأثير متتابع على القدرات العراقية لإدارة المنظومة الدفاعية في الكويت أو جنوب العراق. كل تفصيل من تفاصيل هذا الأسلوب كان موضعاً لإثارة الجدل في 1990، لكنه انتهى أن يجري توظيفه في الشكل النهائي لتنفيذ الهجوم، فكيف حدث ذلك؟

الجواب البسيط، هو أن المخططين للحملة الجوية، سهّلوا الأمر أمام الجنرال هورنر ليجازف عبر استخدام الموارد الجوية للقوات الجوية بصورة مقننة، ومقتصدة، وأن يعتمد على أسلوب الهجوم الموازي، وأسلوب من الداخل إلى الخارج. كان المقدم ديبتولا هو العقل المسيطر لمجموعة العمليات الخاصة، وهو من أسهم بشكل أساس في تطوير هذا المفهوم في الحرب وإدارة الضربة الجوية. ومن خارج هذه المجموعة، كان هورنر مرتاحاً لمستوى التعضيد والتنسيق الذي تجري فيه عملية تحديد الأهداف وأسلوب التنفيذ. أما الانتقائية التي مارسها المقدّم ديبتيولا للأهداف الستراتيجية التي يفترض ضربها، فقد وفرت أثراً كبيراً في الصفحة الأولى للهجوم الجوي، في مقابل توظيف مقنن ومقتصد لعدد الطائرات والضربات التي ستشارك في الصفحة الأولى.

وكتب ديبتيولا يقول: التدمير الآني لكل ما يمكن أن يربط أجزاء دولة بأكملها إلى بعضها، بما في ذلك قواتها المنتشرة في الميدان. كان الهدف هو أن نكبح الأدوات الوظائفية لتنفذ المهمة المطلوبة عبر النظام بأكمله... ولن تكون عقد الأفراد هي الهدف، وعليه جرى استخدام عدد أقل من المقذوفات على الأهداف المختارة، لكن انتشار هذه الأهداف جغرافياً وشدّة تركيزها كانت هي المفتاح.[30]

ولأنه جرى التركيز على التأثير المؤقت الآني، فقد قدمت الضربة الجوية انتقاء محتملاً للأهداف. كما سمحت باستهداف مواقع تسمح بمحدودية الأضرار بالبنية التحتية العراقية للصناعة النفطية والاقتصاد العراقي. هذا الهدف، جعل المخططين للضربة الجوية يجتزئون من الكتب التي تصف أساليب الحرب ضمن ظروف الحرب الباردة وأساليب الاستهداف فيها. «كتيبات فاعلية استخدام الذخائر المترابطة». والتي كانت تشدد على استهداف العقدة تلو

العقدة في منظومة قدرات العدو، من أجل أحداث الشلل الدائمي في حركة قواته المنتشرة على الأرض.[31] وعلى الرغم من أن هذا النوع من الاستهداف، كان معتمداً في أساليب التدريب والجهوزية التي تتبعها القيادة الوسطى المركزية، كان المقدّم ديبتيولا يتحكم بدقة في اختيار الأهداف، وكذلك عدد الطائرات وكمية الذخائر التي ستستخدم لمعالجة كل هدف من الأهداف. وهذا ما جعل متتبعي ومنتقي الأهداف يخططون لحجم كل ضربة وكل استهداف وكل نوع من أنواع الذخيرة التي ستضرب باتجاه الهدف. وهنا يقول ديبتيولا: «هكذا فعلتها.. كنت أنال الشخص الذي يصمم عدد الطائرات، وكمية الذخيرة لكل هدف من الأهداف. كان هذا ضمن خطة الهجوم الرئيسة...ولهذا حين كنت أعين طائرة واحدة من طائرات أف 117، لتضرب هدفاً معيناً فإنهم يضعون قنبلتين فقط على هذه الطائرة، وبحسب ما يحتاج الهدف فقط».[32]

وهذه كانت تصدر عبر التعليمات اليومية التي ترسلها مجموعة العمليات الخاصة إلى مخططي ومتتبعي الأهداف، وهو ما منعهم في النهاية من إضافة كميات أخرى من الذخائر، وإضافة أهداف اضافية غير الهدف المحدد الذي يفترض قصفه، وهذا كان أسلوب التخطيط في القصف في أثناء الحرب الباردة، حين كان الهدف هو التأكد التام من إحداث الدمار الشامل والدائم للأهداف المنتقاة.[33] هنا، كان يتعيّن على دبيتيولا أن يقنع هورنر بمسألة أساسية ثانية تتعلق بنجاح الهجوم الجوي، وهي الأهمية الحاسمة لاستخدام الذخائر الموجّهة والذكية.

في 20 آب، كان هورنر قد رفض الفرضية التي وضعتها مجموعة (كش ملك) التي سبق التعريف بها، وهي أن الهجوم المتوازي والتأثير الضخم إنما يعتمد على استخدام مكثف للذخائر والصواريخ الموجهة والذكية.

كان هورنر يؤمن بتقنية عفا عليها الزمن، مثله مثل العديد من جنرالات القوة الجوية الأميركية، إذ يرون أن الطيران بارتفاع منخفض، والتسديد المُحكم، ورمي القنابل التقليدية من منصّات ثابتة وتطير على ارتفاع مضبوط، مثل طائرة (F ـ 16) يمكن أن يعطي نتيجة فعّالة جداً، وهو ما قلل من أهمية الذخائر الموجهة والذكية في نظرهم، وقلل من شأن الاعتماد على الطائرات القادرة على رمي هذا النوع من الذخائر والقنابل.[34] فضلاً عن أن معظم متتبعي الأهداف، ومخططي الضربات كانوا على معرفة ودراية بالمقذوفات التقليدية، أو الصواريخ التي تطلق من الجو نحو أهداف أرضية، مثل سلسلة صواريخ (AGM ـ 65.

Maverick). كان متتبعو الأهداف، والمستخدمون في انتقاء وتحديد الأهداف يتصوّرون أن المقذوفات الموجهة بالليزر يقتصر استعمالها على الأهداف النقطية مثل الجسور وغيرها.

هذا الخلاف ابتداء وضع مجموعة العمليات الخاصة في موقف قلق ومحرج، بين متطلبات الحرب من جهة، وبين صنّاع القرار في واشنطن من جهة أخرى. وكان يتعين التقرير لأي نوع من أنواع الطائرات يجب إرساله إلى ميدان العمليات. وفي الأيام المبكرة الأولى لعملية درع الصحراء، كان يتعيّن على مجموعة العمليات الخاصة ومجموعة (كش ملك) أن يتجاوزا الاختلافات لأجل تأمين نشر الوجبة الأولى من طائرات (A 117 ـ 24F)، وكذلك طائرات (23F ـ 111A) القاصفة والمقاتلة.[35]

في الحقيقة كانت مجموعة العمليات الخاصة ترغب في نشر 229 طائرة أميركية قادرة على تنفيذ كل المهام الموكلة إليها، سواء بتنفيذ الالتحام المباشر في العمليات القتالية، أو عبر حمل الذخائر والصورايخ الموجهة ليزرياً. لكن خلال عملية التخطيط لاستهداف الأهداف الأرضية في الضربة الجوية، تنامت وتعززت الرغبة في استهداف المزيد من الأهداف، حيث توفرت أعداد أكبر من المقذوفات الذكية أو التي يجري توجيهها بالليزر تحت إمرة مجموعة العمليات الخاصة. ونتيجة رقمية للمقارنة، اشتملت عملية (الإعصار الآني)[36]، التي أقرّت في آب 1990، على تخصيص ثماني طائرات نوع(F ـ 117A)، لكل هدف ستراتيجي ينبغي ضربه، بينما جاءت النسخة الأخيرة من خطة الهجوم الجوّي لتخصص 30 طائرة من هذا النوع، لضرب 49 هدفاً ستراتيجياً في كل موجة. أي أن كل 3 طائرات، قد جرى التخطيط لتكليفها بضرب 5 أهداف في كل موجة.[37]

وفضلاً عن ضغط المدى الزمني لتنفيذ الضربة، كان هناك أفضلية اخرى للمقذوفات الموجّهه على القنابل التقليدية. اولاً، كانت هذه المقذوفات تحد من التدمير الجانبي الذي قد تتسبب به. وهذا الأمر أشار إليه الرئيس بوش مبكراً كهدف من أهداف الحملة في 4 آب 1990، خلال اجتماع كامب ديفيد لمجلس الأمنخ الوطني. حين ركز على أن الولايات المتحدة «ليست في حال خصومة مع الشعب العراقي».[38] وعلى الرغم من أن القذائف الموجّهة سبق لها أن أخطأت أهدافها في الماضي (حدث ذلك في ليبيا 1986، حين ضُربت السفارة الفرنسية في طرابلس عرضاً. وحدثت كذلك في بنما 1989، حين ظلت إحدى طائرات الشبح طريقها)، ما زالت المقذوفات الموجّهة توفر نسبة عالية من الدقّة التي يمكن الاعتماد عليها، خاصة في استهداف المواقع التي تختبئ بين التجمعات المدنية. علاوة على ذلك، فإن الدمج بين

استخدام طائرات الشبح، وصواريخ توماهوك جعل من الممكن استهداف المواقع الستراتيجية في بغداد منذ أول أيام الحملة، سواء في الليل أو حتى في النهار.[39] هذا الأمر مكّن من تجاوز التحفظات تجاه استمرار العمليات بصورة مكشوفة، ودون غطاء من التشويش الألكتروني. كانت هذه التحفظات تجاه استخدام الطائرات بطيارين فوق بغداد قد برزت من جانب مجموعة أبحاث البحرية لتقييم الضربات الجوية. وكذلك من جانب مركز أبحاث وتحليلات القوة الجوية الأميركية.[40] كان الاستنتاج الأخير هو أن استخدام الطائرات من دون طيار، أو الطائرات الشبح التي لا يكشفها الرادار، أو المقذوفات الذكية الموجهة، هي الوسيلة الأمثل أمام الولايات المتحدة كي تصل إلى ضرب المواقع العراقية الحساسة والمحمية بالدفاعات الجوية الكثيفة، واختراق الملاذات الآمنة للترسانة العسكرية المخبأة فيها.

وكما سيظهر في الفصل اللاحق، لم يكن صنّاع القرار مقتنعين تماماً بأن استخدام الذخائر والمقذوفات الموجهة يمكن أن يحقق النتائج التي حسبتها مجموعة العمليات الخاصة. أو أنها يمكن أن تنجز المهام المطلوبة أفضل مما يمكن للضربات التقليدية المسددة بإحكام من قبل الطيارين الأميركيين. وعلى الرغم من أن ثقتهم بهذا النوع من الذخائر والمقذوفات قد تصاعدت بعد وأثناء الحرب، إلّا أن الجدل حول استخدام المقذوفات الذكية قبل العمليات ذهب مذهباً أكاديمياً بحتاً؛ كان الانتشار المتصاعد عمودياً في نشر ما يقرب من أربعة آلاف طائرة متنوعة، مروحية أو ثابتة الجناح، عسكرية ومدنية ضمن عملية درع الصحراء، قد قلل من حراجة موقف المخططين للهجمة الجوية في اختيار الهدف وتخصيص الترسانة المعنية بمعالجته.

كتب وليام آركن يقول: «كان متاحاً أمام هورنر كم كبير من الترسانة، وكان بإمكانه تكييفها مع كل النظريات المطروحة أمامه».[41] أما الجنرال غلوسن فقد وصف التصرف بهذه الترسانة عند هذه المرحلة بقوله: «كانت الأسلحة التي تحت تصرّف قوات التحالف ضخمة في كمّياتها بكل المقاييس الواقعية. كان متاحاً أمامي ضعف العدد من الطائرات التي أحتاجها لتنفيذ المهام، وناقلات تخصصية، وكان التحدي الواقعي الذي يجابهنا هو مقدار ما نستطيع حشره من الترسانة في العمليات القتالية على مدار 24 ساعة».[42]

لقد كانت الترسانة الضخمة المتوفرة دافعاً لتجعل من مرحلة التخطيط للعمليات العسكرية تتجه نحو نظرة بعيدة المدى. واتباع نوع من التخطيط لما هو(فوق)، ولما هو(تحت)، وهذا الأمر كان كامناً في خطة (الإعصار الآني) الأولية. التي كانت تركز على انتقاء شديد الدقّة

لـ48 هدفاً ستراتيجياً يجب قصفها. أصبح بإمكان القاصفات التي تحمل المقذوفات الموجهة بالليزر أن تتعامل مع الأهداف الستراتيجية في العمق العراقي، بينما ترك الإسناد الجوي القريب ليتعامل مع الأهداف في ميدان المعركة، ومسرح العمليات في الكويت. في الحقيقة، فإن معظم الأهداف الأرضية في ميدان المعركة سيجري استهدافها خارج نطاق المعركة، أو في أثناء اندلاع الهجوم البري.

خطة جريئة

كانت الحملة الجوية التي خرجت من رحم التخطيط لعملية درع الصحراء، تقود إلى انتهاج أسلوب الاستهداف غير المتوازي للأهداف الستراتيجية، أو تلك الأهداف التي تستهدفها العملية والغرض من ضربها هو تعطيل ماكنة الحرب العراقية. لقد أخذت الخطة الجديدة مستوى العمليات إلى طور آخر يتمثل في استهداف الأهداف العسكرية الأرضية لكامل مساحة العراق. كان يتعيّن أن يجري خوض الأطوار؛ الأول والثاني والثالث بشكل حصري، من القوات الجوية أو الصواريخ. وأن يجري قصف كل مجموعة من الأهداف مع مطلع الليلة الأولى من الهجوم. ويجري تخصيص الأسبوع الأول من الهجوم الجوي للأهداف الستراتيجية في العمل، أما الأسبوع الثاني فيهدف إلى تحقيق الهيمنة الكاملة على أجواء الكويت. والطور الأول من الهجوم (الحملة الجوية)[43]، ثم الطور الثاني من الهجوم (مسرح العمليات في الكويت والهجوم البرّي)، وهذا سينال حصّة الأسد من جهود الحملة الكلية. هذه الأطوار والتقسيمات تهدف أولاً إلى عزل القيادة العراقية، ثم ضمان الهيمنة الجوية الكلية والشاملة، وتدمير أكبر قدر ممكن من ترسانة العراق المتعلّقة بالأسلحة البايولوجية والكيمياوية والنووية، وكذلك تحطيم قدراته العسكرية التي تمكنه من هجوم بأقصى ما يمكن من التدمير.

أما الطور الثالث (وهو إعداد ميدان العمليات للهجوم البرّي) فسيبدأ كذلك من الليلة الأولى للهجوم الشامل. وسيتضمن ابتداء تدمير مواقع القيادة، ومنشآت تقديم الدعم اللوجستي للنقل والاتصالات وسكك الحديد والجسور المتاحة أمام القوات البرّية العراقية. وبعد ذلك سيزداد التركيز على استهداف القطعات العسكرية العراقية، مع تقدم عملية إعداد ميدان المعركة أمام الهجوم البرّي.

وضعت مجموعة (كش ملك)، ومجموعة العمليات الخاصة خططها مبنيّة على حسابات القدرات العسكرية التي يمكنها تنفيذ 600 طلعة في اليوم الواحد. وسيجري كسر قوة الحرس

الجمهوري لتصل إلى 50 % فقط خلال اربعة أيام من القصف في الطور الثالث من الهجوم، وإلى 10 % فقط من جهوزيته خلال تسعة أيام. [44] وخلال 10 ـ 11 يوماً من بدء الطور الثالث من الهجوم، سيكون بمقدور هذه المجموعتان أن يبلغا قائد العمليات المشتركة الجنرال شوارزكوف أن مسرح العمليات الآن أصبح جاهزاً لبدء الطور الرابع من العملية وهو الشروع في عمليات البر والجو معاً.

في الحقيقة، لم يسبق أن جرى استهداف دولة بهذه الطريقة أن تكون تحت التشريح لاستهداف الأهداف فيها. ولتعزيز عملية عزل القيادة العراقية، وتعطيل فاعلية الدفاعات العراقية، لجأت الاستخبارات الأميركية واستخبارات التحالف إلى تكوين صورة تفصيلية عن أهم المواقع السرية للنظام العراقي. وقد جرى الاستعانة بالدبلوماسيين، وضباط المخابرات، والملحقين العسكريين الذين سبق لهم أن عملوا في العراق، فضلاً عن المنشقين السياسيين عن النظام العراقي للتعرف على كل مبنى من مباني أجهزة النظام، بل للتعرف أيضاً على مواقع مكاتب المسؤولين فيها لو أمكن تشخيصها.[45] وقد جرى أيضاً تقييم استخدام النظام لشبكات الهاتف العمومية، وشبكات الاتصالات، وجرى تثبيتها في خرائط خاصة وبالتالي جرى تقدير عملية تدميرها المنظمة.

وفي محاولة لإعاقة اتصالات النظام واتصالات الدفاع الجوي، فقد جرى استهداف شبكات الكهرباء بدقّة بما يضمن تعطيلها المؤقت، والانهيار المؤقت للمنظومة الوطنية. وبالاستفادة من المعلومات التي حصلت عليها المخابرات المركزية من المهندسين الفرنسيين الذين أشرفوا على بناء وتطوير شبكة الدفاع الجوي العراقية، قررت الولايات المتحدة أن تستهدف المركز الرئيس لإدارة هذه الشبكة، وأن تعمي الرادارات التي تعتمد عليها الشبكة في الرصد. وأن تعيق قدرتها على مناقلة المعلومات. واستقت قوات التحالف المزيد من المعلومات من المقاولين الفرنسيين، واليابانيين، والبلجيك، وحتى اليوغسلافيين الذين شاركوا سابقاً في بناء مخابئ الطائرات المحصّنة، وقررت قوات التحالف أن تتركها بلا استهداف. وبدلاً من ذلك، قررت أن تستهدف مراكز الإنذار والسيطرة في القواطع، وأن تعترض شبكات الاتصال التي يعتمد عليها الطيارون العراقيون حين يحلّقوا في الجو، وأن يجري استهداف مدارج المطارات التي تقلع منها الطائرات العراقية العسكرية.

وفي الوقت نفسه، سيجري استهداف عدد من المواقع التي تستخدم لتخزين الأسلحة الكيمياوية، وبعض المواقع التي على علاقة بتصنيع الأسلحة النووية، التي تحتوي مواد ذات

علاقة بالأسلحة النووية، فضلاً عن بعض المواقع التي يعتقد أنها جزء من برنامج تصنيع الأسلحة البايولوجية العراقية، فضلاً عن مواقع إنتاج وتصنيع الأسلحة التقليدية، والمنشآت التي يجري فيها تصنيع وخزن صواريخ سكود. والأبنية التي تتعلق بتصفية وتوزيع النفط، ومواقع عقد السكك الحديدية، والجسور، كل هذا سيجري استهدافه ضمن حملة جوية تنبئ بأنها لن تبقي حجراً إلّا وقلبته رأساً على عقب.[46]

ومع بدء العد التنازلي لانطلاق الحملة العسكرية في كانون الثاني 1991، ازداد التوتر بين صفوف قطعات قوات التحالف، مثل نابض معدني مضغوط يستعد للانطلاق. وكانت هناك العديد من الشكوك تراود قادة قوات التحالف، مثل أن العديد من الأسلحة التي سيعتمد عليها في ميدان المعركة لم يجر اختبارها فعلياً في الميدان من قبل. والتي يفترض أن تحقق الانتصار، وتضمن التفوق في الميدان وتنهي المعركة بحجم مقبول من الخسائر.

هل يمكن للتكنولوجيا أن تنجز ما مطلوب منها تحت ضغط ميدان المعركة وحرارة الجو، وظروف الصحراء القاسية؟ وهل سينفع التفوق النوعي لقوات التحالف في أحداث الصدمة في القتال، وتحطيم التحصينات العراقية؟ وهل ستنفع فنون المناورة وأساليب التخفي في التغلب على مواضع القوة لدى الجانب العراقي؟ وهل يمكن استثمار مواضع الضعف في الخنادق العراقية؟ مثل هذه الأسئلة جرى طرحها سابقاً لاكتشاف مُخرجات الحرب الباردة وسيناريوهات نشوبها لسنوات عدّة. لكن في هذه المرّة، يمكن للجيش الأميركي أن يثق بحصوله على الإجابات خلال مدّة قصيرة.

لقد جرى تدريب الجيوش الأميركية خلال الحرب الباردة على أن تقاتل تحت وطأة النقص في أعداد المقاتلين، ومع ذلك يعيّن عليها ان تربح المعركة. لكن واجبها الأساس كان هو «ردع» جيوش الاتحاد السوفياتي، أو كوريا الشمالية وليس دحر هاتين الدولتين. لكننا نجد أن هذا النموذج قد خضع للتغيير خلال عملية درع الصحراء، حين بدا واضحاً أن واجب قوات الولايات المتحدة ببساطة ليس هو ردع العدو، إنما هزيمته ودحره. وهو الشيء الذي ستكرره الشخصية الأميركية خلال العقد القادم عدّة مرّات.

الفصل الثالث

عاصفة الصحراء: الهجوم الستراتيجي

كان مزاج قوات التحالف، مثله مثل الرأي العام الأميركي، مزاجاً متوتراً حيال المهلة الأخيرة التي أعلنتها الأمم المتحدة وقد جرى تجاوزها بالفعل في 15 كانون الثاني 1991. وفي يوم 14 كانون الثاني، كان رئيس أركان القوّات الجوّية الأميركية، الجنرال ميرل مك بيك، يتناول طعام الغداء مع الرئيس بوش الأب، وساعتها حذّر الرئيس من أن حماسة القوات المقاتلة قد تفتر، وأنه يمكن المحافظة عليها على مستوى مرتفع لكن ليس لوقت طويل من الزمن. وطلبت سلطات القيادة الوطنية الأميركية من الجنرال شوارزكوف أن يحدد أفضل وقت للشروع بالهجوم [1]، وربما كان الموعد أفضل كلما كان أبكر قدر الإمكان لإطلاق الهجوم. وبوصفه قائداً للعمليات الجوية المشتركة، كتب الجنرال هورنر يقول: «لقد تركوا لي مهمة تحديد يوم البدء بالحرب الجوية، وكان الأمر يتعلق بالطقس وحالة القمر.لكن مع هذا، طُلب منّي لو أمكن أن نتعامل مع الأمر».[2] بدأت الضربة الجوية مع الساعات الأولى من يوم 17 كانون الثاني 1991. وكانت ليلة ليس فيها ضوء للقمر، وكانت السماء صافية بلا غيوم، وهي مناسبة لإخفاء طائرة (F ـ 117A) الشبح عن أعين العراقيين. وعلى الرغم من أن الساعات الافتتاحية لعملية عاصفة الصحراء كانت تمثل رمزاً لبدء عهد جديد من الحروب، نجد أن الجنرال هورنر قد اختار ليلة غير مقمرة، ومناسبة للطيران، وهو ما يذكّرنا بمصادر الإعاقة التقليدية في الحروب؛ العناصر، والتضاريس، والعدو ـ كل هذه مازالت فاعلة مع بدء الجيش الأميركي أول مهامه الكبرى في عهد ما بعد الحرب الباردة.

وعندما وقّع الرئيس جورج بوش الأب موافقته على الشروع بعملية عاصفة الصحراء في 15 كانون الثاني 1991، كان ذلك قبل عدّة ساعات من انطلاق أولى الصواريخ والقذائف على أهدافها. وقد انتقلت قوات التحالف إلى حالة الاشتباك والتفعيل مع مستوى عالٍ جداً من

متابعة التفاصيل والتأكد من تناغمها مع بعضها. وهذا ما سيدهش العالم كما سيدهش العدو في الوقت نفسه.

الجهود التي استغرقت الكثير من المكر والتدريب، وقتل إحساس العراقيين بالحماس، كانت تهدف إلى منع العراقيين من استثمار المناورات الدبلوماسية في الساعات الأخيرة. وكذلك لمنع القوات العراقية من تنفيذ مناورة انحناءة أمام العاصفة في الساعات الأخيرة. وجرى وضع توقيت لساعة الصفر أن تكون في الساعة 03:00 بتوقيت بغداد يوم 17 كانون الثاني، أو الساعة 19:00 يوم 16 كانون الثاني بالتوقيت الغربي. وبدأ التحرّك العسكري الفعلي في الساعة 06:30 من يوم 16 كانون الثاني، بمغادرة 7 قاصفات من نوع (B ـ 52G) من قواعدها في الولايات المتحدة، وهي تحمل صواريخ نوع كروز (CALSM). هذه القاصفات قطعت رحلة من 35 ساعة، و22 ألف كيلومتر كي تصل أهدافها. وهي يومها أطول رحلة قصف في التاريخ.

وفي مساء يوم 16 كانون الثاني، نفذت طائرات (ISR)*، طلعات جوية حول السعودية، واقتربت من الخطوط العراقية لتراقب عن كثب ردّة فعل الدفاعات الجوية العراقية، ولتشبّك على الاتصالات الستراتيجية العراقية.

كانت حزمة القصف الأولى قد استهدفت أهدافاً إلى الجنوب من مدى الرادارات الأردنية والعراقية المنتشرة على الحدود بين البلدين، آخذة بنظر بالحسبان أن من المحتمل أن يكون الملك حسين، ملك الأردن، قد تعهد بنقل رسائل إنذار مبكر إلى العراق. وقبل 90 دقيقة من ساعة الصفر، انطلقت حزمة من الصواريخ من الطرّاد (يو أس أس سانت جاسينتو/San Jacinto)، الذي كان يرسو في البحر الأحمر. بعد ذلك بدقائق، بدأت مجموعة سفن في الخليج العربيالعربي تطلق أولى رشقات الصواريخ من نوع توماهوك باتجاه بغداد.[3] وفي هذه الأثناء دخلت طائرات الشبح، ومجموعة من طائرات الهليوكوبتر إلى الأجواء العراقية دون أن يجري رصدها. وصدر أول رد فعل عن الدفاعات العراقية في الساعة 02:38، كانت طائرات التشويش (EF ـ 111A) آنذاك قد ملأت الأجواء بحزم من المشوشات الألكترونية، وصار من الصعب جداً على الدفاعات العراقية أن تلتقط أي إشارة تشير إلى تحليق طائرات الشبح. وعلى الرغم من أن صواريخ (TLAM) * هي أول ما أطلق من أسلحة في تلك العملية، سجّلت أولى

* وهي صواريخ توماهوك المخصصة للإطلاق من الجوّ باتجاه أهداف أرضية. المترجم

الإصابات صواريخ هيلفاير التي أطلقتها 9 طائرات مروحية من نوع اباتشي من قوة المهام نورماندي، باتجاه أنظمة الإنذار المبكر العراقية. وقد أصابت هذه الصواريخ أهدافها لحظة ما تمكنت الرادارات العراقية من رصد التشويش على طائرات الشبح.

وتمكنت طائرات الأباتشي التابعة للفرقة الهجومية 101، من الدخول بعيداً داخل الأراضي العراقية، بعد ان قادتها إلى العمق ثلاث طائرات من نوع سيكورسكي (MH ـ 53J) الممهدة من ضمن طائرات المهمات الخاصة التابع لجناح المهمات الخاصة الأول. وفرت هذه الطائرات رؤية ليلية، وتتبع للموقع عبر الأقمار الصناعية. وتسببت قوة المهام نورماندي في أحداث ثغرة في نطاق المسح للرادارات العراقية على طول الحدود مع السعودية. وبعد ذلك بـ11 دقيقة، في الساعة 02:51، أصابت الطائرات الأميركية مركز الإنذار والسيطرة في منطقة النخيب، وأحبطت القدرات العراقية على مناقلة المعلومات إلى المتصديات المسيطر عليها من الأرض، وصارت المنطقة فجوة لا تغطيها الدفاعات العراقية.[4]

وخلال أقل من 24 ساعة، تمكنت قوة المهام المتجحفلة حديثاً من استمكان فجوة واختراقها انطلاقاً من القواعد التركية، عبر فجوة حققتها في شبكة الدفاعات العراقية بعد ان دمّرت اربعة من رادارات المراقبة العراقية.[5] وفي منطقة شمال الخليج، تمكنت سفينة البحرية الأميركية (يو أس أس نيكولس/ USS Nichols)، من تدمير منصّة تجسس عراقية بدقّة عالية، كانت تتخذ من منصّات تحميل النفط العائمة مقراً لها. لقد تمكنت الهجمة الجوية من أحداث فوضى عارمة خلال الدقائق الخمس الأولى، عبر عشرات الصواريخ التي انطلقت نجو أهدافها، بالتزامن مع تغطية طائرات الشبح.[6] شكل الهجوم مباغتة غير مسبوقة بسبب الاستخدام الكثيف للقنابل الموجهة، وصواريخ كروز. هذه الصواريخ كانت قادرة على أحداث المباغتة لأنها تصل إلى أهدافها من دون أن تحتاج إلى تشويش الرادارات أو إعادة التزود بالوقود جواً.

وفي الساعة 03:00، من بدء الحملة الجوية، جرى تدمير اتصالات المايكرويف العراقية بدقّة عالية، وبهذا جرى تحييد منظومة الاتصالات الوطنية. وخلال الدقائق الخمس التالية، جرى ضرب قيادة الدفاع الجوي، ومقر قيادة القوة الجوية، ومنظومة الإنذار والسيطرة التي تحمي بغداد في منطقة سلمان باك.[7] أمّا منظومة الدفاع (KARI) فقد انهارت وخمدت. واعتباراً من هذه النقطة، ومضياً إلى نهاية الحرب سيفقد العراق السيطرة المركزية على الدفاعات الجوية؛ هنا تحوّل النظام المتكامل إلى أجزاء غير متكاملة بمعنى الكلمة.

كما جرى استهداف 28 هدفاً متعلقاً بالكهرباء عبر استخدام الصواريخ جو ـ أرض، وصواريخ توماهوك على وجه الخصوص. وهذه كانت تحمل إما عبوات انفجارية كهرومغناطيسية، أو حشوات كاربونية موصلة. وهذه الضربات تسببت في قطع الكهرباء عن بغداد خلال الساعات العشرة الأولى من بدء الضربة الجوية، وأغرقت المدينة في ظلام دامس. لكن بعض المنظومات الحكومية والعسكرية لديها مولدت طاقة تعكس لها استمرار التيار، لكن العديد منها قد أصيب عرَضاً خلال الاستهداف الجوي، أو خلال القطوعات الكهربائية التي أصيبت بها الشبكة الكهربائية التي خرجت عن الخدمة.[8] وقتها، كانت شبكة سي أن أن تنقل حول العالم بشكل دراماتيكي اندلاع ما عدّ في حينه آخر أشكال الحرب المعاصرة. وهي حرب غيّرت بالضرورة توقعات واستنتاجات من يشاهدها عن طبيعة النتائج التي ستخرج منها.

كان الطور الثاني من الهجوم أقل عرضة أن يكون مرئياً، لكنه مساو في أثره للطور الأول. ومع تفكك نظام الدفاع الجوي العراقي، وشحة الإنذار المبكّر عن الطائرات المهاجمة، لم يكن أمام منظومات صواريخ سام العراقية إلّا أن تفعّل الرادارات الذاتية، وآليات التتبع العضوي الموقعية. كما توقعوا أن تستتبع الموجة الأولى من القصف بموجة أخرى من الطائرات التقليدية التي تقاد من قبل طواقم الطيران، كما لم يتفاجأوا بأن هناك نمطاً آخر من الرادارات المهيمنة على سماء العمليات. في الحقيقة، تلك خديعة تمثلت في موجة من الطائرات التي توجّه بدون طيّار؛ 25 طائرة من نوع (US ـ ADM ـ 141A) التابعة للبحرية الأميركية والتي تستخدم لخداع الرادارات انتشرت غرباً. وكان هناك أيضاً 14 طائرة من نوع (BQM ـ 74) من دون طيّار تدور حول المناطق الجنوبية من العراق.[9]

كان القائمون على تشغيل الرادارات العراقية بحاجة إلى رفع مستوى المسح الذي يقوم به الرادار كي يتمكن من تجاوز التداخل الألكتروني الذي يسببه التشويش وعمليات التعمية. كتب وليامسون موورايعن هذا الاضطرار يقول: «إنه أشبه بإنارة الضوء الأمامي للسيارة» [10]، وعليه سيكون كشف كل منظومة رادار في القاطعين الغربي والجنوبي أمراً سهلاً للغاية من قبل الطائرات المهاجمة. كانت هناك خلف كل مجموعة من الطائرات المهاجمة تطير مجموعة من الطائرات التي يطلق عليها تسمية «طائرات ابن عرس»، وهذه مزودة بصواريخ جو ـ أرض (AGM ـ 88) لمعالجة الأهدافالتي هي تلك الرادارات التي يصدر عنها انبعاث. وهذه مصممة لتستهدف راداراً واحداً في كل مرّة، والرادارات التي ترفع مستوى المسح تجتذب إليها هذه الصواريخ كما تنجذب إبرة إلى قطعة مغناطيس.

هذه الصواريخ تعرف باسم صواريخ هارم (HARM's)، وهي اختصار لتسمية «الصواريخ عالية السرعة المضادّة للرادارات». كانت الموجة الأولى للهجمة الجوية تتضمن إطلاق 67 صاروخاً منها، وبمجموع 200 صاروخاً من هذا النوع خلال الأيام االثلاثة الأولى. وبينما لم تكن القيادة العراقية ولا القائمون على تشغيل الرادارات العراقية ليستوعبوا حجم الدمار الذي حلّ بالمنظومة[11]، انخفضت قدرات الرصد العراقية إلى ما يقارب من 20% من قدراتها قبل الحرب.وفي خطوة تمثل التأثر العراقي بميراث حرب الولايات المتحدة في فيتنام، بدأ القائمون على تشغيل صواريخ سام العراقية (SA ـ 3،SA ـ 4) بإطلاق هذه الصواريخ، على أمل أن يبدأ الرأس المتتبع فيها بالعمل عند ارتفاع معيّن. هذا الأمر جعل احتمال أن تصيب هذه الصواريخ أهدافها احتمالاً ضعيفاً للغاية. وعلى الرغم من أن القوة الجوية العراقية تمثل الدور الأصغر في نظام الدفاع الجوي العراقي، لم تدّخر قوات الولايات المتحدة جهداً لتعمل على إحباطها وإخراجها من ساحة الفعل الحقيقي، لهذا جرى استهداف المتصدّيات ومرابض القوة الجوية في الأيام الأولى من عاصفة الصحراء.[12]

وكان رد الفعل العراقي يشبه الرد الفيتنامي على استخدام الولايات المتحدة لـ «طائرات ابن عرس»، لكن بشيء من التطوّر. وبدأوا يطلقون صواريخ (سام ـ 2)، و(سام ـ 3) باليستياً باتجاه الارتفاعات العالية على أمل أن الرأس الحربي لهذه الصواريخ سينفجر في لحظة توافقية وهو يلاحق طائرات التحالف. لكن هذه العملية كانت غير كفوءة، وتبقي على أمل ضعيف جداً في تحقيق تقاطع ناجح مع الطائرات القاصفة.[13]

وعلى الرغم من أن الطائرات المتصدّية العراقية كانت هي الحلقة الأضعف والأقل كفاءة في منظومة الدفاع الجوي العراقي، لم تدّخر قوات التحالف جهداً من أجل تحييد فاعلية هذه الطائرات وإخراجها من حسابات المعركة، خلال الأيام الأولى للحملة الجوية.

كتب خبير وكالة المخابرات المركزية الأميركية، كين بولاك، وهو أحد أهم الخبراء العسكريين الذين عاصروا حرب الخليج يقول: «لقد سلكت قيادة القوة الجوية العراقية سلوكاً براغماتياً إزاء المنافسة مع طيران التحالف، وبدلاً من المواجهة قررت أن تتخذ مجموعة من إجراءاتالإجراءات هدفها إزعاج الطيران المهاجم وعرقلته».[14] وحتى تنفذ هذه المهام، كان على مراكز الإنذار والسيطرة، وقف نشاط عمليات التصدّي التي توجه من قبل المراكز الأرضية، والدخول بعدها في صمت ألكتروني لأجل عزل طائرات قوات التحالف. ومع ذلك، فقد كانت القوة الجوية العراقية، بحلول اليوم الخامس للهجمة الجوية مشلولة الرأس؛ لأن

اثنين من مراكز الإنذار والسيطرة تم تدميرهما فضلاً عن المقر العام لقيادة القوة الجوية، والضرر الكبير الذي أصاب مفاصل التحكم بعقد الاتصالات التابعة لها. وبفقدان التوجيه من مراكز القيادة الأرضية، أصبح الطيارون العراقيون في حالة عزلة في أثناء طلعاتهم. وبهذا أصبح الصيّاد هو الفريسة، وفقد العراق 14 طائرة خلال عمليات مواجهة جوية –جوية خلال الأسبوع الأول للحملة، وفقد 11 طائرة خلال الأسبوع الثاني.[15]

والى جانب هذا النجاح في عملية قصف بغداد، كان هناك نجاح سرّي جانبي، بدا وكأنه قد تم بسهولة عالية وبدقّة غير مسبوقة، وهو تعطيل نظام الدفاع الجوي العراقي المتكامل. كتب كارلو كوببهذا الشأن يقول: «لقد كان نظام الدفاع الجوي المتكامل العراقي يمثّل وجهاً مبتسماً من التحضيرات للاستجابة العراقية تجاه التهديدات، والتي ورثها من سياقات حلف وارشو العسكرية». الأسئلة التي كانت تحملها الحقبة السوفياتية ببادئة (ماذا لو) حول المواجهات المتوقعة، يبدو أنها وجدت أجوبة لها مؤخراً في العراق.[16] كان الطيارون الأميركيون يحققون انتصاراً على خصومهم بقدرتهم السريعة والمُحكمة على تفكيك نظام الدفاع الجوي العراقي وجعله مشلولاً.

لقد بدأ عصر انقراض صواريخ سام الموجهة بالرادار للارتفاعات العالية، وكذلك المواجهات الجوية التي توجّه من المحطات الأرضية. حدث هذا على أيدي مخططي الهجمة الجوّية في عملية عاصفة الصحراء، وهو ما منحهم «ألإدراك العميق لحرّيتهم في الفعل والتصدّي»، على حد تعبير وليام آندرو.[17] وخلال أقل من أسبوع من بدء الحملة الجوية، انتقلت منظومات التصدي للطائرات عند الارتفاعات الشاهقة من مخلفات الحرب الباردة لتكون مكاناً تأمنه الطائرات الأميركية. وبعد 3 ليال من بدء الحملة الجوية، كان العراق حرفياً مثل بيت بلا سقف. وتتمكن الطائرات الأميركية فيه من الاقتراب من أهدافها على ارتفاعات منخفضة [18]، مثلما كانت تطير بحرية في الارتفاعات العالية. والكلفة كانت منخفضة، فقد تحطّمت ثلاث طائرات لقوات التحالف، وقتل ثلاثة طيارين*، وهذه كانت أقل بكثير من توقعات الخسائر التي وضعتها مجموعة (كش ملك).

العراق يغادر الجهد الستراتيجي للدفاع الجوي

انتقل العراق بعد خروج منظومته الوطنية للدفاع الجوي (KARI) عن الفاعلية، إلى تكتيك آخر؛ وهو الاحتماء وانتظار القاصفات أن تأتي. وهي ستراتيجية في حرب الإستنزاف

سيعتمدها العراق خلال السنوات الثلاث عشرة اللاحقة. عندما لاحظت القيادة العسكرية العراقية السرعة التي جرت فيها عملية رصد وتدمير الرادارات العراقية، انتقلت بسرعة إلى ستراتيجية أخرى تعتمد الحفاظ على هذه المكوّنات الحيوية والمهمة في منظومة الدفاع الجوي العراقية.

كانت هذه العملية مؤشراً مبكراً على أن الحكومة البعثية في العراق تفهم أن بقاءها يتم عبر السيطرة وصيانة مكوّنات لا يمكن استبدالها أو تعويضها ضمن ترسانتها العسكرية. كانت عمليات الإستنزاف هي واحدة من ملامح معارك الدفاع الجوي خلال الحرب العراقية الإيرانية. واختار صدام ان يحافظ على قواته الجوية لأغراض الردع، وأن تستسلم قوات الدفاع الجوي حفاظاً على ما تبقى من رادارات ومنظومات لإطلاق الصواريخ في محاولة لإبقائها للمستقبل.

وبدأت أولى ملامح ميل العراقيين إلى التمويه ومحاولة تشتيت التحالف، وذهبت القوات العراقية بعيداً أكثر من مجرّد إطفاء الرادارات، إنما عمدت إلى تفكيكها وتمويه منصّات صواريخ أرض ـ جو وإخفاء أجزائها حفاظاً عليها للمستقبل.[19] وذكرت تقارير استخبارات وزارة الدفاع أنه وبعد ستة أيام من الهجمة الجوية، تحوّل استخدام العراق للرادارات والصواريخ الموجهة بالرادارات إلى استخدام مقنن وأكثر انضباطاً ومحدودية.[20] لكن الدفاعات الجوية العراقية أدامت التصدّي عبر صواريخ سام الموجهة بالرادار فقط عند مناطق الالتحام المواجهة قرب بغداد (Super MEZ). وفي اليوم الثالث من الهجمة الجوية، انطلقت مجموعة مهمة من أصل 70 طائرة من نوع (F ـ 16) مشتركة في الصفحة الجوية الأولى، انطلقت لتدمير موقع يتعلّق بالأسلحة النووية قرب بغداد. لكن الطائرات المرافقة لهذه الموجة استهلكت جميع ذخيرتها لأجل إخماد الرادارات الكاشفة ومنظومات الصواريخ سام المنتشرة في هذه المنطقة، بينما كانت القاصفات تحاول أن تعالج الأهداف. والنتيجة كانت هي إسقاط طائرتين (F ـ 16) [21] خلال هذه المواجهة النهارية.

وعلة وفق شهادة الرائد ديفيد كارنس، وهو أحد مخططي الضربات الجوية، فإن هذه الخسائر تعني أن المنطقة المحيطة ببغداد ما زالت ساخنة وعصيّة على غير طائرات الشبح كي تستهدفها. وكذلك دفعت قيادة التحالف إلى إجراء تغييرات في طبيعة أوامر مهام القصف الليلية (ATO) [22]. لقد حافظ العراق على هذه القدرات إلى غاية نهاية الحرب تقريباً. وهو الأمر الذي دفع طائرات قوات التحالف (من غير طائرات الشبح) إلى التعامل مع هذه المنطقة بشيء كبير من الحذر. وفي الأيام 25 ـ 26 شباط، كانت الدفاعات الجوية

العراقية تطلق لحماية هذه المنطقة ما يقرب من 60 صاروخاً في اليوم الواحد، ومن نوع سام الموجّهة عبر الرادارات الميدانية أو الذاتية. وهو الرقم نفسه الذي كان يطلق خلال الأيام الأولى للحملة.[23]

وفيما يتعلّق بطلعات الطائرات العراقية المتصدّية، فقد تعلم العراق بسرعة من نتائج الأيام الأولى. وانخفض عدد الطلعات للمتصديات العراقية من 30 طلعة في الأيام الأولى (وهو رقم غير فعّال بالنسبة لقوة مجملة تحتوي 200 طائرة متصدّية)، إلى أن توقفت الطلعات العراقية المتصدية بشكل تام مع نهاية الأسبوع الثالث للعمليات الجوية. وعلى الرغم من الاستهداف الثقيل الذي نفذته طائرات التحالف لتدمير مدارج المطارات العراقية، فقد أوردت استخبارات وزارة الدفاع بأنها رصدت عمليات إصلاح سريعة وفعّالة جرى تنفيذ البعض منها خلال 4 ـ 6 ساعات بعد الضربة.[24]

وتحولت مسألة عدم فعالية القوة الجوية العراقية إلى ستراتيجية للحفاظ على موجودات الطائرات. وقد جرى تمويه واخفاء الانواع الفعالة منها، حيث توفرت أكثر من 600 ملجأ حصين للطائرات سواء في العراق أو في الكويت. كما جرى تمويه البعض منها بشكل منفرد، سواء في المناطق الصحراوية، أو أنها خبأت قرب المساجد والمدارس وبعض المواقع الآثارية، وبعض الأهداف الحساسة.[25] كانت هذه مقدمة لما سيستمر عليه العراق لاحقاً من عمليات الإخفاء والتشتيت لإرباك قدرات جمع المعلومات الاستخبارية الأميركية فيما بعدد الحرب. واستمرت لعبة القط والفأر طويلاً بعد ذلك، لكن هل كان على العراق دائماً لعب دور الفأر حقاً؟

حملة على المخابئ

لم تتمكن الدوائر الاستخبارية الأميركية من تقييم فاعلية القوة الجوية العراقية المتبقية. كانت الولايات المتحدة تقدّر حدوث حالة مشابهة لقصّة (أير ـ تيت)* في فيتنام 1968، التي كانت كارثة عسكرية على الفيت كونغ، لكنه من جهة أخرى كان كارثة سياسية للولايات المتحدة.

(أير ـ تيت) تشير تحديداً إلى هجوم انتحاري متوقّع من قبل القوة الجوية العراقية. وقد يتسبب فضلاً عن الخسائر التقليدية، في خسائر عبر استخدام الأسلحة البايولوجية والكيمياوية

وتضرب قواعد قوات التحالف. أو مجرّد تحد لا معنى له يهدف إلى كسر الروح المعنوية للتحالف، وتكذيب ادعاءآته بأنه قد حاز الهيمنة الجوية على كل العراق.[26] ان وجود مخابئ شديدة التحصين للطائرات العراقية، مقرونة بجهود اصلاح مدارج الإقلاع والهبوط السريعة، تعني أن تنفيذ ضربة قاضية ضد القوة الجوية العراقية شبيهة بالضربة الإسرائيلية على القوات الجوية العربية عام 1967 كانت أمراً مستحيلاً. ومع الأيام الأربعة الأولى من الحملة الجوية، شخّصت مجموعة العمليات الخاصة مشكلة تتعلق ببطئ عمليات تحييد القدرات الجوية العراقية، ولهذا اقترحت تنفيذ ضربات متتابعة على مخابئ الطائرات شديدة التحصين. لكن التقييم العقلاني لمنعة هذه الملاجئ يقول إن من الصعب جداً تحقيق نجاح في ضربها واختراقها. وهنا يقول أحد الخبراء السوفيات في مجال القواعد الجوية: «إن تحصينات القواعد الجوية العراقية قد أذهلتني تماماً. كانت كل المواد والتحصينات قد وضعت في أقصى قدراتها التحملية. لم يكن سهلاً أبداً أن تخترق هذه الملاجئ، والتي صممت بطريقة آيرودیناميكية عالية الدقة. ولا يمكن اختراقها بالقنابل التقليدية، أو حتى تلك التي تتميز بالتركيز العالي على الأهداف. الأمر قد يحتاج إلى رؤوس نووية ميدانية لتدمير مخابئ الطائرات هذه».[27]

لكن هذا الأمر لم يردع مجموعة العمليات الخاصة التي توصلت في تشرين الأول 1990، إلى وضع خطط لضرب الملاجئ العراقية الحصينة للطائرات. وبعد التواصل مع مجموعة (كش ملك) التي زودتها المخابرات المركزية الأميركية بمعلومات فنية عن هذه الملاجئ، وكانت قد حصلت على المعلومات عبر استدراج عروض قدمتها إلى شركات يوغسلافية وبلجيكية[28]، وتحليل هذه المعلومات عبر نقلها إلى محللي وكالة الدفاع النووي (DNA) [29]. وتقرر تنفيذ ضربات دقيقة ومركزة على هذه الملاجئ. وخلال الهجمة الجوية/ بين يومي 23، و27 كانون الثاني، جرى ضرب 375 ملجأ للطائرات من أصل 594 مخبأ شديد التحصين، وبعضها كان في الكويت، وجرى تدمير ما يقرب من 117 طائرة عراقية.[30] كانت النتائج المادية مذهلة فيما يتعلّق بقدرات العراق المستقبلية على تنفيذ هجمات جوية.

كانت الصور الجوية لما بعد تنفيذ الضربات تظهر تقدماً ملحوظاً في عملية تحطيم قدرات القوة الجوية العراقية. وكانت كل طائرة (111 ـ F) تحمل في كل طلعة 4 قنابر قاصفة.

وفي إحدى الهجمات، اشتركت 20 طائرة من نوع (111 ـ F)، وكل طائرة قصفت القاعدة الجوية مرّتين، فيما تلقت ملاجئ القيادة على الأرض قصفاً مكثفاً. كانت القذائف تسقط بمعدل قنبرة قاصفة كل 5 ثواني. بعضها تمكن من اختراق الجدران والسقوف الكونكريتية

شديدة التحصين. وتسبب بانفجار من الداخل إلى الخارج ما أوقع خسائر ضخمة في صفوف العراقيين. كانت الأبواب الحديدية والأسمنتية التي تزن احداها طن واحد تقريباً قد طارت في الهواء مسافة 250 قدماً. وفي بعض الحالات، اخترقت القنابر سقف المخابئ ووصلت إلى الأرضية وتسببت في سحق الطائرات بين السقف وأرضية المخبأ.[31]

وعلى الصعيد التشغيلي، كانت النتائج مهمة للغاية. فبين يومي 26 ـ 28 كانون الثاني، نقل العراق أكثر من 100 طائرة من قوته الجوية إلى إيران. من بينها طائرتي عدنان للإنذار المبكر، وطائرات سوخوي (Su ـ 24)، وطائرات (F ـ 1EQ5)، وطائرات (Mig ـ 29) المتصدية. كما سعى إلى نقل 13 قطعة بحرية تحمل الصواريخ القاصفة إلى الموانئ الإيرانية لكن قطعتان اثنتان فقط وصلتا بالفعل إلى إيران بينما هاجمت طائرات التحالف القطع المتبقية.[32]

كان صدام قد نقل بالفعل الطائرات العراقية إلى بلدان أخرى خلال الحرب العراقية الإيرانية. حيث نقل بعضها إلى الأردن، لكن عملية نقل الطائرات إلى إيران كانت عملية غير مسبوقة، وكارثية بالنسبة لمستقبل القوة الجوية العراقية، حيث جرى توظيف معظم الطائرات للعمل ضمن القوة الجوية للجمهورية الإسلامية فيما بعد.

وسواء أكانت الطائرات العراقية قد تحطّمت في مرابضها، أو تعرّضت للإسقاط أو القصف وهي على الأرض، أو نقلت إلى إيران، فإن القوة الجوية العراقية كانت خارج ساحة الفعل خلال الأيام الأربعة عشر التالية من الحرب.

وفي 27 كانون الثاني، أعلن قائد العمليات المشتركة الجنرال نورمان شوارزكوف تنفيذ عملية السيطرة الكاملة على الأجواء. كانت النتائج قد تحققت بسبب حملة الأيام الثلاثة على مرابض ومخابئ الطائرات، والتي اشتركت فيها 40 طائرة (F ـ 111)، و16 طائرة (F ـ 15E) [33]، فضلاً عن استخدام القنابل الموجهة من قبل طائرات البحرية الأميركية القاصفة، وطائرات سلاح اجو الملكي البريطاني الباكونير والتورنايدو القاذفة.[34] كل هذه أكدت إدامة الهيمنة الجوية المطلقة أمام الطيارين الأميركيين. ومع نهاية الأسبوع الثالث للحملة، اخذت عملية استهداف المرابض والملاجئ الأرضية شديدة التحصين أهمية ثانوية، إلى أن بدأت عملية البحث عن منصّات صواريخ سكود التي قد تتخذ من هذه الملاجئ مخابئ لها.

إخلاء ساحة المعركة: مطاردة منصّات صواريخ سكود 1991

لم يسبق للجنرال شوارزكوف أو الجنرال هورنر أن دار في بالهما أن مسألة صواريخ سكود العراقية ستتحول إلى هدف ستراتيجي لعملية عاصفة الصحراء، وذلك لأنها كانت خارج القدرات التكتيكية للقوات العراقية، وبقدر ما جذبت من اهتمام عالمي في الصحافة الدولية. وسرعان ما جرى تبني التقديرات التي سبق أن وضعتها وكالة المخابرات المركزية الأميركية، التي توقعت أن العراق سيضرب إسرائيل بهذه الصواريخ. جرى تبني هذه التصورات مع سقوط أول مجموعة من 8 صواريخ عراقية خلال الساعات الأربع والعشرين من بدء الحرب.

كان صدام يتعامل مع صواريخ سكود دائماً باعتبارها سلاحاً ستراتيجياً، وقد سبق أن استخدمها لدفع الحكومة الإيرانية إلى الرضوخ، ولكسر معنويات سكان المدن الإيرانيين خاصة في طهران وأصفهان. والآن سيستخدم ترسانته من صواريخ الحسين من أجل أن يعلي من شأنه بين مناصريه في العالم العربي عبر ضرب إسرائيل. وهو يعلم أن أي ردّة فعل إسرائيلية ستمزق التحالف العربي ـ الأميركي الذي يقاتله. ووفقاً لتقرير الكونغرس الأميركي الذي حمل عنوان؛ «سيرة حرب الخليج العربي ـ تشكيلات الخطوط الأساسية»، نقرأ الآتي: «في أقل تقدير، فإن صدّام كان يبتغي إثارة مواجهة أردنية ـ إسرائيلية قد تحوّل عنوان العملية العسكرية التي يواجهها من تحرير الكويت إلى مواجهة عربية ـ إسرائيلية جديدة. ومن الممكن بسهولة أن تطيح بالحكومة الأردنية وتأتي بأخرى متشددة محلّها. وستكون وحدة التحالف تحت وطأة اختبار شديد مع تداعيات كبيرة محتملة».[35]

وتفاجأ وزير الدفاع ريتشارد تشيني بأن حجم الجهود ضمن الحملة الجوية لتتبع وتدمير صواريخ سكود لم تكن تمثل سوى جزءٍ صغيرٍ من هذه الحملة. يأتي ذلك بعد أن سبق له التشديد الكبير على الأهمية الستراتيجية لصواريخ سكود العراقية. لكن مجموعة العمليات الخاصة كانت قد استجابت لأوامر تشيني بأن وضعت كل مفردة من مفردات القوة العراقية المتعلقة بالصواريخ على جدول الاستهداف خلال الساعات الست والثلاثين الأولى من الحملة، رغم أن منصّات الصواريخ المتحركة لم تكن قد شخّصت بعد، ولم يجر تثبيت استكشاف مواقعها.

وخلال الدقائق الخمس الأولى من انطلاقة الحملة الجوية، ضربت مجموعة مكونة من 24 طائرة من طائرات (F ـ 16E) الأميركية، وطائرات (تورنايدو) البريطانية، 26 موقعاً عراقياً

لإطلاق الصواريخ من أصل 64 موقعاً جرى التثبّت منها. دخلت هذه الطائرات إلى العراق من خلال ثغرة خلقتها قوة نورماندي للمهام الضاربة، لكن سوء الأحوال الجوية حال دون وضع تقييم شامل لنتائج هذه الضربة السريعة، وكانت عملية التقييم لا تتعدى إلقاء نظرة سريعة للنتائج، حيث خُصّصت لها طلعتان لكل ليلة، وعملية مسح تؤديها طائرة (52 ـ B)، حسبما قال أحد مخططي عمليات عاصفة الصحراء.[36] ولاحقاً أكدت بعثة الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة بعد الحرب أنه قد تم التأكد من تدمير 14 موقعاً فقط من أصل 28 موقعاً عراقياً تختص بالصواريخ.[37]

لكن كل هذه المعلومات كانت أقرب إلى الحالة النظرية، إذ بيّنت نقاط انطلاق الصواريخ أن العراق كان قد قرر سلفاً الاعتماد عليها كسلاح ستراتيجي في معركته القادمة.

وعلى وجه السرعة، توجه وفد أميركي رفيع المستوى إلى تل أبيب، ضم نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز، ومساعد وزير الخارجية لورانس أيغلبيرغر وذلك لتطمين إسرائيل بأن الولايات المتحدة ستفعل كل ما بوسعها من أجل أن تتصدى p`t منصّات إطلاق صواريخ سكود العراقية وتخمدها.[38] يقول العقيد تريكسلر، وهو المساعد العسكري لنائب الرئيس ديك تشيني بأن هذا الاخير كلن يردد انه يرغب برؤية المزيد من الفاعلية في هذا المجال: «تشيني كان يخبرهم (أي العسكريين)، بأنه يريد أن يرى المزيد من الطائرات وهي تلاحق منصّات صواريخ سكود، والمزيد من الفاعليه، وأنه يريد أن يقف ليخبر وزير الدفاع الإسرائيلي بأننا قد فعلنا المزيد في مجال تعقب صواريخ سكود العراقية».[39]

وخلال الأيام 20 ـ 28 كانون الثاني، جرى اعتبار استهداف منصّات الإطلاق لصواريخ سكود أهمية قصوى ضمن الحملة الجوية. وعلاوة على الخط الساخن الذي يربط مركز القيادة التكتيكي للقوة الجوية الأميركية بالرياض، مع خلية الأركان المشتركة الخاصة في تل أبيب، والتي كانت تنقل كافة المعلومات اللازمة عن منصّات الإطلاق، يقول الجنرال جون كوردر: «كان يتعيّن عليّ أن أقدم تقريراً مفصلاً كل يوم للجنرال هورنر عن آخر ما أنجزناه في استهداف الصواريخ العراقية ومنصّاتها».[40]

ثم يقول: «إن الإسرائيليين كانوا يراقبون بشدّة أي انخفاض في جهود ملاحقة وصد هجمات صواريخ سكود العراقية. كانوا يفعلون ذلك إمّا عبر هذه التقارير التي أرفعها، أو عبر مراقبة التغطية الجوّية عبر راداراتهم الخاصة. وحين قرر هورنر أن يسحب الطائرة القاصفة

(130 ـ C) من الاشتراك في قصف مواقع المنصّات العراقية، سرعان ما جاء الأمر معاكساً من كولن باول، فالإسرائيليون علموا بذلك وطلبوا منه مباشرة أن يعيد هذه الطائرة إلى مهام البحث عن منصّات الإطلاق. كانوا يحسبون كل طلعة وفي كل يوم».[41]

ولأوّل مرّة خلال عاصفة الصحراء، نجد أن صنّاع القرار السياسي يبحثون عن تفاصيل العمليات، ليمرروا الطلبات الإسرائيلية الساعية إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تدمير صواريخ سكود. وخلال الأسبوع الأول من عاصفة الصحراء، أطلق العراق 33 صاروخاً من نوع سكود باتجاه العربية السعودية وإسرائيل. وخلال هذه الأوقات، أطلقت قيادة العمليات المشتركة لقوات التحالف عملية تغطية ورصد تدوم على مدار 24 ساعة يومياً تستهدف تحديد مواقع المخابئ التي تلجأ إليها منصّات إطلاق صواريخ سكود، أو ما يعرف بـ «سلال سكود». كانت المنطقة الممسوحة تمتد إلى الجنوب الشرقي من الطريق السريع الدولي الرابط بين عمّان وبغداد وصولاً إلى شبكة من الطرق التي تترابط إلى الشمال الغربي من الطريق السريع، وصولاً إلى الحدود السورية وإلى مدينة القائم العراقية الحدودية.[42] وانطلقت تشكيلات تتكون من 15 طائرة (F ـ 15) في كل ليلة، ويتحتم على كل زوج من الطائرات معالجة كل (سلّة) من مرابض صواريخ سكود، كانت إحدى الطائرتين تحمل قذائف موجهة بالليزر ومخصصة للقصف الليلي، ولها القدرة على الطيران بارتفاعات منخفضة، بينما تبقى الطائرة الثانية تستطلع من الجو. لقد أدت عملية ملاحقة منصّات صواريخ سكود إلى الإسراع بزج أول 12 منظومة من آليات الاستهداف والتوجيه الليلي عبر الليزر التي تحملها طائرات (A ـ 10)، والتي جرى استخدامها آنذاك لأول مرّة. كانت تلك الطلعات تشكل ما يقرب من 17 % من مجمل الجهد الجوي لقوات التحالف، وبمعدل 200 طلعة في اليوم الواحد.

كان عناصر مجموعة العمليات الخاصة يحاولون وضع سقف لعدد الطلعات التي تخصص لملاحقة منصّات إطلاق صورايخ سكود. كما حاولوا أن يعرضوا الحقيقة الآتية: بصرف النظر عن عدد الطائرات التي تخصص لهذه المطاردة، لا يمكن إنهاء وجود منصات الصواريخ العراقية تماماً ولنتركها تنتهي ذاتياً، أو أن نجد طريقة لكتم شبكة الاتصالات السلكية العراقية التي تتصل بمنصّات إطلاق الصواريخ. وهنا، كتب ديبتيولا يقول: «كنا نقاوم ميلاً واضحاً لتخصيص المزيد من جهود طيران التحالف لملاحقة منصات إطلاق الصواريخ. وكان الافتراض الذي سوقه بعض كبار القادة في التحالف، هو إننا لم نكن جاهزين تماماً لملاحقة كل هذه المنصات. لكن ما فعلته أنا هو أنني اقنعت كل من شوارزكوف وهورنر بأننا نفعل كل ما

بوسعنا ضمن ما هو متاح من المعلومات الاستخبارية، ولا معنى لمزيد من الطلعات إذا لم تتوفر المزيد من المعلومات الاستخبارية. وكان جزء من هذا الضغط هي قائمة الأهداف التي ترغب إسرائيل أن نضربها، وهو ما دفعني في النهاية إلى القول: انظروا، ليس هناك شيء ممكن أن نفعله ولم نفعله بعد».[43]

العثور على صواريخ سكود

قبيل التحضيرات للحرب، سعت الدوائر الاستخبارية الأميركية إلى تقفي أثر منصّات إطلاق صواريخ سكود في حاضناتها المنتشرة غرب العراق. وكان هناك حاضنتان أخريتان حول البصرة. كانت المنصات تلجأ بشكل دوري إلى حاضناتها (المأوى)، ولم تكن عملية تقفي آثارها وتعقبها أمراً عملياً. والسبب، هو أن منصات الإطلاق في أثناء التنقل كانت تشبه إلى حد بعيد الآلاف من الشاحنات التجارية التي تمخر العراق من الشمال إلى الجنوب وتزدحم بها الطرق السريعة.

وفي عام 1991، لم يكن معلوماً لدى قوات التحالف العدد الحقيقي الذي يمتلكه العراق من المنصات المتحركة لإطلاق الصواريخ هذه، ربما كان هناك 9 ـ 11 قطعة من المنصّة (9P117) سوفيتية الصنع، وربما كانت هناك نسخٌ عراقية أقل كفاءة بعدد 12 نسخة.[44]

وكما قلنا في الفصل السابق، لم يكن الأميركيون ليعتقدوا بأنهم قادرون على إيقاف هذه المنصات عن العمل بفاعلية وكفاءة. ولهذا، ساد افتراض بأنه ليس على الجيش الأميركي أن يحشد جهده لتدمير هذه المنصات. ومع هذا، نجد أن الجيش الأميركي في حقبة ما بعد الحرب الباردة كان يشهد ثنائية مستمرة، وهي أن المسائل المستحيلة عسكرياً كانت كثيراً ما تتعارض مع الأوامر ذات الأغراض السياسية.

كانت السيطرة المركزية لجهود قوات التحالف في تنفيذ عمليات المسح الاستخباري والاستطلاع (ISR) قد سهلت عملية التخصيص الأكبر لهذه الجهود باتجاه عمليات البحث عن منصّات إطلاق الصواريخ العراقية.[45] وكان بمقدور الأقمار الصناعية التابعة لبرنامج الإسناد الدفاعي أن تتحسس الكتلة الحرارية الناتجة عن حركة منصة الإطلاق، إلّا أنها يمكن فقط أن تشير إلى المنطقة التي تتحرك فيها هذه المنصة من دون تحديد موقعها بدقّة بسبب الغطاء الجوي والسحاب المغطي للمنطقة.

كان سلاح الإشارة الاستخباراتي، والطيران الأميركي علاوة على محطات االتنصت، كلها تراقب الاتصالات العراقية المتعلقة بحركة المنصات إلا أنها لم تعكس سوى القليل من المعلومات عن أماكن تواجدها. وفي 21 كانون الثاني، كانت إحدى الطائرتين المخصصتين للاستطلاع والكشف والمراقبة تمسح المنطقة الغربية من العراق. كانت هذه الطائرة هي إحدى طائرتين اثنتين من نوع (E ـ 8A JSTARS)، جرى إدخالهما إلى الخدمة للتو. وباستعمال المتحسسات واسعة المدى كان المسح يغطي المناطق الحاضنة غرب العراق، وبعد 6 أيام من المسح المتواصل كانت عملية التشخيص والتحديد ضعيفة النتائج. كانت هذه الطائرة هي من النماذج التي لا تزال تحت الاختبار، والتي كان يتوقع لها أن تدخل الخدمة عام 1997. لكن التجربة الفعلية كشفت أن هناك مشاكل تعترض عملية غربلة الأهداف التي تشبه منصات إطلاق الصواريخ (على سبيل المثال؛ الحفارات التي تسير على سرفة). وكانت هناك مشاكل أيضاً في عملية تمرير المعلومات. كانت هذه الطائرات قادرة على التصوير بدقة لمنطقة مربعة مساحتها 4*4 كيلومتراً. إلا أنها لم تكن قادرة عملياً على التمييز بين الأهداف التي يُحتمل أنها منصّات لإطلاق الصواريخ. من جهة أخرى، كانت طائرات (U ـ 2)، وطائرات (TR ـ 1)، تمسح بالفعل المناطق الحاضنة لمنصّات الصواريخ العراقية باستخدام راداراتها ذات التغطية المحورية. وهذه كانت تمرر المعلومات إلى شاحنة(القيادة والسيطرة) المتوقفة في كراج قيادة العمليات المشتركة في الرياض.[46] لكن هذه الصور لم تكن دقيقة إلى درجة التفريق بين منصّات الصواريخ وباقي الشاحنات المشابهة لها. ولهذه الأسباب جرى الزج بنظام جديد للاستطلاع والمسح عبر طائرة (U ـ 2) لأجل تغطية المنطقة التي يحتمل أن تتواجد فيها منصّات الصواريخ. ولم يكن هناك من طريقة أخرى لجمع المعلومات الاستخبارية سوى تسيير دوريات جوية بارتفاعات منخفضة. وبهذا انطلقت أسراب الطائرات الأميركية والبريطانية تبحث في هذه المناطق عن تأكيدات لوجود منصات إطلاق الصواريخ. وخلال أوقات النهار، كانت طائرات (A ـ 10)، وطائرات (OV ـ 10D)، تحوم حول منطقة القواعد الجوية العراقية في (H3)، و(H2). وهي مناطق خطرة لو جرى التحليق فيها بالارتفاعات الواطئة إذ أنها ستكون في مرمى نيران الصواريخ العراقية.[47] بينما كانت طائرات (F ـ 15E) تمسح المناطق هذه خلال الليل، وباستخدام الكاميرا بالأشعة تحت الحمراء كانت تبحث عن مصادر حرارية تشير إلى المنصّات. وكانت أيضاً القوات الخاصة تمثل وسيلة أخرى لمسح هذه الأماكن.

وفي يوم 20 كانون الثاني، كانت مجموعة من القوات الخاصة البريطانية التابعة للقوة الجوية الملكية تنفذ عملية تحرٍّ واستخبارات قرب الطريق الدولي السريع الرابط بين بغداد وعمّان. وكان هدفها الأساس تحديد المناطق التي تتحرك فيها منصّات إطلاق الصواريخ العراقية. وفي 7 شباط التحقت بالقوات الخاصة البريطانية، وحدات من قوة المهام الخاصة الأميركية، ومعهم فصيلين من فصائل المهمات الخاصة والاستطلاع بالطائرات المسيّرة، وبلغ العدد الكلي للمشتركين في حدود 800 عنصر معززين بالمروحيات التابعة إلى الفوج الأميركي 160، المخصص للعمليات الأنزال الخاصة.[48] وبقيت هذه المجموعة تعمل إلى غاية يوم 27 شباط، وهو آخر يوم في العمليات العسكرية. وحصلت هذه المجموعة المشتركة من القوات الخاصة على معلومات شحيحة، وتلقت القليل من المساعدة من المدنيين في هذه المناطق. لكنها تمكنت من تشخيص منصات الإطلاق من مسافة تبعد 40 كيلومتراً تقريباً ولم يكن متاحاً لها منع هذه المنصّات، أو تحديد موقعها بالضبط للطيران كي يقصفها. أما الطائرات التي تحلق على ارتفاع عال فقد كان بإمكانها أيضاً أن تلمح منصّات الصواريخ، لكن التأخير بين رؤية الضوء والاستجابة من جانب الطائرات القاصفة جعل عملية تحديد الهدف وضربه أمراً صعباً جداً. ومن بين 42 عملية رصد وتحديد بصري لمنصّات إطلاق الصواريخ، كانت هناك 8 حالات فقط تمكنت فيها الطائرات والاستطلاع من تحديد موقعها بدقّة ومن ثم استهدافها.[49]

ولو أخذنا بالحسبان أن العراق كان يتلقى معلومات جوية واستخبارية منتظمة من الولايات المتحدة خلال الفترة بين 1986 إلى غاية 1988، فإن الجيش العراقي كان على دراية تامة بإمكانات الولايات المتحدة في عملية جمع المعلومات الاستخبارية من الجو. وكان العراق على علم بمواطن ضعفنا ومواطن قوتنا في هذا المجال، وحسب ما قال وليام ستاديمان، المدير السابق لوكالة الأمن الوطني الأميركية:

«مع وجود فترة من أربع سنوات أو أكثر كان العراق فيها يتلقى معلومات استخبارية تتعلق بخوض الحرب مع إيران، كان لدى العراق معرفة عميقة وحساسية دقيقة تجاه قدراتنا في تصوير المناطق أو تعقب الإشارات. ولو عدنا إلى المبدأ الأول للعمل الاستخباري سنجد أننا قد فشلنا في المقام الأول، فقد اختُرق أمننا، وقد ـمضينا سنوات عدة نستخبر عن جهة نبادلها المعلومات الاستخبارية والمعرفة بقدراتنا في هذا المجال. إضافة إلى أن العراق هو بلد شديد الحرص الأمني في الأساس. ويولي الكثير من الاهتمام لأمنه الوطني. وفوق هذ، فإننا كنا نستهدف ما هو أكثر منعة وعصياناً على التشخيص ربما في تاريخ حروب الولايات

المتحدة. إنه بلد بأكمله قد مضى في طريقه من أجل أن يضع أكبر قدر ممكن من الحواجز التي ستواجه أي خرق غربي لقدراته ونواياه».[50]

منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية، كان العراق منشغلاً بتحصين قدراته الصاروخية تجاه أي ضربة إسرائيلية محتملة. وبالفعل، كان العراق يخشى ضربة إستباقية إسرائيلية تستهدف تحطيم قدراته الصاروخية في نيسان من عام 1990. وفي 10 آب 1990، أصدرت القيادة العراقية أوامرها إلى القوة الصاروخية بأنها يجب أن تركز على جهود (الإخفاء) قبل أي أولوية أخرى. وان عليها أن تتخذ خطوات فورية لتفادي تصويرها من الجو.[51] وكان أول إجراء إتخذته قيادة الصواريخ العراقية هي أن تعتمد كلياً على المنصّات المتحركة للإطلاق، لأن المنصّات الثابتة يسهل استهدافها من الجو. في هذا الشأن يبدي الجنرال شوارزكوف ملاحظته بأنه سيكون واجباً صعباً للغاية العثور على تسعة أو عشرة شاحنات في منطقة تفوق مساحتها 30 ألف ميل مربع. فضلاً عن أن العراقيين لديهم معرفة بمدى قدراتنا الاستخبارية وهو ما يجعل الأمر أشبه بالمستحيل.[52]

كانت منصّات إطلاق الصواريخ العراقية تتحرك خلال الليل فقط، أما في أوقات النهار فإنها تربض تحت تقاطعات الجسور عند الطرق السريعة. وكانت تتوفر لكل واحدة منها 7 مخابئ في منطقة تصل مساحتها إلى مئات الكيلومترات المربّعة. وكانت المنصات يجري تمويهها لتبدو وكأنها شاحنات تجارية تتحرك على طريق بغداد ـ عمّان المزدحم. ولدعم هذا التكتيك، فقد جرى تمويه المنصّات المتحركة لتبدو كما لو أنها شاحنات تجارية. وقد جرى نشر منصّات مزيفة من صنع ألمانيا الشرقية، تمتاز بنوعيتها الجيدة، لأجل أن تجتذب ضربات طائرات التحالف التي كانت تراقب عبر دورياتها الطريق الدولي السريع.[53]

لقد أدرك المخططون العسكريون ببساطة أن المتحسسات الجوية والحرارية غير قادرة على التمييز بين المنصّات الحقيقية وتلك الهيكلية التي تشبه المنصّات الحقيقية. ونتج عن التدرييبات السابقة أن الأمر كان صعباً على الطيار أن يعثر بشكل مباشر على منصة الإطلاق، حتى لو كان يعلم مكانها ضمن ميل مربع معيّن.[54] كانت أجهزة تحديد الموقع (GPS) متوفرة لدى العراقيين، حين كانت المنصّات تخرج في الليل يكون أمامها حقل واسع وكبير من الأرض التي يحتمل ان تطلق الصواريخ منها. وللمفارقة، فإن أجهزة تحديد الموقع التي كان الجيش الأميركي يستخدمها كانت أجهزة تجارية وبالتالي لم تكن مشفرة، ويمكن للعراقيين أيضاً أن يستفيدوا من خدماتها المفتوحة. وخلال عاصفة الصحراء، كانت الصواريخ العراقية (الحسين،

والهجرة) تتنقل ما بين هذه المواقع بحذر، وتتفادى تكرار استخدام الموقع الواحد وتنطلق في أوقات مختلفة كل ليلة.

كان العراقيون يفضلون إطلاق الصواريخ خلال الليل فقط، مستفيدين من العتمة والجو الملبد بالغيوم لأجل التخفي. وقد جرى اتخاذ عدد هائل من الاحتياطات لضمان عدم إنكشاف الفرق العاملة على الصواريخ. كان عدد العربات التي ترافق منصة الإطلاق يجب أن يبقى في حدّه الأدنى. ولم يكن مسموحاً بتفعيل أجهزة الاتصال في نفس المكان الذي تتواجد فيه منصّة الإطلاق. وقد جرى التضحية بعامل الدقة لحساب ضغط الوقت المستغرق للإطلاق إذ كانت الفرق العراقية تعتمد في العادة على بالونات واضحة ومرئية لكي تختبر اتجاه الرياح، أو على رادارات متحركة يسهل رصدها.كان قائد القوة الصاروخية العراقية خلال حرب الخليج هو الفريق الركن حازم عبد الرزاق الأيوبي*، والذي ذكر مرة أن الصاروخ الواحد كان يستغرق ما بين 35 إلى 40 دقيقة للإطلاق. ما بين تحميل الصاروخ، وإملاء الوقود، وأخيراً إطلاقه من موقع سبق أن جرى مسحه، هذا فيما يتعلق بصواريخ الحسين.

وهذا الوقت، اقصر بكثير مما كانت صواريخ سكود السوفياتية الصنع تحتاجه، حيث كانت تستغرق بحدود 90 دقيقة لإتمام الإطلاق والتجهيز.[55] فيما بعد أصبحت مسألة تحسس الوقت اللازم للاستهداف (TST)، موضوعاً أساسياً في النظم العسكرية بعد عام 1990. وبذلت جهود كبيرة لتقليل الوقت الذي تستغرقه سلسلة الأحداث ما بين الرصد والتحسس والاستهداف وضرب الهدف، والتي تعرف بـ «سلسلة القتل».[56] في عام 1991، كانت عملية استهداف الصواريخ الباليستية ومنصّاتها هي عملية ذات طبيعة ثانوية من حيث الأهمية لدى العديد من صنوف القوات الأميركية المسلحة، وكذلك مسألة التحسس للوقت اللازم للرد على هذه المنصّات. وعلى الأغلب، فإن عملية تحسس الوقت المنقضي في السلسلة التي تربط المتحسس أو الراصد، بالمشغل الذي يطلق الصواريخ كانت قد برزت أهميتها في مسرح الحرب الجوية أو البحرية. وهي ما ساعدت على ظهور مهام خاصة مثل عمليات معركة الدفاع الجوي (AAW)، وكذلك المواجهات التي تجري في الجو بين الطائرات المتقابلة، أو المعارك والمهام المضادة للغواصات. وخلال عاصفة الصحراء، على سبيل المثال، فقد حافظت القوات البحرية الأميركية على وجود شبكة متقدمة من المضادات الجوية في الخليج العربي. كانت تستخدم شبكة من السفن، والطائرات المرتبطة ببعضها البعض بقاعدة بيانات واسعة وعريضة، وكانت تستعمل ما يزيد عن 65 الف حزمة الكترونية واردة وصادرة عبر الطلعات

الجوية، لأجل تفريق الإشارات العراقية عن تلك التي تستخدمها طائرات قوات التحالف.[57]

وفي عملية لزيادة امتداد شبكة عمليات الدفاع الجوي البحرية، فقد نفذت البحرية عملية لفحص جساسية العراقيين تجاه الوقت اللازم للاستهداف، ووذلك عبر ضرب موقع للصواريخ المضادة للسفن، في 25 شباط. ورصدت متحسسات طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية إطلاق صواريخ عراقية تجاه إحدى سفن التحالف الحربية في شمال الخليج.

وتمكنت على الفور من إجراء عملية التقاطع مع أحد الصواريخ، بينما مررّت على الفور أحداثيات تقريبية لنقطة الانطلاق إلى مركز(2C ـ E)، التابع للبحرية الأميركية والمتخصص بالتنسيق مع طائرات التحالف التي تحوم فوق المنطقة. وهذا المركز كلّف على الفور طائرة (لوكهيد/EP ـ 3) للاستطلاع والاستخبارات الألكترونية لتعيين أحداثيات دقيقة لمنصّة الإطلاق، وبعد ذلك تمرير هذه الأحداثيات إلى طائرات (6E ـ A) لقصف الهدف، أو مصدر الإطلاق بواسطة 12 قنبلة من الذخائر نوع (Rockey Cluster) [58].

كانت القطعات التي تستهدف الأهداف الأرضية ضمن الجيش الأميركي، أو ضمن مشاة البحرية، أو في القوة الجوية، كانت تحتوي أفراداً مستجدين نسبياً على الخدمة العسكرية. لكن، مع الأيام الأولى لبدء عاصفة الصحراء جرى نشر منظومتين تجريبيتين جديدتين من الصواريخ التكتيكية الميدانية. كان هذا الانتشار علامة على ما يمكن أن يحدث لو صدر أمر طارئ بالاشتباك المباشر مع حالة إنذار عراقية (تهديد جدّي) من المستوى الثاني، فيما لو حدثت داخل مسرح العمليات في الكويت. كانت هذه الصواريخ تتحرك ضمن رتل، ويمكن للبطريات الحاملة لها أن تبطئ حركتها خارج الرتل، وتتخذ وضع الإطلاق وتجري حساباتها ثم تفتح نيران صواريخها التي يصل مداها إلى 165 كيلومتراً.[59] كان استخدام هذه البطريات يعد استثناء وليس قاعدة ضمن سياقات المعركة، على الرغم من أن الجيش الأميركي سبق له قبل 20 عاماً أن استخدم التكتيك نفسه بنجاح ضدّ الأهداف الأرضية. وبين عامي 1965 و1971 استخدم الجيش الأميركي تكتيكات جمع المعلومات الاستخبارية ألكترونياً، ومجاميع القوات الخاصة لرصد حركة العجلات وحتى الأفراد في تعرّضات هوشي منه. كان الراصدون يتواصلون مع المروحيات المقاتلة التي تتوجه لضرب الأهداف الميدانية خلال دقائق من التبليغ وتشخيص الموقع. وكانت طائرات (OH ـ 1/بيرد دوغ) تحلق باستمرار لتوفير شبكة مراقبة ورصد واشتباك في آن واحد. كنت المنظومة التي تشتمل على مختلف أنواع المتحسسات الحرارية والكيمياوية قادرة على توجيه ضربة مركزة خلال 3 ـ 5 دقائق. كانت المحددات

تظهر فقط بسبب رداءة الجو، وفي أسوأ الأحوال كانت سلسلة القتل لا تستغرق أكثر من 30 ـ 40 دقيقة كي تنفذ ضربتها.

على ذلك، لو صرفنا النظر عن جهود مكافحة البطريات الأرضية التي ذكرناها، فإن توجيه الضربات مع الأخذ بنظر الاعتبار وسائل الاستهداف بتحسس الوقت، فإن هذه الخاصية لم تكن من بين الخواص التي اعتمدها الجيش الأميركي في حقبة ما بعد الحرب الباردة. لم تكن الترسانة السوفياتية أو قواعد الصواريخ بالأهداف التي توشك على الهروب. بل العكس تماماً، حيث كانت تنتشر من غرب المانيا وصولاً إلى قلب روسيا. ولهذا فقد كان التأقلم مع المشكلة التي تسببت بها منصات الصواريخ العراقية هي التحدي الكبير الذي واجه قوات التحالف، خاصة مع عدم وجود تصورات مسبقة لحجم هذه المشكلة.[60]

لقد كان نقص القدرة على التدقيق بصورة مقربة في المناطق التي تنتشر فيها منصّات إطلاق الصواريخ العراقية، إضافة إلى عدم القدرة على تشخيصها من الجو يعني أن طيران التحالف سيخسر 35 دقيقة من الدقائق الأربعين التي يستلزمها تهيئة الصاروخ على المنصة لإطلاقه.

وفي هذا الوقت، تكون دقّات الساعة تتسارع لتتيح تشغيل المحركات الخاصة بالصاروخ، واستعداده للانطلاق ولم تسجل الرادارات أو الأقمار الصناعية أي نشاط حراري متعلق بها. في الحقيقة كان نظام المسح والمراقبة يستغرق بحدود 9 دقائق قبل أن ينقل معلومة إنذارية إلى إسرائيل أو حكومات الخليج حول انطلاق الصاروخ، ثم ليحدد بشكل تقريبي مكان الانطلاق ويحسب بعد ذلك المكان المتوقع لسقوط الصاروخ. كانت مجاميع القوات الخاصة تؤدي القليل فقط من الفائدة في هذا المجال، حتى لو أنها استخدمت أجهزة الراديو عالية التردد لتنقل المعلومات المرصودة عن انطلاق الصواريخ العراقية.

كانت الدورة الزمنية الكاملة لاستشعار وجود منصّة إطلاق الصواريخ ومن ثم ضربها تستغرق قرابة 50 دقيقة، وكانت عملية المطاردة صعبة للغاية نظراً لأن الكوادر االعراقية كانت قادرة على التحرك من مكان الإطلاق في غضون دقائق. وخلال 15 دقيقة بعد الإطلاق يمكن للشاحنة الحاملة للمنصة أن تتحرك في نطاق أكثر من 15 ميلاً في كل الاتجاهات.[61]

كتب أحد طياري طائرات (F ـ 15E) يقول: «كانت طائرة الأواكس تنادي وتصيح بالإسراع إلى نقطة انطلاق الصاروخ، بعد أن نقلت الأحداثيات. وكانت تبعد عن مكاننا بحدود 25 ميلاً،

ووصلنا خلال 5 دقائق ونفذنا مناورة الانخفاض إلى نقطة الأحداثيات. لكن كل ما وجدناه هو بقعة حرارية تحسسها رادار الطائرة. لقد كان أولئك العراقيون سريعين حقاً ».[62]

مقاربة غير مباشرة لتهديد صواريخ سكود

بما أن طيران قوات التحالف كان غير قادر على تدمير ومطاردة منصّات إطلاق الصواريخ المتنقلة، فقد تقرر أن يلاحق ويدمر الأماكن المتوقعة لتواجد هذه المنصات، وتدميرها وتدمير البنية التحتية التي تستخدمها للتنقل والاختباء والمناورة.[63] في الحقيقة فإن طيران التحالف أنفق ما يقارب 20 % من مجموع طلعاته الجوية وهو يلاحق منصّات إطلاق الصواريخ المتحركة، فيما خصص الـ80 % المتبقية من الطلعات لمهاجمة المواقع الثابتة والبنى التحتية.

وجرى قصف الأماكن التي يحتمل أن تختبئ فيها منصّات إطلاق الصواريخ ـ بشكل خاص تقاطع الطرق السريعة والجسور المشيدة عليها، والمرابض الحصينة – بقنابل تزن الواحدة منها 2000 رطل، ومسددة بواسطة الليزر. كانت هناك طوال الوقت طائرتان من نوع (F ـ 15E)، تلقي كل منها قنابل زنة 500 رطل على طول «جادّة صواريخ سكود» (وهو الاسم الذي يطلقه الأميركيون على طريق بغداد ـ عمّان)، وكان الغرض منها ترويع الطواقم العاملة على مناقلة منصّات الإطلاق.

ورغم أن وكالة استخبارات الدفاع ادّعت إن 60 منصّة من منصّات إطلاق صواريخ سكود العراقية قد جرى تدميرها، عادت وقالت إن معظم هذه المنصّات تبدو شاحنات تجارية أو شاحنات تحمل صهاريج.*

وفي 30 كانون الثاني، دمّرت طائرات التحالف تجمعاً للشاحنات والصهاريج الأردنية في في الصحراء العراقية غرب الطريق الدولي. ولم تعترف قوات التحالف بتدميرها بصورة عرضية غير مقصودة إلّا أواخر عام 1992، لكن الوقائع تقول إن كل الأهداف المتحركة على طريق بغداد ـ عمّان الدولي جرى اعتبارها أهدافاً مشروعة لطيران التحالف بدءاً من 7 شباط 1991 وصعوداً إلى نهاية العمليات العسكرية.[64] منذ يوم 19 شباط، بدأت قاصفات (B ـ 52G)، ومعها طائرات (F ـ 15E) بنشر القنابل الانفلاقية العنقودية في المناطق التي يتوقع أن يمر بها طواقم منصّات الإطلاق العراقية، كما زرعت مجاميع القوات الخاصة سلسة من حقول المتحسسات التي يمكن ان تتحسس التغيير الكيمياوي والحراري وبالتالي تسهل من عمل

الأقمار الصناعية التي تراقب الأماكن المحتملة لظهور المنصات، وتلتقط صوراً على مدار الساعة.[65]

خلال تلك الأيام انخفض عدد الصواريخ العراقية التي تطلق كل يوم باتجاه السعودية وإسرائيل، من 4.7 صاروخ في اليوم الواحد، إلى أقل من 1.5 صاروخ في اليوم الواحد. كان بالإمكان الاستنتاج بأن هذا التراجع قد نتج عن سخونة الاحتكاك وتصاعد المواجهات في المعارك[66]، فبعد كل شيء كان عناصر طواقم الصواريخ العراقية يعانون من التعب نتيجة التنقل المستمر. كما إن تفادي القوات الخاصة وطيران التحالف، والتنقل المستمر والتدمير الذي أصاب شبكات الاتصال، كل هذا زاد من صعوبة تنفيذ كل مرحلة من مراحل التهيئة لإطلاق الصواريخ. هذا الانطباع يمكن تمييزه بوضوح من مذكرات الجنرال العراقي الأيوبي، قائد سلاح الصواريخ آنذاك.[67]

ربما تهيأ للعراق أيضاً أن يقلص من معدّل توجيه الضربات اليومية، ربما حتى يحافظ على ترسانته من صواريخ الحسين التي تأثر إنتاجها بعد ضرب المنشآت المتعلقة بتخزينها وإنشائها. صحيح أن جهود طيران التحالف في مطاردة صواريخ سكود كانت تتم عبر عمليات مثبتة ومخصص لها عدد معيّن من الطائرات، إلّا أن ستراتيجية مواجهة الصواريخ العراقية قبل الحرب اشتملت بالفعل على خطة لتدمير أماكن تخزينها وتصنيعها وإملائها بالوقود. لقد بنيت هذه الستراتيجية على افتراض بأن العراق كان قادراً فقط على حفظ الصواريخ وهي جاهزة للانطلاق ومعبأة بالوقود، فقط لستة أسابيع قبل عملية إطلاقها بالفعل. وفي عملية عسكرية قد تدوم لأكثر من ستة أسابيع، سيجد العراق نفسه منزوعاً من سلاح الصواريخ لعدم القدرة على ملئها بالوقود. وعليه جرى التخطيط لصف موقع اللطيفية ومنشأة الشهيد لهذه الأسباب. وبالفعل قد قُصفت هذه الأماكن في الساعة 1300 صباح يوم 17 كانون الثاني بواسطة طائرات (16 ـ F).

لكن في حقيقة الأمر فإن قيادة الصواريخ العراقية دوّرت الموجود من الصواريخ المعدّة للإطلاق لمدة 4 أسابيع فقط. وقامت بخزن مجاميع الصواريخ (كل مجموعة بحدود 30 صاروخاً) جاهزة للانطلاق في أماكن متباعدة، وفي ليلة انطلاق العمليات العسكرية ملأت بالفعل مجموعة من الصواريخ بحدود 10 صواريخ لتستخدم لاحقاً في منتصف العمليات العسكرية. لكن ماذا عن الصواريخ التي أطلقت قبيل نهاية العمليات العسكرية؟ كانت قيادة التحالف قد خصصت عدة أنواع من الطائرات خلال الحملة الجوية لقصف مواقع ملء الوقود

للصواريخ، وجرى بالفعل قصفها. وكان خيار إطلاق الضربات بشكل مباشر قد وضع حيز التنفيذ فيما يتعلّق بتخويل الطيارين استهداف الأماكن المتوقعة لملء الصواريخ العراقية. وفي إحدى الحالات، جرى توجيه 13 ضربة إلى موقع واحد، كانت المعلومات الاستخبارية قد اشارت إلى أنه مكن محتمل لملء الصواريخ العراقية قبل إطلاقها. ومع ذلك، فقد استمرت عملية ملء الصواريخ وتجهيزها في موقع بديل قرب مدينة الرمادي، الأمر الذي منح المنصّات العراقية قدرة على الاستمرار في الفاعلية حتى نهاية الحرب. كانت العقبة الوحيدة أمام الصواريخ العراقية هي الحاجة إلى جلب المنصات العاملة السبعة أو الثمانية إلى موقع واحد لتحميل الصواريخ عليها. واستمر عمل هذا الموقع إلى غاية 29 كانون الثاني، بعد ذلك جرى نقله إلى موقع لم تكتشفه أبداً منصّات المراقبة التابعة لقوات التحالف.[68] وبما أن قيادة التحالف لم تكتشف هذا الموقع، بل لم تكن تعلم بوجوده فقد استمرت في محاولات استهداف شبكة الاتصالات التي يفترض أنها توصل مشغلي الصواريخ بالقيادة السياسية وبمركز القيادة الذي يحدد الأهداف. في البداية، كانت الأمور تظهر أن هناك القليل فقط مما يمكن فعله لقطع الصلة بين القيادة العراقية وقيادة الصواريخ الفعالة. في الساعة 1100، خرجت ورقة مكتوبة بخط اليد من مكتب القصر الجمهوري وقد وصلت خلال 30 دقيقة من لحظة كتابتها إلى قائد سلاح الصواريخ، الذي وجّه بدوره بالبدء بإطلاق الصواريخ على إسرائيل، وأن يستمر هذا الفعل حتى وصول «إشعار آخر».

وفي يوم 29 وصلت رسالة أخرى تطلب فيها التقليل من حدة الهجمات لكن أن تستمر إلى غاية ورود تعليمات أخرى.[69] وكان الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه الاستخبارات العسكرية الأميركية أنها افترضت أن سلاح الصواريخ يجب أن يتسلم إحداثيات جغرافية من القيادة في بغداد من أجل أن يطلق الصواريخ لتصيب أهدافها بدقّة. هذا النمط من التغيير في السياقات سيتكرر خلال العقد القادم، حيث يغير العراق من أساليبه العسكرية التي تساعد على البقاء ضمن الفعل رغم أنها كانت تقلل من الدقة، وربما تلغي في بعض الأحيان الفعالية العسكرية نفسها. وخلال الأيام المتبقية من الحرب، ركزت قوات التحالف ضرباتها لاستهداف شبكة الاتصالات بين بغداد وغرب العراق. وقصفت طائرات التحالف جوانب الطرق الرئيسة بقنابل خارقة وتنزل إلى عمق الأرض بحثاً عن الكيبلات الضوئية التي توصل المعلومات بين بغداد ومنطقة غرب العراق الشاسعة.[70] بعد ذلك حطمت طائرات التحالف القاصفة تسعة جسور في بغداد على أمل ان تصيب هذه الكيبلات الضوئية، وكل هذا جرى تحت عنوان جهود

البحث عن صواريخ سكود.

الكُلف والأرباح في ستراتيجية الاستهداف ذات المدى الأوسع

كان استهداف الجسور في بغداد هو أفضل تعبير رمزي عن جدل الكلفة والعوائد الذي استغرق اختيار الاستهداف الستراتيجي للأهداف التي تقرر ضربها في عاصفة الصحراء. ومثل أيٍّ من الأهداف الثابتة التي جرة تعيينها قبل 6 شهور من انطلاقة العمليات العسكرية، فإنه لا يوجد جسر عراقي يمكن أن يصمد إزاء أي قصف مبشر من طائرات قوات التحالف. وإذا وجد الهدف، فإنه يمكن تدميره بسهولة. وإلى جانب عملية استهداف عقد الدفاع الجوّي الفعالة، وبالرغم من تخصيص كم كبير من الموارد لملاحقة منصّات صواريخ سكود، تبقى عملية استهداف الأهداف الثابتة خياراً ستراتيجياً للتحالف من أجل أحداث شلل كلّي في الجهد العسكري العراقي.[71]

ورفعت استخبارات الدفاع في تقريرها ما يؤكد أنه مع نهاية الأسبوع الأول، وبعد أن جرى استهداف الشبكة الوطنية للكهرباء بدقّة فإن العراق قد غرق في الظلام. أمّا الشبكة المحلية للطاقة الكهربائية في بغداد فقد أطفأت من الليل الأولى بعد أن أصابها (تخريب شديد). وأظهرت صور الأقمار الصناعية والتقارير التلفزيونية أن العاصمة تغرق في ظلام لا حدود له. وقد جرى تعطيل اثنين من أصل ثلاثة مصافٍ نفطية كبرى في العراق، وأصبحت خارج نطاق التشغيل. وقد انخفضت قدرة العراق على توفير المحروقات منها إلى أقل من 50 %. كما أن مخزون المحروقات لا يكفي إلّا لمدّة 55 يوماً بمعدّلات الاستهلاك المسجّلة ما قبل الحرب.[72] وتعرّضت المنشآت الكيمياوية العراقية إلى ضرر كبير، وأشارت استخبارات الدفاع إلى أن قدرة العراق على إنتاج غازي (الأعصاب والخردل) انخفضت إلى أقل من 40 % عن المعدّلات السابقة قبل الحرب. كما فقد أكثر من 70 % من قدرته على ملء الذخائر بالعناصر الكيمياوية. كما قصفت الأماكن التي تحوم حولها الشكوك بأنها تستخدم لتصنيع العناصر البايولوجية للأغراض العسكرية، أو أنها تستخدم لتجميدها.[73] وجرى قصف موقع يحتوي مفاعلاً نووياً للأغراض التدريبية، كما قصف موقعين آخرين في الموصل وبغداد على علاقة بالأبحاث النووية.

كانت الحملة الجوية الستراتيجية قد اشتملت على كل ما يمكن أن يدمّر باعتباره هدفاً قابلاً للتمييز. وقد حوّل القصف الجوي القدرات العامة إلى التلاشي. عن هذا التخطيط

والتنفيذ يقول إدوارد لوتواك*، وهو يعكس الرأي العام لتحليلات ما بعد الحرب؛ «في حرب الخليج، يمكن القول بأن القوة الجوية أخيراً فعلتها وحسمت المعركة».[74]

في الحقيقة فإن الأمر قد يستغرق سنوات قبل أن نعرف التأثير الكامل للقصف الجوي على البُنى التحتية العراقية والبُنية السياسية لهذا البلد. ومن الصعب الحكم مباشرة على نتائج استهداف المواقع الحيوية في الاقتصاد العراقية والقول أنها تؤثر مباشرة في قدرة العراق على التحشيد والغزو العسكري، إلّا أن الواضح من الضربات الضخمة التي وجهت إلى هذه المواقع بأنها كانت ضربات لأسباب سياسية وليس لأغراض عسكرية ملحّة.[75]

وكما لخص العقيد ديبتيولا بالقول: عبر استعمال القذائف الموجهة، أمكن استخدام عدد أقل من الطائرات التي تحلق باستمرار، كي تركز أكثر على الأهداف الستراتيجية للحملة الجوية. وهو أفضل مما تظهره إحصائيات الغارات الضاربة. لقد استثمرت في ندرة فهم هذه الحقيقة لدى القادة الكبار الذين أرادوا مواصلة الضغط باتجاه تحقيق الأهداف الستراتيجية للحملة الجوية.[76]

لكن، الكفاءة لا تعني بالضرورة كفاءة التأثير. وعلى الرغم من أن أي تراجع في تنفيذ الضربات على الأهداف الستراتيجية العراقية كان سيؤثر على سير المعركة بصورة عامة، إلا أن الحكم على مدى فائدة ضرب هذه الأهداف على المدى القريب هو أمر صعب القياس. لكن ما سيظهر لاحقا هو أن كلفة الضربات على الأهداف الستراتيجة والبنى التحيتية العراقية سيظهر على شكل تأثير سياسي وليس عسكرياً، سواء خلال الأمد القريب أو البعيد.

تأثيرات طويلة الأمد للضربات الستراتيجية لم تكن مقصودة

من الوهلة الأولى ندرك أن هناك تأثيرات طويلة الأمد نتجت عن الضربات التي استهدفت البنى التحتية العراقية كان الهدف منها هو التعطيل بعيد المدى لقدرات عراقية بعينها، ولاسيما القدرات التصنيعية العسكرية لأنها لم تكن على علاقة مباشرة بخوض المعارك التي كانت سريعة وتستغرق فترة قصيرة بالأصل. اما استهداف شبكة الطاقة الكهربائية، واستهداف العقد التشغيلية في المصافي، وقدرات تخزين البترول والمحروقات والزيوت فقد كان الهدف منها التعطيل المؤقت لوظائف الدولة. لكن في خضم فوضى الحرب، لا يمكن الجزم بأن الاستهداف للأهداف الستراتيجية سيكون دقيقاً بما يضمن تعطيلها مؤقتاً بدلاً من أحداث

العطب الدائم فيها.

كانت مجموعة التخطيط الخاصة قد أبلغت أسراب الطيران على مستوى الأجنحة بقائمة من الأهداف التي يجب الّا تصاب، لأنها ستتسبب في دمار طويل الأمد ويصعب إصلاحه. لكن قيادة الأركان المشتركة للقوة الجوية لم تمرر هذه القوائم إلى مستوى الأجنحة المقاتلة أو القاصفة. ولأن هناك إلزام تجاه الطيارين باستخدام الارتفاعات المنخفضة فقط في حالة استهداف المواقع الستراتيجية، مع وجود نقص في كامل المعلومات عن الأهداف لدى الطيارين فقد دفعهم هذا إلى الاعتماد على توصيفات سابقة ومحددات سابقة لا تغني عن الواقع. وفيما يتعلّق بضرب مواقع إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية فقد جرى ضربها من اليوم الأول للعمليات العسكرية الجوية ولغاية اليوم الأخير. وقد استخدمت ذخائر كلاسيكية بدلاً من الذخائر الموجهة إلى مواقع التحويلات ونقاط التوصيل التي يسهل إستبدالها وتصليحها فيما بعد.[77] لكن الذي حدث أن الضربات استهدفت المولدات وقلب محطات توليد الطاقة الكهربائية. وفيما يتعلّق بالصناعة النفطية، فقد كان هناك استهداف للأبراج التقطيرية ووحدات التكسير عالية التقنية بدلاً من استهداف عقد الخزن فقط وبالتالي إجبار المصفى على التوقف لعدم وجود طاقة خزنية.[78]

وفي حالات أخرـ كانت التعليمات تقتضي على الطيارين الأميركيين أن يلقوا بحمولتهم من القذائف على الأهداف الثانوية، في حال تعذر إصابة الأهداف الرئيسية الستراتيجية، وكانت من بين هذه الأهداف (مكب القنابل) على سبيل المثال محطة كهرباء البصرة، وكذلك جرى ضرب عدد من المحطات الكهربائية باعتبارها أهدافاً ثانوية يمكن القاء القنابل عليها، وفي معضمها كانت قنابل تقليدية، ولم يجر استخدام الذخائر الموجهة فيها.[79] وهذه الأهداف ضربت ولم يجر تقييم الأهمية الآنية والمؤثرة على سير المعركة قبل ضربها، إنما ضربت لأن الطيارين اعتبروها من ضمن الأهداف الثانوية التي يمكن ضربها في حال تعذر ضرب الأهداف الرئيسة.[80]

وكان استهداف محطات الطاقة الكهربائية قد أدى إلى إيقاف منشآت مصادر المياه المدنية للسكّان، وبالتالي توقفت محطّات معالجة مياه المجاري وأدى الأمر في النهاية إلى كارثة في تلوّث مياه نهر دجلة.[81] لم يكن هناك أي أحد ليتوقع عام 1991 بمدى تأثير عطل معالجة مياه المجاري على الصحة العامة في العراق، وهي التي بقيت بعد ذلك بأربعة عشر عاماً متعطلة حتى جاء فيلق المهندسين الأميركيين في نهايات عام 2004 ليبدأ بمشاريعها

من الصفر تقريباً. لكن سنوات طويلة من الأزمات الصحية مرّت على البلاد لهذا السبب. ووفقاً لفريق من جامعة هارفارد زار العراق بعد الحرب، فإن بعض المستشفيات شهدت زيادة في وفيات الأطفال حديثي الولادة بمقدار الضعف تقريباً عمّا كان عليه الحال قبل الحرب.[82] ورغم أن مهندس الضربة الجوية الجنرال واردن أكد أن تلك الضربة التي استهدفت البنى التحتية العراقية كانت دقيقة بشكل كبير، وتجنّبت استهداف المدنيين، بل إن ضحاياها من المدنيين كانوا ضمن أعداد صغيرة، تقول الخلاصة من هذه الضربة إن الضحايا المدنيين يمكن أن يسقطوا بعدّة أوضاع، حتى عبر التأثيرات طويلة الأمد الناتجة عن استهداف المؤسسات المهمة والحيوية لحياة المدنيين.

التسبب بالأضرار الجانبية

في عام 1991، كان هناك تركيز محموم باتجاه تحقيق أضرار جانبية الهدف منها كان خطيراً وهو عزل النظام العراقي ونزع قدراته. وهو أمر يعني عملياً البحث عن مخابئ القيادة وضربها. هذا النموذج من عمليات استهداف القيادات بقي مسيطراً على متجهات التخطيط والاستهداف التي كان العقيد واردن والدائرة المحيطة به يعتمدونها.

وخلال عاصفة الصحراء، اتخذت هذه الجهود شكل 260 غارة جوية قاصفة على مواقع القيادة العراقية. وكان هناك أيضاً اكثر من 1710 ضربة استهدفت تجمعات القيادات العسكرية، وعقد الاتصالات الخاصة بهذه القيادة. فضلاً عن كل هدف معني بالاتصالات بين القيادات من جهة والقطعات العسكرية والشعب العراقي من جهة أخرى.[83] وبدأت هذه الجهود مع الليلة الأولى للقصف الجوي حيث جرى قصف القصر الجمهوري، وكل عقدة اتصالات تتصل به. بعد ذلك كان هناك 44 موقعاً رئيساً للقيادة جرى قصفها بقوة، ثم اتجهت الطائرات إلى شبكة الاتصالات العامة (البدّالات العمومية).

وطبقاً لتقرير من استخبارات الدفاع، فإن الأسبوع الأول من القصف أدّى إلى انقطاع كبير بين القيادة والجهات العسكرية، بينما اضطرت مراكز القيادة أن تختفي تحت الأرض. ويمكن القول بأن القيادة العراقية كانت في حالة هروب، لأن القصف الباحث عن مخابئ وملاجئ القيادة أدى إلى أن تكون هذه الأماكن آخر مكان يفكر النظام البعثي أن يختبئ فيه.[84] لكن صدام نفسه كان يستخدم سلاح التنقل المستمر والغموض المحيط بحركته لتفادي أن يقع في فخ الصيد الجوي. وكانت طائرات التحالف تبحث عن 24 عربة متخصصة، يعتقد أن صدام

كان يستخدمها كمواقع متنقلة لعقد الإجتماعات. لكن الواقع يقول إن صدام عاد إلى أصوله المتواضعة، وبات يسكن في أحياء بغداد العامة أو الشعبية لتفادي الضربات الجوية. ومرّة أخرى يبتعد عن التفاصيل الأمنية والعسكرية المتقدمة والمتطورة لأجل أن يبعد المخاطر عنه.

يقول بروس ريدال، وهو واحد من أقدم محللي المخابرات المركزية المتخصصين بالشأن العراقي؛ «بعد آب من عام 1990، حاولنا تعقّب هذا الرجل بطريقة المتابعة اليومية. ثم كانت هناك عمليات بحث عن مركز الثقل في النظام العراقي، لكنه للأسف كان يتمثل في متابعة شخص واحد».[85]

كان صدام وباقي كبار أعضاء القيادة خبراء في إجراءات تفادي الاغتيال. وكانوا يبقون المعلومات عن حركتهم ضمن نطاق ضيّق من الدوائر المحيطة بهم. وعندما التقي صدام بالمبعوث الروسي يفغيني بريماكوف خلال الحرب، فقد التقاه في بيت متواضع في حي سكني من أحياء بغداد.

وينقل بوب بير، وهو أحد ضبّاط وكالة المخابرات المركزية، نقلاً عن قيادي عراقي منشق قوله: «إن اللقاء بصدام حسين كان معقداً للغاية، حيث يطلب منك أن تنتظر في مكان معيّن بسيارتك، ثم تأتي سيارة أخرى لتقلك فجأة. وتوضع في المقعد الخلفي لتستلقي على أرضية السيارة، وتغطى ببطانية. ثم تدور بك السيارة ليس أقل من ساعة، وبعد أن تتوقف ستكون مباشرة أمام صدام حسين، في منزل عادي جداً. وربما يكون قد جرى تحضيره فقط لأجل هذا اللقاء».[86]

مع ذلك، وباعتماد صدام على الاختفاء بين الأحياء السكنية، كان هذا الأمر يعني لدى قيادة التحالف بأن قدرته على إدارة الحرب باتت ضعيفة للغاية، وغير متواصلة. ولخص إدوارد مان هذا الأمر بقوله: «بدا من الواضح أن الاختفاء وانقطاع الصلة بين الزعيم والقيادات المدنية والعسكرية قد بات أمراً لا يمكن معه حكم البلاد لفترة طويلة بهذه الطريقة».[87]

ورغم أن هذا الاستنتاج يبدو منطقياً، لكن الضربات التي وجهت إلى مواقع القيادة لا تبدو أنها قد تسبب بعزل القيادة عن باقي أجهزة الدولة أو القيادات العسكرية الميدانية إلى الدرجة التي كان يتمناها قادة التحالف العسكريين.

لكن الواقع يقول إن هذه الضربات قد حرمت الدفاع الجوي من المتابعة اللحظية، عبر

فقدان وسائل الاتصال. وحرمت القيادة العسكرية العراقية من التواصل في الوقت المناسب للمعلومات الاستخبارية، أما دور المؤسسات الحكومية ووظائفها فقد تأثرت بشكل كبير جداً حتى تكاد أنها قد توقفت نهائياً، حسب تقارير وكالة استخبارات الدفاع.[88] لكن على المستوى التنفيذي، فقد احتفظ صدام بالقدرة على إدارة الأمور وإيصال الأوامر المهمة مثل إطلاق صواريخ سكود، والأمر بتنفيذ الهجوم على السعودية (الخفجي)، فضلاً عن أمر الانسحاب من مسرح عمليات الكويت.

وفضلاً عن الضربات الجوية التي استهدفت الجسور التسعة في بغداد، فقد طلب المخططون الجويون الإذن باستهداف فندقي الرشيد وبابل وسط العاصمة بغداد، على أن يكون الهجوم معلناً ابتداء. والسبب أنهم كانوا يعتقدون بوجود عقدة كيبلات بصرية ناقلة للمعلومات في القبو الخاص بفندق بابل. وهذا الفندق كانت تحتله جموع الصحفيين الأجانب الذين تجمعوا في بغداد قبل الحرب. لكن الجنرال شوارزكوف منع تنفيذ هذه الضربة [89]

كان صدام قد فوّض بعض القادة التنفيذيين لإدارة شؤون المعركة، ورغم ذلك فإنه لم يكن معزولاً تماماً عن العالم العربي وبعض الزعماء العرب. كانت طائرات التحالف قد دمّرت محطة عربسات للاتصالات مطلع الحملة الجوية، لكن القيادة العراقية استعانت بمحطات بث متنقلة تتصل بالأقمار الصناعية، كما استعملت الهواتف المتنقلة التي لدى الإعلاميين، واستعملت أدواتهم لغرض إيصال رسائلها عبر الوسائط الإعلامية.

كانت قوات التحالف قد تمكنت من أحداث عزلة للقيادة العراقية عبر التشويش والتقاطع على البث التلفزيوني والراديوي للإذاعات الرسمية العراقية إلى درجة بات فيها هذا البثُّ ضعيفاً جداً ومشوشاً.[90]

رغم هذا، فقد اعتمدت أجهزة النظام الأمنية على شبكات الاتصال غير الرسمية أو حتى وسائل الاتصال الشخصية التي كانت عاملة. وازدادت علائم فقدان السيطرة، وبدأت جموع العراقيين المحبطين بالعودة إلى ديارهم، فيما بدأت علائم الانتفاضة في 14 محافظة عراقية تزداد وضوحاً. وبدأت معالم التذمر واضحة كلما تأكد للناس أن الهزيمة العسكرية صارت أمراً واقعاً. وبذلت قوات التحالف بعض الجهود لزعزعة النظام عبر ضرب أهداف متأخرة لها رمزيتها، مثل مقر القيادة القومية لحزب البعث، وتمثال صدام الضخم في ساحة الفردوس، والنصب الذي يمثل يدا صدام وهي تحمل سيفين متقاطعين، ونصب تذكاري للنصر، رغم أنها

لا استخدام لها. لكن مبنى القيادة القومية للحزبـ ضرب في اليوم الأخير من الحرب بـ 23 قنبلة موجّهة بالليزر. وهو ما يعادل 3 أضعاف القنابل التي استخدمت لتدمير أي مبنى آخر خلال العمليات العسكرية كلّها. لكن باقي الرموز لم تحصل موافقة البيت الأبيض على ضربها، ولم يوافق فريق القانونيين المرافقين لهيئة الأركان المشتركة على تنفيذ هذه الضربات الرمزية.[91]

أظهرت عاصفة الصحراء أن أي استهداف لأي هدف في المناطق السكنية في العاصمة يمكن أن يؤدي عرضاً إلى حادث كبير يؤدي إلى مقتل عدد كبير من المدنيين، ومن ثمّ سيحرف مبررات الضربة نفسها إن كانت تلاحق عقدة اتصالات أو مقراً بديلاً للقيادة. كما أن ضرب الأهداف في العاصمة بغداد كانت له حساسية أخرى، إذ أن عدداً كبيراً من الصحفيين كانوا يرابطون في عدّة مناطق بانتظار تغطية مثل هذه الغارات ونتائجها.[92]

وفي يوم 30 كانون الثاني، تسببت صواريخ أخفقت في استهداف أحد الجسور بضرب مبنى البنك المركزي العراقي. وادعى العراق أن الضربة تسببت في سقوط عشرات الضحايا من المدنيين. وبعد يومين، التقطت كاميرا مصور BBC الذي كان في فندق الرشيد حزمة من صواريخ توماهوك المنطلقة خلال النهار وهي تحلّق قرب الفندق. وادعى العراق بعدها بأن هذه الصواريخ قد أصابت مناطق مدنية بعد أن أسقطتها الدفاعات الجوية العراقية. الأمر استدعى كولن باول إلى أن يعلّق استخدام صواريخ توماهوك مؤقتاَ. وعلّق الجنرال غلوسون على هذه المسألة بالقول: «لا أظن أن بالإمكان إصابة صاروخ توماهوك وهو منطلق، ما لم يقرر الصاروخ أن يستدير عند فندق الرشيد».[93] واستمر المخططون الجويون بعد ذلك يقدّمون مقترحاتهم إلى غلوسون لاستخدام صواريخ توماهوك، لكن الصواريخ التي رصدتها كاميرا المصور الصحفي كانت هي الأخيرة التي تستخدم في تلك الحرب. بعد ذلك ارتفعت أعداد الضحايا بين المدنيين بحدّة. وفي يوم 4 شباط قصفت طائرة من سلاح الجو الملكي البريطاني جسراً وسط الناصرية فأدت الضربة إلى مقتل عشرات المدنيين، وفي 13 شباط كان هناك هجوم آخر على ساحة الفردوس، أيضاَ أدى إلى سقوط عدد من المدنيين. ولحقت بذلك حادثة قصف عن طريق الخطأ وقعت في الفلوجة يوم 14 شباط، تسببت بمقتل وإصابة 130 مدنياَ.[94]

كانت حرب عاصفة الصحراء هي الحرب الأولى التي يجري مراجعة كل هدف من الأهداف التي ستضربها الطائرات، من قانونيين متخصصين؛ حسب ما قال الجنرال هورنر. لكن العراق كان يستغل الضربات عن طريق الخطأ إعلامياَ، وهناك إشارات إلى أنه لم يكتفِ بهذا إنما

عمد إلى افتعال ضربات غير حقيقية ليتهم طيران التحالف بها كما حدث مع أحد المساجد في البصرة.

اقتضت الأوامر وقواعد الاشتباك أن يجري التأكد بوضوح من الهدف قبل الانقضاض عليه، وكذلك إن لم يكن الطيار متأكداً تماماً من تشخيص الهدف فإن عليه أن يعود بحمولة الطائرة من القنابل والصواريخ. وبالفعل فقد عادت 25 % من الطلعات القاصفة من دون أن تنفذ الضربة وذلك لأن الطيار تعسّر عليه أن يشخص الهدف بدقّة.

وعلى الرغم من أن التدمير الجانبي والإصابات الثانوية وصلت إلى تغطيات الصحافة والإعلام بعد قصف (الفردوس)، إلا أنها كانت موضع جدل خلال الحرب. وتقلت الصحافة عن الجنرال هورنر قوله: «إن حرب الخليج كانت هي الحرب الأولى التي تجري فيها مراجعة كل هدف لوحده وبدقّة من قبل رجال قانون عسكريين».[95]

كانت قواعد الاشتباك قد نصت على أن الأهداف المتفرقة التي سبق أن حددتها قيادة التحالف كي تضرب في العراق، إن لم يجر تعيينها بدقة، فيقتضي على الطيارين أن يعود بحمولته من القنابل. وفي المقابل، يمكن للطواقم الجوية أن تضرب هدفاً ضمن منطقة مكتظة بالسكان فقط إن كانت قد تأكدت من تشخيص الهدف، وتحديد موقعه.[96] لكن، لك تكن قواعد الاشتباك لتمنح تحصيناً للمستشفيات أو المساجد، أو المعابد، أو المدارس، أو الأضرحة الدينية فيما لو ظهرت بوادر عدائية لفتح النار بالقرب منها أو من داخل محيطها. لكن على الجانب الآخر، كانت كل الأهداف المسلحة العراقية قد عُدّتْ أهدافاً معادية بصرف النظر أنها قد تفتح النار أم لا [97]

في الميزان: الحملة الجوية الستراتيجية

لقد أنتجت الحملة الجوية الستراتيجية خلال حرب عاصفة الصحراء بعضاَ من أهم اللحظات الفارقة في تاريخ العسكرية الأميركية. ومن غيرها كان من المحتمل الّا تكون هذه الحملة طوفاناً من العمل العسكري المتسلسل، وكانت دوائر القوة الجوية بالتأكيد سعيدة بما أنجز. ويقول دونالد رايس [98]، وهو الوزير المدني للقوة الجوية، يتحدث عن (العهد الجديد) من استعمال القوة الجوية في الحروب؛ «إن الطيران المقاتل نفذ بالضبط ما كان مطلوباً منه، وعبر استخدام ما يقرب من1 % مما رمي خلال 11 سنة في فيتنام، تمكن طيران التحالف من

إيقاف عجلة الحياة في العراق، وإيقاف محطات البانزين والطاقة، وأوقف المعامل والمصانع التي تنتج الأسلحة، ودمر الدفاع الجوي العراقي». [99] وأزيد على هذا الوصف بأن صواريخ كروز جابت الأجواء فوق شوارع بغداد، وتمكنت القنابل من دخول فتحات التهوية في الأبنية التي تعرّضت للقصف، لكن هل حققت الحملة أهدافها الستراتيجية، والتي وصفت بأنها حملة من الداخل إلى الخارج؟

كان للحملة الجوية أربعة أهداف قبل أن تنطلق الحرب وهي؛ حيازة وفرض التفوق الجوي على ميدان المعركة، وعزل النظام وتجريده من قدراته، وتدمير القدرات النووية والبايولوجية والكيمياوية للعراق، وتحطيم القدرات التصنيعية العراقية الداعمة للمجهود الحربي. ويجب أيضاً أن نضيف هدفاً خامساً وهو الإبقاء على إسرائيل خارج نطاق الاشتراك في ضرب العراق خلال الحرب، عبر ملاحقة وتدمير منصّات إطلاق صواريخ سكود.

ولو لاحظنا هذه الأهداف الخمسة، سنجد أن النجاح التام (وإن كان قد تعثّر في بادئ الأمر) قد رافق الهدفين؛ الأول والأخير. وكان تدمير منظومة الدفاع الجوي العراقية عملاً ممتازاً وهدفاً بارزاً جرى تحقيقه. أما باقي الأهداف الثلاثة فهي نقاط جدل في تحقيق النجاح. والسبب أن النتائج النهائية كانت بعيدة تماماً عن النصر الدائم، فضلاً عن التدمير الدائم الذي أصاب البنى التحتية العراقية. صحيح أن النظام البعثي قد استخدم جزءاً من ترسانته الصاروخية خلال الحرب، لكنه مضى بعيداً في الحفاظ على موجوداته من الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، ومراكز القيادة والسيطرة، فضلاً عن القدرات التقليدية في صناعة الأسلحة والذخائر.

كتب سكوت ريتر يقول: «ما بين عامي 1982، و1986، تلقت الاستخبارات العسكرية العراقية، والمخابرات العراقية تدريبات مكثفة من عناصر المخابرات السوفياتية (KGB)، تركزت على وسائل الإخفاء والتعمية للمنشآت الحكومية تجاه أعين الاستخبارات الغربية، والأميركية خصوصاً. كما تلقت تدريبات ووسائل وخططاً تتيح لها مناقلة الموجودات المهمة وإخفائها بصورة فعالة، وكذلك إخفاء الشخصيات المهم.[100]

لقد واجهت جهود التحالف لعزل النظام العراقي وإحالته إلى حالة من عدم الفاعلية، عقبات قوية أعاقت تنفيذ هذه الجهود، ابتداء من قدرة النظام البعثي على التخفي واستخدام وسائل الاتصال الأكثر بساطة والعسيرة على الكشف. كما أن مستوى الفهم العام لتركيبة

النظام البعثي من قبل التحالف لم تكن بالمستوى المطلوب. وكتب الجنرال هورنر يقول: «أظن أننا تعلّمنا الدرس، إذ إننا بحاجة إلى أداء أفضل حين يتعلّق الأمر بتحليل الأهداف العدوّة التي نسعى إلى استهدافها، وخاصة (قيادات) العدو. وأظن أن موطن ضعفنا يكمن في انخفاض مستوى فهمنا لثقافة الآخرين، أو مدى استيعابنا لنمطية تفكير القيادات المعادية، وتعسر علينا إيجاد الطرق التي نتعامل بها مع هؤلاء لأجل تحقيق أهدافنا في النزاعات المسلحة. لم يحدث هذا بسبب أننا لم نتمكن من قتل الهدف الذي نحن بصدده، إنما لأننا لم نكن ندرك ما هو الهدف الذي يجب أن ندمّره أولاُ. وفيما يتعلق بضرب مقر قيادة حزب البعث، فقد نظرنا إلى حزب البعث وصدام وكأنهما شيء واحد. ولإضعاف صدام علينا أن نضعف حزب البعث. لقد أردنا أن نحرجه أمام شعبه، وفي الوقت نفسه الّا نؤدي إلى خسارة المزيد من الأرواح. لكن في الحقيقة، فإن الأمر لا يتعلق بما نفكر به، قدر تعلقه بالكيفية التي ترى الناس بها الأشياء، بعيونها لا بالعيون الأميركية التي كانت على خطأ».[101]

من الممكن تأكيد أن الحرب قد تمكنت أن تحدَّ من قدرات العراق الهجومية بشكل كبير جداَ، إلا أنها فشلت في تلبية واحد من أهم الأهداف التي وضعتها نصب أعينها، وهي عملية (عزل) صدام. كما فشلت في تهيئة المناخ العام داخل العراق لإضعاف النظام، وفتح الباب أمام انقلاب يحدث بعد الهزيمة العسكرية التي مني بها النظام. وبقيت القيادة العليا العراقية متواصلة في التوجية، وأطلقت بنجاح الهجمات الصاروخية، ووجهت الأوامر للبدء بهجوم الخفجي. وفي النهاية، وجهت الأوامر بالانسحاب من الكويت. حتى أن العقيد واردن، قد أقر بأن المستوى الواطئ في استخدام التكنولوجيا، والوسائل البدائية التي استخدمها النظام العراقي في الاتصالات، قد جعلتها صعبة الاختراق من جانب قوات التحالف، ولم ينفع معها تأثير الضربات.[102] كذلك فإن أسلحة النظام ذات الدمار الشامل، وقدراته في مجال التصنيع العسكري لم تقمع تماماً فقد انتهت الحرب وهناك قدرات كامنة يحتفظ بها العراق في هذا المجال. اما في مجال السعي لامتلاك القدرات النووية، فقد حطمت غارات التحالف أي قدرة للنظام على إنتاج قنبلة نووية، أو على تخصيب اليورانيوم. لكن، 30% فقط من المواقع المتعلقة بالبرنامج النووي العراقي جرى ضربها في أثناء الحرب، والباقي جرى اكتشافها بعد الحرب من فرق التفتيش الدولية.

وتمكن العراق من إنقاذ الجزء الأعظم من معداته التصنيعية عبر عملية منظمة لإخلاء الدوائر والمصانع والوزارات ابتدأت منذ كانون الأول 1990. والأهم من هذا؛ هي قاعدة

البيانات، والقواعد المعلوماتية البحثية والجهد البشري في هذا الجانب، كان عصياً على التدمير عبر غارات طيران التحالف، وهي مخزّنة بانتظار إعادة التفعيل مستقبلياً.[103] الشيء نفسه ينطبق على القدرات التصنيعية العراقية في المجال العسكري، وقد تمكنت طائرات التحالف من ضرب 6 منشآت تصنيعية فقط من المنشآت التي يمتلكها العراق، ولم تتمكن الحملة الجوية في العموم من نزع القدرة العراقية في هذا المجال إلّا بشكل محدود. وتمكنت اللجنة الدولة الخاصة من تشخيص 33 منشأة صناعية على علاقة بالتصنيع العسكري بعد الحرب. [104] كانت قوات التحالف قد افتقرت أيضاً إلى القدرة على تتبع المكونات التي ترفد البرامج العراقية في التسلح، وافتقرت أيضاً إلى المعلومات التي تتيح تشخيصها. وفي الوقت نفسه الذي انطلقت فيه الحملة الجوية الأكثر تركيزاً في تاريخ الحروب، فإن هدفاً أساسياً من أهداف قيادة الأركان المشتركة لم يتحقق وهو «تحطيم الجيش العراقي، وجعل آلياته خارج الخدمة في مسرح عمليات الكويت».[105]

الفصل الرابع

سيف الصحراء

معركة من الجومع الأرض

كان على رأس هموم الجنرال شوارزكوف هو عملية تحطيم الحرس الجمهوري العراقي. لكن هذه العملية لن تبدأ مع بداية الحملة الجوية، إنما ستبدأ فقط مع انطلاق الحملة البرّية لقوات التحالف. ولغاية بدء الهجوم البرّي، كان هناك أمل بأن الحرس الجمهوري سيتلقى ضربات قاصمة مثلما حدث مع منظومة الدفاع الجوي العراقية في ميدان المعركة.

وبدلاً من ذلك، فقد تبيّن أن تحضير ميدان المعركة للهجوم البرّي، وتحطيم القوات البرّية العراقية سيكون مرآة للبحث المحموم عن منصّات إطلاق صواريخ سكود والانشغال بها. الحالة هذه شبهها وليام أندرو بقوله: «إنها حصارٌ على الأرض، لكنه ينفذ من الجو».[1]

هذه الجهود استغرقت أكثر من 30 ألف طلعة جوية، من بين 42240 طلعة هي المجموع الكلّي للغارات الجوية خلال العملية كلها، وهو ما يعادل 72 % تقريباً من المجموع الكلّي.[2] لكن هذه الجهود لم تكن كافية، أو مفاجئة بما يكفي لترضي الجنرال شوارزكوف. لم تكن مرضية لأنها بدأت مع الاستهداف غير المباشر للقوات البرّية العراقية، وهي في الحقيقة تستهدف دفاعاته الجوية بشكل أساس، مثلما استهدفت مقرات القيادة، وخطوط الإمداد اللوجستية. كانت هذه الأهداف المسبقة الانتقاء تهيمن على قائمة الأهداف الواجب ضربها خلال الأيام الثلاثة الأولى للحملة.

أما مسألة استهداف التسهيلات اللوجستية وقواعد التموين وخطوطه العراقية فقد ثبت أنها مهمة بلا نهاية. لقد عمل العراق على توزيع المئات من النقاط للدعم اللوجستي والتموين وأكداس الذخائر في كل مكان من مسرح عمليات الكويت. تأتي هذه الخطوة نتيجة للخبرة

التي سبق أن مرّ بها صدام خلال الحرب العراقية الإيرانية حين واجهته حالات حرجة كان تأمين التموين والذخائر فيها أمراً صعباً. ولهذا، فإن استهداف هذه المخازن والملاجئ ستكون مهمة صعبة وطويلة للغاية.[3]

أما خط السكة الحديد المنفرد الذي يربط الكويت بالبصرة، ومن ثم يربط البصرة ببغداد فقد تعرّض مراراً إلى القصف من قبل طائرات التحالف. وصار جزء مهم منه مدمراً بالكامل كما استهدفته الطائرات بضربة بقنابل موجهة بالليزر لتصيب عقداً مهمة منه. أما في ما يتعلّق بالجسور العراقية، فيبدو أن الدرس الفيتنامي يجب أن يعاد تكراره.

وأن تجربة جسر (تانه هو Thanh Hoal/) يجب أن تؤخذ بالحسبان، حيث نجا هذا الجسر في حرب فيتنام من 800 غارة جوية لم تستخدم القنابل الموجهة ذاتياً، وفي النهاية استغرق 4 قنابل فقط لأجل تدميره، لكنها كانت من النوع الموجّه. ولهذا بقيت الجسور العراقية كلّها عاملة خلال الأيام الأولى من العملية العسكرية، لأن هناك أحد الضبّاط في قيادة الحملة الجوية أنيط به تقرير وسيلة الإيصال، ويبدو أنه كان عنيداً بما يكفي إذ قرر استخدام المقذوفات التقليدية لتدمير تلك الجسور.

ومنذ يوم 24 كانون الثاني، بدأ استخدام المقذوفات الدقيقة الإصابة في استهداف الجسور. وجرى تخصيص طائرات (F ـ 111fs)، وكذلك طائرات (A ـ 6)، والنسخة المزدوجة المدمجة من طائرتي (F ـ 15E)، و(F/18 ـ A)، مع طائرات سلاح الجو الملكي تورنايدو، وطائرات البوكانير.[4] وبين يومي 24، و29 كانون الثاني، كانت الحصيلة تدمير فضاء أحد الجسور إزاء كل طلعتين جويتين لاستهداف الجسور. وخلال يوم 27 كانون الثاني لوحده، جرى تدمير 7 جسور إما بصورة كلية أو جزئية. لكن كما دأب عليه الحال عبر التاريخ القصير للحملات الجوية الحربية، كانت الجسور المستهدفة عادة ما تكون هدفاً لإعادة الكرّة مرّة ثانية. إذ أن الأمر يتطلب في العادة تدمير أكثر من فضاء واحد للجسور كي تخرج من الخدمة وتمنع عملية إعادة إعمارها على المدى القصير. وفي بعض الأحيان كان من الممكن تنفيذ جسر مؤقت على الموانع المائية بدلاً من الجسر المستهدف، وهذه البانتونات كان من المحتم إعادة ضربها لأجل إزاحة فاعلية الجسر وإمكان الاستفادة مما تبقى منه.[5]

والى جانب الفوائد على المدى القصير الناتجة عن ضرب الجسور، فإن هناك نتائج على المدى الطويل. إذ إن الجسور تمثل عقدة الربط في نظام النقل العراقي المبني على الطرق

السريعة، وإن الاقتصاد الداخلي مبني على هذا الأساس. كانت عملية ضرب الجسور العراقية هي الخطة المفضلة لدى قائد الأركان المشتركة للقوة الجوية، الجنرال ماك بيك، إذ أنه تجاوز عملية ضرب الجسور جنوب الفرات، والتي كان يطلق عليها (نوافذ الهرب) لقوات الحرس الجمهوري، إنما كان يرى أن كل الجسور في محيط بغداد يجب أن تدمر أو تعطل. وفي نهاية الأمر فإن 41 جسراً من أصل 54 جسراً أساسياً في العراق جرى تدميره أو إصابته بشكل من الأشكال.[6]

كانت عمليات التدمير هذه تسهم بشكل مباشر في تأكيد عملية (عزل) القوات البرّية، لكنها لاتسهم بشكل واضح في تدمير تلك القوات، وبالأخص قوات الحرس الجمهوري لأجل إرضاء أهداف شوارزكوف. صحيح أن الهدف الأساس الموضوع أمام رئيس أركان العمليات المشتركة هو تحرير الكويت، والمشاركة في صنع الحد الأدنى من النصر في المعركة، لكن شوارزكوف يدرك إنه لو ترك قدرات العراق الهجومية من غير تدمير عميق فإنه سرعان ما سيضطر إلى خوض عاصفة الصحراء مجدداً خلال سنة أو سنتين أو ثلاثة من تاريخ انتهاء هذه العملية وتحرير الكويت.[7]

ولو أن صدام كان قد استجاب وانسحب بقواته بسرعة من الكويت، ربما كان قد ترك نافذة صغيرة أمام قوات التحالف لإيقاع الضرر الأكبر في قواته. ولهذا فقد كان الجنرال هورنر يشكك في الوعد الذي قطعه شوارزكوف على نفسه أمام كولن بأول، بأنه سيفني قوات الحرس الجمهوري خلال الأيام الافتتاحية الأولى لعاصفة الصحراء.

مع ذلك، وعندما اقتربت ساعات التنفيذ الأولى وجدنا أن المخططين العسكريين للضربة الجوّية[8] ركزوا معظم انشغالهم على توجيه الضربات غير المباشرة للأهداف الكامنة في مسرح عمليات الكويت. لأن تركيز الضربات على عقد الاتصالات والقيادة العراقية الميدانية سيجعل القوات أكثر عرضة للهجمات، وسيربكها وسيعطل قدرتها على تنفيذ الهجمات المقابلة، وبذلك ستسهل عملية الهجوم البرّي لقوات التحالف. أما عملية ضرب الجسور على الفرات والقنوات المائية في الجنوب فإنها ستوفر السندان الذي ستطرق عليه مطرقة الفيلق السابع القوات العراقية، سواء انسحبت أو تلاشت في مكانها.[9]

ومن دون ملاحقة القوات البرية، فإن النصر لن يكون ذا معنى. وهذا الأمر هو الذي جعل شوارزكوف غاضباً إلى درجة كبيرة حين عرف متأخراً عشيّة انطلاق العمليات العسكرية، ما

كان المخططون العسكريون قد خططوا له في ضرب الأهداف في ميدان المعركة. إن احتجاج شوارزكوف له تاريخياً معنى واحد فقط، وهو أنه كان يخطط لقتل أكبر عدد من الجنود العراقيين. ولأجل إرضاء رئيس الأركان المنزعج، قام المخططون العسكريون بإضافة ثلاثين أو أربعين طلعة قاصفة إضافية على تجمعات قوات الحرس الجمهوري ميدانياً، مستخدمين قاصفات (B ـ 52)[10].

أما الحال لباقي مراحل الحملة، فإن هذه القاصفات ستدك مواضع وتجمعات الحرس الجمهوري أينما كانت مرّة وتحدة كل 3 ساعات. ومع ذلك، فقد تأخر الضرب المباشر لتجمعات القوات العراقية في ميدان المعركة ليبدأ فعلياً يوم 25 كانون الثاني.

تحضير ميدان المعركة للتعامل من الارتفاعات المتوسطة

كانت عملية القضاء على الدفاع الجوي الستراتيجي العراقي، وجعله خارج التأثير، عملية فعالة تماماً، خاصة فيما يتعلّق بتحييد قدراته في الاستهداف تجاه الارتفاعات الشاهقة والملاذات الآمنة بالنسبة لطائرات التحالف. لكنها أيضاً كانت المسمار الأخير في نعش ستراتيجية الهجوم الجوي الموروثة من الحرب الباردة والتي تقول إن الطيران الهجومي على ارتفاعات منخفضة هو الأكثر أمناً للطائرات المهاجمة، رغم أن التجربة تقول إن الطيران المنخفض لن يكون آمناً تماماً، وهذا ما أثبتته سلسلة من الحوادث التدريبية أثناء مناورات درع الصحراء.[11]

بل إن الواقع في مسرح عمليات الكويت ينبئ بأن الطيران المنخض لم يكن آمناً نظراً للانتشار الدفاعات الأرضية العراقية الخفيفة بشكل كثيف. وبالرغم من أن عملية تحطيم نظام الدفاع الجوي الإستراتيجي العراقي (كاري)، كانت عملية مؤثرة، وعبر تعمية الرادرات واستهدافها جرى تحييد خطر المضادات الصاروخية الفعالة من سلسلة صواريخ سام، قد أدى إلى منع أي استهداف جدّي لطائرات التحالف. وفقد العراقيون أي قدرة على التصويب وتصحيح المسار لصواريخ سام خلال الليل أو خلال الجو الملبد بالغيوم.[12] لكن كانت منظومات رولاند الأوروبية الصنع، ومنظومات سام 6\8\9 كانت أمراً مختلفاً. لقد كان لكل واحدة من هذه المنظومات القدرة على إصابة الأهداف وتتبعها ذاتياً دون الحاجة إلى الارتباط بالنظام الكلّي. وكل واحدة منها يمكن أن تتبع طريقها إلى الهدف، إلى غاية أن تكون على مسافة مناسبة لتفعّل بعد ذلك رأسها الحربي.[13]

وكانت المنظومة الأخطر هي صواريخ سام6، وذلك لاحتوائها على رادار شبه ذاتي، يجري تفعيله حال انطلاق الصاروخ، وبذلك يكون له القدرة على تصحيح المسار ومتابعة الهدف لغاية إصابته.

صحيح أن هذه المنظومات تعني أن الطيران ضمن مدى الرؤية البصرية للقطعات العراقية لا يمكن أن يكون تجربة مريحة، إلّا أن الأشد خطراً هو تركيز الدفاعات العراقية على نصب مضادات لتواجه الأهداف في الارتفاعات المنخفضة. لقد نشر العراقيون على طول العراق وعرضه، وكذلك في مسرح عمليات الكويت الآلاف من المدافع المتوسطة المضادة للطائرات (AAA)، التي كانت تطلق النار لتصنع (ستارة) من المقذوفات.[14] ولم تكن تستهدف هدفاً بعينه، إلّا أن الإطلاقات كانت تبتغي ملأ السماء بالعيارات المنفلقة على ارتفاعات متوسطة وواطئة. ورغم أن هذا الأداء كان يبدو غير فعّال تماماً، إلّا أنه في الواقع كان يشكل خطراً على طياري التحالف، وعلى المدنيين العراقيين على حد سواء، الذين سرعان ما عرفوا أن ما يتجه إلى الأعلى لا بد أن يسقط ثانية إلى الأسفل.[15]

وفضلاً عن هذه الأسلحة، فقد احتفظ العراق بترسانة كبيرة من صواريخ سام/7 المحمولة على الكتف، والتي يمكنها تتبع الأهداف حرارياً وعبر الأشعة الدليلية تحت الحمراء. وهو ما شكل خطراً وتهديداً لطائرات التحالف المحلقة على ارتفاعات واطئة خلال النهار. وكانت معظم طائرات التحالف غير مزودة بأنظمة إنذار مبكر تحذرها، كي تتيح للطيّار أن يقذف الموانع ويناور للهرب من شرك الصواريخ. ولأن هذه المضادات لا ترتبط بالرادارات فلا توجد وسيلة لتعيين مواقع هذه المدفعية، أو مناطق إطلاق الصواريخ المحمولة على الكتف. وإلى هذه الوسائل تنسب عملية إسقاط معظم الطائرات الإحدى عشرة التي ثبت أن طيران التحالف فقدها خلال عاصفة الصحراء.[16]

ونتيجةً لهذا الواقع، لم تكن لدى قوات التحالف وسيلة للتعامل مع المضادات الأرضية المؤثرة في الارتفاعات الواطئة سوى أن تمنع طياريها من الانخفاض. وبالرغم من أن الجيش الأميركي لم يكن لديه على ما يبدو أي وسيلة سوى الانخفاض بمستوى تحليق طائراته لتحقيق إصابة دقيقة للأهداف خلال سياقات الحرب الباردة، إلّا أن تنفيذ الطلعات القاصفة من ارتفاعات متوسطة وشاهقة صارت الآن تمنح الطائرات حصانة عالية المستوى. وبقيت الرغبة في تنفيذ الإصابات الدقيقة من هذه الارتفاعات هي السائدة في مجال الطيران الحربي. مع أن متحسسات الطائرات الأميركية قد صممت لتعمل في الارتفاعات الواطئة بصورة أفضل.[17]

كان الجنرال غلوسون هو من تقع على عاتقه تحديد الارتفاعات المطلوبة لتنفيذ كل ضربة. لهذا نجده يفسر المأزق الذي كان فيه بالقول: «كنت أضع طائرات أف ـ 16 عند ارتفاعات لم تكن التكنولوجيا الخاصة بها مؤثرة عندها. ولو كنت سأتسامح في عملية انخفاض الطائرات إلى ما هو أدنى من 2000 أو 3000 قدم، بالتأكيد كانت ضرباتهم ستغدو أكثر فاعلية ودقّة. لكنه أمر في تقديري كان سيعرضنا إلى خسارة 30 و40 طائرة من هذا النوع، وهو طريق لن أمشي فيه أبداً».[18]

لقد فرض الجنرال غلوسون محدداً عند ارتفاع 8000 قدم، ومن غير المسموح للطيارين الإنخفاض إلى مادونه، وعلل قراره هذا بالقول: «ليس هناك ما يستحق من أجله أن يقتل طيّار دون هذا الارتفاع».[19] وكان هذا المحدد يشتمل الطلعات الجوية التي سبقت صفحة العمليات البرّية. في هذا الشأن يقول بيري جاميسون: «إن التحليق عند الارتفاعات السليمة، سيكون أمراً مكلفاً، وفي حرب تكون فيها الأراضي الأميركية آمنة، وتكون فيها القيادة المركزية واثقة من تحقيق النصر النهائي، فإن القيام بتضحيات غير ضرورية يبدو أمراً ليس في محله».[20] ظهر هذا الجدل إلى العلن حين ازداد الضغط من أجل تنفيذ أسرع للمهام، واضطر غلوسون إلى كسر قواعده. وكان لكسر القواعد ثمنها، فقد اسقطت طائرتين حين اقتربتا من ارتفاعات واطئة، وأصيبت 14 طائرة أخرى حين حاولت الإقتراب من ارتفاع منخفض لتقصف مواقع فرقة (توكلنا) التابعة للحرس الجمهوري في 15 شباط 1991. [21]

لقد تصادفت انطلاقة العمليات الجوية لعاصفة الصحراء مع أسوأ ظروف جوية تمر على المنطقة منذ 14 عاماً، الأمر الذي جعل إدارة العمليات الجوية من الارتفاعات الشاهقة أو المتوسطة أمراً صعباً للغاية. كانت توقعات قيادة التحالف لما ستستغرقه الصفحة الثالثة من العمليات العسكرية وهي (تهيئة ميدان المعركة للهجوم البرّي) قد تستغرق 75% من جهد الطيران. وقد جرى تخصيص طائرات مقاتلة ومتنوعة بمعدّل 600 طلعة ضاربة في اليوم الواحد، لكن أحوال الطقس، ومحدودية مدى الرؤية، أثبتا أنهما كانا عاملين حاسمين في بدء استهداف القطعات الأرضية العراقية.[22]

كانت تقديرات الطلعات الجوية مبنية على توقع بأن الغيوم ستغطي 25% من السماء فوق منطقة الخليج، وكان هذا هو المعدل خلال الشهرين الأولين من السنة، لكن ما كان في الواقع هو أن الغيوم غطّت 38% من السماء خلال تلك الفترة، وامتدّت خلال جميع أيام العمليات العسكرية. كانت الغيوم ترتفع في العادة قبل العمليات إلى 22 ـ 25 ألف قدم،

لكنها انخفضت في الأسبوع الذي انطلقت فيه العمليات إلى 5 آلاف قدم.[23]

وبدأ الطقس ينقشع قليلاً فقط مع يوم 28 كانون الثاني، وكان هناك حالة من السرور في مركز القيادة الوسطى، لكنه تذكير بأن أكثر الحروب حداثة وتعبئة بالتكنولوجيا أيضا تتعرض للإعاقة جراء أسباب لا يمكن توقعها بسهولة، فتغدو الحرب بأكملها غير قابلة للتوقع.[24]

ميدان مشوش للمعركة

كان العامل الثاني المساهم في إعاقة استهداف الأهداف في ميدان المعركة، وبالتالي تأخير صفحة تهيئة الميدان للهجوم البري، هو مدى التشويش والفوضى التي عليها وجه ميدان العمليات. لقد كان توصيف مسرح العمليات في الكويت بأنه «منبسط ومفتوح» حينما بدأت القيادة الوسطى المركزية تقييمها للموقف العسكري.[25] ووصفت تقاريرها بأن التخفي والتستر في هذا الميدان تقريباً غير موجود. ربما كان هذا الأمر صحيحاً في آب 1991، لكن حينما بدأت الحرب في كانون الثاني 1991، كان وجه الميدان قد تغير، والفضل يعود إلى مئات الآلاف من الجنود العراقيين، والمهندسين الذين عملوا طوال هذه الفترة على تهيئة الميدان. وكما ذكر تقرير مشروع بدائل الدفاع: «ربما لم يشهد ميدان للمعركة مثل هذه التغييرات والاستفادة من التضاريس لخدمة منطقة العمليات كما حدث في مسرح عمليات الكويت».[26]

انتشرت 43 فرقة عسكرية، تصاحبها 10 آلاف آلية وقطعة مدفعية على مساحة لا تزيد عن 3 آلاف ميل مربع، وهيأت الميدان لمواضعها الدفاعية. كما أمضى العراقيون الشهور الستة الأخيرة يحفرون، وقد صنعوا (حرفياً) آلاف الخنادق والمسقّفات المتوازية والمتّصلة كما وصف أحد الطيارين. وكانت هناك عشرات الآلاف من المواضع الفردية لاحتماء الأفراد، حُفرت بشكل حدوة حصان. وعبر حفر العديد من الخنادق والمواضع التمويهية والفارغة، جهّز العراقيون ميدان المعركة بكم كبير من الأساليب الخادعة، وهي الصفة التي ستميّز سلوكهم العسكري في المواجهة خلال السنوات القادمة.[27]

وكبداية لتحضير ميدان المعركة للهجوم البرّي اللاحق، بدأ طيران التحالف بقصف المواضع المهمة في الميدان ضمن الصفوف العراقية، وهي نقاط القيادة والسيطرة وفقاً لما تبديه الصور الجوية عن المواضع العراقية، وهي بالعادة تكون تلك النقاط التي تبدو فعّالة عبر

استمرار انبعاث الإشارات الترددية عنها. لكن مع تمدد المهام لتشتمل قصف مواقع المدفعية، لم يكن هناك دعم صوري لما سيضربه الطيّارون خلال طلعاتهم. كانوا يزوّدون بأحداثيات تقريبية لأماكن تواجد الكتائب العراقية، ومن ثم يناط بهم أمر انتقاء الهدف بصرياً، سواء كان موضع مدفعية، أو موضع دبابة، أو نقطة مضادات أرضية ضد الطيران.[28]

وحينما كان الطيارون يتلقون النقاط التي تؤشر مكان الضربات، كانوا يتلقونها على خارطة بقياس 1: 500000، أو قياس 1: 200000، وهي خارطة واضحة بالنسبة للاستخبارات الأرضية التي تحدد عبر المصادر الفردية مواقع تواجد العربات أو المدرعات للعدو، الذين سيكونون ممتنين لإيجاد أي شي (عبر التل) وتوقع وجوده. لكنها كانت تعد انتكاسة من وجهة نظر الطيارين. وحسب ما أفاد به الجنرال شوارزكوف في شهادته أمام لجنة الدفاع المتخصصة في الكونغرس بالقول: «بعد الحرب، قال لي الجنرال تشاك هورنير: في باقي الحروب، كان يتوفر لطيارينا صور جوية لما سيضربونه لا يزيد عمرها عن أربعة وعشرين ساعة. لكن في عاصفة الصحراء، لم يكن هذا الأمر متوفراً لهم أبداً».[29]

وفي بعض الحالات، كان طيارو التحالف يجمعون بشكل غير رسمي الصور المتفرقة عن طلعات طائرات المسح والاستطلاع الجوي، ثم يجمعونها بصورة مربّعات مع بعضها ليطلعوا على مواقع الكتائب العراقية التي سيقصفون مقرات القيادة فيها. كل طاقم لأسراب الطيارين كان أمامه معوق فيما يخص ميدان المعركة. وكان يتعيّن على الطواقم الجوية أن تجمع المعلومات والصور عن الميدان من كل طلعة تعود منها. وكل طاقم أتيح له النظر إلى ميدان المعركة لبضعة دقائق، ومن هذه النظرات السريعة والانطباعات الخاطفة، بدأ الطيارون بتجميع صورة متكاملة لم تكن متوفرة عن انتشار القوات العراقية فعلياً في الميدان.[30] كانت الصور الجوية لا تعطي الكثير من الدقة لطياري التحالف، كونها تأتي متأخرة ليومين أو أكثر. وكانت أرض الميدان تبدو مائدةً متنوعة أمام الطيارين. لهذا يذكر أحد طياري طائرات (F ـ 16) أن تجربة الطيران فوق مواضع انتشار فرق الحرس الجمهوري كانت تبدو الحلم الذي أصبح حقيقة، إذ تمتد الآليات ومواقع المدفعية والدبابات والمدرعات والمواضع التمويهية بلا نهاية. وخلال الأيام العشرة التالية، جرّبت طائرات التحالف أن تنخفض لتنقض على أهدافها، إلى مستويات متوسطة من الارتفاع، لكن كان الغبار يغطي كل شيء، وسرعان ما تهرب خارجة من التماس البصري مع الأهداف. ويعود الطيارون بانطباع بأنهم ربما أخطأوا الهدف المطلوب ضربه.[31] من جانب آخر، واصل العراقيون ممارسة (لعبة القوقعة)، حيث

استمروا في إجراء تنقلات على مواقع المدفعية ومنصات صواريخ سكود، والمدفعية المضادة للطيران، وبطريات سام\6. بطريقة جعلت من تثبيت الأهداف أمراً صعباً للغاية على طيران التحالف. فيما كانت القطعات العراقية تستغل ظلام الليل، والطقس المبلد بالغيوم، وحرائق ميدان المعركة والدخان من أجل نقل الآليات وتغيير موضعها. حتى أن الدبابات المعطوبة والمدمرة كانت توضع قرب الدبابات السليمة، وتحاط بالنيران والبارافين المحروق لتبدو كأنها دبابات مدمرة وبالتالي يصعب استهدافها من قبل طياري التحالف.[32]

أما الصور الملتقطة بواسطة طائرة (10 ـ A) المستخدمة للمسح الجوي، فقد بينت لدى انخفاض الطائرة إلى ارتفاع 2000 قدم، أن نصف المواضع والملاجئ العراقية قد وضعت فيها آليات مزيفة، وهيكل قديمة للسيارات وخردة حديدية قديمة لآليات عاطلة. وكذلك براميل فيها مواد محترقة. كانت هذه الأشياء غير قابلة للتمييز من ارتفاع 6000 قدم، ولا يمكن تفريقها عن الآليات والمدرّعات والدبابات العاملة. وقد أبدى قادة السرب 23، والسرب 354 لطائرات (10 ـ A) المسيّرة ملاحظتهم في تقرير رفع يوم 3 شباط بالقول: «إنه من المستحيل معرفة ما يتوافر عليه المخبأ في ميدان المعركة على الجانب العراقي، لم يميز الطيارون (بما فيهم نحن) في هذه المواضع أو الملاجئ سوى ركام من التراب، والآليات البراميل المحترقة. وكلما انخفضنا للاستطلاع تلقينا نيران الأسلحة الخفيفة بشكل أكبر.[33]

كان حل مشكلة طائرات التحالف في تبنّي الأهداف يكمن في نطاقين، الأول هو زيادة سعة المتحسسات التي تحملها الطائرات، ومن ثمّ يمكنها أن تعرف بصورة كثر دقّه الهدف الحقيقي من الهدف المزيّف. والنطاق الثاني هو ما يعرف بـ «استدامة التماس مع العدو». وهو يعني حرفياً تقييم الفعاليات، وتشخيص مواقع إعادة التمركز بالنسبة لآليات العدو. وفي ها المجال، كانت المخابرات والجهد الاستخباري، سواء على المستوى القومي، أو على المستوى الميداني عاجزة عن تقديم آليات نافعة لتفريق الأهداف الحقيقية من المزيفة.

كانت منظومة (جي ستار JSTAR) * تعمل بكفاءة كلما حاول العدو تحريك قواته بأحجام كبيرة من القطعات.[34] وكان يوفر معلومات مكنت الطيارين من استهداف الأرتال العراقية

* منظومة جي ستار JSTAR، هي منظومة رادارات الاستمكان والاستهداف الأرضي المشتركة. وهي سلسلة من المتحسسات، وأدوات المراقبة الألكترونية، بعضها يحمل على طائرات الإستطلاع، فيما يثبّت البعض الآخر على عربات ميدانية، يعطي معلومات تكاملية عن مواقع العدو في المعركة. المترجم

وهي تتحرك في الليل، أو تحت الأجواء الملبدة بالغيوم. وكانت أكبر حالات الفاعلية التي مرّ بها هذا النظام حين وفر معلومات مبكرة عن تحرّك فرقتين عسكريتين عراقيتين باتجاه مدينة الخفجي السعودية في 30 كانون الثاني 1991. وأثبت أن الترابط مع القوات الملحقة به كان فاعلاً رغم أنه كان من أنظمة الحرب الباردة التي لم تختبر في الميدان.[35]

كانت ردّة فعل القوات العراقية بأنها بدأت تتحرك في أرتال صغيرة غير محسوسة، وتحمل معدات قليلة وأسلحة مفردة موزعة على عدد من العربات، ومن ثمّ صار من الصعب على منظومة جي ستار أن تتحسسها، سواء عبر الطائرات، أو الرادارات الأرضية.

ضرب الدبابات والأهداف الأخرى في مسرح عمليات الكويت

مثلما كانت فاعلية المتحسسات لوجود الآليات العراقية وتمرير أحداثياتها إلى القوات المرتبطة بها هي متحسسات ضعيفة، فقد كانت الأسلحة التي تستخدم لاستهداف الأهداف الأرضية هي الأخرى مصممة للإطلاق من ارتفاعات منخفضة، وهي من مواريث التعبئة باستهداف الارتال السوفياتية.

وكانت المساحة التي تغطيها ضربات القاصفة (52 ـ B) مخيبة للآمال في بادئ الأمر. وبالانتقال إلى تكتيكات القصف من ارتفاعات شاهقة أو متوسطة، تأثرت دقّة الإصابة. وابتعدت القنابل عن أهدافها بمقدار يصل إلى 500 قدم. وحتى مع استعمال القنابل زنة 500 رطل، فقد ظهر أن تأثيرها المادي في البيئة الصحراوية محدود، رغم أن تأثيرها السايكولوجي والمعنوي على القوات البرية مازال فاعلاً جداً.[36]

وبعد أن انتهت عمليات عاصفة الصحراء، قامت مجموعة من المحققين العسكريين بفحص مسرح عمليات الكويت، ووجدوا منظومة مخابئ متواصلة مثيرة للدهشة، وكذلك منظومة اتصالات سلكية كانت قد نجت من القصف، وسليمة تقريباً. وكذلك عثرت على مخابئ للتموين، وملاجئ للقيادات يقع بعضها تحت عمق 25 قدماً تحت سطح تربة الصحراء. ومع كل خندق، أو موضع لوجستي، أو موضع دبابة محاط بأكياس الرمل، أو موضع مدفعية مخفي في الصحراء، أو ملجأ للأفراد تحت سطح الأرض، فقد حوّل الجيش العراقي نفسه عملياً إلى عشرات الآلاف من النقاط والأهداف التي يستلزم أن تضرب كل واحدة منها بمفردها لغرض تدميرها.[37]

وكانت عملية مغادرة القصف من الارتفاعات الواطئة قد عطلت أو عرقلت فعالية العديد من أسلحة الحرب الباردة التي كانت مهيئة للتعامل مع مثل هذه الأهداف. كانت المدافع الرشاشة 30 ملم، المثبّتة على طائرات (A ـ 10) تعمل من مدى أكبر بضعفين من مداها الفعّال، مما جعل الاعتماد يذهب إلى صواريخ مافريك المخصصة للأهداف الأرضية، والتي أعطت نتائج مشجعة بالرغم من سوء الظروف التشغيلية من الرياح والغيوم والرمل الدقيق الذي يملأ الجو.

ووجد الطيارون أن الارتفاع الشاهق والنيران الأرضية الكثيفة تجعل مهمة (التسديد الدقيق)، مهمة صعبة جداً. يقول أحد الطيارين: «عندما تكون على ارتفاع عالٍ، وتحاول تسديد القنابل، وهناك في الأسفل سرعة الرياح تتجاوز 100 عقدة، وكل هذه النيران تنطلق من الأسفل، بالتأكيد ستكون عملية إصابة الهدف مهمة صعبة للغاية، وتكون احتمالية ضرب الهدف منخفضة جداً».[38] وصار معلوماً لدى المخططين للطلعات الجوية الضاربة إن عملية القصف لآليات العدو من الارتفاعات المتوسطة أو الشاهقة كانت مضيعة كبيرة للجهود وللذخائر. وفضلاً عن 5100 صاروخ نوع مافريك جرى استخدامها في القصف الجوي لمسرح عمليات الكويت، كانت هناك تجربة أثبتت فاعليتها وهي استخدام القنابل الموجهة بالليزر نوع (GBU ـ 12) من زنة 500 رطل. كان الاستخدام الأوسع هو للمقذوفات الأقل وزناً من الفئة الموجهة بالليزر، لكن استخدامها أثبت أنه يتسبب في دمار كبير لمواقع القوات لو أنها أصابت الهدف.

كان استخدام المقذوفات الموجهة بالليزر قد حوّل الإحباط من لاجدوى القصف إلى نتائج حقيقية. وكان يمكن لزوج من طائرات أف ـ 15، كل واحدة تحمل 8 مقذوفات موجهة بالليزر أن تعود من أرض المعركة ومعها فيلم تسجيلي لقصف 16 موقع عراقي وتدميره بدقة عالية. وساعد في ذلك استخدام «المستشعر الأمامي الباحث بالأشعة تحت الحمراء»، والذي يعرف اختصاراً بـنظام (فلير/ FLIR) [39]. لقد مكّن هذا النظام الطيارين (مع القليل من التدريب) أن يميزوا بين العربات المدرعة الحقيقية، والعربات غير المسلحة، أو تلك الهيكلية فقط. وكان بإمكانه تحسس المصادر الحرارية. لكن العراقيين مع ذلك، تعلموا أن يبقوا على محركات الآليات مطفأة للتقليل من المصادر الحرارية، أو كانوا يعمدون في بعض الأوقات إلى إضرام نار قليلة تحت هياكل الآليات المدمرة كي يجذبوا المقذوفات والصواريخ إليها. ومع كل هذه الاستخدامات لأنظمة (جي ستار)، أو (فلير)، أو وسائل الخداع التي كان العراقيون

يؤدونها، فإن التصوير اليومي لأكثر من 120 ضربة مباشرة على الأهداف في ساحة العمليات، كانت تنضوي على الكثير من الأهداف غير الحقيقية. رغم أن هناك من الطيارين من تسبب في تدمير عدد كبير من الدبابات الحقيقية العاملة وهو الأمر الذي أثار العراقيين وحطّ من معنوياتهم. يقول أحد الضباط العراقيين الذين وقعوا في الأسر: «كانت دبابتي في الحرب العراقية الإيرانية هي صديقتي المفضلة، وكنت أنام فيها لأنني أعرف بأني سأكون في مأمن، أما في عام 1991، فلم يكن أحد من جنودي يجرؤ على الاقتراب منها، لأنهم رأوا الدبابات وهي تشتعل طوال الليل».[40]

تقييم أضرار القنابل في عاصفة الصحراء

منذ يوم 4 شباط، وما تلاه، كانت معظم التحضيرات لما يتعلق بالعمليات البرية في عاصفة الصحراء قد جرى اتخاذها. ومنذ هذه النقطة حتى لحظة الشروع في الهجوم البري، اتخذت الحملة الجوية شكل حرب الاستنزاف والإجهاد للقوات العراقية. لقد شخص اهتمام مخططي العملية العسكرية إلى مهمة تقييم حجم الأضرار التي أحدثت في القوات العراقية، وذلك لأجل الإجابة على السؤال المهم: متى يمكن عدّ ميدان المعركة البري جاهزاً للصفحة التالية من الحملة؟ وسواء أكان ذلك القرار صحيحاً أم خاطئاً، إلّا أن التقييم تقرر أن يُعَدّ تحطيم 50 % من القدرات الآلية للفرق العسكرية العراقية هو نقطة الشروع. هذا يعني أن تفقد فرق المشاة والفرق المدرعة والآلية العراقية 50 % من موجوداتها النارية، الدبابات والمدرعات، والمدفعية.

لماذا جرى اختيار هذه النسبة؟ لقد كان فقدان القوة العراقية لـ50 % من قدراتها الآلية، يعادل التفوق العددي لصالح قوات التحالف، لكنه اختيار يعتمد بالأصل على قدرة الاستخبارات الأميركية على تحصيل المعلومات عن مدى جهوزية القوات العراقية، وفيما إذا كانت هناك ضرورة لمزيد من القصف. لقد أخذت بالحساب قدرة القوات العراقية على الحركة وحماية مواقعها، فيما أخذت أيضاً حسابات توافر الإمدادات (الطعام، والمياه، والتموين). وكان هناك تقييم للعمليات النفسية، فجرى نشر الملايين من المنشورات التي تدعو الجنود العراقيين إلى عدم الخوض في حرب خاسرة. صحيح أن المعنويات العراقية انخفضت منذ الهزيمة التي لحقت بالقوات التي دخلت إلى مدينة الخفجي السعودية. وكانت هناك معلومات مستقاة من أسرى عراقيين وقعوا في قبضة قوات التحالف أكدت أن انخفاض المعنويات صار أمراً

شائعاً، وأن أفراد القوات العراقية بدأوا يدركون أنهم الآن في موقف احتلال لدولة شعب مسلم وأرضه. وأنهم يواجهون إخوة لهم في الدين ويقاتلونهم.[41]

كانت هناك تقارير أخرى تشير إلى أن بعض هذه الفرق العراقية لا تتوافر إلّا على جهوزية بحدود 50 ـ 80 % من فاعليتها مع بداية الحرب. وأقل من هذه التقديرات يمكن قولها عن فرق الحرس الجمهوري، وهي الفرق التي يرى شوارزكوف وباقي قادة التحالف أنها هي التي ستخوض المواجهة. لكن مهما كانت درجة الضرر والإحباط التي أصابت القوات العراقية، فقد جرى النظر إليها فاعلة بشكل كامل، ما دام أفرادها يحملون السلاح.

كانت عملية إحصاء وتقييم الضرر الذي وقع في آليات الجيش العراقي من مسؤولية الجيش الأميركي المركزي (ARCENT) *، وفيالق مشاة البحرية (MARCENT). *

كانت هذه المهمة قد أتت بتكليف من الجنرال هورنر. ويفسر هورنر هذا التكليف بقوله: « لقد أراد الجيش منّي أن أقوم بمهمة تقييم الأضرار التي أحدثها القصف على القوات العراقية، فرفضت وقلت لهم: هذه مهمة الجيش، أنتم من يتوجب عليكم أن تحصوا النتائج وتضعون النقاط لي».[42]

لكن هذا التفويض انحسر عن كارثة فيما بعد، إذ اكتشفت القيادة الوسطى أنه ليس هناك قواعد صارمة تحكم إجراء مثل هذه الحسابات. وبعد 12 يوماً من بدء القصف الجوي، كان الجنرال شوارزكوف ينتظر التقييم الشامل لأضرار القصف، وهذا القصف قد عانى تأخراً من جانبه بسبب الأحوال الجوية وتلبد الغيوم فوق ميدان المعركة، ولم تتمكن صور الأقمار الصناعية من التقاط شيء ذي قيمة.

وعندما أصدر قائد القوات البرّية، الجنرال جون يوستوك تقييمه الأول الصادر عن الجيش الأميركي المركزي، والقيادة المركزية للمارينز حول النتائج في أرض المعركة، كان الأمر صادماً للجميع. فبعد 15 يوماً من القصف، وإطلاق 2000 غارة جوية ضاربة على قطعات الحرس الجمهوري، رأى يوستوك أن الحرس الجمهوري فقد 1 % فقط من جهوزيته، بينما فقد الجيش العراقي النظامي 7 % من جهوزيته لخوض المعركة. هذا يعني عملياً أن العمليات البرية ستحتاج إلى 100 يوم من القصف لأجل أن تخفض استعدادات العراقيين إلى 50 %، بدلاً مما

* الجيش الأميركي المركزي، ويعرف أيضاً باسم (الجيش الثالث الأميركي). المترجم
* القيادة المركزية لفيالق المارينز (مشاة البحرية الأميركية). المترجم

كان مخططاً له في السابق وهو 26 يوماً من القصف.[43]

كانت هذه التقديرات مبنية على صور الأقمار الصناعية، والصور التي جمعتها طائرات الاستطلاع، وهما مصدران يعتمد عليهما الجيش الأميركي بقوّة. بعد ذلك، فقدت القيادة المركزية للجيش الثالث مصدرها عبر الأقمار الصناعية نتيجة سوء الأحوال الجوية، وباتت تعتمد حصراً على تسجيلات صورية من نظام فيلر، المثبت على رؤوس طائرات الاستطلاع المسيرة. في الوقت نفسه، أصدرت وكالة المخابرات المركزية تقريراً يخفض من توقعات الجهوزية التي افترضها التقرير السابق للجيش الثالث الأميركي (تقرير يوستوك). وادعت بأن حجم الإصابات المباشرة في الجيش العراقي قد تجاوز 1700 دبابة، 900 مدرعة مختلفة، 1400 قطعة مدفعية مختلفة. كانت هذه الأرقام بحلول يوم 21 شباط. لكن المخابرات أكّدت أنها واثقة تماماً فقط من 500 إصابة مباشرة ومدمرة، أما الباقي فيحتمل أن تكون بينها إصابات لهياكل حديدية مموهة. وهذا ما سمح لها أن تقترح استجواب اللجنة الخاصة في الجيش الأميركي، وذلك ضمن الإيجاز اليومي الي ترفعه إلى الرئيس، لكنها سحبت هذا المقترح فيما بعد.

كانت عملية تقييم الضرر مهزلة أربكت صنّاع القرار، ودفعتهم إلى تغيير التوقيتات المحسوبة بدقة. وضللتهم في الوقت الذي كانوا فيه في حاجة ماسة إلى معلومات يحددون على وفقها الصفحة التالية من الحرب، وهي انطلاقة العملية البرّية.

كان فهم الجنرال نورمان شوارزكوف للصورة الضبابية لعملية تقييم الضرر الذي ألحق بالقوات العراقية، قد تأثر إلى حد كبير بالتقارير التي قدمتها له كتيبة الاستخبارات 513. هذه الكتيبة كانت ترفع له مباشرة تقاريرها ومعلوماتها. لكنه في كثير من الأحيان كان يعمد إلى ما يسميه الجنرال هورنر بطريقة (حسابات المُزارع)،[44] إذ كان يحسب الطلعات ونسبة نجاحها في ضرب آليات كل فرقة عراقية، وبالتالي يخرج بنتائج يعتمدها لنفسه. وهي معلومات كان يتلقاها يومياً من اجتماعه اليومي مع الجنرال غلوسون، ثم يقرنها بمعلومات كتيبة الاستخبارات العسكرية 513.

في هذا الوقت كان الضغط يزداد لأجل البدء بالمعركة البرية، إذ أن الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف ظهر وكأنه يقترب من إقناع العراق بأن ينجز انسحاباً كاملاً من الكويت. ولو كان هذا ما حصل، فإنه سيؤمن تحريراً سريعاً للكويت على المدى القصير، في مقابل بقاء

التهديد العراقي على المدى الطويل.

تقييم عملية تحضير ميدان المعركة والسيطرة عليه

ضمن المسار نحو تهيئة أرض الميدان للحرب البرية، ظهرت احتياطات وتحفظات جديدة عند القادة الميدانيين للقطعات التي رسم لها الهجوم، وتحديداً لدى الجنرال فرانكس قائد الفيلق السابع. فرانكس بين للقيادة المشتركة حاجته الإضافية لتهيئة (عمق) ميدان المعركة الذي ستهاجمه قواته. وكانت الهيئة المسؤولة عن هذا التنسيق هي: الهيئة المشتركة للتنسيق لانتقاء الأهداف/JTCB.

كان الواجب الأول لهذه الهيئة هي أن تنسق عملية انتقاء الأهداف خلال الصفحة الثالثة من الحملة العسكرية (تحضير ميدان المعركة للهجوم البرّي)، وأن تحوّل الأهداف السوقية العامة للفرق والفيالق المشتركة فيي الحملة إلى استهداف مبرمج للأهداف، هدفاً تلو الآخر.[45]

لقد جرى تدريب قادة الجيوش الأميركية، مثل ما هو الحال مع الجنرال فرانكس، على التفكير والتصرف تجاه المواقف السريعة، لكن كان هناك نقص واضح في القدرات على التفكير والتخطيط في (العمق) العراقي لديهم. وكانت علّة هذا النقص الأساسية هي أن معلومات الاستخبارات والصور التي يحصل عليها قادة الفرق كانت متأخرة بـ4 ـ 5 أيام عن وضعها اللحظي.

أتاحت هذه الهيئة أمام قادة الفرق والفيالق أن يرشحوا 40 هدفاً لغرض ضربها يومياً أمام عمق كل فرقة من فرق التحالف. لكن، بسبب تأخير ورود المعلومات المؤكدة عن شكل ساحة المعركة، كانت الضربات تتجه إلى أهداف لم تعد موجودة، وبالتالي كان هناك جهد ضائع في حدود33 % من قوّة الضربات التي سبق للفرق أن حددتها وجدولتها أمام القيادة الأركان المشتركة للقوّة الجوية. وكانت المدفعية ومواقع صواريخ سام تنال تقريباً ثلث عدد الضربات المتاح ترشيحها من كل فرقة، بينما تذهب باقي الضربات إلى مواقع دفاعية عراقية، سواء كانت للدروع أو المشاة.

وخلال الأيام الأخيرة قبل الشروع بالهجوم البرّي، احتفظ الجنرال شوارزكوف (بدلاً من قادة الفرق) بمحددات صارمة عن كمية ونوعية الضربات التي توجه إلى مواقع أفراد القوات العراقية، وكانت هناك طلبات بضرب مواقع تأتي من فرق الدول المسلمة اللصيقة بالقوات

الأميركية، لكن شوراتزكوف حافظ على القرار الأخير في تحديد جدول الأهمية. يقول الجنرال هورنر في هذا الشأن: «بدا الأمر كالآتي: أنا سأؤدي ما عليّ من ضربات، وسأمنحك بعض الوقت لتنفيذ الضربات الخاصة بك، فقط لو كنت ذكياً بما يكفي».[46]

وبصرف النظر عن الجدولة التي كانت تؤديها هيئة JTCB، فإن الجنرال شوارزكوف كان في العادة يغير مركز ثقل الضربات باتجاه جبهة الفرقة التي يريدها هو، وبشكل آني. وفي يوم 15 شباط، وجه وامره االى الجنرال غلوسون أن لا يهاجم الوحدات العراقية التي فقدت بالفعل 50 % من قدراتها وفاعليتها. لقد كان شوارزكوف يستعمل هيئة JTCB لأجل أن يحدد أي الفرق كانت تتباطأ أكثر من الأخرى. وهذه كانت من بين قراراته التي لم يطلع عليها قادة الكتائب والألوية حتى نهاية الحرب.

لقد بدأ خط الشروع للشق البرّي من العمليات في واقع الحال يوم 13 شباط، حتى بعد أن حدد الجنرال شوارزكوف يوم 25 شباط اليوم الذي ستنطلق فيه المعركة البرية. فقد بدأت المدفعية قصفاً مركزاً، مثلما بدأت المروحيات تنتهج أسلوب المطاردة في العمق للآليات العراقية المنسحبة. وحتى مع بقاء القوة الضاربة الجوية تحت سيطرة مركزية عالية، فقد كانت هناك تحركات برية للقوت على الأرض وهو ما أشر البدء الحقيقي لعملية (سيف الصحراء) البرّية. وفي العادة ينظر إلى العمليتين (الجوّية والبرّية) بوصفهما عمليتين منفصلتين، لكنهما شهدا تداخلاً كبيراً واندماجاً في الخطوات والترتيبات، واستمر هذا الحال من أواسط شباط إلى أيامه الأخيرة. وفي هذه المرحلة، بدأ قادة الفرق الميدانيين تهيئة قواطعهم من الجبهة بتنفيذ فعاليات قصف مركز، باستخدام المدفعية الثقيلة، أو القاذفات المتعددة الصواريخ (الراجمات)، أو بإرسال طلعات مروحية ميدانية تستهدف القوات البرية العراقية وتدك أقوى مواضعها الحصينة. كانت قوات التحالف قد قضمت حصّة جيدة من الخطوط الأمامية العراقية مع بداية الحملة العسكرية، حين تقرر مهاجمة المراصد العراقية المتقدمة، وبذلك حرمت القوات العراقية من إمكان الرصد البَصَري لقوات التحالف.[47]

لقد جرى تحويل الأولوية في القصف إلى مواقع المدفعية الثقيلة العراقية، لأجل منع العراقيين من استهداف قوات التحالف سواء بالذخيرة العادية، أو الذخيرة الكيمياوية حين تخترق المناطق الضعيفة في خط (صدّام) الدفاعي. كانت عملية ملاحقة المدفعية العراقية اقل تعقيداً من ملاحقة المضادات الأرضية للطيران. كل ما هنالك أن الحواجز والموانع في جانب قوات التحالف كانت تجتذب نيران المدفعية العراقية، ومن ثمّ تنكشف مواقعها

فتضربها مدفعية قوات التحالف الأبعد في مداها، والأعلى في دقّتها.

وعلى الرغم من أن العراقيين كانوا يفتقرون إلى الرؤية خارج المدى البصري، وليست لديهم ما يكفي من التقنية لاستكشاف الجانب الآخر من الجبهة، كانت رادارات التحالف سريعة وفعالة في تحديد نقاط انطلاق المدفعية العراقية، وبالتالي مواجهتها بنيران مقابلة لغرض إسكاتها. وجرى استخدام بطريات الراجمات في هذه المهمة. كانت الراجمات (MLRS)، هي السلاح الأمثل لمواجهة المدفعية الثقيلة، والسبب هي قدرتها على تغطية مربعات المساحة الواحد تلو الآخر بكمية مميتة من الصواريخ. ولهذا يسميها البريطانيون «نظام الإزالة بشبكة المربعات». وكان كل صاروخ من صواريخها الاثني عشر يحمل 644 قنبلة صغيرة. وكان تأثيرها على طواقم المدفعية العراقية تأثيراً محطماً. أنقل عن أحد أسرى الحرب العراقيين من طواقم المدفعية قوله: «إن كتيبته فقدت 7 مدافع خلال القصف الجوي، لكنها فقدت 46 مدفعاً في قصف الراجمات، من أصل 46 مدفعاً كانت كتيبته توجهها باتجاه قوات التحالف.[48]

بينما قال أحد قادة كتائب المدفعية، إن كتيبته أطلقت النار مرّة واحدة خلال المعركة، لتتلقى بعد ذلك سيل صواريخ الراجمات (MLRS). وقال جندي آخر من نفس الكتيبة، بأنه ترك خلفه معظم مدافع وحدته وهي مدمرة، وترك معظم جنود تلك الوحدة قتلى خلفه. وبينما كانت الراجمات تصل في نيرانها إلى عمق 30 كيلومتراً خلف الخطوط العراقية، كانت وحدات المارينز تخطط أن تصل إلى أعماق أكثر في ساحة المعركة. وكانت سياقات الحرب لقوات المارينز تتيح للقادة الميدانيين السيطرة الكاملة على طيرانهم. فبدأت المروحيات الميدانية بالفعل تنفذ طلعات في العمق العراقي، وبدأت عملية تدمير ميدانية لعمق القواطع المقابلة لجبهات المارينز، أي إن الخطوط الخلفية العراقية لم تكن في مأمن أبداً من النيران الميدانية لقوات التحالف. وعلى خلاف ذلك، فلم تكن لقادة الفرق والفيالق الأميركية الأخرى أي سيطرة على الطيران والمروحات إلى غاية يوم انطلاق المعركة البرية. وكان يتعيّن عليهم إدراج الأهداف التي يرغبون في ضربها ضمن الجدول اليومي لواجبات الأركان المشتركة للقوة الجوية. وفي يوم 15 شباط، أطلق الفيلق السابع هجوماً عميقاً بواسطة طائرات الأباتشي والمدفعية الميدانية، اخترق صفوف العراقيين بعمق 75 كلم. لكنهم اصطدموا بتحديدات صدرت عن الجنرال شوارزكوف الذي لم يكن راغباً في فتح جبهة تثير اهتمام العراقيين لجهة الغرب، وفضل أن يبقى هذا الهجوم محدوداً. وفي سلسلة من الهجمات بالطائرات المروحية، نفذتها قوات الفيلق 18 الأميركي على المراصد العراقية المتقدمة، دمرت فيها 15 مرصداً

بصرياً باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات. وكانت النتيجة أن استسلم 500 جندي عراقي وسلموا أنفسهم لقوات التحالف.[49]

المعركة البرّية تبدأ

كان من المخطط لحملات تدمير مواقع المدفعية، والقصف في العمق العراقي باستخدام المروحيات أن يحدث قبل 4 أو 5 أيام من يوم انطلاق الهجوم البرّي في 25 شباط 1991. وهو اليوم الذي يفترض فيه أن يجمع كل الفرق جاهزة للانطلاق عند جبهة الفيلق السابع الأميركي. وفي يوم 21، جرى تحشيد الراجمات لتطلق أكثر من 700 صاروخ باتجاه هذه الجبهة، وكانت كمية من النيران تعادل كل ما سبق أن أطلقته الراجمات إلى غاية ذلك اليوم. كانت القوات المحتشدة على جبهة الفيلق السابع مصحوبة بـكتيبتي مدفعية من مستوى الفرقة الواحدة، وثلاثة كتائب مدفعية على مستوى جبهة الفيلق الواحد. والنتيجة، أن اجتمعت القوة النارية لـ 260 مدفعاً ثقيلاً، فضلاً عن 60 قطعة راجمة.[50] ومستوى لواء، من مروحيات الميدان الهجومية. وكانت قوات المارينز تهاجم الحدود الكويتية منذ يوم 20 شباط، وتشاغل المراصد والوحدات العراقية المتقدمة. وحققت هذه القوات موطئ قدم يشرف على الخطوط العراقية خاصة بعد أن استولت على المراصد العراقية المتقدمة وباتت في تماس مباشر مع أولى الخطوط الدفاعية العراقية. وفي يوم 24 شباط، بدأت قوات المارينز، ومعها فرقتين من البلدان المسلمة تعرضاً يستهدف العمق العراقي خلف الخطوط الأولى. وفي الوقت نفسه، نفذ الفيلق الثامن عشر، هجوماً التفافياً كبيراً هاجم فيه طريق المرور السريع رقم 8، المحاذي لنهر الفرات من جهة الغرب.

ومع أفول شمس ذلك اليوم، كانت فرق البلدان المسلمة وقوات المارينز قد حققت اختراقاً كبيراً في خط (صدّام) الدفاعي، بينما تمكنت قوات الفيلق الثامن عشر من تأسيس مقر قيادة متقدم عميقاً في الأراضي العراقية بمقدار 280 كيلومتراً.[51]

ودفع هذا النجاح غير المسبوق الجنرال شوارزكوف إلى أن يقدّم موعد انطلاقة هجوم الفيلق السابع بـ 15 ساعة. هذا الأمر دفع إلى الإسراع بكل التحضيرات والتجهيزات والتسليح إلى أن يبكر عن جدول المواعيد التي كانت مفترضة سابقاً، حتى أن القصف التحضيري لجبهة هذا الفيلق اختصر إلى ثلاثين دقيقة فقط. ومع هذا الأمر، انطلق أوّل هجوم مصاحب للقوات البرّية من قبل طائرات الأباتشي. كانت العملية واسعة النطاق من الالتفاف التي

نفذها الفيلق 18، والفيلق السابع بنجاح يومي 24 ـ 25 شباط، من الملامح الجديدة على جيوش الحرب الباردة، رغم أن هذه القوات أبدت لياقة عالية في التحرّك سراً باتجاه الغرب لتنفيذ هذه المناورة الكبرى. لقد قطع الفيلق الثامن عشر مناورة التفافية بلغت 460 كلم في طول دورتها [52]، وذلك خلال الساعات المائة الأولى من انطلاقة العملية البرّية. لقد كانت هذه القدرة على المناورة متاحة للقوات الأميركية الحديثة، ليس فقط بسبب استخدام أجيال محدّثة من عربات المشاة، أو العجلات المدرّعة والمدولبة، إنما لتوفر إمكان دراسة تضاريس المنطقة بشكل جيد. وإلاستطلاع الواسع النطاق الذي نفذته مختلف أدوات الاستطلاع والمراقبة الجوية والاستخبارية. ويضاف لها ما جندته وكالة المخابرات المركزية من الجهد البشري عبر استخدام البدو الذين لهم القدرة على عبور الصحراء للاطلاع التفصيلي على التضاريس وواقع الصحراء الجغرافي الذي ستنفذ فيه المناورة. ومثل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) دعامة أخرى تضاف إلى الوسائل اللوجستية التي سهلت عملية الخطّاف الغربي (الالتفافة الكبيرة)، رغم أن هذا النظام كان بعيداً في تلك الأيام عن أن يكون واسع الاستعمال وتحت تصرّف قوات التحالف. وجرى شراء ما مجموعة 4492 جهاز من هذا النوع، وتوزيعه بين وحدات قوات التحالف المهاجمة، ويضاف إلى أكثر من 800 جهار مستقبل عسكري موجودة أصلاً لتحديد الأحداثيات وأماكن التواجد. يضاف إليها عدد كبير من أجهزة الملاحة بعيدة المدى (LORAN). كانت هذه كلها متوافرة ضمن أجهزة تحديد المواقع التي تستخدمها الاستكشافات النفطية، وهي تحدد الموقع باستقبالها إشارات تنطلقق من أبراج مثبتة في الصحراء العراقية.[53] ورغم أن هذه الأنظمة لم تكن ثابتة بصورة كاملة، أو أن بعضها يستغرق عدّة دقائق لأجل تحديد الموقع إلا أنها شكلت داعماً إضافياً لإمكانات الوحدات وقادة الأرتال كي يواصلوا المسير حتى تحت ضوء النهار وبالسرعة المناسبة، ممازاد من قدرة التنقل السريع لقوات التحالف.

وبينما كانت قدرات القوات العراقية محدودة على استعمال طرق تحديد المواقع، وكانت منحصرة في الملامح التقليدية للشواخص في الصحراء، مثل أنابيب النفط، أو التضاريس، أو الطرق الترابية. في الوقت نفسه تمكنت قوات التحالف من تحويل كل مكونات التضاريس في الصحراء إلى معالم ممسوحة بشكل جيد لتستدل بها على الأماكن على وجه الدقّة. وعندما ندمج هذه الإمكانات، مع القدرة على الرؤية الليلية، ومعها متحسسات الأشعة تحت الحمراء للرؤية والملاحة الليلية، نجد أن المناورة الكبرى بالالتفاف على خاصرة الجيش العراقي كانت

مسلحة ومهيئة بالمعدات بشكل جيد خاصة في الصحراء العراقية الخالية من الملامح.[54]

كان الفيلقان الأميركيان، ومعهم الفرقة البريطانية يمتلكان أيضاً استعدادات وافية فيما يتعلق بالاستخبارات عن خطوط القوات العراقية الأمامية وقدرتها على القيام بهجوم مقابل. لقد تلقى الجنرال فرانكس تقارير تشير إلى أن الخطوط العراقية هشة، وستصمد لبعض الوقت ثم ستعاني انهياراً شاملاً. لكن هل كان هذا هو الحال مع فرق الحرس الجمهوري التي مرّت الالتفافة من أمامهم؟ كان بإمكان قوات الحرس الجمهوري القيام بهجمة مقابلة للالتفاف وستكون هناك إعاقة حقيقية لرتل المهاجمين، ومن المحتمل أن تفشل المناورة بفقدانها عنصر المباغتة، لكن هذا لم يحصل، ولم تتحرك القوات العراقية التي عانت الوطأة الشديدة للقصف المركز خلال الأسابيع الماضية.[55]

ووفقاً لما قاله فرانكس، فإن كماً كبيراً من الأسئلة بقيت بلا إجابة أمام قادة الكتائب والألوية التي كان مناطاً بها توجيه الضربة القاتلة لقوات الحرس الجمهوري، ولم يتوفر الجنرال فرانكس على هذه الإجابات إلى غاية عبوره الخطوط العراقية في الساعة 1500 يوم 24 شباط، 1991 [56]

لكن سرعان ما توفرت إجابات عن هذه التساؤلات، وفي الساعة 02:00، من يوم 25 شباط وصلت معلومات استخبارية عن طريق اعتراض الإشارات بيّنت أن قوات الحرس الجمهوري أعادت الانتشار استعداداً لهجوم مقابل. وأكدت الصور الاستخبارية القادمة من نظام JSTAR، صحة إعادة الانتشار هذا. كانت حركات الحرس الجمهوري تستهدف الرّد على جبهة الفيلق السابع الأميركي تحديداً، وقد جرى تأكيد هذه المعلومات على مستوى قادة الكتائب المهاجمة.

كانت المعلومات الاستخبارية المتوفرة أمام قوات المارينز وفرق البلدان المسلمة المتجحفلة معها، دقيقة وتفصيلية. فقد أمضت الاستخبارات شهوراً من التهيئة وتجميع المعلومات عن ميدان المعركة هذا، إلى درجة أن الخرائط ذات المقياس العالي كانت تظهر التفاصيل في الجبهة العراقية إلى حد الدبابة المفردة، وهو ما مكّن المهاجمين فيما بعد أن يتوقعوا مصادر النار أمامهم، لكن هذا لم يحصل مع قوات الفيلق الثامن عشر التي التفت بالمناورة البعيدة المدى داخل الأراضي العراقية الصحراوية، والتي أوصلتها إلى الطريق السريع رقم 8 شمال البصرة وجنوب الناصرية.[57]

كانت الساعات الثمان والأربعون الأولى قد شهدت قتالاً شديداً، حتى مع دخول قوات المارينز في العمق خلف خطوط الصد العراقية. لكن صدام أمر مع بداية المعركة البرية بأن تضرم النيران في أكثر من 700 بئر نفطية كويتية. وهو الأمر الذي حوّل مسرح عمليات الكويت إلى شكل من أشكال الظلام في الجحيم، يقول أحد القادة بأن ضباطه كانوا مضطرين إلى استعمال مصابيح الإنارة لقراءة الخرائط حتى في النهار.[58]

وبدأ الرّد العراقي عبر بعض التحرش بالخاصرة المكشوفة لقوات المارينز الاستطلاعية. وبدأ هجوم للمشاه بحجم فوج. ثم حدث ما هو أكثر خطورة، إذ كان هناك هجوم مقابل مبيّت ومخطط له، من قبل لوائين مدرّعين تابعين للفرقة العراقية الآلية الخامسة. وبالانطلاق تحت الدخان الكثيف لحقول البرقان المشتعلة، تمكن الهجوم العراقي من الاختراق ليصل إلى مسافة 300 متر عن المقر التكتيكي لفرقة المارينز الأولى. لم تكن فرقة المارينز تقاتل سوى بعرباتها المدرعة، وطائراتها المروحية التي تستخدمها في الهجوم. يصف أحد شهود العيان هذه المعركة بالقول: تسبب الدخان الكثيف، والطقس الرديء بتحديد مدى الرؤية إلى بضعة أمتار فقط. ولهذا تعرقلت عملية تلقي الدعم الجوي من المروحيات بسبب سوء مدى الرؤية. وظهرت مروحيتان كانتا تتبعان الطريق المعبّد، وتقريباً كانتا تطيران بمستوى الأرض. وقد تعرّفت بصعوبة على مسار القوات البرية الصديقة على الأرض».[59]

صحيح أن قوات المارينز تمكنت من صد هذا الهجوم، لكنه في العموم أدّى الغرض منه وهو إيقاف زحف قوات التحالف لما تبقى من ذلك النهار. وخلال اليومين التاليين، اشتبكت قوات المارينز الاستطلاعية بما تبقى من الفرقة العراقية الآلية الخامسة، وكانت هناك هجمات متفرقة من طرف قوات الفرقة المدرعة الثالثة العراقية. *

كان واجب هاتين الفرقتين أن تغطيا انسحاب باقي الفرق إلى خط دفاعي آخر، وهو طريق المطلاع شمال مدينة الكويت. لكن، حين تجمعت قوات هاتين الفرقتين، بالقرب من مطار الكويت الدولي، كانت فرصة قد لا تتكرر أمام قوات التحالف أن تضرب هذه التجمعات بقوة. لهذا أجبرت القوات العراقية أن تقاتل المعركة البرّية بحجم فصيل مستقل، وعلى شكل جيوب متفرقة.[60] وبعد الحرب، جرى جمع ما يقارب 320 دبابة وعربة مدرعة من محيط المطار ومقترباته، لكن هذه المعركة بيّنت أن القوات العراقية يمكن لها أن تقاتل، وقد تتوفر

* وتعرف أيضاً باسم قيادة قوات صلاح الدين. المترجم

لديها الإرادة كي تقاتل.

ومن جهة أخرى، تمكن الفيلق الثامن عشر من تأمين بلدة السلمان،[61] وكانت مروحياته قد قطعت 280 كيلومتراً لتنزل كتيبة من الفرقة 101، لأجل السيطرة على الطريق السريع رقم 8 قرب الناصرية. ومن جهة أخرى اشتبكت القوات المدرعة الثقيلة للفيلق السابع الأميركي مع قوات عراقية متميزة، وخاضت معركة بالدروع لأوّل مرّة يوم 26 شباط. كان اليوم الثالث للمعركة البرية، يوماً خادعاً بامتياز، إذ ظن النظام البعثي أن قواته في الكويت ما زالت مسيطرة، وأن الإنزال البحري قد فشل، لكن في آخر نهار ذلك اليوم بدأت بوادر انسحاب القوات العراقية من الكويت لأجل أن تعود إلى جنوب العراق حين شعر أن الالتفافة يمكن أن تقطع الجنوب العراقي كله ومعه الكويت،[62] ففضل أن يسحب فرقتين من فرق الحرس الجمهوري خارج مسرح عمليات الكويت لتعيد انتشارها في جنوب العراق.

وبالتأكيد، ومثل أي شخص يعمل بآلة حادة جداً، فإن من المتوقع أن يجرح نفسه، كان التعامل مع هذه القوة الضخمة من الآليات والنار والسرعة قد يؤدي إلى إصابات غير مقصودة، أو «النيران الصديقة».[63] والأمر كان واضحاً إزاء هذه الاحتمالات حتى قبل بدء العمليات العسكرية. لهذا صدرت احتياطات كثيرة وتعليمات مشددة. وفي البداية كانت النيران الصديقة متوقعة أن تظهر في عمليات القصف الجوي، لكن واقع الحال بيّن أن النيران الصديقة وحوادثها قد تحدث كلما كان هناك التحام أرضي يتطلب تدخل الإسناد الجوّي. لقد توقع القادة الميدانيين حدوث هذا كلما كانت هناك مواجهة أرضية، وبغياب نظام التتبع للوحدات الصديقة (تتبع القوات الزرقاء) كان من الصعب تحاشي إصابة بعض الآليات الصديقة بالنيران وسط ساحة المعركة. ويقر الجنرال فرانكس بأن عملية تتبع الأهداف في ساحة المعركة تتشابك لحظة الالتحام، وليس هناك من طريقة حاسمة لتمييز العدو من الصديق خاصة مع ظروف انعدام الرؤية.[64]

عملية الإيقاع بالحرس الجمهوري... تفشل

إن الفشل في تفادي الإصابة بالنيران الصديقة يعود أساساً إلى الفشل في محاصرة فرق الحرس الجمهوري التي واجهت الفيلق السابع الأميركي وتملّصت من حصاره. ولأجل تقليل احتمالات القتل بالنيران الصديقة عن طريق الخطأ، قام الجيش الأميركي، والقوة الجوية الأميركية بتفعيل خط التنسيق الناري الساند/FSCL. والذي تتركز وظيفته في التأكد من أن

ميدان الضربة الجوية سيكون متاحاً وخالياً من القوات الصديقة عبر المسيطرين الجويين الذين يرابطون في الخط الأمامي للقوات البرّية.[65]

صمم خط التنسيق هذا بحيث تنتهي نهاياته عند قادة الفرق والفيالق التي تتولى جبهة الهجوم، وفي الوقت نفسه سيكون متاحاً للمسيطرين الميدانيين الذين يرصدون حركة العدو، وسبق لهم أن حددوا إحداثيات الضربة المطلوبة عبر تواصلهم المباشر مع الطيّار. لكن كشّافي الضربات القاتلة في قيادة أركان القوة الجوية يرغبون دائماً في رؤية الخط الأمامي لقوات التحالف للتأكد من أنه ليس هناك سبق زمني بين المسيطرين في الجوّ على الأرض وأسراب الطائرات التي تنفذ الضربة الجوية الميدانية.[66]

فضلاً عن أن قادة القطعات البرية منحوا صلاحيات استخدام وتنفيذ الضربات في العمق خلف جبهة العدو لأجل ضرب مواقع المدفعية العراقية التي قد تعيق تقدم هجومهم البرّي. كانت الفرصة قد حانت أمام قائد الفيلق السابع الجنرال فرانكس كي يضيق الخناق على قطعات الحرس الجمهوري، ويقطع الطريق أمام انسحابها من الكويت. ومع انطلاقة الهجوم باتجاه الحدود الكويتية السعودية، واتضاح الصورة بأن الحرس الجمهوري بدأ يتأثر بالمحاور التي هاجمت منها قوات التحالف، إتضح أيضاً بصورة جلية إن العراق يعد العدّة للانسحاب من مسرح العمليات. لقد وفرت القطعات العراقية شيئاً من قوة انتشارها لأجل تسهيل الخروج من الكويت والتموضع ثانية في منطقة البصرة. وكتب كين بولاك يقول: «في ظرف ساعات، وبسرعة كبيرة، كان هناك ما لا يقل عن ستة ألوية ثقيلة، تابعة لفرقتين عسكريتين على الأقل، كانت تتحرك غرباً».[67] ومع غروب شمس يوم 26 شباط، كانت القطعات والآليات العراقية مستمرة بالانسحاب، وشوهدت للمرّة الأولى على «طريق الموت»، على شكل آليات تحمل مواد مسروقة، وذخائر متعددة، وهي تحاول الهرب إلى العراق. وفي هذه الأثناء، كانت دبابات (حمورابي)، وهي النسخة المطوّرة من دبابة (T ـ 72)، الروسية الصنع، كانت تحمل على الناقلات التي مضت بها بعيداً داخل العراق.[68] من جهة أخرى، كانت ألوية القوات الخاصة التابعة للحرس الجمهوري تعيد انتشارها في اماكن بعيدة كي تدعم أمن النظام في بغداد والبصرة.

وقتها كانت فرقة المشاة الأميركية 24، التابعة للفيلق السابع الأميركي تزحف جنوباً بمحاذاة نهر الفرات وصولاً إلى عقدة الطرق في الزاوية الجنوبية من العراق. واعتباراً من هذه اللحظة، بدأ الجنرال فرانكس بالنظر إلى مساحة الأرض المحصورة بين رأس الرتل النازل مع

الفرات، ومياه الخليج بأنها كلّها ميدان للمعركة. في هذا الميدان، كان أمام فرانكس واجبين؛ الأول أن يبدأ بالتدمير الممنهج لقطعات الحرس الجمهوري، والثاني ألّا يسمح لقطعات الجيش العراقي بالهرب من مسرح عمليات الكويت. ووجه فراكنس قادة الفرق والألوية توجيهاً بسيطاً وواضحاً: «هاجموا باتجاه الشرق، اتجهوا إلى كل ما هو أزرق على الخارطة».[69]

وعبر إدامة معركة الجو والبر، كان فرانكس يحافظ على زخم المعركة، وتوجيه الضربات للقوات العراقية المتقهقرة. كما أنه بدأ بالفعل تحقيق هدف تحطيم فرق الحرس الجمهوري. وهو يحاول أن يستكمل نتائج هذا الهجوم قبل أن تلتحم القوات البرية المهاجمة من جهة الشمال. لقد استمرت معركة يوم 26 شباط تقريباً طوال الليل وبلا توقف.[70] كانت هذه السياقات العسكرية تشبه إلى حد بعيد أساليب الحرب الحديثة، وليست المستقبلية. وكما يقول الجنرال فرانكس: «عند لحظة معينة من لحظات الحرب، بدأت أسمع دويّاً بلا توقف، وظننت أنه إعصار أو صوت الرعد، وحين خرجت من مخبأ القيادة، إكتشفت أنه صوت المعركة. كانت الراجمات قريبة جداً وتحرق الأرض تحت أقدام القوات العراقية، بينما كانت السماء تشهد حركة مستمرة للطائرات، وقصف المدفعية لا يتوقف، كان الأمر رائعاً».[71]

وأشّر استمرار المعركة خلال النهار ارتباكاً في صفوف القوات العراقية، واستمر الالتحام خلال يوم 26 شباط بين رأس قوات التحالف المهاجمة وذيل القوات العراقية التي بدأت تنسحب فعلياً. ويقول العقيد جون براون، قائد الكتيبة الثانية، من اللواء 66 المدرّع: «كلا الطرفين لم يكن يرى الآخر بالعين المجرّدة. لقد كنا نطلق النار وفقاً لضبط المحاور عبر مدافع الدبابات والرشاشات الآلية. كنا نطلق النار على أفراد وآليات تتحرك بين خطوطنا وخط التماس مع العدو، بينما كانت الطائرات تقصف المواقع التي أمامنا مباشرة. كانت هناك حولنا آليات تحترق بأعداد كبيرة، وأيضاً في نطاق قريب جداً أفراد يحاولون الإستسلام بأي طريقة. وحدات من المشاة في كل مكان، بعضها كان يحاول أن يطلق النار باتجاهنا، والأخرى تحاول الاستسلام».[72]

وخلال الصفحات النهائية من الالتحام داخل المعركة، بدأت دبابات التحالف تستخدم الرشاشات المثبتة على أبارجها لتمشيط الآليات العراقية، والمباعدة بينها وبين الجنود العراقيين. وكانت المسافة قريبة جداً منهم إلى درجة استعمال الرمانات اليدوية لتمشيط المواضع المفتوحة. لكن المواجهة شهدت مقاومة حقيقية مع قطعات فرقة (توكلنا) من الحرس الجمهوري.[73] وقد كانت مواضع هذه الفرقة منظمة بانحدار جيد بما يسمح بأن تقاوم

وتستمر بالمقاومة حتى مع اختراق صفوفها الأولى. وحينما كانت ناقلات الأفراد التابعة لهم تصاب، كان الأفراد يترجلون ويقاتلون بالسلاح الخفيف، وعبر المقذوفات المحمولة على الكتف. وهذا الأداء دفع العديد من قدامى المحاربين إلى أن يكتبوا عنه، وبأنهم لم يشهدوا مثله منذ حرب فيتنام. وهو أداء لا يشبه ابداً أداء الفرق العسكرية النظامية الأخرى من الجيش العراقي. كانت وحدات فرقة (توكلنا) تقاتل بتميز، بل إنها أمّنت انسحاباً معقولاً بالمقارنة مع الطريقة الفوضوية التي انسحبت بها باقي الفرق العراقية.[74]

أدى القتال الذي استمر طوال الليل إلى تشكيل المشهد في صباح اليوم التالي. حافظت قوات التحالف على تماس مع خطوط الحرس الجمهوري المتفرقة. وأصبحت فرق الحرس الأخرى عبارة عن جيوب تتوزع في مواقع مختلفة إلى الشمال والغرب من مدينة الكويت. بينما كانت باقي الفرق العسكرية (تنعصر!) باتجاه الشمال، وتحاول أن تسلك الطريق المؤدي إلى البصرة. كان مشهدها يشبه إلى حد كبير مادة معجون الأسنان وهي تنضغط خارجة من الأنبوبة. كانت المواجهة قد تحوّلت إلى عملية (طحن) أكثر من كونها مواجهة قتالية، ويقول عنها فرانكس: إنها كانت المواجهة الأوسع والأسرع التي سمعت عنها في تاريخ الحروب الحديثة.[75] واستمرت القوات العراقية تاركة عجلاتها وآلياتها وأسلحتها وتتجه نحو الطريق السريع إلى الشمال من الكويت. في هذه الأثناء تولت قوات المارينز مطاردة الذيل الجنوبي للقوات العراقية المنسحبة، وسلّطت عليه نيرانها المباشرة من نقطة تلول المطلاع وصعوداَ، بينما كانت طائرات التحالف تدمر الجسور المؤدية إلى البصرة. وأمضت اليومين التاليين في صيد كل ما هو متحرّك على الطريق السريع الشمالي، أو الطرق الجانبية المحاذية له.[76] لكن الجيش العراقي وآلياته وقطعاته كان قد تبعثر بطريقة مؤثرة، وصارت المعركة الآن هي عملية خداع لصيد وحدات الحرس الجمهوري المنسحبة.

ولمنع هذه الوحدات من التوجه نحو البصرة عن طريق الشمال الشرقي، أو الشمال الغربي، نفذ الفيلق السابع الأميركي عملية إحاطة كان الهدف منها تثبيت الفرق العراقية من نقطتين، في الشمال والجنوب. وبدأت هذه المناورة يوم 28 شباط.[77]

وفي ذلك اليوم، تمكنت كتيبة من الفرقة 101، من تأمين موقع إنزال يبعد 10 كلم إلى الشمال من مدينة البصرة، تمنع من خلاله القطعات العراقية من الخروج من المدينة والتوجه شمالاً. بعد الحرب ببضعة شهور كتب الجنرال شوارزوف يقول: «كنا نحاصرهم في المدينة، وكنا قادرين على إغلاق الباب تماماً، ومنع أي شخص من العودة أو أي عربة عسكرية من

الخروج، كانت معركة خنق تامة».[78]

كان هذا مصداقاً عملياً لما أراده رئيس هيئة الأركان المشتركة كولن باول حين بدأ التخطيط للمعركة قبل شهور، لكن أحداثاً عسكرية وسياسية بدأت في التطور إعتباراً من يوم 28 شباط سمحت لأعداد كبيرة من مقاتلي الحرس الجمهوري وباقي الوحدات النظامية في الجيش العراقي، فضلاً عن نسبة معتبرة من آلياتهم ومدرّعاتهم، سمحت لهم بالانسحاب كي يذخروا أنفسهم، ويقاتلون في معركة أخرى.

ومع تحرير مدينة الكويت يوم 27 شباط، وتراجع كل القوات العراقية إلى الشمال عبر (طريق الموت)، تعالت الأصوات داخل الإدارة الأميركية لإنهاء ما بدا على أنه مذبحة تجري بحق الجيش العراقي.[79]

ووصف ريك آتكنسون هذه الأوضاع بأنها خلقت فجوة بين ما تراه الإدارة الأميركية وما تفهمه عن هزيمة الحرس الجمهوري من جهة، وبين ما يفعله القادة الميدانيون على أرض الواقع بالوحدات العسكرية العراقية المنكسرة. كان هناك خلاف حول معنى (الإحاطة) التي تنفذ ضدّ القوات العراقية، وإلى أي حد سيستمر القصف والهجوم بضربات قاتلة.[80]

وكان ما حدث على طول المسير المتراجع نحو البصرة قد كشف بما لا يقبل الشك بأن الحرب الآن تجري من جانب واحد تماماً. لكن الحقيقة هي غير ذلك؛ لقد كانت فرق الحرس الجمهوري المتبقية لا تقاتل لأجل تهريب باصات محمّلة بالبضائع والمعدات المسروقة، إنما تقاتل لأجل أن تبقي المجال مفتوحاً لباقي الفرق العراقية (كانت فرقاً منهكة ومتضررة، لكن وحداتها كانت سليمة بقدر كبير ولم تشترك معظمها في الحرب)، لأجل أن تنتقل بشكل أمين ومنظم إلى الضفّة الثانية من الفرات.[81]

وخلال الفترة المنحصرة بين 28 شباط (وهو تاريخ توقف العمليات العسكرية الرئيسة المهاجمة للقوات العراقية)، ويوم 3 آذار (وهو يوم لقاء خيمة صفوان بين الجانب العراقي والأميركي)[82] حدثت العديد من المناوشات المتفرقة. وكانت أكبر هذه المواجهات حدثت يوم 2 آذار، بين كتائب فرقة حمورابي للحرس الجمهوري، ومقدمة فرقة المشاة 24 الأميركية. كانت النتيجة تدمير 80 دبابة أخرى، 95 عربة مدرعة، و50 قطعة مدفعية، وقاذفة صواريخ، فضلاً عن أسر 3 آلاف مقاتل عراقي دفعة واحدة.[83]

كانت هذه المواجهات هي المؤشر الواضح على أن المواجهة العسكرية، بكل أشكالها

ستستمر ليس لأيام، ولا لشهور، إنما لسنوات، ما دام النظام البعثي يرفض أن يرضخ ويستجيب كنظام مهزوم في حرب طاحنة وأدت إلى انكساره. لكن إفلات فرق الحرس الجمهوري وتملّصها من عملية الإحاطة الكبيرة في الساعات الأخيرة أدى إلى استمرار شعور الخيلاء لدى النظام البعثي الذي استمر بعد ذلك لسنوات.[84]

كانت إحصائيات قوات التحالف تقول بأن الحرس الجمهوري أفلت من الكويت ومعه 842 دبابة، و1412 عربة مدرعة سليمة لم تصب بأذى. وعلى الرغم من أن فرقتي (توكلنا)، و(المدينة المنورة) اللتين كانتا تحرسن مؤخرة الجيش العراقي المنسحب عانتا من إصابات وخسائر شديدة، إلّا أن فرقة (حمورابي) لم تعانِ سوى من خسائر محدودة، وخرجت وهي تمتلك 70 % من قوتها القتالية والآلية.[85]

من جهة أخرى، تمكنت فرق الحرس الجمهوري (عدنان، الفاو، نبوخذ نصر) من الانسحاب بشكل سليم تقريباً إلى الضفة الأخرى من نهر الفرات، مع نقص بسيط في الآليات نتيجة القصف الجوي.[86]

وهناك أيضاً أعداد ضخمة من المقاتلين لم يشتركوا في المعركة، وتمكن الجيش العراقي من إعادة تجميعهم مرّة ثانية. وعلى الرغم من أن القوى البشرية للجيش العراقي عانت الكثير خلال الحرب العراقية الإيرانية، إلا انها بقيت تشكل ملاكاً جاهزاً يسهل معه إعادة تشكيل الفرق النظامية، وهي القلب الجاهز لإعادة إحياء وتسيير الآليات العسكرية للجيش العراقي. كانت هذه القوى البشرية تفتقد إلى التسليح والتجهيز الراقي (كما كان الحال في الحرب العراقية الإيرانية)، لكنها عملياً شكلت الدعامة الأساسية للنظام البعثس في بسط هيمنته في مرحلة ما بعد حرب عاصفة الصحراء، وأيضاً شكلت الردع تجاه الإيرانيين أو اي قوة خارجية إقليمية تفكر في تهديد العراق. كانت قدرة النظام البعثي على البقاء تعتمد بالأساس على القدرة في تجنيد هذه القوى البشرية متى ما طلبها لتكون جاهزة للقتال.[87] وكان النظام يفكر بأن العقوبات سترفع تدريجياً، ومن ثمّ سيستعيد قدرته على تسليح هؤلاء.

خصائص مرحلة ما بعد عاصفة الصحراء

انتهت المعركة وهي لا تنضوي على كثير من الرضى السياسي عن نتائجها، إلّا أنها من الناحية العسكرية خلقت تأكيدات شعبية واسعة النطاق في الداخل الأميركي، لم تكن مسبوقة

أبداً منذ حرب فيتنام.[88] كان جيش الولايات المتحدة قد خرج منتصراً من المنازلة. وخرج وهو يقود جمعاً من جيوش حلفائه، فضلاً عن الكلفة البشرية المنخفضة نسبياً، إذ قتل في المعارك (148) عسكرياً أميركياً، بينما جُرح فيها (458) عسكرياً. خلال كل الصفحات القتالية.[89]

وورد في تقرير للجيش الأميركي (نشر بعد أكثر من 10 سنوات على عاصفة الصحراء)، النص الآتي: «إن السرعة التي جرت بها عملية إزاحة الجيش العراقي وهزيمته، مسحت الذكريات المؤلمة لدى الجمهور عن الدبابات الفيتنامية الشمالية وهي تتهادى قرب القصر الجمهوري في فيتنام الجنوبية، وكذلك صور الجثث المتفحّمة في العملية الفاشلة لإنقاذ الرهائن الأميركيين في إيران. عاصفة الصحراء كانت بشكل ما تمثل متنفساً للأمة، ولقواتها المسلحة في الوقت نفسه».[90]

وجاء الاستعراض العسكري الاحتفالي في 8 حزيران 1991، وهو الأول منذ الحرب العالمية الثانية، ليركز التكريم والعرفان لأفراد الجيش والمارينز والبحرية والقوة الجوية، ويقول للجميع إن هذا العرفان يأتي بالرغم من الذكريات الأليمة التي يحملها الناس عن فيتنام. وعلى المدى التاريخي والاجتماعي فإن عاصفة الصحراء مثلت (وهنا أستعير كلمات بوب ودوورد) «البيان رقم واحد للنظام العالمي الجديد».[91] لقد كانت أوّل وأعظم مواجهة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، استخدمت لتثبت إمكان تجميع القوى العالمية وإدارتها وإدارة الانتصار بواسطتها، لأجل تثبيت أركان هذا النظام الكوني الجديد وقوانينه.

وعلى الصعيد التقني العسكري، أثبتت هذه الحرب، بسرعتها الخاطفة، ونوعية وأعداد الخسائر على الجانبين العراقي والأميركي، بأن المتوقّع من الحرب على الطريقة الأميركية المنقادة من الجو، أنها قد أدّت المتوقع منها، ونجحت في الاختبار العملي. لقد فقدت قوات التحالف ما مجموعه 390 قتيلاً خلال العمليات، وهو رقم أقل بكثير مما جرى تقديره للخسائر البشرية العراقية في مسرح عمليات الكويت، التي تشير مصادر إلى أنها في أقل التوقعات بلغت3500 قتيل، بينما تشير أعلى التوقعات إلى رقم بين 40 ألف إلى 100 ألف قتيل عراقي.[92]

تشير المسوحات في ميدان المعركة التي نفذتها قوات التحالف إلى تدمير عدد من الدبابات العراقية يتراوح بين 2600 إلى 3800 دبابة. وما يقرب من 1600 عربة مدرعة مختلفة، و2200 قطعة مدفعية مختلفة العيار. كما تأكد تدمير 110 طائرة عراقية، أما كانت

رابضة على الأرض أو في مواجهة جوية. وهناك 137 طائرة فقدها العراق حين نقلها إلى إيران. وعلى جانب قوات التحالف، كانت الخسائر بحدود 15 دبابة، و25 عربة مدرعة. كما تأكد فقدان 42 طائرة مروحية أو ثابتة الجناح نتيجة نيران معادية.[93]

حرب بتقانة معلوماتية متقدمة

كان مستوى التكامل المعلوماتي أمراً مثيراً للدهشة في حرب عاصفة الصحراء، سواء على صعيد الرّأي العام أو للمحللين المتخصصين. بل إنها كانت الحرب الأولى التي توصف بأنها (حربٌ رقمية ومعلوماتية).[94] وكان واضحاً منذ البداية أن قوات التحالف كان تتمتع بتفوق معلوماتي واستخباراتي وقدرات في المراقبة الجوية والألكترونية تسببت في تعمية كل القدرات العراقية في هذا الشأن. ولم يستفد العراقيون تقريباً من جميع راداراتهم الألكترونية، وكل قواهم في الرّصد والاستطلاع الرقمي والألكتروني، كلّها كانت خارج الاستعمال الفعلي في المعركة. ومن الواضح أيضاً أن قوات التحالف أتيح لها الاستفادة من منظومة استخبارية وقواعد غير مسبوقة لجمع المعلومات.[95] كل هذا يحدث في منطقة كانت الدوائر الاستخبارية الأميركية فيها بحاجةٍ ماسة لتطوير قدرات جمع المعلومات والنشاط الاستخباري فيها. ومن أهم ما كانت بحاجة إليه من الإمكانات هي القدرة على تتبع العجلات المنفردة للعدو، مثل منصّات إطلاق صواريخ سكود، أو العربات المدرّعة المتنوعة. وفي الوقت نفسه كانت هناك حاجة ماسة لاعتماد المتحسسات واللاقطات الدقيقة التي تعمل في كل الظروف، وتوظيفها على متن الطائرات والذخائر المستعملة. أكتشف التحالف كذلك حاجته الماسة خلال عملية عاصفة الصحراء لتعزيز قدرته على تتبع القوى الصديقة، ومراقبة تأثيرات الأسلحة الصديقة، وكذلك ابتكار وسائل أكثر فاعلية لتقييم مستوى أضرار القنابل والمقذوفات. وأخيراً فقد أتيح خلال هذه الحرب أن يطلع كبار السياسيين والقادة العسكريين وحتى الرّأي العام على رؤية مُحدّثة ومُستدامة أولاً بأول على مجريات العمليات كما لم يحدث من قبل.[96]

لكن مع ذلك ليس من الواضح إن كانت عملية عاصفة الصحراء قد شهدت مستوىً جديداً وحقيقياً لتحليلات الموقف عند رأس النقاط التنفيذية، على سبيل المثال عند مستوى التكتيكات المعتمدة للفيالق والفرق والكتائب والأجنحة والأفواج في الخط المتقدم الهجومي. في هذا يقول الجنرال فرانكس: «لقد كانت محاولة رئيسة لاختبار الحرب الآلية المعتمِدة على قِمّة التطور المعلوماتي المتوفر، وعلى عصر الحرب المعلوماتية. كانت هناك أنظمة حديثة ما

زالت تعمل بينما تظهر إلى السطح أنظمة جديدة مغرقة بالحداثة».[97]

كانت إحدى معضلات عصر الحرب الآلية والتي استمرت بالظهور لتعرقل عملية جمع المعلومات الاستخبارية، هي صعوبة تحويل هذه المعلومات إلى تكتيكات ينفذها الجندي المقاتل في مقدمة الوحدة العسكرية. وعلى الرغم من توفر كمٍ هائل من الصور الرقمية، وعشرات الآلاف من الأقراص الصلبة الحاوية على الصور والمعلومات، ومئات الساعات من رصد الإشارات المعادية ومقاطعة المعلومات الواردة فيها، لكن كل هذا لم يكن متاحاً له الانتقال بحرية ضمن نظام استخباري كان منعزلاً بصورة عالية، والأسواء انه كان مزوداً بكمٍ كبير من أجهزة البث والمراقبة غير المتوافقة معه.[98]

لكن المتحسسات على متن طائرة (U ـ 2) قد تمكنت من رصد حقول الألغام، والأسلاك الشائكة، والخنادق، والعربات، لستة أشهر قبل عملية عاصفة الصحراء. لكن هذه الصور لم تكن تصل إلى قوات التحالف الجوية والبرّية لسبب بسيط هو عدم توفر قدرات طباعية بأحجام كبيرة لدى إدارة مسرح العمليات لغاية 10 كانون الثاني 1991 [99]. وعلى الرغم من تسجيل كل اتصال راديوي عراقي جرى بثّه، وتوفر المئات من وسائل الترجمة وفك الشيفرة، نجد أن وليم ستاديمان يقول: «كانت مشكلتنا هي أن نوصل الاتصالات المسترقة إلى المترجمين ثم إلى فك الشيفرات، ثم إلى القادة في الخيام المتقدمة في الوقت المناسب حتى تصبح معلوماتٍ مفيدةً». وخلال صفحة الحرب البرّية كانت المعضلة تتمثل في عدم وجود وسيلة اتصالات معلوماتية، سواء أكانت رقمية أو اتصالات صوتية لإدامة التواصل بين الوحدات المتحركة في ساحة المعركة ومنظومة الاستخبارات المتقدمة.[100]

حرب نظيفة وسهلة

في مرحلة ما بعد عملية عاصفة الصحراء، بدت الحرب سهلة ونظيفة، وذلك تبعاً لطبيعة الحملة الجوية الدقيقة، وانخفاض أعداد القتلى في صفوف قوات التحالف، والسرعة الكبيرة التي جرت بها العملية البرّية في وقتٍ فعلي لا يتجاوز مائة ساعة. وصحيح أن الحرب قد بدت تظهر للآخرين وكأنها مزيج مثالي من عمليات المخادعة مع أقل قدرٍ من الخسائر البشرية. حيث أُخرجت القوات العراقية من الكويت ولم تتكبد قوات التحالف سوى أقل من أربعمائة ضحية. ووفقاً لما قاله أسرى عراقيون فإن الخسائر على الجانب العراقي كانت منخفضة نسبياً. أحد الأسرى العراقيين قال: «بصراحة، فإن عدد قتلانا لم يكن كبيراً بالمقارنة مع كمية القذائف

التي قُصفنا بها».[101] لكن خلف هذه الإحصاءات المجرّدة تكمن صورة أخرى من الحقائق. لم يكن الجيش العراقي مُلزماً بنفس القواعد التي التزم بها خصومه الغربيون. كانت هناك 138 مليون طن من النفط تلوّث مياه الخليج وتسببت بكارثة بيئية. مثلما كانت هناك 750 بئراً كويتية تحترق، فضلاً عن 50 منشأة نفطية كويتية أُضرمت فيها النار عمداً. وهناك أيضاً كانت إساءات لقوانين الحرب بادعاء طلب الاستسلام ثم القيام بأعمال عدوانية غادرة.[102]

على الجانب الآخر، أبدت الولايات المتحدة موقفاً صلباً كنموذج لما يمكن للديمقراطيات الغربية أن تُظهرهُ لأجل تقليل مستوى الأخطار التي يتعرض لها جنودها. أما في الحالات التي تشهد مخاطرة عالية، من مثال ذلك التعرّضات الشروعية التي افتتحت بها قوات التحالف الصفحة البرّية من الحرب فلم يكن أمام الولايات المتحدة خيارات عِدّة. برّرت حكومة الولايات المتحدة التكتيك الحربي بـ(سحق جنود العدو ودفنهم) بأن هذا الدفن للمئات من خنادق العدو باستخدام بلدوزرات مدرَّعة يمثل (ضرورة عسكرية)، لأنه يأتي ضمن متطلبات (الفعل السريع والعنيف) الذي كان مطلوباً لإنجاح العملية.[103]

وعلى الوتيرة نفسهاعندما وضِعت الولايات المتحدة في موقف ملاحقة جيشٍ مهزوم، وهذا يحدث لأوّل مرّة منذ الحرب الكورية، فإن الجيش الأميركي هاجم الأرتال العسكرية العراقية المتراجعة ودمّرها بدمٍ بارد. وهنا يقول أحد مُشغّلي منظومة التتبع والاستهداف الرادارية: «كان بالإمكان ضربهم مباشرةً عند مقتربات مدينة الكويت، لكن القيادة التكتيكية للقوة الجوية أرادت ذلك».[104] لقد انتظرتهم حتى يخرجوا من المدينة ويقتربوا من الحدود العراقية ليبدأوا بضربهم بلا هوادة.

لقد أظهرت الحرب الجانب الخالي من الرحمة في الشخصية الأميركية. هذه الشخصية التي نُظِر لها على مدى عقود بأنها شخصية متذبذبة ليّنة القلب، وهو ما عمل الأميركيون على إظهارهِ حول العالم. رغم أن الحرب لم تكن سهلة لكن التحالف تمتع بتقدم كميٍ ونوعيٍ كبيرين، حينما يتعلق الأمر بمهاجمة الأعداء. وكما جرى شرحه سابقاً، فإن الإيجازات التي قدِّمت قبل الحرب أشارت إلى أن بعض الوحدات المتقدمة العراقية قد خسرت نصف قواها حتى قبل أن تبدأ الحرب. كانت تقديرات استخبارات الدفاع تشير إلى وجود 500 ألف جندي عراقي في مسرح عمليات الكويت، [105] لكنهم في الحقيقة لم يكونوا أكثر من 336 ألف مع بداية الحرب. ثم انخفضت أعدادهم إلى 200 ألف عندما بدأت الصفحة البرّية من الحرب. أما قوات التحالف فقد هاجمت بتفوقٍ عددي يتجاوز نسبة 1: 3 المطلوبة تقليدياً من

المهاجمين، حتى قبل أن يجري تشخيص التفوّق النوعي تجاه القوات العراقية.[106]

وفي هذا الصدد، فإن الولايات المتحدة أدركت أن مُعدات (دولة الحداثة) السوفياتية لم تكن سوى نمور ورقية في أيدي مُجندين عراقيين يفتقرون للتدريب المناسب. والعامل الآخر المضاف هو النقص في المعلومات الاستخبارية لدى العراقيين، والحاجة القوّية لتدريب قطعاتهم، واندحار معنوياتهم، وغياب العقيدة العسكرية، كل هذا أدى إلى ضعفٍ كبير وحرِجٍ في آلة الحرب العراقية. ولهذا فإن خلاصات واستنتاجات ما بعد الحرب تخبرنا بأن الجيش العراقي كان جيشاً منهكاً خرج من الحرب العراقية ـ الإيرانية ولم تزدهُ تلك الحرب لا صلابةً ولا قوّة.[107]

لقد كانت قوات التحالف خصماً يختلف كلّيةً عما كانت تشكِّله إيران للجيش العراقي، ولهذا فإن النموذج الحقيقي لقياس قدرات القوات العراقية هي الحرب العربية ـ الإسرائيلية وليست الحرب العراقية ـ الإيرانية. لقد استندت القيادة العراقية ببراغماتية عالية على سنواتٍ من الخبرة في الحرب العراقية ـ الإيرانية لوضع ستراتيجية عسكرية مبنية على ما يمكن أن تؤديه القوات العراقية وتنجح في تنفيذهِ. خطَّط الجيش العراقي ببساطة إلى أن تستمر الحرب، ثم يستدعي احتياطه البشري، ويستعمل تحصيناتهُ في حرب خنادق طويلة، ثم يبدأ بشن هجمات مقابلة ميدانية وبسيطة من أجل أن يفتَّ من قوّة العدو.[108] على أن كل ما نجح به هو الإجراء الدفاعي الأساسي في تحريك الحرس الجمهوري لمنع الفيلق السابع الأميركي من الالتفاف الكلّي وتنفيذ خطّة المحاصرة. وعلى صعيد التفاصيل الصغيرة في الهجوم المقابل والاشتباك القريب مع قوات التحالف خلال الليل ومحاولة قوات التحالف تطويق كل قطعات الجيش العراقي في الكويت، فقد أبدى العراقيون رغبة في المقاومة.

إن النجاح في المخادعة، وسرعة المناورة، والغارات الجوية الكثيفة والدقيقة، والتفوق في مهارات القتال، كل هذا جعل انتصار قوات التحالف يبدو سهلاً، لكن أحد الضباط الأميركيين يقول: «لقد كان الأمر سريعاً، لكن ليس سهلاً. لا تُقرن السرعة دائماً بالسهولة».[109]

الجزء الثاني

معارك ما بين الحروب

الفصل الخامس

ما بعد العاصفة

الرّد الأميركي على المقاومة العراقية المستمرّة

على الرغم من أن عاصفة الصحراء قد حققت الأهداف الأميركية بتحرير الكويت، وبأقل الأثمان، سرعان ما خفت الرضا الحكومي والشعبي عن المخرجات السياسية لهذه الحرب. وأصبح واضحاً أن النظام العراقي لم ينج فقط من الحرب، إنما تحول إلى رافض للنتيجة التي خرجت بها الحرب، وهي هزيمته. وانخرط في محاولة لتقويض المصالح والأهداف الأميركية في المنطقة.

كتب بارتون جيلمن * في 16 كانون الثاني 1992 يقول: «تسببت الحرب في إيقاظ الوعي الوطني بالثقة، وتسببت في تكوين حواجز وموانع ضد تحديد الإنفاق العسكري، كما ضربت لنا مثلاً نموذجياً عن نزاعات ما بعد الحرب الباردة. بل إنها شكّلت الذاكرة الجمعية الحيّة. لكن لم يكن هناك من شيء أدى بالفعل إلى خيبة الأمل لدى المزاج الوطني العام قدر ما تسبب به استمرار صدّام حسين بالإمساك بالسلطة».[1]

فشل الانتفاضة ضد نظام صدّام عام 1991

لقد بدأت الانتفاضة ضد صدام لحظة عودة القوات المنكسرة والمصدومة من الهزيمة، ولحظة مرورها بالبصرة في اليوم الأول من آذار 1991. وبمجموعة من الجنود المتذمرين من النظام. وكانت هناك رمزية واضحة لإطلاقة من فوهة مدفع إحدى الدبابات العائدة صوّبها

* صحفي وكاتب سياسي أميركي، من كتاب الأعمدة في واشنطن بوست، وله مؤلفات سياسية متنوعة. المترجم

باتجاه إحدى الصور الدعائية الضخمة لصدام وهي تنتصب في إحدى ساحات المدينة.

وفي البصرة، وجد عدد كبير من الجنود أنفسهم في مواجهة مع الحرس الجمهوري، وأعضاء حزب البعث وميليشياته المسلحة، إضافة إلى عناصر الاستخبارات والأمن التابعين للنظام. وهذا الأمر أدى إلى اشتعال شرارة ثورة في 13 محافظة عراقية في الجنوب الأكثر تضرراً وفقراً، كما لحقتها انتفاضة مماثلة في الشمال الكردي.

بدأت الانتفاضة على شكل تظاهرات شعبية وسرعان ما تسلحت بعد انضمام عدد من أفراد الجيش الشعبي لها. واشتبك المنتفضون في معارك مع ميليشيات حزب البعث، والأجهزة الأمنية بعد أن هاجموا مقراتها لأجل تحرير معتقلين سياسيين سبق أن ألقي القبض عليهم. وانتشر السلاح بيد المنتفضين بينما جرى نهب المقرات الحكومية. هذه المشاهد المميزة لما حصل في عام 1991، نسيت تماماً من الذاكرة ولم تعد إلا مع تكرار الهزيمة بعد 12 سنة. وبحلول يوم 5 آذار، واجه النظام حالة من انحلال حزب البعث وتلاشي سلطته في 14 محافظة من أصل 18 محافظة عراقية.

كانت إدارة الرئيس بوش الأب تأمل فعلاً في سقوط نظام صدام، لكن ما تبشر به الانتفاضة لا يعد بإقامة البديل الذي تفضله الإدارة الأميركية. كانت إدارة بوش تفضل أن تشهد (انقلاباً في القصر) بحيث تستبدل سلطة صدام بسلطة أكثر تعاوناً مع الأميركيين منه، أو أن تكون هناك انتفاضة عارمة في بغداد تؤدي إلى إزاحة سلطة لبعث، وتعيين سلطة بديلة جديدة بسرعة. وهو نموذج سبق أن حصل في دول أوروبا الشرقية على إثر سقوط جدار برلين وانهيار الأنظمة الشيوعية عام 1989.

لكن الانتفاضة العراقية لم تُلَبِّ طموح الرئيس بوش حينما دعا علناً في 15 شباط إلى «أن يمسك الشعب العراقي والجيش العراقي بزمام الأمور، وأن يجبروا الدكتاتور صدام على التنحي».[2] لكن بغداد كانت تحت القبضة القوية للنظام، كما لم تسجل أي حالات احتجاج في قلب المناطق ذات الأغلبية السنّية.

وفي 5 آذار من عام 1991، كتب مايك ماكونيل، وهو المسؤول عن إدارة المخابرات في قيادة الأركان المشتركة، يصف الانتفاضة بأنها «عفوية وفوضوية»، ورجّح أنها ستخفت وتتلاشى خلال أيام وذلك لغياب أي قيادة مركزية لها. لم تنظر الإدارة الأميركية إلى انتفاضة 1991، بوصفها فرصة لتغيير النظام، إنما باعتبارها بوابة لتشرذم العراق وتقسيمه إلى مقاطعات على

الطريقة اللبنانية. كما أنها ستفتح الباب أمام الهيمنة الإيرانية على الأغلبية الشيعية للشعب العراقي والمتركزة في الجنوب. في هذا الشأن يقول كولن باول: «لم تكن الانتفاضة (الشيعية، أو الكردية) لتمثل أي فرصة، وبصراحة، لم يكن نجاحها مهماً بالنسبة لنا أو من بين أهدافنا».[3]

وفي يوم 6 آذار، وبينما كانت سلطة صدام حسين تضمحل في عموم العراق، أعلن المتحدث الرسمي للخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر بأن «سياسة الولايات المتحدة لا تساند أي تدخل خارجي في الشؤون العراقية. كما صرح مدير العمليات في قيادة الأركان المشتركة، الجنرال مارتن بانتر بأن قوات التحالف لن تسمح بأي انتقال للأسلحة إلى الداخل العراقي (الى المتمرّدين)، كما أنها لن تتدخل لصالح طرف ضد طرف آخر.[4]

ومع عملية العزل عن أي إسناد خارجي، انتقل توازن القوى على الأرض بسرعة إلى جانب القوات الموالية للحكومة. وعلى الرغم من كونها كانت في تلك اللحظة قوات متشتتة ومنكسرة وخارجة توّاً من معركة كبيرة ومؤلمة، أثبتت القوات العراقية قدرتها العالية على التكيف، واستعادة المبادرة من وضع الثبات والمواجهة من خنادق ثابتة برهنت عليها.

وفضلاً عن الاعتماد على المدافع الرشاشة المثبتة على ظهور الشاحنات، أو الرشاشات الخفيفة للمدرعات، والراجمات متعددة الصواريخ، فقد استعانت القوات العراقية بطيران مروحيات الجيش التي جرى الحفاظ عليها وإخراجها من المواجهة مع قوات التحالف بدقّة وحرص شديدين. كانت من شروط وقف إطلاق النار التي اتفق عليها في خيمة صفوان أن يمتنع النظام العراقي عن تشغيل الطائرات العسكرية ثابتة الجناح، لكن الجانب العراقي مرر طلباً بأن تعفى الطائرات المروحية من هذا المنع لأجل نقل الشخصيات المهمة، أو المساعدة في انسحاب القوات سريعاً بعيداً عن الحدود الكويتية.[5]

في البصرة، وهي المهد الذي خرجت منه الانتفاضة، تمكنت القوات الحكومية من البدء بالرّد على المتمردين مع يوم 5 آذار، ثم تمكنت من إزاحتهم إلى جيوب متفرقة مع يوم 10 آذار. ثم دخلت القوات الحكومية في مواجهات عنيفة وقاسية في عمليات مواجهة التمرّد لأجل أن تؤمن مدن النجف، وكربلاء، والناصرية. ثم حولت قواتها باتجاه الشمال لأجل أن تستعيد السيطرة على ما فقدته من مدن وبلدات كردية لصالح الكتائب الكردية المعارضة، وبدأت في عمليات عسكرية تجاه طوز خورماتو، وكركوك، وأربيل، والسليمانية، ودهوك، ما بين 12 آذار و3 نيسان.[6]

كانت عملية استعادة السيطرة على هذه المناطق تلحق عادة بعمليات واسعة لاعتقال أكبر عدد ممكن من الذكور البالغين. واعتقال عدد كبير من رجال الدين، فضلاً عن تهديم عقابي لعدد من المساكن والمباني التي لها علاقة بالمنتفضين، أو المباني الدينية، كما حدثت محاكمات صورية تلتها إعدامات سريعة. وحدثت موجة أخرى من السرقات، لكن هذه المرّة تحت إشراف قوات النظام نفسها.[7]

كان استخدام المدفعية والرشاشات من الطائرات ستخداماً كثيفاً إلى درجة أن القوات المهاجمة اضطرت أن تستعمل احتياطي الطوارئ حين دخلت لفرض النظام وقمع الانتفاضة داخل المدن. لم يشهد أحد تفاصيل الانتفاضة ومن ثم قمعها مثلما شهدتها القوات الأميركية التي رابطت قرب المدن المنتفضة. حتى آيار 1991، كانت القوات الأميركية تحتل مواضع معينة قرب المدن التي نشط فيها المتمردون (السماوة، الناصرية، البصرة)، وعلى طول نهر الفرات تمكنها من إدامة التواصل البصري مع ما يحدث فيها.

وأنقل هنا عن أحد الضباط من الذين أداروا مستوصفات لإسعاف الجرحى، واستقبل جرحى من بين المنتفضين، قوله: «قدمنا العلاج لأكثر من 1000 مدني من الذين قاتلوا إلى جانب المقاومة. كانت إصاباتهم بالفعل عنيفة وجرى تفريقهم بقوة، لقد رأيت كل أنواع الإصابات، كل شيء كان موجوداً وحدث بالفعل».[8]

ثم انتقل النظام البعثي بسرعة إلى معاقبة المجتمعات الشيعية والكردية بقوة، لدورها فيما أسماه صدام بـ «صفحة الغدر والخيانة». بل إن النظام استخدم وسائل ترويعية وإرهابية ليتسبب في نزوح جماعي. يكتب أحد الضباط الملازمين في الجيش الأميركي يقول: «كنّا نشاهد قصف النظام على مواقع تجمع العوائل اللاجئة الفارة من عملياته، وكنّا نراقب قصف محطة القطار في السماوة. وكذلك على بعض المنازل الصغيرة. كان ذلك فعل ببساطة يهدف إلى قتل المدنيين، وليس هناك أي غرض عسكري وراءه. مجرّد قتل لمجموعة من الناس».[9]

وفي حالات تم تسجيل نثر الطائرات للطحين لأجل الإيهام بالقصف الكيمياوي. ونقل تقرير هيومن رايتس واتش عن أحداث عام 1991، بأن أكثر من مليوني نازح وهارب من العمليات الانتقامية الحكومية توجهوا إلى الجبال أو إلى مناطق الأهوار، أو إلى الحدود الإيرانية والتركية بحثاً عن ملاذ آمن. معظمهم سار على الأقدام، أو في عربات مكشوفة على ظهور الحمير، أو على ظهور الشاحنات والجرارات. الكثير منهم كانوا من الأطفال، ويعانون

من جروح عديدة وأمراض الصدمة. والبيئة القاسية، مثلما عانوا من نقص شديد في الغذاء والتموين والأدوية.[10]

وصف إيليوت كوهن الحال بقوله: «كانت القيادة الأميركية تأمل أن صدّام سيسقط بعد العمليات العسكرية نتيجة الهزيمة والفوضى، لكنّها لم تكن مستعدة للتعامل مع قدرته على البقاء، والقمع الوحشي الذي أظهرته القوات العراقية للمجتمعات المنتفضة. ولم تكن متهيئة لما فعله صدام مع المدنيين في الشمال أو الجنوب».[11] كانت الفرصة للزحف إلى بغداد قد تلاشت، وهناك القليل جداً من الميل داخل الإدارة الأميركية إلى الإمساك بزمام الأمور والدخول في تجربة السيطرة على العراق وإعادة بناء كيانه السياسي، أو البنية التحتية له. في النهاية، أثبتت الإدارة الأميركية أنها لم يكن لديها الكثير من الوقت أو التفكير لخطط ما بعد عاصفة الصحراء، أو للتعامل مع نتائجها.

كانت هناك خطة بسيطة، أو مذكرة جرى إعدادها من قبل الجنرال ستيفن آرنولد، وهو مدير عمليات الجيش الأميركي الثالث، كان عنوانها «الطريق إلى بغداد».[12] وهي تصف الزحف العسكري نحو العاصمة ببعض التفاصيل. كانت قد قدمت إلى القيادة في 6 آذار، لكن جرى أرشفتها في 19 آذار، وصرف النظر عنها. يأتي ذلك بعد يومين من بدء انسحاب فرقة المشاة 24 الأميركية وهي أول قوة أميركية ضاربة تعيد انتشارها خروجاً من مسرح العمليات في العراق. وبعدها بـ5 أيام، بدأت الفرقة 82 المجوقلة بإعادة انتشارها خارج الميدان. لكن خطة (الطريق إلى بغداد) كانت أول مؤشر واضح يشير إلى أن الحرس الجمهوري قد نجا من السحق، وإن النظام سيعيد ترتيب ألويته، وأن النظام العراقي نفسه قد تمكن من البقاء حيّاً. وإن الحكومة العراقية العنيدة ستلتف على شروط وقف إطلاق النار وستسبب المزيد من الإزعاج مستقبلاً للولايات المتحدة.

لكن القيادة المدنية الأميركية كانت تفكر في إجراءات فورية تتمكن من خلالها أن تقدم شيئاً من الحماية للمجتمعات الشيعية في الجنوب، والكردية في الشمال. ولعدة أسباب، فإن الشيعة في الجنوب نالوا حصة أقل بكثير من اهتمام الأميركيين، على العكس مما ناله الكورد في الشمال. وحين نيسان 1991، بقي الوجود الأميركي واسعاً ومنتشراً في الجنوب، من السماوة وصولاً إلى الطريق النازل إلى مدينة السلمان، ووصولاً إلى البصرة والحدود الكويتية من جهة، وإلى الحدود السعودية ورفحاء من جهة أخرى.[13] وتوفر ملاذ آمن في هذه المنطقة لمن أراد اللجوء إليها. وقد أصبح الفيلق السابع بقيادة الجنرال فرانكس هو قوة الاحتلال

بالأمر الواقع في هذه المنطقة.

وقد فرض القانون في هذه المنطقة، ووفر المساعدات الإنسانية، والنقل الطوعي لمن رغب في اللجوء إلى السعودية من المواطنين أو العسكريين العراقيين، وبقي هذا الأمر سارياً حتى آيار 1991. كما وفرت هذه المنطقة مهرباً لبعض المتمردين، وحتى أولئك الذين أرادوا الهرب إلى إيران. لقد بقي الشيعة العراقيون رقماً مجهولاً بالنسبة للأميركيين، الذين تعاملوا معهم على أنهم عملاء محتملون لإيران، أو أنهم سيشكلون أساساً متوقعاً للأصولية الإسلامية الشيعية.[14]

كانت عمليات الحكومة القمعية في الجنوب قد تمكنت من إخماد الانتفاضة من دون أن يصل إلى الإعلام العالمي أي خبر ذي قيمة، وكانت القبضة مُحكمة إلى درجة أن الأخبار لم تظهر إلّا بعد أن تم الأمر تماماً لصالح القوات الحكومية. ومن جهة أخرى، لا يمكن قول نفس الشيء عما حدث في الشمال مع الكورد، الذين سرعان ما انهار الجيب الذي شكلوه أمام القوات الحكومية العراقية، لكن الإعلام العالمي الذي تحرك بسرعة كان متابعاً للتفاصيل كافة. ومعه عدد من السياسيين الأميركيين فضلاً عن الاهتمام البريطاني والفرنسي في تأمين ملاذ آمن للكورد. والحقيقة أنه من دون وجود منطقة الحماية الأميركية في الشمال العراقي، كان الكورد النازحون سيعانون من مشقة الطبيعة والبقاء في العراء، وكانت معدلات الوفيات ستصل إلى حدود 800 ـ 1000 ضحية في اليوم الواحد.[15]

وفي يوم 5 نيسان 1991، جرى تمرير قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم 688، وهو الذي دعا العراق إلى وقف ملاحقة مواطنيه، بما فيهم (السكان الكورد في شمال العراق). وفي اليوم نفسه أعلن الرئيس بوش عن إقامة ملاذات آمنة في شمال العراق. وبيّن أن «النزاعات الداخلية كانت تعتمل في العراق منذ سنوات طويلة، وإن الولايات المتحدة ستساعد في حلها، كما أنها بصدد الاستمرار في توفير المساعدات للنازحين واللاجئين. لكننا لا نريد لجندي واحد أن يندفع للتدخل في النزاع الداخلي في العراق، يجب أن يقرر الشعب العراقي ما يريده بنفسه».[16]

كانت عملية توفير الملاذات الآمنة وتوفير الحماية للسكّان في االدول المستقلة وذات السيادة تجاه حكومتهم، هي من ملامح السياسات العسكرية الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولأجل تقديم هذه الحماية، فقد انخرطت الولايات المتحدة في حملة أفعال

لفرض طوق أمني لا يخضع لسلطة الحكومة العراقية. وكذلك تمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من العمل بالتعاون مع الفصائل الكردية الموجودة على الأرض.[17]

واعتباراً من يوم 7 نيسان، بدأت القوات الأميركية برمي مساعدات غذائية قرب معسكرات اللجوء على الحدود التركية مع العراق. كما بدأت بفرض حماية جوية عبر تسيير الدوريات الجوية، فضلاً عن الطائرات المقاتلة التي يمكنها استهداف الأهداف الأرضية. وكل هذه الطلعات كانت تنطلق من قاعدة أنجرليك الأميركية في جنوب تركيا. (كانت قاعدة أنجرليك هي المنطلق لقوات المهام التي اشتركت في عاصفة الصحراء ونفذت عمليتها في شمال العراق).[18]

وفي 16 نيسان، جرى تأسيس القيادة الأوروبية لعملية (توفير الراحة) (EUCOMD/ يوكوم) التي جرت المباشرة في تنفيذها في شمال العراق.

والى غاية تموز 1991، حافظت القوات الأميركية على انتشارها في شمال العراق، بقوة كان عمادها؛ الكتيبة العاشرة للقوات الخاصة، واللواء الاستطلاعي 24 من مشاة البحرية. وكانت مهامها تنحصر في تأمين منطقة لا تصل إليها القوات العراقية، وتأمين عمل المنظمات غير الحكومية مع الفصائل الكردية. كما حافظت على وجود مقر تنسيقي لها في زاخو لهذا الغرض. وبدأت القوة الجوية المشتركة من البريطانيين، والفرنسيين، والأميركيين، فضلاً عن الأتراك بتسيير الدوريات الجوية التي حذرت العراق من مغبة إرسال أي طائرة أو مروحية إلى منطقة حظر الطيران، التي تمددت بدورها لتشتمل كل ما يقع إلى الشمال من خط العرض 36[19]. كانت هذه بداية حملة مفتوحة لهذا الغرض. ثم فرضت القوات البرية على العراق محددات لما يسمح له من تحريك قواته على تخوم المنطقة الممنوعة. بذلك أصبح ما يقرب من 6 % من الأجواء العراقية (الشمال فقط)، و12 %من السكّان صاروا فعلياً خارج سيطرة النظام البعثي. وإلى غاية مغادرة قوات التحالف جنوب العراق في حزيران 1991، كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يحتلّون فعلياً ما مقداره 10 % من مساحة العراق.[20]

المقاومة بعد الحرب وشروط وقف إطلاق النار

كانت الفترة التي تلت الحرب مباشرة مليئة بمؤشرات ونذر الشؤم فيما يتعلق بمكابدات الولايات المتحدة تجاه نظام صدام. كان واضحاً أن النظام ما زال لديه ميل نحو النزاع، وأنه لا

يقرّ بخسارته، أو أنه قد ضُرب بما فيه الكفاية حتى ينكفئ. اكتسب النظام الحق في إرسال طائراته المروحية لقمع الانتفاضة، واستنقذ أيضاً بعض فرق الحرس الجمهوري التي تمكنت من عبور نهر الفرات عائدة وهاربة من عنق الزجاجة الذي كان في ذيل مسرح عمليات الكويت.[21] واستنفر ما تبقى من هذه الفرق كي يؤدب بها المدن على نهر الفرات، ثم اتجه بها إلى حوض نهر دجلة، وأخيراً اتجه بها إلى المناطق الكردية في الشمال لتخوض صراعاً آخرَ.

وحالما أنهت القوات العسكرية العراقية التمرد المسلح، بدأ صدام ينظر إلى الجيش باعتباره مصدر تهديد بدلاً من كونه وسيلة للبقاء والصمود في السلطة. وبدأ بإحداث تغييرات في القيادات، وجعل منصب وزير الدفاع والمناصب العسكرية المهمة الأخرى بين يدي الأشخاص الأكثر ولاءً له من عائلته. وكان يغير شاغلي هذا المنصب كل 6 شهور تقريباً؛ في البداية منحه إلى صهره حسين كامل، وبعد ذلك نصب ابن عمّه علي حسن المجيد (علي كيمياوي)، صاحب المسؤولية عن المذبحة الشهيرة خلال عمليات الأنفال ضد الكورد أواخر الثمانينيات.

وفعل صدام الشيء نفسه مع قادة أجهزته الأمنية المتعددة، وأزاحهم ثم وضع ابنه الثاني قصي مسؤولاً عن الجهاز الأهم من بينها وهو، جهاز الأمن الخاص (SSO) العراقي.[22]

وأخيراً، وبعد الفشل الذي شهدته المنظمات المحلية لحزب البعث في التصدي للانتفاضة، وفشل ميليشيا الجيش الشعبي المرتبطة بالمنظمات الحزبية، فقد أسس مكتب شؤون العشائر، كي يزوده بالرجال من حملة السلاح. ويسهم في حفظ الأمن الداخلي وخاصة في المناطق الحدودية أو النائية عن وسط المدن العراقية. وبهذه الإجراءات فقد كان صدام قد دخل في توترات داخل عائلته، وكذلك نوع آخر من التوتر مع القبائل العراقية الكبرى، وتوتر آخر مع أجهزته الأمنية. ورغم أنه كان ضعيفاً منهكاً، لكنه استمر بادعاء النصر، انتصار عراقي تحت ظروف خاصة.

وقبل أن ينتهي عام 1991، انتقل النظام البعثي من طور محاولة البقاء على قيد الحياة، إلى طور آخر اتّسم بالممانعة والمقاومة تجاه الأميركيين. وبدأ بنكث تعهداته في اتفاق وقف إطلاق النار مع قوات التحالف في خيمة صفوان.[23]

وفي 3 نيسان 1991، جرى تمرير قرار مجلس الأمن الدولي بالرقم 687. وفيه بيان واضح للمتطلبات التي يتعيّن على العراق الإيفاء بها لغرض رفع العقوبات الاقتصادية عنه. ومن

دونها فإنها ستبقى. وأنيطت بالقوة البحرية المتعددة الجنسيات في الخليج أن تنفذ ذلك القرار، فضلاً عن إلزام العراق بالتخلي عن دعواه بضم الكويت، والاعتراف بالديون المترتبة عليه قبل عام 1990، ومسؤوليات أخرى تتعلق بالتعويضات عن الحرب. كما يطلب قرار مجلس الأمن من العراق أن يحدد مصير 605 شخصاً من جنسية كويتية، وجنسيات أخرى اختفوا مع احتلال القوات العراقية عام 1990. وفي ذلك الوقت (عام 1991) لم يكن العالم يعرف إن النظام العراقي قد أعدم هؤلاء على أيدي جهاز المخابرات بعد أيام قلائل من انتهاء عاصفة الصحراء.[24]

وآخر المتطلبات المهمة لقرار مجلس الأمن هي: «أن يقبل العراق بتدمير، وإزالة، ونزع الأسلحة» لكلّ ما يتعلق بالأسلحة البايولوجية، والكيمياوية، والنووية، سواء من ناحية المخزونات، أو من ناحية الأبحاث. وكذلك كلّ ما يتعلق بأيّ صواريخ يتجاوز مداها 150 كلم، وكل الأبحاث والمنشآت المتعلقة بها.

عام 1991، لم تكن قضيّة أسلحة الدمار الشامل هي السبب الذي حشّد للحرب ضد العراق، لكن المجتمع الدولي أدرك أن نظام صدّام المعزول والذي ما زال يحتفظ بطموحاته يجب أن يمنع من حيازة مثل هذه الأسلحة. أمّا بالنسبة للعراق، فإن الأسلحة البايولوجية والنووية هي الركن الأساس للقوّة المستقبلية للبلاد، هي التي سترسم قدرتها على الهيمنة الإقليمية.[25]

وفي نيسان من عام 1991، أعلن العراق أول التزاماته للجنة الخاصة المشكلة من الأمم المتحدة (UNSCOM)، ولمنظمة الطاقة الذرية العالمية حول برنامجه النووي. وفي الوقت نفسه نفسه، بدأ عملية واسعة لإزالة برامجه التسلحية في مجال الدمار الشامل، وإيقاف نشاطاته وتفكيك مكونات برامجه.

وفي حزيران 1991، رصدت الأقمار الصناعية الأميركية في أحد المواقع النووية العراقية، عملية إزالة لجهاز (كاليوترون/معجّل ذرّي) الذي يستخدم في تخصيب اليورانيوم[26]، رصدوه وهو يفكك وينقل، ثم تعقّبته حتى عثر عليه مفتشو اللجنة الدولية، وأشرفوا على تفكيكه وتدميره. كان ذلك هو أوّل إثبات على أن العراق بدأ يمارس محاولات لإخفاء متعلّقات أسلحة الدمار الشامل. بعد ذلك بدأ العراق بعملية تدمير وتفكيك (انتقائية) في تعاونها مع مفتشي الأسلحة للكشف عن مخزوناته من الأسلحة الكيمياوية، والذخائر المعدّة وحتى صواريخ سكود ومعدّاتها ضمن المديات غير المسموحة.

وفي تموز 1991، أصدرت منظمة الطاقة الذرية الدولية تقريرها الذي قلب سنوات من إساءة تقدير حجم البرنامج النووي العراقي. وقدم التقرير بيانات جديدة ومعلومات عن برنامج نووي لم يكن صغيراً أو اعتيادياً أبداً، بل كان قد وصل إلى مراحل ناضجة ومتقدمة. وقدّرت الوكالة الدولية أن العراق كان سيحوز على سلاح ذرّي بدائي مع مطلع عام 1993، فيما لو لم تحدث حرب عاصفة الصحراء. ووقتها كانت نتائج الحرب ستكون مختلفة تماماً.

وفي 15 آب 1991، صدر قرار جديد من مجلس الأمن حمل الرقم 707، يدعو من جديد إلى أن يذعن العراق للتعاون التام مع مقررات مجلس الأمن السابقة، وأن يقدم كل التعاون فيما يتعلّق بنزع أسلحة الدمار الشامل.[27]

وفي أيلول من عام 1991، تأكدت شكوك الوكالة الدولية عبر العثور على وثائق خاصة. كانت لجنة المفتشين قد بدأت حملة مطاردة للوثائق بين الأبنية الحكومية العراقية، لكشف تفاصيل عملية الاخفاء وكل ما يتعلّق بالبرنامج التسليحي السرّي. وبدأ العراق يعيق جهود المفتشين الدوليين بشكل جدّي عبر أساليب مثل، تركهم في مرآب للسيارات لخمس ساعات من دون أن يسمح لهم بدخول مباني حكومية، وكذلك رفضه تأمين حركتهم عبر استخدام 5 طائرات مروحية عائدة للجنة الدولية الخاصة.

وهدد الرئيس بوش بأن الطائرات الأميركية سترافق مفتشي الأسلحة لغرض تمكينهم بالقوة من دخول الأماكن التي يمنعها عنهم النظام. هذا التهديد جاء متزامناً مع تمرير قرار مجلس الأمن الدولي بالرقم 715، الذي مرر في تشرين الأول من ذلك العام، والذي دعا إلى: «التعاون الكلّي من جانب العراق لعمليات التفتيش»، كل هذا دفع بغداد في النهاية إلى التراجع، والتعاون لما تبقى من ذلك العام. وفي آذار 1992 أعاد العراق استخدام نفس أسلوب الإعاقة، واستمرّت إلى غاية تموز، وكذلك كانت هناك تهديدات، وكانت هناك استجابة تدريجية عراقية والعودة إلى التعاون. هذا السلوك عُرف بـ «سياسة الخداع والتراجع». وتوّج هذا السلوك في عملية حصار لمبنى وزارة الزراعة من مفتشي الأمم المتحدة، والذين رفضوا المغادرة لأنهم اعتقدوا بوجود محاولة لإخفاء وثائق خاصة بالتسلح. واستمرّت هذه الأزمة وحصار المبنى لـثمانية عشر يوماً.[28] ومن منتصف 1991، إلى غاية خريف 1992، أعدّ المخططون الجوّيون الأميركيون خططاً للتدخل وتهيئة بعض الأهداف لغرض ضربها كي يضعوا حداً لمسلسل (الخداع والتراجع) هذا. أما النظام فقد كان يتراجع في اللحظات الأخيرة، وأعدّ نفسه لتلقي الضربات في حال حدوثها.

إنشاء منطقة حظر الطيران الجنوبية

كانت مسألة الخداع والتراجع التي أبداها النظام، والتي تسبب استفزازاً للولايات المتحدة كانت تبدو هي السبب الجاهز لغرض حصول مواجهة عسكرية أخرى، أو أن تلجأ الولايات المتحدة إلى توجيه ضربات جديدة. لكن الذي حصل أن المواجهة التالية لم تكن على علاقة بتمكين مفتشي الأمم المتحدة. كان قرار مجلس الأمن الدولي 688 قد أبدى قلقاً تجاه أمن السكّان العراقيين. وفي ذلك العام، كانت مصائر الشيعة في الجنوب، والكورد في الشمال قد أصبحت محلّ تساؤل. كانت الفصائل الكوردية (شمال خط العرض 36 وجنوبه) قد أدامت الضغط على قوات النظام المنسحبة من المناطق السكنية في أربيل والسليمانية، وتمكنت من كسب مساحات كبيرة تحت هيمنتها.[29] وبحلول شهر تشرين الأول من عام 1991، استقرت القوات العراقية، والفصائل الكردية في خنادق وتحصينات متقابلة ومتوازية. كما أقام الطرفان نقاط تفتيش متقابلةـ على طول خط الأمر الواقع الفاصل بين الطرفين والمعروف بـ(الخط الأخضر)، وهو مسافة فاصلة ممتدة تفصل أراضي الطرفين وبعرض 4 كلم تقريباً. وأقامت الفصائل الكردية، وهي المعزولة عن الخدمات الحكومية المسيطر عليها من بغداد، شكلاً من أشكال الحكومة البدائية محلية في مناطقها. وبدأت تستعيد شيئاً من الاقتصاد المنهار وتعيد بناء البنى التحتية. وتوّجت هذه الجهود بإجراء انتخابات بين سكّان المنطقة المنعزلة البالغ تعداد سكانها بحدود 3 ملايين نسمة في 16 آيار 1992، واختارت حكومة إقليم كردستان.

أما مصير المناطق الشيعية في الجنوب فكان ما يزال محكوماً بحكم عسكري مباشر وقوي. ومع مطلق نسيان عام 1992، بدأ الجيش العراقي حملة عسكرية الهدف منها كسر آخر ما تبقى من المقاومة لنظامه، والمتمثلة بعناصر منظمة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في مناطق تواجدهم قرب الحدود الإيرانية. واشتركت قوات من 10 فرق عسكرية عراقية لملاحقة العناصر المتمرّدة، وكانت تهدف إلى تأمين المنطقة الحدودية مع إيران، وتأمين شق الطرق وتنظيم امتدادها في الجنوب العراقي، وقلع المعارضة التي تختفي في الاهوار التي تزيد مساحتها عن 10800 كيلومتراً مربعاً. وجرى إنشاء الجسور لتفادي انقطاع الطرق في المواسم الرطبة والمطيرة. وأيضاً لتسهيل نقل المدفعية وقصف المناطق التي يأوي إليها المتمردون. كما أقدمت الحكومة على تشييد مشاريع مائية تجفف مساحات شاسعة من الأهوار، وهي بذلك أهدرت ثروة تاريخية من التنوع الآركيولوجي في البيئة العراقية. ومع مطلع نيسان، بدأت القوات العراقية قصفاً مكثفاً على مناطق الأهوار. وكانت تلقي المنشورات في النهار

على عرب الأهوار تحذرهم من التعاون مع المتمردين، بينما تحتمي القوات بسواتر طينية وترابية تقيها شرّ هجمات المتمردين في أثناء الليل.

أما التغيير الذي حدث في صيف 1992 فكان أن بدأ الجيش العراقي باستخدام الطائرات ثابتة الجناح في مهاجمة معاقل المتمردين في الأهوار، واعتباراً من 23 تموز ازدادت هذه الطلعات القوية. كانت مثل هذه الطائرات قد خرجت عن الاستخدام منذ نهاية حرب عاصفة الصحراء، وفقاً لما جرى الاتفاق عليه في اتفاقية وقف إطلاق النار المنعقدة في صفوان. لكن بعد عدّة محاولات للتملّص من هذا الحظر، انسحب العراق من الالتزام بعدم تسيير طلعات طائراته في نيسان 1992. وقتها حاولت 12 طائرة إيرانية أن تخترق الحدود مع العراق لأجل قصف معسكر للمجموعة الإيرانية المعارضة المسلحة المعروفة باسم (مجاهدي خلق). ورغم أن الدفاعات الجوية العراقية أسقطت إحدى تلك الطائرات، لم يسيّر العراق أيّ طائرة متصدّية في تلك الحادثة. مع ذلك، فقد كانت بمثابة عذر وتنبيه للنظام البعثي كي يستعيد قدرته على تسيير طلعات جوية للطائرات ثابتة الجناح. بعدها أعلنت إيران أنها ستحتفظ بالطائرات الـ 132 التي استودعها العراق لديها خلال حرب عاصفة الصحراء، وعليه أعادت القوّة الجوية العراقية تجميع الطائرات التي جرى إخفاؤها وتفكيكها وتوزيع الأجزاء على مخابئ في بعض المساجد والأماكن المحمية.

وبين شهري نيسان وآب من عام 1992، بدأت القوة الجوية العراقية (بحجمها الصغير جداً في ذلك الوقت) بتسيير 135 طلعة جوية. وجرى تفعيل 40 طائرة ثابتة الجناح بعد إجراء صيانة جيدة للمهابط في قاعدة الإمام علي بالناصرية، وقاعدة الكوت.[30] وقد جرى نقل المقاتلات مثل سوخوي 25 و(7 ـ PC) الى قاعدة العمارة وقاعدة الامام علي، بينما جرى تخصيص قاعدة البصرة، وقاعدة النعمانية مهابطَ للتموين والخدمة. وعلى الرغم من أن الطائرات المروحية العمودية تمنح الجيش العراقي قدرة أكبر على ضرب الأهداف وملاحقتها، كانت الطائرات ثابتة الجناح تحمل تأثيراً نفسياً ومادياً أكبر عبر ضرباتها.

كان استخدام النظام العراقي للطائرات المقاتلة ثابتة الجناح، يعطي انطباعاً لأعداءه بأنه يحوز على قدرة أكبر في التحرّك والرّد وتنفيذ سياساته. وكانت هذه الطائرات ترمي على رؤوس المتمرّدين كميات كبيرة من النابالم، والفسفور الأبيض، وغاز (CS) (ويعرف بغاز

الدموع) *، أو رمي أماكن توجدهم بعوامل كيمياوية خانقة أو حارقة.[31]

لكن، في الوقت نفسه كانت أعمدة الرّأي في الصحف الأميركية الرئيسة تتحدث عن محاذير إسناد الولايات المتحدة للتمرّد الشيعي في الجنوب العراقي. وكذلك عن احتمالات الحرب الأهلية التي يمكن أن تنتج عن توسعة هذا النزاع، وعن تحفيز إيران على التدخل في الشأن العراقي. وكذلك تتحدث عن مآلات هذا الدعم في تقليل مستوى تعاون العراق مع مفتشي الأسلحة الدوليين.[32]

مع هذا، فقد كانت إدارة الرئيس بوش الأب تفكر في إيجاد طريقة لمواجهة العدوانية المتزايدة من جانب النظام العراقي تجاه السكّان في الجنوب، وتقليل مستوى الخرق المنظّم لقرارت مجلس الأمن الدولي. ومن بين هذه الخيارات كان موضوع فرض حظر على الطيران العراقي في الجنوب، جنوب خط العرض32، وخلق منطقة موازية لمنطقة الحظر في الشمال. وكان هناك خيار آخر يتمثّل في توجيه ضربات مركزة على القطعات العراقية البرّية التي تنتشر على الأرض، أو الأهداف ذات القيمة العالية بالنسبة للنظام، وفرض حظر شامل على الطيران يغلق كل الأجواء العراقية. وفي النهاية، قررت إدارة بوش فرض حظر للطيران في عملية (مراقبة الجنوب/OSW). وانطلق تنفيذها رسمياً في 26 آب 1992. واستناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي 688، فقد أنيطت بقيادة قوة المهام المشتركة في قيادة عمليات جنوب غرب آسيا تنفيذ هذا الحظر، ورفع تقارير التنفيذ مباشرة إلى القيادة الوسطى المركزية.[33]

وعلى العكس من منطقة حظر الطيران الشمالية، التي تعمل فيها 48 طائرة، فقد طلبت منطقة حظر الطيران الجنوبية تحشيد عدد من الطائرات الأميركية والبريطانية والفرنسية بما يقارب 160 طائرة لغرض فرض مراقبة على مدار الساعة. وفرضت المنطقة الجديدة ما يقرب من 47 الف كلم مربع من تحديد النشاط على العراق، وهي كانت بالأصل منطقة تخضع للمسح والمراقبة من قبل طائرة الـ (2 ـ U). كما أن قواعد صواريخ سام، والقواعد التي فيها طائرات متصدّية جرى تحذيرها بشدّة عبر المنشورات من أي تعرّض لطائرات قوات التحالف من أي نوع.

---

* غاز سيانوكاربون، أو(داي كلورو بنزال مونو نايتريل)، وهو غاز يسبب حرقة شديدة في الأعين، والتهابات قوية في الجلد. يستخدم وسيلةً عسكرية لتشتيت تجمعات الأفراد وشل حركتهم، وسبق للنظام العراقي أن استخدمه لقمع تمرّد الحركات الكوردية في عمليات 1974. المترجم

وقام العراق بعد ذلك بتحريك 32 طائرة، ومعها عدد من الطائرات المروحية إلى شمال خط العرض 32، إلى قاعدة الجرّاح والقواعد القريبة. بينما ترك عدداً من الطائرات العاطلة وعدد كبير من الطائرات المروحية في القواعد التي تقع إلى الجنوب من خط العرض 32. [34]

وأبدى أكثر من متحدث باسم قوات التحالف، بأن منطقة الحظر الجنوبية غير معنية بتوفير ملاذ آمن للشيعة بذات الطريقة التي توفر فيها ملاذاً آمناً للكورد في منطقة الحظر الشمالية. وشرح قائد القوة الجوية في القيادة المركزية الوسطى، الجنرال مايكل نيلسون، مهام فرض الحظر الجنوبي بقوله: «إن هذه المنطقة، ستعطينا منصّة مراقبة أفضل لما يفعله صدّام جنوب خط العرض 32، وبالتالي سنتأكد من إمتثاله لقرار مجلس الأمن الدولي 688».[35]

كانت مهام العملية هي أن تنفذ وجوداً عسكرياً مطلقاً ومراقبة على الجنوب العراقي، وقد نجحت بالفعل في منع أي نشاط جوي عراقي جنوب ذلك الخط من خطوط العرض. وعلى الرغم من أن هذه العملية قد منعت النظام العراقي من شن أي غارات جوية على المتمردين في الجنوب، وعلى عرب الأهوار، إلا أنّها فعلت القليل فقط لتحميهم من القصف المدفعي والقوات البرّية العراقية التي دأبت على مهاجمتهم.

ينقل بروس نيلان[(1)]*، عن مقابلة مع أحد متمرّدي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، التقاه أواخر عام 1992، قوله: «إن الإجراءات التي نفذتها قوات التحالف لا قيمة لها عند السكّان الشيعة في الجنوب، وعندما نرى طائرات التحالف لا تعير أهمية إلى المدافع التي تقتلنا، وهي تطلق النار فقط باتجاه الصواريخ التي تستهدفها، عندها صار معلوماً لدينا إننا تركنا لوحدنا».[36]

ومهما يكن أمر فرض المنطقة الثانية للحظر الجوي، فهو قد صدّر الولايات المتحدة كقوة متسلحة بأقصى ما يمكن وهي تحاول أن تحتوي العراق عسكرياً. وبذلك أصبح أكثر من 50 طياراً أميركياً يدخلون يومياً في تماس مباشر مع الدفاعات الجوية العراقية. وفي الوقت نفسه، فإن فرض هذه المناطق شكل التزاماً أميركياً طويل الأمد، كان سهلاً في فرضه بالبداية، لكنه لا يمكن أن ينتهي بلا إشارة إلى تراجع الالتزام الأميركي، وهذا ما سيفهمه ضحايا صدام في الداخل العراقي، وهو نفس ما ستفهمه دول المنطقة.[37]

(1) * صحفي في محطة CNN الأميركية. المترجم

تفاقم الأمر ليكون أزمة جديدة.

كانت الأزمة قد تفاقمت بالفعل بين العراق وقوات التحالف، حين بدأ النظام العراقي أولى عملياته العسكرية المتحدية ضد المتمردين في الداخل في أواخر عام 1992، وبدايات عام 1993. لقد أصبحت السيادة العراقية مقيّدة إلى حد كبير، بسبب التنازلات المرهقة التي وافق عليها العراق في اتفاق وقف إطلاق النار في 11 نيسان 1991. وبحلول عام 1992، لم يكتفي العراق برفع مستوى التوتر مع الطائرات الأميركية، إنما كان يعيق بشكل ممنهج عمل مفتشي اللجنة الدولية، ولا يبدي أي تعاون فيما يتعلق بالمحتجزين الكويتيين أو ألئك الذين ينتمون إلى جنسية ثالثة، كما تعمّد عرقلة إعادة ترسيم الحدود بين مع الكويت وفقاً لقرار مجلس الأمن، ولجأ إلى كل ما من شأنه أن يرفع مستوى التوتر. وانتحى النزاع أن يأخذ منحى شخصياً، وهو ما أسماه جيفري سميث بـ «نزاع شخصي خارج عن المألوف بين الرئيس بوش والرئيس صدّام حسين».[38]

وتصاعد هذا الصراع إلى سطح الأحداث في الفترة بين هزيمة الرئيس جورج بوش الانتخابية في تشرين الثاني 1992 أمام السيناتور بيل كلينتون، وتسلّم الإدارة الجديدة مقاليد الأمر في البيت الأبيض في 19 كانون الثاني 1993.[39]

وكان صدام يسعى في تلك الفترة إلى استذكار مناسبة حرب الخليج عبر توجيه إهانات للرئيس بوش في أواخر أيام تواجده في البيت الأبيض. واستغل صدام انشغال الولايات المتحدة بقوة في الصومال والبوسنة ليفتعل أزمته الجديدة. لقد كانت عملية فرض منطقة حظر للتجوال قد وفرت لصدام فرصة أن يفتعل الأزمة وأن يستهدف طيران التحالف في الوقت الذي يريده، وفي المكان الذي يرغب فيه. وعلى الرغم من أن عاصفة الصحراء أثبتت أن الجيش العراقي متخلف عن قوات التحالف في التكتيكات، والسرعة، والاستجابة، إلا أن المواجهة في ميدان حظر الطيران كانت تمنح العراقيين مسافة للتخطيط والتنفيذ وتجاوز فرق السرعة في الأداء.[40]

والى غاية كانون الأول من عام 1992، كانت منطقة حظر الطيران أمراً متنازعاً عليه بقوة بين العراقيين وطيران التحالف. وغالباً ما يشهد فتح نيران المدفعية المقاومة للطائرات، أو فتح الرادارات والرصد للطائرات. كانت هذه الأمور تحدث بتواتر منذ نيسان عام 1991، بالنسبة لمنطقة الحظر الشمالية، ومنذ آب 1992، بالنسبة لمنطقة الحظر الجنوبية.

ومع ذلك، فقد كانت هناك طلعات اختراقية بحدود اربع طلعات لمنطقة الحظر الشمالية، فيما كانت هناك حوالي ستين طلعة اختراقية لمنطقة الحظر الجنوبية. وخلال هذا الاختراق، تحلّق الطائرات العراقية لتسحب خلفها طائرات التحالف عميقاً إلى المنطقة العراقية الوسطى المحمية بالصواريخ المضادة للطائرات، وهناك ستلتقطها الرادارات الذاتية لمنظومة إطلاق صواريخ سام، هذا التكتيك عُرف باسم (فخ صواريخ سام)، وكثيراً ما تكرر تنفيذه.[41]

كانت مقاتلات القوة الجوية العراقية قد دأبت على التحليق منذ نيسان عام 1992، لكنها بدأت تخرق مجال الحظر الجوي فقط عندما ثبتت انتشارها في قاعدة الجراح الجوية شمال خط العرض 32. وبدأت بتنفيذ عمليات (فخ صواريخ سام) عبر تنفيذ غارات سطحية لا قيمة لها جنوب خط العرض 32، أي في المنطقة المحظورة على الطيران. كان ذلك في 10 كانون الأول 1992. كان أسلوب تنفيذ الغارات السطحية، أو(الوهمية) ليس بالجديد على القوة الجوية العراقية، فقد سبق أن نفذ مثلها ضمن المجال الجوي الإيراني في عام 1979، وضد المجال الجوي السعودي بعد غزو الكويت في عام 1990 .[42]

لكن الجديد في الأمر هذه المرّة هو التنسيق بين الطائرات العراقية وبطريات صواريخ سام، ففي السابق وخلال عدّة مناسبات كان الحرس الجمهوري يحجم عن استخدام بطرياته ذاتية الرصد من صواريخ سام، لكن هذه المرّة كان هناك تنسيق عالي المستوى بين فتح رادارات البطريات، وبين دخول طائرات التحالف إلى مناطق التغطية ببطريات صواريخ سام العراقية.[43]

وفي 27 كانون الاول 1992، وصلت أولى إشارات النوايا العراقية لتنفيذ فخ صواريخ سام، حينما اخترقت طائرة عراقية من نوع ميغ/25 منطقة كانت تجري فيها أربع طائرات من نوع (F ـ 15/c) دورية جوية. وعلى الرغم من أن طياري التحالف تمكنوا من تحقيق الرؤية البصرية للطائرة العراقية، لم يحصلوا على الإذن بإطلاق النار في الوقت المناسب، بينما تراجعت الطائرة العراقية بسرعة فائقة. لكن خلال دقائق، اندفعت مجموعة من الطائرات العراقية باتجاه خط العرض 32، وتمكنت من الترجع شرقاً وغرباً بسرعة جاذبة إنتباه طائرات التحالف حتى قبل ان تخرق بالفعل المنطقة المحظورة.[44]

وهنا بدأت المتحسسات الاستخبارية الألكترونية تشير إلى وجود إشارات من منظومات صواريخ سام قد بدأت تتدفق وتحاول تتبع طائرات التحالف. وكذلك إشارات رادارية تتبع

نفس الطائرات، هذا يعني أن هناك فخ من صواريخ سام قد جرى إعداده بدقّة عالية. ولو حدثت أخطاء بسيطة في الحسابات، فهذا يعني أن الطائرات العراقية هي التي ستكون في آخر النهار فريسة لصواريخ سام بدلاً من طائرات التحالف.[45]

لكن عندما توغلت الطائرة العراقية عميقاً في منطقة حظر الطيران في محاولة لتنفيذ الغارة الوهمية، تعبتها طائرتان من نوع(F ـ c/15)، ونصبت لها فخاً جنوب خط العرض 32. هنا حاولت الطائرة العراقية أن تطلق صاروخاً مضاداً للطائرات، لكن يبدو أن الصاروخ كان يعاني من عطل ما. وبعد محاولتين من طياري التحالف لطلب الإذن بالاشتباك مع الطائرة العراقية، تمكنوا أخيراً من تحطيمها ضمن مدى 20 ميلاً من نقطة إطلاق النار.

عن هذه الحادثة، يكتب العقيد بول وايت، يقول: «رغم أن ذلك اليوم انتهى على خير، كانت حادثة فخ صواريخ سام بمثابة نداء استيقاض ينبهنا إلى أن التكتيك الذي اتبعه العراقيون في نصب فخ صواريخ سام، كان تكتيكاً متقدماً وغير متوقع، وخاصة مسألة التنسيق بين أربع طائرات مختلفة ومشغلي بطرية صواريخ سام على الأرض».[46]

بعدها قامت الطائرات العراقية يومي 28، و30 كانون الأول 1992، وفي يوم 4 كانون الثاني 1993، بالمزيد من الغارات الوهمية. وفي الوقت نفسه نقلت القوات العراقية المزيد من بطريات صواريخ سام إلى تخوم خطّي العرض 32، و36. وبدأت بالفعل بتهديد الطلعات الاستكشافية والمراقبة التي تنفذها طائرة (U ـ 2)الأميركية.

وفي 6 كانون الثاني 1993، وجّه الرئيس جورج بوش الأب إنذاراً للعراق أن يسحب بطريات صواريخ سام المضادة للطائرات بعيداً عن منطقتي الحظر الجوي. وكان الإنذار الأميركي مدعوماً ببيان أممي صدر عن مجلس الأمن في 7 كانون الثاني 1993، واستجاب العراق بهدوء. لكنه أعاد نشر البطريات في 11 كانون الثاني، ونقل ممانعته إلى مستوى آخر ليعرقل هذه المرّة نشاطات الأمم المتحدة في العراق.[47]

وفي 8 كانون الثاني، أبلغ العراق بعثة الأمم المتحدة بأنها لن يعود بإمكانها أن تهبط بطائراتها لتفتيش منشآتالمنشآت العراقية، أو أنها، أي الحكومة العراقية، لن تكون مسؤولة عن سلامة أي طائرة أو طاقم تابع للأمم المتحدة. وخلال الأيام، 10، و11، و12 من كانون الثاني 1993، أرسل العراق المئات من الأفراد غير المسلحين إلى المنطقة منزوعة السلاح بين العراق والكويت التي تشرف عليها اللجنة الخاصة من الأمم المتحدة لإعادة ترسيم الحدود

بين العراق والكويت. كانت مهمة هؤلاء أن يستعيدوا أربعة صواريخ كبيرة مضادة للسفن من قاعدة أم قصر(التي صار جزءاً منها على الجانب الكويتي من الحدود نتيجة الترسيم الجديد)، وقد خرّب هؤلاء كل شيء يتعلّق بترسيم الحدود من علائم ودعامات وأسلاك.[48]

وعلى الرغم من أن الرئيس بوش كان متردداً من إطلاق عمل عسكري خلال الأيام الأربعة الأخيرة من فترته الرئاسية، إلّا أنه تشاور مع الإدارة الجديدة من أجل الإعداد لنوع من الاستجابة العسكرية.[49]

ضربات كانون الثاني1993 على العراق

كانت ضربات يوم 13 كانون الثاني الجوية على العراق هي الأولى منذ أن انتهت حرب الخليج عام 1991. ومع ذلك، فقد كانت تحمل نوعاً من صخب الأيام الأولى لانطلاقة تلك الحرب. كانت كل الضربات قد جرى تنفيذها على أهداف في الجنوب العراقي، لأن الحكومة التركية في ذلك الوقت لم تسمح بأن تتحول طائرات التحالف التي تفرض منطقة آمنة للكورد في شمال العراق إلى أن تنفذ ضربات جوية على القطعات والأهداف العراقية.[50] وفضلاً عن تنفيذ الطلعات الجوية الروتينية في منطقتي حظر الطيران، فقد أنيطت بهيئة العمليات المشتركة (القيادة المتقدمة المتمركزة في السعودية) أن توفر أقتراحات لخطط بديلة عن طبيعة الرد العسكري على استفزازالاستفزازات العراقية، ووضع هذه الخيارات أمام الإدارة الأميركية.

في عام 1993، كان الجنرال جيمس ريكورد هو القائد الميداني لقيادة العمليات المشتركة المتقدمة في السعودية.[51] وهو أيضاً كان المسؤول عن إعداد قائمة قصيرة بأهداف الدفاع الجوي العراقي التي لها الأولوية كي تستهدف في أول عملية قصف أميركية على العراق منذ نهاية حرب الخليج.

كانت هناك على القائمة مجموعة من نقاط القيادة والسيطرة، وعقد الاتصالات، فضلاً عن رادارات ثابتة موزعة على 6 مواقع تستخدم للإنذار والسيطرة والاستهداف. كان الهدف الواضح الذي رسمه البنتاغون لهذه العملية هو: «شل قدرات الدفاع الجوي العراقي الواقع إلى الجنوب من خط العرض 32».[52] كانت عملية استهداف منظومات صواريخ سام العراقية تأتي بالدرجة الثانية من الأهمية بالاستهداف، والسبب هو عددها الكبير، وقدرتها على التحرّك.

فضلاً عن أن الطيارين الأميركيين لو أوكلت لهم مهمة مطاردة بطريات صواريخ سام، فهذا يعني أنها ستستهلك الكثير من قدراتهم والوقت المخصص لطلعاتهم. لهذا، كانت الأوامر واضحة، وهي أن تضرب طائرات التحالف بطريات الصواريخ فقط فيما لو كان ذلك متاحاً ضمن جدول القصف.

وإلحاقاً بالإنذار الذي وجهه الرئيس بوش، والذي لم يمتثل له العراق، والذي تبعه بيان من مجلس الأمن الدولي، فقد وقع الرئيس المنصرف أمراً تنفيذياً في 12 كانون الثاني يوجه بالبدء بعملية قصف للمواقع العراقية المنتخبة جنوب خط العرض 32. ومع هذا، فقد تأجل تنفيذ الضربة الجوية بسبب الأحوال الجوية السيئة، وليوم آخر، لكن الإدارة الأميركية لم تكن تطيق الانتظار أكثر. وفي الساعة 21:15، بالتوقيت المحلي بدأت مجموعة من 112 طائرة متنوعة الهجوم الجوي. وعلى خلاف ما جرى في عاصفة الصحراء، فقد كانت ثلاثة أرباع القذائف المستعملة هذه المرّة هي من القذائف المسددة والمسيّرة بدقّة.[53]

وخلال 20 دقيقة، انتهت الضربة الجوية، وعادت كل الطائرات سليمة خارج المجال الجوي العراقي. وخلال ساعات، بدأت الصور الجوية تتدفق لكنها كشفت عن (قطع) في الأهداف التي جرى تنفيذ الضربة الجوية من أجلها. وظهر في الصور والمعلومات الاستخبارية الألكترونية والاستطلاعية إن الأهداف التي رسمت للضربة لم تنفذ بالكامل. وخلال أيام تبين أن 16 فقط من أصل ألأهداف المرسومة البالغ عددها 32 قد جرى ضربها واصابتها بدقّة. لقد واجهت طائرات التحالف نفس التحديات، وتراجع الدقّة في التصويب نتيجة القصف من ارتفاع 19000 قدم، والظرو ف الجوية السيئة. وهي ذات المعوّقات التي واجهتها عام 1991.[54]

لقد أخفقت طائرات التحالف في إصابة جميع أهدافها المرسومة لأسباب شتى، كما لم تتمكن الصور المأخوذة فيما بعد عبر الأقمار الصناعية من التأكيد على أن الأهداف والرادارات العراقية التي كان من المفترض استهدافها قد أصيبت بالفعل. لكن اطائرات الباقية تمكن من اصابة الأهداف الستة عشر المتبقية، وأحد هذه الأهداف هو مركز الإنذار والسيطرة في منطقة العمارة، حيث أصيب بدقّة، وهو بذلك قد حرم الدفاع الجوي العراقي من عقدة مهمة من عقد الاتصالات ومناقلة المعلومات في الجنوب.

أستمرت القوات العراقية بعد الضربة الجوية على النهج نفسه. وقام الجنود العراقيون

بحفر خنادق حدودية جديدة قرب العلامات التي تفصل الحدود العراقية عن الكويتية، وادعى العراق بأنه لن يكون مسؤولاً عن سلامة عناصر اللجنة الدولية الأممية الخاصة بترسيم الحدود. وفي 15 كانون الثاني، وجه الرئيس بوش إنذاراً جديداً للعراق من أجل أن يسحب جنوده من الموقع الحدودي، وأن يضمن سلامة عناصر الأمم المتحدة، لكن العراق اختار أن يتجاهل هذا الإنذار. ودفع ذلك الأمر الولايات المتحدة إلى تنفيذ عمليتين عسكريتين أخريين. كان الأول هو ضربة صاروخية على مصانع عسكرية عراقية في منطقة الزعفرانية قرب العاصمة بغداد. ووفقاً للمتحدث باسم البيت الأبيض وقتها، مارلن فيتزوتر، فإن تلك الضربة الصاروخية كانت تهدف إلى دفع العراق إلى الامتثال الكامل للمقررات الأممية.

وخلال آخر الاجتماعات لرؤساء اللجان وأعضاء مجلس الأمن القومي الأميركي، طالب أحد كبار الأعضاء بأن تتكرر الضربات على العراق، وأن يكون الاستهداف هذه المرّة للمواقع العراقية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.[55]

وكانت آخر قائمة من قوائم الأهداف المحتمل ضربها، والتي نوقشت في أواخر عام 1992، كان اجتماع هيئة الأركان المشتركة قد أسقط الأهداف الصناعية من المدنية، وتلك التي يمكن أن توظف لاستعمال مشترك بين الأغراض المدنية والعسكرية. وقدّم أحد أعضاء هيئة الأركان مقترحاً بأن تشتمل الضربات على البنى التحتية التي تخدم بشكل واضح للعيان الأهداف العسكرية بشكل مباشر. وجرى اختيار موقع الزعفرانية، كهدف لضربه من بين أهم تسعة أهداف رشّحها محللو قيادة العمليات المشتركة. ثم جرى استثناء الأبنية والأهداف التي يتوقّع مفتشو الأسلحة الأمميون أن يجدوا فيها وثائق تكشف برامج العراق النووية، ولهذا جرى استثناء وزارة الدفاع، ووزارة الصناعة والتصنيع العسكري.

والى الجنوب من بغداد بـ 13 كلم، كان هناك مجمع (مصنع الرابية). وهو مجمع غير محتمل أن يتعرّض للقصف. والسبب في عدم إدراجه كهدف محتمل، كان انكشافه الواضح. وكانت هناك جدران عالية تحيط به وتعزله عن المناطق السكنية المجاورة له.[56]

لكن لجنة مفتشي الأمم المتحدة، وبعض المنشقّين العراقيين أشاروا إلى أن الموقع يستخدم كجزء من برنامج تخصيب اليورانيوم العراقي. وهو بذلك يكون جزءاً من بضعة عشرات من الأبنية العراقية التي تكوّن بمجملها البرنامج العراقي للعزل النووي المتماثل (EMIS). وعلى الفور، جرى اعتبار ان الصواريخ طويلة المدى، المزوّدة بالرؤوس الحربية زنة

1000 رطل هي الأنسب لقصف المكان، باعتبارها الوسيلة الأسلم لتخطّى المنطقة العراقية الوسطة المحمية بالصواريخ. وجرى أيضاً تحديد نقاط الضرب المهمة داخل المجمع (16 عقدة رئيسية). وكانت هذه النقاط ضمن المدى المتاح للسفن الحربية الحاملة للصواريخ، والمتمركزة في الخليج أو في البحر الأحمر.[57]

وكان أمام قيادة قوة المهام المشتركة، وقيادة جنوب غرب آسيا القليل كي تقدمه كمساهمة في تنفيذ ضربة الزعفرانية، باستثماء إخلاء الاجواء وانتظار الضربة الصاروخية. وعنها سألت رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوة الجوية، الجنرال نيلسون، فأجاب: «لم يكن قرارنا أن نستعمل الصواريخ بعيدة المدى للأهداف الأرضية. لقد كان قراراً اتخذ بالكامل من قبل القيادة المركزية الوسطى، وقد أبلغنا بموعد التنفيذ فقط، وفي كل الأحوال لم تكن لدينا القدرة على استخدام هذه الصواريخ بالأصل لو طلب منا تنفيذ العملية».[58]

وتزامنت هذه الضربة بصواريخ توماهوك مع الذكرى الثانية لانطلاقة عملية عاصفة الصحراء في 17 كانون الثاني. وانطلق 46 صاروخاً من اربع سفن راسية في البحر الأحمر والخليج لتضرب أهدافها في الزعفرانية. باستثناء صاروخ واحد سقط بعد لحظات من إطلاقه نتيجة خلل في التشغيل الابتدائي. وكان هناك 38 صاروخاً نجحت في ضرب أهدافها بدقّة. وجرى تدمير 14 نقطة من أصل 16 نقطة سبق أن جرى تحديدها في المجمع. وقد تمكنت الضربة من تحطيم موجودات المصنع، وكانت تنضوي على نشاطات لحام، وورش لف وعزل للأسلاك، فضلاً عن الأبنية الرئيسة والثانوية في المصنع.[59] وسقطت 3 صواريخ دون أن تنفجر، فيما سقطت ثلاثة صواريخ أخرى في أماكن خالية ضمن المصنع. أما الصاروخ الاخير المتبقي، فيعتقد أنه قد جرت إعاقته من قبل الدفاعات الجوية العراقية، مما أدى إلى انحرافه ليضرب فندق الرشيد وسط بغداد، ويتسبب بمقتل 2 من المدنيين. بينما كانت النيران تلتهم مجمع مصنع الرابية.

وفي اليوم التالي، 18 كانون الثاني، أطلقت قيادة أركان القوة الجوية المشتركة لجنوب غرب آسيا، سلسلة من الغارات التي جرى الإعداد لها بدقّة. وكانت قد خفضت مستوى الاستهداف الدقيق، والاستحواذ على أهداف بعينها. لقد وصل الجنرال نيلسون منذ أربعة أيام، والآن هو في حالة متابعة لأهداف والأزمة، وسيتدخل في حال تطلب الأمر التدخل في التطورات الحاصلة بالفعل. ومرّة ثانية، لم تشرك غارات يوم 18،[60] منطقة حظر الطيران الشمالية واكتفت بالضرب في المناطق الجنوبية والوسطى. رغم أن هذه الطائرات في الشمال

كانت متداخلة بقوّة في عملية الاستجابة السريعة للمضادّات الأرضية العراقية، أو المتصدّيات من الطائرات العراقية في حال تدخلت؛ وهذه كانت إحدى نتائج عملية الاشتباك التي انتهت بإسقاط طائرة الميغ ـ 29 العراقية فيما سبق.[61]

وفي الوقت نفسه، كانت قيادة الاركان المشتركة للقوة الجوية تنتظر بفارغ الصبر أن تعاود قصف المواقع التي أفلتت من عملية القصف الأولى. لقد تركت ضربات يوم 18 كانون الثاني الدفاع الجوي العراقي في الجنوب وهو يعاني من إصابات ودمار كبير. وقصفت قاعدة الأمام علي الجوية، وجرى إخراج قاطعها لدفاع الجوي من عملية التحكم. وأفادت المصادر الاستخبارية بأن جنرالاً عراقياً كبيراً، ومعه 60 من عناصر الدفاع الجوي قد قتلوا في تلك الضربة الجوية[62].

ومثلما حدث مع مركز الإنذار والسيطرة في العمارة، فقد جرى تحطيم مركز الإنذار والسيطرة العائد لهذه القاعدة، وقد حيّدت تماماً قدرة العراقيين على تنفيذ (فخ صواريخ سام)، ولم تعد هناك قدرة عراقية على تنسيق طلعات الطائرات المتصدّية. ورغم أن الرادارات العراقية قد جرى استهدافها للمرّة الثانية، فقد كانت بطريات صواريخ سام أكثر خداعاً ويصعب تقفّي أثرها[63]. وكتب ديفيد فولغهام في هذا الشأن يقول: «كان العراقيون يبدون وكأنهم يريدون تشغيل دفاعهم الجوي ضمن آلية عمل منظومة الاستخبارات والمعلومات الأمنية الأميركية. وهذه المنظومة تحتاج في العادة إلى 24 ساعة لتشخيص مكان منصّة إطلاق صواريخ سام، وتحديدها كهدف ثم ضربها».[64]

وهذا يعني أنه وبعد سنتين من حرب الخليج، والطيران على ارتفاعات متوسطة، وخلال كل تقلبات الطقس والأجواء، وتفعيل القدرات على متابعة الأهداف، ما زالت معدّات الحرب الباردة تشكل تحدّياً للقوة الجوية العسكرية الأميركية.[65]

كانت ردّة الفعل العراقية على ضربات18 ـ 19 كانون الثاني، سريعة لكنها لم تستمر طويلاً؛ أعاد العراقيون بئر الرتقة النفطية قرب الحدود الكويتية، وتراجعوا إلى العلامات الحدودية التي سبق أن تم تحديدها. وفي الجنوب، استمرت الطلعات الجوية العراقية على ارتفاعات واطئة، لكن نشاط الرادارات انخفظ بشكل كبير كما أفاد تقرير وزارة الدفاع الأميركية في حينها. أما في منطقة حظر الطيران الشمالية، فقد استمرت محاولات نصب كمائن صواريخ سام، وكانت هناك مواجهات بين المدفعية المقاومة للطائرات، وطيران التحالف.[66]

بعد ذلك خصص النظام البعثي آلاف العاملين على إعادة بناء مجمع مصنع الرابية الذين كانوا يعملون على مدار الساعة، وأعيد إفتتاح المجمع بعد أربعة شهور من قصفه، بساحاته وحدائقه، كانت هناك نصب تذكارية مصنوعة من بقايا صواريخ توماهوك للتذكير بالضربة الأميركية.

كانت غارات 18 كانون الثاني 1993، مثلما حصل مع كل الضربات الجوية التي تلتها، قد أثارت أسئلة واقعية عن الأهداف التي تبتغيها الولايات المتحدة من عمليات القصف، أو حتى على الأمد الطويل من المواجهة مع العراق، سواء كان ذلك في حرب الخليج، أو في الشرق الأوسط. وكذلك الأسئلة عن الإرادة الأميركية في استعمال القوة العسكرية لحماية مصالحها في هذه المناطق. لكن ضربات كانون الثاني 1993، أعادت الأذهان إلى الأيام الحالكة لحرب فيتنام، حينما كان متاحاً فقط أمام الولايات المتحدة ان تنفذ ضربات جوية محدودة لأجل إرسال الرسائل. وفيها أيضاً مخالفة للعقيدة العسكرية التي أرساها كولن باول من قبل، والتي تنص على إن كان لا بد من استخدام القوة العسكرية، فإنها يجب أن تستخدم بضراوة وكثافة مؤذية ومؤثرة.[67] ووفقا لما ذكره قائد القوات الجوية المشتركة في القيادة المركزية، الجنرال نيلسون، فإن الضربات الجوية كانت» وسيل لإرسال الرسائل، وفي الوقت نفسه محاولة لإنجاز هدف عسكري مفيد». أما المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأميركية مارلن فيتز فقد بيّن أن «الضربات التي وجهت إلى مجمع الزعفرانية كانت لإثبات وجهة نظر، وفي الوقت نفسه تساعد في تحطيم حلقة صناعية داخلة في البرنامج النووي العراقي».[68]

ومع هذا نجد أن مايكل إيسنستاد يناقش هذه النقطة بأن الاستجابة العسكرية المتناسبة والمتوقعة، والموجهة بشكل مباشر إلى الوحدات العسكرية المعتدية كانت تسمح لصدّام أن يحسب بدقّة النتائج، وأن يقلل من حجم الأخطار المحيطة بنظامه حين يدخل في مواجهة مع قوات التحالف.[69]

استجاب العراق بعد ذلك بأن أطفأ الرادارات التي كانت تغطي كل العراق، وحدّ من النشاط الجوي. وأبلغ الأمين العام لأمم المتحدة باستعداده للتعاون مع اللجنة الدولية الخاصة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. وإذا كان العراق قد فعل ذلك استجابة لما قاله كلينتون في تشرين الثاني 1992 من أنه يرى أن هناك أفقاً للتفاهم مع العراق، فقد أثبتت الأيام سوء الحسابات العراقية، إذ أن الغارات الأميركية تكررت بعد اربعة أيام من تولّي كلينتون البيت الأبيض. فتحت الرادارات العراقية نشاطها، وتلقت ضربة مباشرة من الطائرات التي كانت تقوم

بدورية فرض منطقة الحظر. ووصلت الرسالة إلى العراقيين، بأن فتح النار لن يكون بموافقة من واشنطن، وإنما بردّ مباشر من الطائرات التي هي في حالة اشتباك بالفعل.[70] وقال وزير الدفاع الأميركي وقتها، ليس أسبين: «عندما نتعرّض للتهديد، فإننا نرد بشكل مباشر. وبعد ذلك نعلم الجهات الأخرى بالتفاصيل». أما الرئيس الجديد القادم إلى البيت الأبيض فقد دعم على الفور سياسة فرض مناطق حظر الطيران المستمرة منذ عهد من سبقه، قائلاً: «إننا سنتمسك بسياستنا السابقة التي تقضي بضرب الرادارات، ومضادات الطائرات كلما استهدفت طائراتنا».[71] وكان هذا أكثر من مجرد قول يقال. أما مستشار الأمن القومي، أنتوني ليك، فقد علّق قائلاً: «في السياسة التي ورثناها من الإدارة السابقة، نحن متمسكون بها، فإننا موافقون تماماً على أن تضرب طائراتنا أي موقع مضاد للطائرات يحدث أن يستهدف دورياتنا الجوية». وعلى الرغم من أن الانسحاب من الصومال حدث تحت ظل الإدارة الجديدة، إلّا أن لايك سرعان ما عاد وأكّد أن الرئيس الجديد لا يتعجل أي تغيير في السياسة المتبعة تجاه العراق. كما أنه متمسك بالتزاماته تجاه أمن منطقة الخليج؛ «لم تكن إرادة كلينتون أو إدارته هي الدافع في الانسحاب من الصومال، إلا أننا في مجلس الأمن القومي، لا ننوي أن نغير من أي سياسة أميركية متبعة تجاه العراق، وإننا باقون على التزاماتنا لاحتواء العراق لفترة غير محددة في المستقبل القريب».[72]

الفصل السادس

دبلوماسية التوماهوك

تحولت عملية إطلاق الصواريخ المنفردة، التي تنطلق من السفن، أو من الغواصات علامة فارقة للسياسة العسكرية التي انتهجها كلينتون تجاه العراق. وعرفت باسم «دبلوماسية التوماهوك»، أو «وخزات الإبر».[1] وقد ارتبطت كثيراً في أذهان المحللين والمراقبين بتفادي الإدارة الأميركية في عهد كلينتون تقديم أي نوع من الخسائر، وبالتالي ستتفادى تلقي أي انتقادات لسياستها في إدارة المواجهة العسكرية مع العراق.[2]

وربما كان وليام آركن حصيفاً بما يكفي لجمع هذه الملامح عن سياسة كلينتون بأن وصفها بأنها «حرب بلا شهقات»، في إشارة إلى العمليات التي اقتصرت على إطلاق صواريخ كروز، التي تحيلنا إلى موقف التعاطف النسبي الذي أظهرته الإدارة نفسها مع قضية تجريب العقاقير الطبية.[3]

لقد تأتت أكبر الانتقادات لهذه المواجهة المعتمدة فقط على صواريخ كروز، بسبب طبيعتها التي ثبت أنها طبيعة سياسية محدودة الأهداف، بل إنها بلا أهداف واضحة المعالم وطويلة الأمد. وخلال حقبة الثمانينيات، هددت إدارتا الرئيس ريغان وبوش الأب عدّة مرّات بتنفيذ ضربات، أو نفذتها بالفعل بشكل محدود. حدث ذلك في لبنان، وليبيا، وبنما، والصومال، والفليبين، والعراق.[4] لكن في حقبة ما بعد عاصفة الصحراء، اتخذت الإدارة الأميركية أسلوب الرّد على أي تحدّ تواجهه من العراق. ويبدو أن كبار صنّاع القرار في الإدارتين (بوش الأب، وكلينتون) لم تتضح لديهما الصورة بأنه لا يتوافر أي حل عسكري للمشكلة مع العراق. كان معلوماً أن أي عمل عسكري (باستثناء الغزو الشامل) لن يكون مجدياً ولن يتمكن من إزاحة صدّام المزعج لهما عن السلطة. وكلا الرئيسين لم يكونا مستعدين لأخذ هذا الخيار في الحسبان.[5]

كان من الواضح للعيان أن إدارة كلينتون لم تكن معنيّة بشكل مباشر بصياغة السياسة الخارجية صياغة جديدة كلياً. حالها في ذلك، مثل حال عدد من الإدارات التي تعاقبت على البيت الأبيض، والتي تتلبسها خشية أن تكون للتغييرات الحادّة في السياسة الخارجية إنعكاسات على البرامج الاقتصادية والسياسية الداخلية، وقد تأثر من حيث لا ترغب على شعبيتها.

وورثت إدارة كلينتون عقلية القيادة الأميركية للعالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة من الإدارة السابقة. ورغم أهمية هذه المسؤولية، إلا أن هذه العقلية تنضوي على شعور أميركي بضرورة خفض سقف التوقعات مما يمكن أن تجنيه من «شركاء السلام» حول العالم. وفي الوقت نفسه، نجد أن الولايات المتحدة تواجه حزمة أخرى من التحديات الإنسانية والأمنية حول العالم. وهنا نجد وزير الدفاع الأسبق ليس أسبين يقول: «أهلاً بحقبة التسعينيات، وفيها سنجد الولايات المتحدة في حالة مواجهة مع سلسلة من الأحداث. وفي كل حدث عليها أن تقرر إن كان يجب عليها أن تتصرف أم يجب أن تحجم عن التصرف؟ وهنا سنجد أنفسنا مضطرين للانتقاء والاختيار، لأننا بصراحة ليست لدينا الموارد الكافية كي نتصرف في كل مكان من هذا العالم».[6] وفي مثل هذا العالم، وأمام مثل هذه التحديات، يتوجب على الولايات المتحدة أن تستعمل رأسمالها السياسي والعسكري باقتصاد وترشيد واضحين.

لقد كان النسق الواضح المهيمن على فريق الأمن الوطني في إدارة كلينتون خلال فترته الرئاسية الأولى هو التحفظ والإحتراز في ردود الأفعال العسكرية. وكانت هذه الإدارة بكل تأكيد ليس لديها ممانعة تجاه تبني الخيارات عالية التقنية، والتي لا تشتمل على مخاطرة بالموارد البشرية.. وبالأخص الوزير أسبين، القادم للتو من فترة طويلة قضاها في هيئة خدمات قدامى المحاربين، كان يحتوي على نظرة تقييمية عالية للضربات التخصصية التي تتيحها فرص التقدم التكنولوجي في هذا المجال. وهذا ما تبناه بالفعل الوزير الذي خلفه في المنصب، وأعني ويليام بيري. وقبيل اختيار أسبين وزيراً للدفاع، أشار إلى هذا الأمر قائلاً: «إن المدرسة التي تميل إلى تحديد أهداف محدودة، قد تلقت تعضيداً إضافياً عبر تطور التكنولوجيا التي ساعدت على الاقتراب من حالة الكمال...الآن لدينا الطائرات الشبح، مثلما لدينا الصواريخ الموجهة بدقّة. يمكن الآن استهداف شبكات الطاقة، أو شبكات الاتصالات التي تستخدمها القيادات المعادية، أو ترسانة وسائل السيطرة.، وهذا النوع من الأهداف الذي تحافظ عليه القيادات الوطنية والعسكرية في العادة».[7]

ضربات حزيران 1993، بصواريخ كروز

لقد وضعت الأحداث معتقدات الوزير أسبين حول تأثير الضربات المدمرة للصواريخ موضع الإختبار بعد شهور قليلة من بدء إدارة الرئيس كلينتون مهامها في البيت الأبيض. ووصلت تقارير عن محاولة اغتيال نصبت للرئيس السابق بوش الأب الذي كان يؤدي جولة في الشرق الأوسط. كان يفترض لمحاولة الاغتيال المحبطة أن تحدث في الكويت. وصلت هذه الأنباء إلى البيت الأبيض أواخر شهر نيسان من عام 1993.

ووفقاً لتقارير الأمن الكويتي، فإن 11 مواطناً عراقياً، ومعهم 3 مواطنين كويتيين قد ضبطوا وهم يحاولون أن يهيئوا سيارة مفخخة معدّة لغرض التفجير أثناء مرور موكب الرئيس جورج بوش الأب. وإن هذه المجموعة كانت مدفوعة بالتخطيط والتنفيذ من المخابرات العراقية. كانت الحكومة الأميركية مرتبكة حقاً، لسببين؛ الأول أن أجهزة الأمن الكويتية تأخرت لأسبوع كامل قبل أن تعلن تفاصيل هذه المحاولة. والثاني تأثيرها الكارثي فيما لو حصل ونجحت بالفعل. وقد كتب بروس ريدال عن هذه القضية يقول: «كيف يمكن للعراقيين أن يكونوا على هذا المستوى من الغباء، أو الحماقة كي يخططوا لاغتيال الرئيس الأميركي الخارج توّاً من البيت الأبيض، في البلد الذي أسهم هو في تحريره بشكل رئيس، وخلال أقل من مائة يوم من خروجه من البيت الأبيض».[8]

كان متاحاً للعراقيين بالفعل تنفيذ مثل هذه المحاولات، بل إنها تناسب الطريقة التي يفكرون وينفذون بها أهدافهم. لقد كانت الشعبة 14 في المخابرات العراقية تحمل سجلاً طويلاً وسيئ السمعة في تنفيذ هذا النوع من الاغتيالات حول العالم. وقبل تلك الحادثة بفترة قصيرة، وتحديداً في كانون الأول1992، دبّرت المخابرات العراقية محاولة اغتيال لعالم عراقي نووي * حاول أن ينشق ويهرب في عمّان بالاردن.[9]

أما الشعبة المعروفة بـ (الشعبة21) في المخابرات العراقية، فقد كانت تتعامل مع التفجيرات، وكانت مسؤولة عن عدد من التفجيرات التي حدثت في شمال العراق، وكذلك في تركيا. وخلال شتاء عام 1991، حين كانت البعثات الإنسانية تضطر للتحرّك ضمن المناطق التي

* يشير المؤلف إلى حادثة اغتيال الدكتور مؤيد ناجي، وهو أستاذ عراقي في الفيزياء النووية حاول السفر عبر عمّان إلى ليبيا لغرض الحصول على عقد عمل، لكن عناصر المخابرات العراقية اغتالته أمام ابنته وزوجته في عمّان. المترجم

تسيطر عليها القوات الحكومية العراقية، وتحديداً ضمن منطقة بعرض 70 كلم قبل أن تصل إلى المناطق التي يسيطر عليها الكورد، تعرّضت ثلاث بعثات إلى قنابل زرعت في طريقها بعد أن فتشتها نقاط سيطرة عراقية. وبعد ذلك تم تسجيل 30 حالة تفجير ضد البعثات الإنسانية خلال الفترة بين عام 1991، وعام 1993 .[10]

وبالعودة إلى المواد التي ضبطت من قبل أجهزة الأمن الكويتية، والتحقيقات التي أجرتها الـ أف بي آي، ومكتب التحريات العدلية، فقد وجد أن المواد التي استخدمت في التهيئة للتفجير تطابق إلى حد بعيد المواد التي استخدمت في التفجيرات التي ارتكبتها المخابرات العراقية في تركيا.

وهنا يقول بروس ريدال؛ «على الرغم من أن الأدلة يمكن أن تتناقض مع الاستنتاجات التي توصل اليها المحققون، وأن هذه التناقضات قد تستغرق سنوات من النقاش، إلّا أنها كانت كافية لإقناع أصحاب القرار بالذهاب بها إلى مجلس الأمن الدولي، واتهام العراق بها رسمياً».

كان الرئيس كلينتون قد وقع تحت الضغط الذي يطلب منه أن يتصرف، والآن قد توفر له أكثر من سبب للتصرف تجاه العراق فضلاً عن كونه رئيساً جديداً قد وصل توّاً إلى البيت الأبيض، وهو مطالب بإيضاح السياسة التي سيتبعها مع المسألة العراقية. لقد استقبلت المؤسسة العسكرية الرئيس كلينتون بشيء من التشكيك، مدفوعة بمواقفه القديمة من الحرب في فيتنام، ومواقفه من قضية مثليي الجنس داخل القوات المسلحة. وعليه فقد جرى تصنيفه على أنه ذا مواقف ليّنة في جانب إتخاذ القرار العسكري، وقد واجه انتقادات للتو كونه لم يلجأ إلى استعمال الخيار العسكري في مواجهة قوات صرب البوسنة في قضية البلقان. ووفقاً لتحليل ريدال، فإن إدارة كلينتون أرادت أن تنتهز الفرصة لتثبت لمنتقديها أنها تحسن التصرف السريع، وأنها قادرة على الرّد عبر اللجوء إلى خيارات استعمال القوة بسرعة وبلا تأخير.[11]

كانت المهمة الأولى أمام إدارة كلينتون هي أن تجتمع وتنتقي هدفاً أو أهدافاً تكون على قائمة الضربة القادمة. ووفقاً لما يقوله ليون فيورث، وهو مستشار نائب الرئيس آل غور لشؤون الأمن الوطني، فإن صنّاع القرار اجتمعوا وأجروا مناقشات معمّقة حول حجم عملية القصف الجوي المزمع تنفيذها. وكان أول قرار اتخذوه هو أن يكون هناك تناسب بين حجم العملية، ومقدار التأثير في المجتمع الدولي من الناحية القانونية. وهم بذلك استشاروا مجموعة من خبراء القانون الدولي، لأجل أن تسوّق نوايا الإدارة الجديدة قبل كل شيء أمام

الكونغرس والرأي العام الأميركي.[12]

كان الأساس الذي تبنى عليه هذه الضربة المزمعة على العراق، هو حق طيران التحالف في الدفاع عن النفس فيما لو تعرّض إلى تهديدات، وهو ذات الأساس الذي اعتمدته الإدارة الأميركية في ضرب ما يعتقد أنه معسكر لتدريب الإرهابيين في ليبيا عام 1986. هذا يعني أن الأهداف التي ستنتقيها الإدارة الأميركية يجب أن تكون على صلة مباشرة وقريبة من قدرات العراق على تجنيد الإرهابيين وتهديد الولايات المتحدة. ولهذا فقد كانت عملية انتقاء الأهداف تشتمل على إسهام غير معتاد وغير مسبوق من قبل مكتب المباحث الفيدرالية، والمخابرات المركزية، فضلاً عن منظومة الحماية السرّية (باعتبارها كانت مسؤولة عن حماية الرئيس الأسبق جورج بوش الأب). وكان هناك ممثلون عن هيئة الأركان المشتركة، باعتبار أن محاولة الاغتيال بالتأكيد قد جرى الإعداد لها عبر فرع من فروع المخابرات العراقية العاملة في الشرق الأوسط. وكان هناك أيضاً معلومات جرى استسقاؤها من المنشقين العراقيين، وقد جرى بالفعل في هذا الاجتماع تعيين ستة نقاط أساسية ومكاتب أساسية ضمن مبنى رئاسة المخابرات العراقية وسط بغداد.[13]

وكان توفير الغطاء القانوني هو الخطوة التالية، حيث عوّلت إدارة كلينتون كثيراً على هذا الأمر في تقريرها لتوجيه الضربة الجوية للعراق. ويقول ستيف كول في هذا الشأن: «كان هناك محام وحقوقي ينتمون إلى مؤسسات دولية، فقد ركز كلينتون الكثير من الاهتمام أن تكون الأدلة ترقى إلى المعايير القانونية المطلوبة لتبرير الاستعمال العسكري للقوة».[14]

وجرى عرض الأهداف على العقيد جيمس تيري، وهو المشاور القانوني لهيئة الأركان المشتركة، وأبدى تأييده لاختيارها. ووفقاً لما كتبه الجنرال تشارلس دنلَاب، وهو نائب المدعي العام المنسّب للعمل في القيادة المركزية الوسطى الأميركية، فإن العقيد تيري كان يعمل قريباً جداً من كولن باول...بل إنه كان يمتلك تأثيراً إلى درجة بأنه ليس هناك من أحد سيراجع بعده أي هدف من الأهداف المنتقاة لضربها لو أيّد هذه الضربة.[15] وفي مؤتمر بعد الضربات الجوية، كرر كولن باول شرح مسألة التناسب في اختيار الأهداف، وقال: «لقد اخترنا ضرب مبنى المخابرات العراقية لأنها كانت الأقرب والأكثر تورطاً في التحريض. إننا نعرف جيداً علاقة المخابرات العراقية بالتخطيط والتحريض على الاغتيال. وكان اختيارنا لهذا الهدف، يتناسب مع حجم اعتداء مثل محاولة اغتيال الرئيس بوش، وهو يقع في منطقة محصورة وممنوعة وسط العاصمة بغداد، ومعزولة بجدران عازلة. واستهدفنا مقر قيادة المخابرات بدقّة. لقد اخترنا أن

نضرب أجزاءً من المجمع التي هي على قدر كبير من الأهمية أكثر من غيرها».[16]

وأكدت مادلين أولبرايت من جانبها أن الهدف جرى انتقاؤه بدقّة، وأنه يتناسب بالفعل مع الرّد الذي تحتاجه الولايات المتحدة، وهو الذي يقوض البنية التحتية لإدارة العملاء من الإرهابيين العراقيين.[17]

أما توقيت توجيه الغارة القاصفة، فقد كان هو الآخر عنصراً مهماً في تقييم نجاح التنفيذ. وقد جرى حصر مسألة التوقيت والقرار بتوجيه الضربة ضمن دائرة حصرية ومحددة داخل الإدارة الأميركية من أجل الحفاظ على عنصر المفاجأة. بالرغم من أن الصحف الأميركية نشرت عدّة تقارير تتنبأ فيها بأن إدارة كلينتون قد أقرّت بشكل نهائي توجيه ضربة جوية للعراق.

وفيما بعد كشف تقرير داخلي للمخابرات المركزية، بأن المجموعة التي قررت توقيت الضربة شهدت جدلاً بين صغار السن من الصقور الذين أرادوا توجيه الضربة خلال أكثر ساعات النهار التي يكون فيها المبنى مشغولاً، بينما فضّل كبار صنّاع القرار أن يجري توجيه الضربة في توقيت بحيث تقلّ معه الخسائر البشرية العراقية إلى أقل قدر ممكن.[18] واستنتج التقرير بأن المجموعة لم تكن ترغب في توجيه رسالة إلى الرأي العام بأن عدد القتلى الذين سيسقطون خلال الضربة الجوية هو أمر غير مهم بالنسبة لهم. في المقام الأول، فإن توجيه الضربة خلال ساعات الليل سيقلل من عدد الضحايا العراقيين،[19] وهو أمر يجب أن يؤخذ بالحسبان، كون محاولة اغتيال الرئيس بوش في الكويت قد فشلت وجرى كشفها دون أن تحدث أي خسائر بشرية. ووفقاً لما كتبه ليون فيورث، فإن مجلس الأمن القومي الأميركي أبدى قلقاً عن ردود أفعال الشارع العربي، والحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة فيما لو أدّت الضربة إلى إراقة دماء كثيرة، أو إنها تحوّلت إلى حمام دم. كما أن هناك قلق إزاء موقف الروس والفرنسيين.[20] وبعد وقت الضربة الجوية، صرّح وزير الدفاع ليس أسبين بأن من بين الأغراض التي جرت مراعاتها في تلك الضربة هو أن تتم خلال الليل لتفادي أي خسائر بشرية غير ضرورية، أو أي تفجيرات لبعض الصواريخ قد تنحرف عن أهدافها عرضاً.[21]

وبعد تعيين الأهداف مباشرة، وجرى بسرعة افتراض أن صواريخ توماهوك هي الأنسب لتنفيذ المهمة، ولم يكن هناك الكثير من الجدل داخل فريق كلينتون للأمن القومي حول الخلطة التي ستستخدم بها القوات الأميركية الأسلحة الضاربة، أما أسبين فقد بيّن أن الأفضلية كانت للصواريخ بعيدة المدى لأنها ببساطة لا تضع الطيارين الأميركيين ضمن أي خطر.[22] ومن

جهة أخرى، يشدد العقيد دونلاب على أن اختيار السلاح المناسب، كان يجب أن يخضع إلى معايير منها أن إطلاق الصواريخ خلال النهار يمكن أن يعرّضها للتقاطع من قبل أسلحة الدفاع الجوي العراقية، وهذا قد يحرفها عن مسارها، وقد تضرب منطقة آهلة بالسكّان وبالتالي تكون النتائج عكسية وخاصة في الإعلام المعبأ ضد الولايات المتحدة.[23]

إن انطلاق الصواريخ بسرعة 550 ميلاً في الساعة، وعلى ارتفاعات منخفضة يجعلها هدفاً سهل المنال خلال النهار من قبل الدفاعات الجوية الأرضية العراقية. وخلال حرب الخليج انخفض عدد الصواريخ المطلقة خلال النهار بعد اليوم الأول بشكل كبير، وكانت قد أدّت إلى دمار جانبي كبير عبر انحرافها عن أهدافها المرسومة.[24] وكما حدث خلال غارات كانون الثاني 1993، حيث بين المتحدث الرسمي الأميركي ان اختيار القصف خلال الليل جاء لتقليل الإصابات بين المدنيين.[25] وفي هذا المجال كتب وزير الدفاع أسبين يقول: «إن الصواريخ الباليستية كان يجري تصنيفها باعتبارها من الأسلحة الاختيارية. وإن مهمتها الرئيسة هي أن تبقي الطيارين الأميركيين بعيداً عن المخاطر».[26]

وحالما يجري انتقاء الهدف وتشخيصه كي يتم استهدافه وضربه، يجري مقدماً افتراض أن هذه الضربات سيجري تنفيذها عبر صواريخ توماهوك حصراً. أما الأعضاء المدنيون الذين كانوا في مجلس الأمن القومي على عهد كلينتون فقد كانوا مترددين تجاه التدخل في صناعة قرار الضربات نفسها. وهنا يكشف ليون فيورث «أنهم كانوا يتحاشون الدخول في نقاش مع العسكريين حول نوعية حزمة الأسلحة التي ستستخدم في تنفيذ الضربة».[27]

وخلال حرب عاصفة الصحراء، تحولت الصواريخ الباليستية طويلة المدى، إلى سلاح الأمر الواقع متى ما كان هناك هدف على وجه الأرض ضمن منطقة بغداد عالية التحصين بالدفاعات الجويّة. لقد كان المستشارون العسكريون دائماً ما يدعموا استخدام هذه الصواريخ، متى ما كانت المهام محدودة والأهداف معيّنة بالضبط. وينقل أحد كبار السياسيين من تلك الفترة، بأن الإدارة الأميركية سعت إلى استخدام هذه الصواريخ من أجل أن تظهر للآخرين بأنها يمكن أن تتصرف من جانب واحد وبسرعة كبيرة في مسألة هي كانت قيد الجدل والتفاوض بين الولايات المتحدة والعراق. وفي هذه النقطة، قالت مادلين أولبرايت وقتها: «إن المصادفة جعلت من المواجهة بين العراق والولايات المتحدة لوحدها، من دون أن تكون هناك أطراف أخرى في المسألة العراقية».[28] كان الحلفاء الإقليميون يشاركون أولبرايت بالفعل في هذا التوجه، ولم يصدر عن السعوديين ما يشجع على استخدام قواعدهم الجوية لأجل تنفيذ هذه

الضربة. ولم يكن هذا الأمر ليشكل مشكلة لدى القوات الأميركية التي اتجهت على الفور إلى اختيار الصواريخ الباليستية البعيدة المدى كسلاح مفضل في استهداف مكاتب المخابرات العراقية.[29]

وفي الساعة 02:00 من فجر يوم 26 حزيران 1993، بدأت سفينتان حربيتان أميركيتان إطلاق مجموعة من الصواريخ باتجاه أهدافها في بغداد. وانطلق 14 صاروخاً من المدمرة الحربية يو. أس. أس. بيترسون Peterson، التي كانت متوقفة في البحر الأحمر. وانطلقت 9 صواريخ من المدمرة الحربية يو. أس. أس. تشانسلرسفيل/ Chancellorsville التي كانت تقف في الخليج. وفشلت عملية إطلاق صاروخين، على حين استمر 23 صاروخاً في رحلتهم نحو بغداد. وكان تحليق هذه الصواريخ عبر منطقة عرعر السعودية ثم الدخول إلى الأجواء العراقية، وهي تطير بارتفاع 30 متراً عن سطح الأرض. وكان كل صاروخ يحمل أضواء متحسسة تكشف له الطريق والمسارة الذي يتبعه. وما حدث هو أن 16 صاروخاً ضربوا أهدافهم في غضون 5 دقائق. كانت هناك 3 صواريخ أخطأت هدفها بمسافة صغيرة وتوجهت إلى منطقة سكنية بالجوار، بينما كل نقطة مختارة من المبنى سقطت عليها أربعة صواريخ، وهو ما جعل المجمع حطاماً ظاهراً. فقتل 8 مدنيين في هذه الضربة ومن بينهم فنانة عراقية مشهورة هي ليلى العطار، وجرح 12 آخرين.[30]

لقد جذبت هذه العملية انتباه السياسيين أكثر مما فعلت مع القادة العسكريين، رغم أن رئيس هيئة الأركان المشتركة لقوة المهام في السعودية الجنرال نيلسون صرّح بأن دوره اقتصر على إبلاغ الحلفاء بالخليج قبل دقائق من التنفيذ[31]، إلّا أنها أظهرت قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ عملية ردع عسكرية تتناسب فيها القوة العقابية مع ما ارتكب من جريمة تحددها قناعاتهم ومعاييرهم. لكن في داخل الولايات المتحدة كانت الأمور تجري بغير اتجاه. ولم تتلقَّ الضربة الجوية استحساناً كبيراً لا في الكونغرس، ولا لدى الرأي العام الذي رأى فيها ضربة محدودة لتدمير مقر مؤسسة وأبنيتها فقط. وأشارت بعض البرامج التلفزيونية والمعلقين والصحافة المكتوبة إلى أن ردّ الفعل المتناسب مع محاولة الاغتيال يجب أن يتوجه نحو صدّام نفسه.

وفي هذا الشأن كتبت صحيفة (لوس أنجليس تايمز) في افتتاحيتها تذكر بأن ضرب ليبيا عام 1986، كانت العملية تحتمل استهداف الزعيم الليبي نفسه، رغم أن استهداف الزعماء الأجانب لم يكن أمراً قانونياً في الولايات المتحدة في ذلك الوقت. لكن الأمر يختلف مع

صدّام الذي يتنقل باستمرار، ويمكن أن تصاغ الأهداف بما يجعل سلامته الشخصية في خطر، وربما تكون هذه هي رسالتنا لصدّام في المرّة القادمة.[32]

وفي هذه الفترة، دأب المسؤولون الحكوميون على تقديم حزمة من الأسباب تسوّغ عدم استهدافهم صدّام شخصياً في هذه الغارات. وتراوحت هذه الأسباب بين كونها تبريرات فلسفية وتفسيرات قانونية ضد اشتراك الحكومة الأميركية في عملية اغتيال، أو أنها تنحى منحىً تقنياً فنياً يسوّغ صعوبة استهداف صدّام، وأن الصواريخ الباليستية بعيدة المدى ليست هي السلاح المناسب لإنجاز مثل هذه المهام.[33] لكن الحقيقة هي أن صدام لا يمكن تحديد موقعه بدقّة كافية كي يتم استهدافه، وهذا يمثل وجهاً آخر من أوجه نقص المعلومات الاستخبارية بما جعل العمليات العسكرية الأميركية تنشط ضمن فن الممكن.[34]

اندهش الكونغرس، والصحافة الأميركية، والرأي العام تجاه الجهود التي بذلتها الإدارة الأميركية لكي تحرص على إبقاء الخسائر واطئة في جانب العدو، وهو الأمر الذي جعل الضربات تبدو غير فعالة. وكلا الصحيفتين، لوس أنجليس تايمز، وواشنطن بوست، أشارتا إلى أن توقيت الضربة في وقت مبكر جداً من الساعات الأولى لذلك اليوم، إنما يجعل الضربة الجوية مجرّد عمل رمزي من جانب الولايات المتحدة. وكتبت واشنطن بوست تقول: «إن إطلاق الصواريخ عبر البحار باتجاه بغداد في تلك الساعة المتأخرة جعلها تعبر من فوق ظهر صدام حسين، وفي الحقيقة كانت عملية تهديم لأبنية فارغة».[35]

وهذا الحال كان سيغدو صحيحاً حتى لو كانت الضربة قد وقعت خلال ساعات النهار، لأن النظام البعثي كان يتتبع عملية تهيئة الرأي العام الأميركي وتحشيده لقبول الضربة العسكرية، ومن ثمّ فقد كانت لديه مؤشرات تدفعه إلى إخلاء مباني مقر المخابرات العراقية، ولم يبق في المبنى سوى بعض الكوادر الهيكلية التمويهية.[36] وفي يوم 19 كانون الثاني، قبل تنفيذ الضربة بأسبوع صرح طارق عزيز بما يأتي: «حتى لو أن الولايات المتحدة تهددنا، دعوني أقول لكم شيئاً، إن الدولة العراقية هي من بين الدول الأكثر خبرة في المنطقة بمواجهة الولايات المتحدة، وكلنا يعلم أن قصف مبنى بصاروخين أو ثلاثة لن يغير شيئاً، ولن يجعلنا نخسر الحرب، إننا نعرف مدى فاعلية الصواريخ ومحدودية أثرها».[37]

الاختراق في البصرة 1994: خديعة تشرين الأول العراقية تجاه الكويت

لو صرفنا النظر عن المقاومة المتشظية التي مارسها العراق تجاه عملية فرض منطقتي حظر الطيران، فقد كانت عملية قصف مقر المخابرات في حزيران 1993 هي آخر العمليات العسكرية تجاه العراق في تلك السنة. وسرعان ما تارجع العراق بعدها بعيداً عن عناوين الأخبار. وكان الشغل اليومي الشاغل هو إدامة عمليات التفتيش الأممية عن أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن الجهود العسكرية المستمرة لاحتواء العراق. وكانت القوات الأميركية مستمرة في عملية مراقبة وتقدير التهديدات التي يشكلها العراق لجيرانه. وهذه العملية تتضمن تقدير الإمكانات العراقية على الأداء والتنفيذ والاستعداد للتحشيد العسكري.

ومثلما استنتحت لجنة المخابرات في الكونغرس الأميركي من أن: «قضية نوايا صدّام لتهديد جيرانه، وتهديد قوات التحالف أو القوات الأميركية هي قضية ذات جانب عال جداً من الأهمية. وللأسف، فإن السبب الأول لعدم وجود تقييم شامل لقدرات العراق على التهديد هو غياب المصادر الاستخبارية البشرية عن هذه التفاصيل حصراً».[38] يأتي الافتقار إلى أي مصدر يُعتمد عليه داخل منظومة صدّام للتفكير والتخطيط ليجعل المشهد معقداّ أمام الدوائر الاستخبارية الأميركية. وعلى هذا الأساس بدأت الدوائر الاستخبارية الأميركية تعتمد بدلاً من ذلك على تاريخ صدام في العدائية بدلاً من محاولة تقدير نواياه للعدوان. وعليه فقد جرى الافتراض أساساً أن صدام لم ولن يتراجع عن نواياه العدوانية تجاه جيرانه. ومن جانب آخر، فقد كانت القدرات العراقية تقع تحت تأثير الشك في التقدير من جانب الاستخبارات التقنية الأميركية التي طالما أفرطت في تقدير هذه الإمكانات.

وكانت هناك مذكرة مهمة عن تقدير القدرات العراقية جرى تعميمها في آيار 1991، نصت على «أن القوات العراقية لم تعد تشكل خطراً إقليمياً، ان بإمكانها فقط أن تنفذ عمليات محدودة داخل الحدود العراقية».[39] ويمكن لها أن تشكل تهديداً تجاه الكويت فقط إذا انسحبت كل القوات الأميركية وقوات التحالف من مسرح عمليات الكويت.

وفي الوقت نفسه، نجح النظام البعثي في استعمال المحركات الولائية لصالحه داخل الجيش العراقي لأجل قمع الانتفاضة عام 1991، والتي أتبعها بعمليات تطهير وإعادة هيكلة للوحدات العسكرية بشكل صارم وقاسي. كانت حرب الخليج، والانتفاضة التي تلتها قد تسببت في تفكيك وتحطيم العديد من الوحدات والفرق العسكرية جيدة التنظيم، مما دفع

النظام بعد الحرب إلى خفظ عدد الفرق الآلية أو المدرعة من 7 فرق إلى 5 فقط. وكذلك انخفض عدد فرق المشاة من 20 فرقة إلى 15 فقط. وكذلك جرى حل مليشيات حزب البعث (الجيش الشعبي)، التي كانت تضم 250 الف عنصر، وحل أفواج الدفاع الوطني الكردية التي كانت تضم 100 الف عنصر.[40] وجرت إعادة هيكلتها جميعاً. مع هذا، فقد كانت فرق الحرس الجمهوري الخمسة المتبقية تشكل نسبة عالية من القوات المسلحة العراقية، وقد جرى وضعها تحت قيادة الفريق حسين رشيد محمد التكريتي. وهو يعتبر من الضباط المتميزين الذين أشرفوا بالأصل على توسعة الحرس الجمهوري بين عامي 1986، و1987، خلال الحرب العراقية الإيرانية. ومن الشعار الأجوف (جيش المليون مقاتل)، ظهر ظهر جيش أقل في مستوى تحدياته، ويقول وزير الدفاع العراقي علي حسن المجيد بأنه: «جيش أقل في حجمه، لكنه أقوى في أفعاله للدفاع عن العراق وأمنه، وليحمي العراق من القوى الرجعية العربية، وكذلك يحميه تجاه إيران وإسرائيل.[41]

لكن تقرير الجيش الأميركي (كتيّب ميدان المعركة) يصف الجيش العراقي في عام 1994، بأنه يتحرك نحو حيازة النوعية على حساب الكمية.[42] وإلى جانب أعادة بناء القوات المسلحة، فقد تمكن العراق من إعادة إعمار كثير من البنى التحتية والجسور التي قصفت خلال عاصفة الصحراء، استعاد وجزءاً مهماً من قدراته في التصنيع العسكري، وكانت 6 مصانع فقط من أصل 83 مصنعاً قد جرى قصفها خلال عاصفة الصحراء، واستعيدت الخدمات المدنية إلى مستوى مقبول نسبياً.

وفي آذار 1992، أبلغ مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية روبرت غيتس الكونغرس أن العراق استعاد ما يقارب 87 % من قدراته التصنيعية في مجال الأسلحة التقليدية. وكانت المعدات التي أخليت قبل الضربات الجوية قد أعيدت إلى أماكنها، كما أعيد تشغيل المعدات والمكائن التي أنقذت من المصانع التي تعرضت بالفعل إلى القصف الجوي. لكن المحدد الحقيقي المستحكم على القدرات العراقية كانت هي العقوبات التي تمنع العراق من استيراد مواد خام أو معدات تخصصية، نتيجة عدم توفر الموارد المالية اللازمة لها، العقوبات التي قال عنها علي حسن المجيد أنها «تسببت في إيقاع ضرر واضح ومهم».[43] وقد ورد في تقرير الاستخبارات الأميركية عن القدرات العراقية لعام 1999 حمل عنوان «القدرات العسكرية العراقية خلال 1990»، أن العراق غير قادر على إدامة زخم أي هجوم عسكري، أو تماس مسلح في نزاع يستمر لفترة طويلة طالما كانت العقوبات المفروضة عليه سارية المفعول.[44]

لكن ما فات التقديرات العسكرية الأميركية لعامي 1991، و1994، هي أن العراق استعاد بالفعل القدرة على الحركة والمناورة العسكرية بما لديه من قدرات عسكرية متوفرة. وهو ما يجعله قادراً على نشر وحدات عسكرية كبيرة وعلى مساحة واسعة قبل أن تتمكن القوات الأميركية من الانتشار بدورها أمام القوات العراقية في جبهة صدّ أو تماس. كان العراق لديه تاريخ من العمليات العسكرية بعيدة المدى، والتحركات الطويلة التي ترافقها بالعادة. حصل هذا الأمر من عام 1948 إلى عام 1973 خلال عمليات الانتشار الاستطلاعية التي ترافقت مع الحروب العربية الإسرائيلية. وكانت لدى العراق قدرات عسكرية على نقل أربع فرق خلال الحرب العراقية الإيرانية على طول الجبهة الممتدة من الشمال إلى الجنوب,[45] وهذا ما حصل في حرب الخليج. حيث تمكن العراق من نشر ثماني فرق عسكرية وتحشيدها وجمعها، ومد ذيلها العسكري خلال مسافة 300 كلم خلال 14 يوماً فقط.[46]

وعلى الرغم من أن العراق فقد جزءاً كبيراً ومعتبراً من ترسانته العسكرية القابلة للنقل (على سبيل المثال تراجع عدد العربات المدولبة بشكل كبير ضمن فرق المشاة العسكرية العراقية) في مسرح عمليات الكويت، إلّا ان هناك قدرة متوفرة على نقل القطعات مازالت فاعلة ومؤثرة.

في أيلول من عام 1994، أتم العراق تحشيد قوات كبيرة في الجنوب ومعظمها كانت من قوات الحرس الجمهوري، وأفادت استخبارات بشرية نادرة التوفر أن فرقتين عسكريتين من فرق الحرس الجمهوري قد انتقلت بالفعل لتنتشر ضمن نطاق منطقة حظر الطيران الجنوبية.[47] وفي 5 تشرين الأول تمكنت مصادر الاستطلاع والمراقبة الأميركية من تأكيد انتشار هذه القطعات، مما أدى إلى إصدار تحذير استخباري لوحدات قوات التحالف المتواجدة في الخليج في اليوم التالي. وفي 9 تشرين الأول، أعلن الفيلق الثالث الأميركي حالة الاستنفار في مواقع تواجد قواته، لقد كان العراق في تلك اللحظة قد تمكن من نشر ما يقرب من 20 الف جندي، ومعهم التموين اللازم والكافي لأسبوعين ضمن نطاق 40 كلم فقط من الحدود الكويتية.[48]

ولو صرفنا النظر عن القوة الكويتية الصغيرة المتوفرة للدفاع عن تلك الدولة، فإن كل ما يتوفر فعلياً على الارض لم يتعدى 2000 جندي أميركي، فضلاً عن 6 كتائب آلية جاهزة للتدخل كقوة مهام ولم تكن قوة دفاعية متكاملة. وفي وقت لاحق أكد المتحدث باسم البنتاغون أن الوضع على الأرض كان ينذر بإمكان متاحة أمام العراق لتنفيذ غزوة برية محدودة عبر الحدود

الكويتية، ولم تكن هناك موارد كافية لإيقاف مثل هذا التقدم لو انه حصل، لكن العراق لم يكن قادراً على إدامة مثل هذه العمليات العسكرية لزمن طويل. كما أكد أن هذه القوات العراقية بالتحديد كانت هي أفضل ما لدى العراق من قطعات عسكرية.[49]

وبدأ طيران التحالف يكثف من طلعاته فوق القوات العراقية، فيما تحرّكت سفن حربية أميركية إلى الخليج بسرعة استثنائية. وحينها بدأت بعض قطعات الحرس الجمهوري بالفعل تتجه بعيداً عن الحدود الكويتية باتجاه البصرة. بينما عادت بعض القطعات أدراجها باتجاه قاعدة الإمام علي في الناصرية بحلول يوم 13 تشرين الثاني 1994. [50]

إن الدرس الذي خرج به صدّام من هذه التجربة، هو علمه بأن قوات التحالف يمكن أن تستجيب بسرعة كبيرة لتحشيد آلة عسكرية مدمرة، وسبق أن جرّب أثرها عبر السفن الحربية القادرة على إطلاق عدد كبير من الصواريخ في وقت قصير، فضلاً عن استهداف وانتقاء أهداف متنوعة جداً على طول العراق وعرضه. وجرى بالفعل استنفار ثلاث فرق عسكرية أميركية فضلاً عن تهيئة 150 ألف جندي لنشرهم خلال فترة قصيرة. وكانت هناك على ضفة قوات التحالف أكثر من 350 طائرة جاهزة للدخول في معركة سريعة وخاطفة تأميناً لحدود الكويت. وبحلول 20 تشرين الأول، كانت هناك قوة قتالية جاهزة في الكويت قوامها 13 ألف مقاتل، من ثلاث فرق آلية ومدرعة. ولا بد أن صدّام قد لاحظ أن هناك تكاليف مؤلمة آنية ولحظية نتيجة مناورته غير المحسوبة هذه.[51]

مكابدات للإبقاء على سياسة الاحتواء

بينما كانت المواجهات العسكرية والدبلوماسية جارية بين العراق والولايات المتحدة خلال الفترة التي تلت عملية عاصفة الصحراء، في الوقت نفسه كانت هناك مواجهات استخبارية، وأخرى على صعيد العمليات السرّية تجري بصمت وتأخذ مداها في الصراع.[52] وبالعودة إلى وقت مبكر، منذ 3 آب 1990، حين وقّع الرئيس جورج بوش الأب أمراً رئاسياً يسمح بتمويل عمليات المخابرات المركزية الأميركية التي تهدف إلى تغيير النظام في العراق. وعلى أرض الواقع، فإن هذا التخويل بقي عاملاً حتى تحت إدارة الرئيس بيل كلينتون. أما أجهزة صدّام المخابراتية والأمنية، فقد قامت من جهتها بتركيز الأنظار ضد أي عمل يهدد وجود النظام، بل إنها انخرطت في سلسلة من كشف المؤامرات والمخططات للإطاحة بالنظام على صُعد كانت تعد مناطق آمنة للنظام، ويأمن جانبها وولاءها له. حدث هذا بين عامي 1991، و1994. [53]

وحدث أن أقرب القبائل الحليفة للنظام قد بدأت تتباعد عنه وتشعر بنفور متزايد. وقد جرت تحقيقات تتعلق بمحاولات الانقلاب حتى ضمن صفوف الحرس الجمهوري. وبحلول عام 1996، كانت هناك شبهات متزايدة حتى بين عشيرة صدام التكريتية، وكذلك بين أتباعه المقربين ضمن مؤسسة الحرس الجمهوري الخاص.[54]

وفي واحدة من أهم التطورات، أقدم فصيل سياسي عراقي معارض ومتعطش للسلطة على تزويد المخابرات المركزية الأميركية بقائمة من الأسماء المرشّحة للتعاون، من داخل المؤسسات الرسمية الحكومية العراقية، لأجل إسقاط النظام العراقي، لكن المخابرات المركزية لم تكن بقدر هذه المهمة.[55] ومنذ غزو العراق للكويت، جرى اعتبار العراق في نظر الدوائر الاستخبارية الأميركية منطقة ممنوعة أمام العمل الاستخباري. وكان يعد أيضاً بيئة خطرة جداً للعمل المخابراتي، بسبب القدرات العراقية المخابراتية المضادّة للتجسس البشري. وكانت المناطق الكردية الشمالية المتحررة من سطوة صدّام استثناء من هذه الممانعة، رغم أنها كانت ملغومة بعملاء البعثيين.[56] لكنها لم تصبح منطلقاً للعمل المخابراتي الأميركية إلى غاية أيلول من عام 1994، حيث افتتحت مجموعة عمليات العراق محطة استخبارية هناك. وهي كما يقول عنها رئيسها روبرت بير كانت بمثابة مكتب «بوتيمكن» * في العراق.

وكان منتسبو المخابرات المركزية الأميركية يقيمون فيها بشكل دوري، ثم يجري استبدالهم كل سبعة أسابيع، وهي فترة بالكاد تكفي لتعرّفهم على المحيط الذي يتواجدون فيه. والأهم من ذلك، لم يكن لدى المخابرات المركزية أي عميلة في الطبقة السياسية المخملية القريبة من رأس النظام، ولم تكن هناك تقديرات تشير إلى إمكان القيام بتغيير للنظام من الداخل أو ان يكون هناك بديل عنه.[57] وهنا يقول مستشار الأمن القومي لايك: «لأنه لم تكن هناك من وسائل لتغيير النظام سوى الوسائل السرّية، ستحوّل هذه الوسائل نموذج عملية خليج الخنازير إلى حملة تشبه حملة الأسابيع الستة التي احتلّت بها ألمانيا فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية».[58]

وعلى الرغم من عدم الاهتمام الذي أبدته إدارة كلينتون في المضي قدماً في مثل هذه

* إشارة من المؤلف إلى قصّة المدمرة الروسية (بوتيمكن) التي ابتدأت الثورة البلشفية من سطحها بعد أن أعلن العاملون على ظهرها الإضراب، لكنهم تعرّضوا لعقوبات شديدة من الضبّاط دفعتهم إلى التمرّد، ثم ساندهم أهالي سان بيترسبورغ، المترجم

المخططات، كانت تقديرات لايك حول فشل الانقلاب العسكري، وفشل نتائج الانتفاضة الشعبية في أن تقلب النظام العراقي، تقديرات صائبة إلى حد كبير. كانت أولى المحاولات التي دعمتها المخابرات المركزية الأميركية لقلب نظام الحكم هي بقيادة أحمد الجلبي، زعيم حركة المؤتمر الوطني العراقي، وهي حركة معارضة في المنفى.[59] كانت خطة الجلبي، الذي يستقر في أربيل، تقتضي أن يتزامن إحداث انقلاب عسكري من داخل النظام البعثي، مع انتفاضة كبيرة يقودها الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني في المناطق الشمالية.

وحسب ما يقول به مسؤول محطة المخابرات المركزية روبرت بير، بأن هذه الخطّة، وكان اسمها الحركي (نهاية اللعبة)، لم تحظ بدعم من الإدارة الأميركية، لكن الجلبي قرر أن يرمي أحجار النرد وينتظر النتائج.[60] وتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بحماية الانتفاضة عبر طيرانها الذي يحلّق لفرض منطقة حظر الطيران هذا إذا تحقق التجمّع وصار له زخم قوي.

لم تكن هذه رؤية موفقة في حينها، لأنها لم تأخذ بالحسبان أن تركيا، وهي تستضيف عمليات طيران التحالف في فرض منطقة حظر الطيران، كانت تخوض حربها الخاصة بها ضد التمرّد الكردي، وكانت حساسة جداً لأي عمل عسكري أو نشاط عسكري تنخرط فيه القوى الكردية في شمال العراق.[61] علاوة على أن التفاصيل كانت تتضمن التوقيت الدقيق لانطلاق الانقلاب، عنصر الانقلاب الحقيقي، كان يتضمن ضربة لصدّام توجهها وحدة تدريبية مسلحة تتمركز في قلب معقل نظام صدّام، وهي قرية العوجة. كما تتضمن تحرك ثلاث فرق عسكرية، لكن هذا الأمر توقف بسبب تردد جبهة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبسبب الحرب الدموية التي استعرت بين الفصائل الكردية داخل منطقة كردستان منذ عام 1994.[62]

جرى بعد ذلك تأجيل تنفيذ هذه المحاولة، ثم نفذت في خريف عام 1996، لكنها فشلت تماماً. وقتها لم تشرع قوات الديمقراطي الكردستاني بالتوازي مع هجوم الاتحاد الوطني الكردستاني على الوحدات العراقية على طول الخط الأخضر. وهو ما أدى بقوات الاتحاد إلى إلغاء الهجوم بعد ثلاث ليال من الهجمات الناجحة، تمكنت خلالها من السيطرة على مقرات كتيبتين عراقيتين وعدد من مواقع المدفعية الميدانية.[63] وعلى خلاف السلبية التي ظهرت عليها المخابرات المركزية في عدم دعمها لخطة الانقلاب المفترض تنفيذها عام 1994، فإن الفشل الحقيقي هو فشلها في دعم محاولة الانقلاب التي جرت عام 1996. كما شهدت وكالة المخابرات المركزية فراغاً إدارياً في قيادة عمليات العراق في ذلك الصيف. كل هذا

جعل الوكالة تكتفي بأن تدير عجلاتها على نفسها، حينما قرر صدّام التحرك عسكرياً في ذلك الصيف.[64]

لقد شهد النظام البعثي عدداً كبيراً من الأزمات الداخلية والخارجية منذ نهاية حرب الخليج عام 1991. ليس أقلها قصّة انشقاق صهر صدّام المؤثر حسين كامل، وقراره السيء بالعودة إلى العراق بعد أقل من عام، وتنفيذ عائلة صدّام حكم الإعدام فيه فعلياً. وعلى الرغم من أن شهادة حسين كامل التي أدلى بها للأمم المتحدة عن محاولات العراق إخفاء وثائق برامجه التسلحية في مجال أسلحة الدمار الشامل، كانت قد وجهت رصاصة في الذراع لجهود مفتشي الأمم المتحدة في الوقت الذي بدت فيه عمليات التفتيش على وشك الانتهاء. لكن صدام كانت لديه الدوافع التي تبقيه متفائلاً، أو على الأقل يبدي سلوكاً عدائياً وشيكاً.[65]

لقد كانت هناك علامات على أن سياسة الاحتواء التي تمسكت بها الولايات المتحدة تجاه العراق كانت تفقد محتواها، إن لم تكن قد بدأت بالانهيار بالفعل. وكان هذا الموضوع مثار جدل داخل الإدارة الأميركية، وبين الوكالات التخصصية المعنية بالشأن العراقي في ربيع وخريف عام 1996. لقد أدرك صدّام أن محاولاته انتظار نهاية لعمليات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة قد فشلت مع انشقاق حسين كامل عن نظامه. وبدلاً من ذلك، حوّل صدّام اهتمامه إلى محاولة إدارة أزمة العقوبات لصالحه.[66] ولمدّة خمس سنوت رفض صدّام عرض الأمم المتحدة المتمثل في برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء)، وهو برنامج يسمح للعراق ببيع نفطه بطريقة شرعية مقابل الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. كانت عائدات النفط ينبغي لها أن تودع في حساب خاص تشرف عليه الأمم المتحدة. ومنه تدفع أثمان مشتريات العراق من الغذاء والحاجات الأساسية، كما تدفع التعويضات إلى الكويت وإلى المتضررين من غزو عام 1990.[67]

صدّام يغزو كردستان

لم يكن نظام صدّام ليجد مكاناً لمواجهة جديدة مع الولايات المتحدة أفضل من المنطقة الكردية في شمال العراق في أواخر عام 1996. كان اهتمام واشنطن بالملف العراقي قد انحسر نتيجة تفجر الأوضاع والأزمة بين الصين وتايوان التي جذبت الاهتمام الأميركي.[68] فضلاً عن أن العمليات المحدودة لوكالة المخابرات المركزية في شمال العراق قد أدّت إلى تراجع تدفّق المعلومات عن العراق إلى الإدارة الأميركية. كانت دورة التهدئة السياسية السنوية التي

عادة ما تصادف في الصيف قد حلّت، والانتخابات الرئاسية القادمة في الافق كانت تسيطر على المشهد والانتباه.

وكان هناك القليل مما يمكن إجراؤه كتوقعات للعمليات الروتينية الجارية في شمال العراق، وفي منطقة حظر الطيران. كما أن أن عملية عسكرية يخطط لها الأميركيون كانت ستواجه بعدائية تركية متوقعة. وأخيراً حل الصيف، وانفرط عقد وقف إطلاق النار الهش الذي أبرم برعاية أميركية بين الفصائل الكردية، وكان لانهيار هذا الاتفاق أثره السريع في تعافي العلاقة بين نظام صدّام والحزب الديمقراطي الكردستاني.[69]

لقد كانت منطقة كردستان العراق أشبه ما تكون ببوتقة لانصهار المصالح والهويات معاً. لكن الصراع الداخلي تعزز منذ إجراء آخر انتخابات محلية لاختيار حكومة إقليم كردستان في عام 1992. أما آخر الأزمات فقد اندلعت عندما قتل عناصر من الحزب الديمقراطي الكردستاني أحد زعماء قبيلة السورجي الكردية التي تواجد في المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو الحزب، مما أدى إلى أن تلتحق هذه العشيرة بمقاتليها البالغ عددهم 1200 فرداً بقوات الاتحاد الوطني الكردستاني.[70]

وتحت ضغط دوافع اقتصادية ألقت بضلالها على إدارة الاتحاد الوطني الكردستاني لمناطقه، أطلق جلال طالباني هجوماً على المقرات الرئيسة للحزب الديمقراطي الكردستاني في صلاح الدين، وفي مدينة أربيل القريبة. وبعد أن أمّنت قوات الاتحاد الوطني موافقة طهران للعبور عبر الأراضي الإيرانية لأجل اختصار خطوط مهاجمة مواقع الحزب الديمقراطي، تمكنت قوات الاتحاد ومعها مقاتلو قبيلة (السورجية) من تأمين انتصار حقيقي على قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني.[71] وجرت السيطرة على كل منطقة صلاح الدين ومدينة أربيل. وهنا أرسل مسعود بارزاني المحاط بكارثة عسكرية حقيقية مبعوثاً إلى صدام حسين، في 18 آب 1996 لأجل تأمين مساعدة القوات العراقية في دفع ما تمكنت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني من السيطرة عليه. وشعر المسؤولون الأميركيون بالفزع من هذه الخطوة، إذ أن أحد (زبائنهم) فضّل اللجوء إلى صدّام من أجل طلب المساعدة بدلاً من طلبها من الأميركيين.[72] ويقول بروس ريديل، الذي كان يشغل وقتها منصب مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون الشرق الأدنى: «كانت المشاكل الداخلية الكردية تشكل نوعاً من المفاجأة للأميركيين. كنّا نعلم أن هناك تنافساً بينهم، لكننا لم نتخيل أبداً أن الأمر سيذهب بعيداً بأحدهم إلى درجة أن يدعو صدّام إلى التدخل. لقد كان الأمر يدعو إلى العجب حتى لو قيس بمعايير

الشرق الأوسط. إنه أشبه بدعوة الثعلب إلى قنّ الدجاج. لكن بعد كل شيء، كانت الإدارة الأميركية تشعر بالقرف من سلوك الكورد. كيف يمكن لك أن تكون بهذا الغباء، إلى درجة أن تدعو الجيران الذين يمكن أن يمكثوا في دارك. لقد تسبب الأمر بإضافة حزمة جديدة من الإحباط إلى العلاقات مع الولايات المتحدة».[73]

وعلى الرغم من أن العملية العسكرية التي قادها نظام البعث داخل أراضي كردستان كانت تهدد عملية إعادة تأهيل هذا النظام ليكون عضواً مرّة أخرى في المجتمع الدولي، لم يتورّع صدّام عن انتهاز هذه الفرصة التي نظر إليها كأنها عمل ستراتيجي كبير.[74]

ومن وجهة نظر أمنية، كان اجتياح المناطق الكردستانية يعد فرصة للعراقيين كي يعبثوا بالمنظومة التي أرست قواعدها محطة وكالة المخابرات المركزية الأميركية هناك، وأن يضربوا وجود المؤتمر الوطني العراقي في كردستان وباقي الحركات المعارضة التي تتخذ من المناطق الكردية مقارت لعملها وتواجدها. وكذلك سيتمكن للنظام العراقي من أن يحدّ من الوجود الإيراني في هذه المنطقة، وأن يوجه ضربة قوية لجماعة الاتحاد الوطني الكردساني.[75]

ووفقاً لتحليل أماتزيا بارام، فإن الاجتياح العراقي للمناطق الكردية وفر أيضاً للنظام العراقي نصراً سهلاً في وقت يزداد ويتصاعد فيه السخط الداخلي الشديد، حتى داخل هيكل الحرس الجمهوري. [76]

كان انتشار القوات العراقية منظماً بشكل جيد، مثلما كان تحرّكا وتموضعها محسوباً بعناية. ومنذ أن تحولت الميشيات الكردية إلى قوات قتالية مسلحة ومنظمة في الستينيات من القرن الماضي، إحتفظت الحكومة العراقية باستمرار بثلثي قواتها المسلحة في الشمال.[77] وهذا الأمر يصح أيضاً في عام 1996. وكانت محطة المخابرات المركزية تركز بالدرجة الأساس على قدرة العراق في تحريك قواته باتجاه الجنوب وباتجاه الكويت. أما في الشمال، فقد كانت أولى إشارات التحشيد العراقي قد وصلت متأخرة عبر محطة المخابرات في 20 آب 1996. [78] وكانت مؤشرات التحري قد أصبحت حقيقة فقط في يوم 27 آب، وهي التي دفعت الأميركيين إلى إخلاء المحطة في ذلك اليوم. كانت بغداد قد حشّدت قوة أربع فرق من الحرس الجمهوري لتنفيذ هذه العملية، فرقة المدينة المنورة، وفرقة العابد الآلية المدرّعة فضلاً عن فرقة عدنان وفرقة بغداد.[79]

كما أن ست فرق أخرى كانت تنتشر على طول الخط الأخضر الفاصل مع المناطق

الكردية قد أعلنت حالة الاستنفار. وفي يوم 29 آب، رصدت وكالة استخبارات الدفاع حركة المدرعات والدبابات العراقية عبر صور الأقمار الصناعية، وهو الأمر الذي أكد ما سبق للمصادر الاستخبارية البشرية ألذي نقلته وكالة المخابرات المركزية (سي آي أي). [80]

كما نقلت تقارير الاتحاد الوطني الكردستاني بأن أربيل كانت محاطة بسلسلة طويلة من المدرعات العراقية، كان هذا في صبيحة يوم 30 آب 1996. وفي ساعة مبكرة من فجر يوم 31 آب، إخترقت مجموعة من المدرعات والدبابات العراقية الخط الأخضر باتجاه الطريق السريع الرابط بين الكوير ومدينة أربيل. وعند مقتربات المدينة واجهت مقاومة بسيطة من مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني ومقاتلي حزب المؤتمر الوطني العراقي.[81] وخلال ساعات قلائل كانت الدبابات العراقية تنتشر في مدينة أربيل. وخسر الجانب العراقي في هذه المعركة بحدود 200 إصابة. أما قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد هاجمت المدينة من جهة الشمال والغرب والشرق، وتلاقت مع قوات نظام صدّام وسط المدينة وعقدت مؤتمراً صحفياً فيها. [82]

وسرعان ما انتشرت الأجهزة الأمنية العراقية بشكل فعّال في المدينة، أما الاستخبارات العسكرية العراقية فقد أعدمت على الفور 96 مقاتلاً من مقاتلي المؤتمر الوطني العراقي الذين سقطوا أسرى بيد القوات العراقية في أثناء الاجتياح.[83] أما المخابرات العراقية فقد بدأت حملات مداهمة وتفتيش في أربيل وصلاح الدين بحثاً عن قائمة مطلوبين كانت معدّة مسبقاً لديهم. وجرت حملة واسعة لنقل الوثائق التي عثر عليها في مقرات المؤتمر الوطني العراقي، وبرلمان كردستان إلى موقع خلفي لإدارة الأجهزة الأمنية العراقية في مدينة الموصل.[84] ومن جانب آخر، تحرّكت أربع فرق عراقية من الجيش النظامي باتجاه جمجمال شرق كركوك، وأصبحت على مبعدة 50 كيلومتراً من عاصمة الاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية وبدأت بالقصف المدفعي باتجاه مواقع دفاعات مقاتلي الاتحاد الوطني.كانت السليمانية تقع إلى الجنوب من خط العرض 36، وبالتالي فهي خارج منطقة الحماية من الطيران. وبالتالي كانت معرّضة لهجمات المروحيات العراقية بالطريقة التي جرى فيها مواجهة مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني في آذار من عام 1995 .[85] لكن صدّام قرر أن ينتظر ردّة فعل الأميركيين قبل أن يتقدم نحو المدينة.

لقد قوبل التوغل الذي نفذه صدّام في المناطق الكردية بردّة فعل هي الأدنى من جانب الإدارة الأميركية، وهي تقتصر عملياً على مبدأ (لنفعل شيئاً ما). وكانت ردّة الفعل مؤيدة من

ثلثي ممثلي الحزبين؛ الجمهوري والديمقراطي، في الكونغرس، كما أيّدها الرأي العام.[86] لكن الإدارة الأميركية شددت على أن النجاح الجانبي للضربات الجوية تمثل في وضع حد لفرض منطقة حظر الطيران، والتي كانت تتمدد بالفعل. أما الاهتمام فقد سحب لصالح ضربات يومي 3 ـ 4 أيلول التي تطورت مسألتها بشكل دراماتيكي.[87] وبعد أيام من تلك العملية، قدّم مدير وكالة المخابرات المركزية جون ديوتاش شهادة أمام لجنة المخابرات في الكونغرس الأميركي أكد فيها أن هذه الضربات خلقت» تصوّراً أن الولايات المتحدة ليس لديها العزم الكافي لمواجهة التحدي الصادر عن العراق». وهذا كان في جزء منه استنتاج صحيح ظهر نتيجة أن الرّد كان يتوجه نحو أهداف في الجنوب عقاباً للعراق على التوغل الذي أحرزه في الشمال. لكن السبب الحقيقي وراء هذا الانطباع هو الاستخدام للصواريخ حصرياً في تنفيذ هذه الضربة، وتفادي استخدام الطائرات. وكان واضحاً أن هناك نفوراً وتفادياً أميركياً عن مسألة إرسال قوات بطريقة قد تعرّضها للأذى، فإن هذا الأمر لم يقنع صدّام بأن يذهب بعيداً في دفاعه عن الكورد. لقد انتهز صدّام اللحظة المناسبة ليتدخل في الشأن الكردي الذي كان ممنوعاً عليه، وبناء على الخبرة من التعامل مع الأميركيين، تمكّن من الحركة ضمن مساحة ردّ الفعل الأميركي الذي يتوقعه.[88] ووفقاً لما كتبه الجنرال هورنر في تقييمه لهذه الحادثة: «كان صدّام يعلم بأننا لا يمكن أن ننشر قطعات كافية من القوات الأميركية في المدى القريب جداً بحيث تكفي لإيقاف توغله السريع في المنطقة الكردية». وكانت الولايات المتحدة في تلك الأثناء قد قصرت ردّة فعلها على خيارات محدودة حين ربطت بين العقاب والجريمة، وقررت أن يكون الرّد لحظياً بدل من أن تفتح الاحتمالات على مختلف أنواع الردود المستقبلية. وادّعت الإدارة الأميركية علناً أن استخدام الصواريخ حصراً في عمليات الرّد على العراقيين إنما كان ضمن سياقات عسكرية وليس من أجل (ضرورات) تحتم عليها عدم استخدام أي سلاح آخر.[89]

لقد بدا صدّام ونظامه يمتلكان زمام المبادرة، وبدا الوقت يعمل ضد أيّ سياسة تنتهجها الولايات المتحدة، وسيحطّمها لا محالة. ولهذا نرى أن تقرير المخابرات المركزية الصادر في كانون الأول 1996، تحت عنوان (نظرة على واقع النظام العراقي لعام 1997)، يستنتج الآتي:

«لقد فهمت بعض الحكومات أن عودة النفط العراقي إلى الأسواق بأنه نهوض للعراق من عزلته، وأن شرخاً في العقوبات بدأ يحدث بالفعل. وبعض حكومات الدول الإقليمية، مثل سوريا وعُمان، بدأوا بالفعل في الدعوة إلى إعادة دمج العراق بالمحيط العربي. كما تحسّنت

أوضاع العلاقات بين بغداد وأنقرة بصورة ملحوظة. وشهدت الحدود بين البلدين أعلى نسب التبادل التجاري. لقد استخدمت بغداد برنامج (النفط مقابل الغذاء) لأجل أن تبني علاقات أفضل مع الأردن، خاصة بعد طيّ صفحة انشقاق حسين كامل، ولأجل علاقات أفضل مع تركيا عبر التنسيق معاً ضدّ الكورد».[90]

الفصل السابع

الخداع والتراجع

مقاومة نظام صدّام لمفتشي الأمم المتحدة

بعد أن أفلت النظام من محاولة الانقلاب، ثم أفلت من الانتفاضة والاحتجاجات، وقبلها أفلت من الوقوع في قبضة الجيش الأميركي، حان الوقت لنظام صدام أن يستعيد توازنه مع عام 1997. والآن بدأ بتدشين محاولة لإضعاف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، وفي الوقت نفسه نفسه محاولة تعجيز فرق التفتيش الخاصة من الأمم المتحدة.

وبدأت تتردد عبارة (إنهاك العقوبات) على لسان الأميركيين في مجلس الأمن الدولي، وكذلك رددها الشركاء والحلفاء العرب. مع هذا، فإن الرفع الشامل للعقوبات الاقتصادية كان أمراً ممكناً إذا صدرت وثيقة من اللجنة الأممية الخاصة تفيد بأن العراق أصبح خالياً من أسلحة الدمار الشامل، وأنه لا يسلك الآن أي مسار في سبيل إعاة تفعيل برامج إنتاجها.[1] وبعد أن تحققت بعض العوائد النفطية، والعلاقات التجارية مع بعض دول العالم، نتيجة تفعيل برنامج الأمم المتحدة لتصدير النفط العراقي مقابل الغذاء، بدأ صدام محاولاته بإزاحة العقوبات، وجذب مساندة بعض الدول الكبرى عن طريق استفزاز الولايات المتحدة وجلبِها إلى نقطة الرّد العسكري على نظامه.

وكالعادة، كان صدام يبدي إشارات تفيد وتقود دائماً إلى أنه يؤمن بطريق المقاومة والمواجهة بدلاً من إظهار الخضوع والاستجابة. وكانت تكتيكاته في (الخداع والتراجع) بسيطة، إلّا أنها كانت فعّالة. كان ملخّص هذه السياسة هو: دفع الولايات المتحدة إلى استثمار جهود سياسية كبيرة من أجل إجبار العراق، ثم تنتقل إلى تحشيد قواتها العسكرية بأعداد ضخمة ومكلفة، وبالنهاية يتراجع صدام قبل أن تنتقل الولايات المتحدة إلى مرحلة استعمال القوّة

المباشرة.[2]

لقد وصل صدام إلى أعلى حالات الاسترخاء تجاه نتائج لجان التفتيش مع نهاية الفترة التي امتدّت بين 1991، و1994. واقتربت اللجان من إنهاء أعمالها وصدرت تأكيدات أن العراق يقترب من إثبات خلوّه من أسلحة الدمار الشامل وبرامجها.[3]

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ظهرت تهديدات تتعلق بما سمّي بـ(النوويات المهرّبة)، وهي مواد تتعلق بالبرامج النووية[4]، أو قنابل نووية خارج السيطرة، أو حتى معلومات ودراسات نووية خطيرة معروضة للبيع. لكن البرنامج النووي العراقي كان قد فكك من أسسه، وقد جرت متابعة كل عنصر من عناصره عبر عملية مخابراتية مهمة، وقد جرى تقييد وتدمير كل الموجود العراقي من اليورانيوم المنشّط. أما فيما يتعلّق بالبرنامج التسلّحي البايولوجي، فقد كشف العراق عن كل مكونات برنامجه، وخاصة المنشآت التي أقيمت في موقع (الحكم)، وقد جرى تفكيك هذه المكونات وتحويل المنشأة إلى ممارسة النشاطات غير العسكرية. وأزيلت المعدّات التخصصية. من وجهة نظر الحلف الانكلو ـ أميركي وتقديراته.[5] ووفقاً لتقييم صدر عن الاستخبارات البريطانية في 8 أيلول 1994، فإن العراق لم يعد لديه أي مخزونات من العوامل البايولوجية التي يمكن أستخدمها في التسليح. رغم أن هناك قدرة على استعادة إنتاج هذه العوامل البايولوجية في حال تم إيقاف عمليات التفتيش عن المنشآت التي سبق أن خضعت له.[6]

هذا يعني أن العراق قد جرى تحويله من دولة نامية تحوز على أحدث الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية، إلى مرحلة (توقع وجود وسائل تغري) بإنتاج الأسلحة البايولوجية. لقد دمر مفتشو الأسلحة، أو أكدوا تدمير 28 ألف مقذوفة معبأة بالمواد الكيمياوية المستخدمة كسلاح.

وأتلفوا ما يقرب من نصف مليون لتر من العوامل الكيمياوية التي تستخدم في التسليح، فضلاً عن مليوني لتر من المواد الكيمياوية الصالحة للتحويل إلى أسلحة كيمياوية. أمّا المصانع الكيمياوية العراقية فقد جرى تدميرها خلال حرب الخليج1991، أو أن ما نجا منها قد تعرّض إلى التفكيك والتدمير من لجنة الأمم المتحدة.[7] وعلى الرغم من أن تقرير اللجنة الاستخبارية البريطانية أشار إلى أن العراق يحتفظ بكميات صغيرة من بعض المواد الكيمياوية المهمة، يفتقر عملياً إلى أي وسيلة لاستعمالها في ساحة المعركة. لم يتمكن العراق من إثبات تدميره وتخليه عن كل تفاصيل أسلحة الدمار الشامل، لكن في المقابل لم تتمكن لجنة مفتشي الأمم

المتحدة من إثبات وجود نشاط أو بقايا مواد على علاقة بالبرامج التسلحية المحظورة. هذا الأمر خلق انطباعاً بأن العراق يتوجب عليه أن يثبت شيئاً غير موجود بالأصل. وهذا هو جوهر فرض العقوبات، وبالتالي فهو جوهر سياسة الاحتواء التي بدأت تضعف.[8]

لكن انشقاق حسين كامل، صهر صدام المتنفذ، فتح نافذة لإعادة أعمال التفتيش والاتهام بالإخفاء، وبالتالي ستستدام عملية الاحتواء. خرج حسين كامل عن طاعة النظام في 5 آب 1996. وتسبب خروجه في إثارة القلق عن وجود مواد متقدمة من أسلحة الدمار الشامل بشكل نضائد مؤقتة بدلاً من وضعية الخزن طويلة الأمد، حسب ما كشف في تصريحاته. وأثارت معلوماته الغرب بأن البرامج المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل قد أزيلت عن عمد من كل الحواسيب الرسمية في العراق، وجرى إخفاؤها بشكل منظّم. والأهم هو أن حسين كامل أكد نوايا صدام باستعادة نشاطه في مجال الأسلحة البايولوجية والكيمياوية حالما ينهي مفتشو الأسلحة عملهم ويغادرون.[9]

ويظهر تقرير لجنة الاستخبارات البريطانية المشتركة الصادر في 24 آب من ذلك العام تغييراً في منحى تفكير الغرب تجاه قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية. وعلى الرغم من أن طموحات العراق في حيازة برنامج نووي ما زالت وسيلته للهيمنة في المستقبل، لا يمكن إخفاءإعادة تفعيل البرنامج النووي خاصة مع وجود مفتشي الأسلحة، وهم يفتشون عدداً كبيراً من المواقع بصورة عشوائية. وكل ما موجود لدى العراق هو القوى البشرية من العلماء العاملين على هذا البرنامج وهؤلاء يخضعون لحراسة شديدة ومراقبة من النظام.

لكن شهادة حسين كامل فيما يتعلق بالأسلحة البايولوجية كانت مثيرة للاهتمام، إلى درجة أنه دفع اللجنة الاستخبارية المشتركة إلى الاستنتاج التالي: العراق ليس فقط يحتفظ بنواياه لإنتاج أسلحة بايولوجية، إنما يحتفظ بصورة واقعية بكمية صغيرة من المخزونات الخطرة للغاية، مثل الأنثراكس الجاف، وهو يديم تصنيع وتكوين المزيد من هذه المخزونات في مختبرات متنقلة. أمّا في مجال الأسلحة الكيمياوية والتي يصعب إخفاؤها، فقد كشف حسين كامل أن العراق ما زال يخفي قدرات صناعية كيمياوية للأسلحة والصواريخ في المصانع المكشوفة، خاصة تلك التي على علاقة بتصنيع مبيدات الحشرات. وإنه من الممكن أن يستردّ قدراته بسرعة فائقة.[10]

وفي مجال صناعة الصواريخ التي تقع ضمن المدى الذي سمح به الاتفاق مع قوات

التحالف، كان العراق ينتج وقوداً للصواريخ، يهيئ محركات يمكن لها أن تتواصل بالإنتاج مع المديات غير المسموح بها في المستقبل القريب. ويعد سنتين من إيقاف مهام مفتشي الأمم المتحدة، أعلنت اللجنة الاستخبارية المشتركة أن إنتاج الصواريخ من المديات300 ـ 500 كلم قد يكون استؤنف صناعياً في العراق، بينما توقع أن يصار إلى إنتاج الصواريخ ذات المدى 1000 كلم خلال فترة سنتين إلى ثلاث سنوات.[11]

ومهما كانت شهادة حسين كامل مشكوك فيها، أو بدوافعها، أو أنها قد حملت مبالغات غير واقعية، فإنها جاءت لتلبي طموحات السعي لإغلاق ملفّ ذي نهاية مفتوحة، لم يثبت أن العراق لديه أسلحة للدمار الشامل، إنما تورط في تقدير نوايا العراق في امتلاك هذه الأسلحة في المستقبل. وهو ما لم يكن من الممكن حسمه على الإطلاق.

وعلى إثر انشقاق حسين كامل، سلّم العراق 1.5 مليون وثيقة غير معلنة سابقاً إلى لجنة مفتشي الأمم المتحدة في محاولة لإغراقها بالوثائق، فيبدو النظام العراقي متعاوناً في هذا المجال. لكن، لم تركز اللجنة الخاصة على ما كان يخفيه العراق في هذه الوثائق، ولم تتورط في محاولة العثور على أثر لأسلحة الدمار الشامل عبرها، أو على محاولات إخفائها.[12] وبالعودة إلى تقرير اللجنة الاستخبارية البريطانية، نجده يقول: إن كلّ الضائع وغير المتقفى من مواد أسلحة الدمار الشامل الكيمياوية، لو جُمع مع بعضه فسيكون حِمل شاحنة كبيرة فقط، أما لو جرى إخفاؤه متفرقاً، فإنّ محاولة العثور عليه ستكون شبه مستحيلة». إن مخزون العراق من مواد أسلحة الدمار الشامل ربما كان في الواقع أقل من مستوى شاحنة كبيرة، ولو أنه جرى إخفاؤه بطريقة متفرقة، فإن دائرة صغيرة فقط هي من ستكون على علم بها، وهذه تحتاج إلى جهود استخبارية عالية الدقّة كي تكتشف، وحتى حسين كامل نفسه ادعى أنه ليس على علم بأعضاء هذه الدائرة الصغيرة.[13]

كانت عملية الإخفاء نفسها التي يمارسها النظام تبدو وكأنها هي صلب التهديد بتقويض الامتثال المزعوم من العراق لقرارات الأمم المتحدة. كانت هناك شبكة تمتدّ من مكتب رئيس النظام، وموصولة بالمخابرات، وصولاً إلى هيئة التصنيع العسكري، هي المسؤولة عن الإخفاء. وكانت هذه الشبكة هي الشغل الشاغل للمفتش الأممي سكوت ريتر. فبعد ما كشفه حسين كامل، كانت هناك عمليات تفتيش انتهجت ستراتيجية (هزّ الشجرة)، وهي مجموعة من الإجراءات وعمليات التفتيش التي يكون الهدف منها كشف عمليات الإخفاء، أو دفع العراقيين إلى تنفيذ عمليات الإخفاء، ومن ثم مراقبتهم وملاحظتهم.[14]

وعندما رأس الدبلوماسي الأسترالي ريتشارد باتلر، البعثة الدولية الخاصة للتفتيش، خلفاً لرالف إيكيوس، فإنه وجّه دعمه على الفور إلى جهود سكوت ريتر، وعيّنه رئيساً لفريق المفتشين الدوليين الخاص.

كانت ستراتيجية (هزّ الشجرة) هي ذروة الحرب التي تلعب فيها الوكالات العسكرية للجيش الأميركي ووكالات المخابرات دوراً حاسماً فيها. وقتها كانت اللجنة الدولية الخاصة قد فعّلت وحدة استخبارية خاصة بها، وحدة تقييم المعلومات التي يجري جمعها، وترأسها راشيل دايفز، وهي عضوة سابقة في استخبارات الدفاع البريطانية (DIS). وخلال الفترة بين أيلول 1996، ومطلع عام 1998، انشغلت اللجنة بتنفيذ عمل مشترك، وتطوير علاقة تبادلية مع كلّ من: جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية \ أمان، ووكالة المخابرات المركزية الأميركية، ووكالة المخابرات السرّية البريطانية، فضلاً عن المخابرات الألمانية (بوند شرختن دينت).[15]

وفي الوقت نفسه نفسه، كانت هناك علاقات مع جهات عراقية معارضة. وكانت هذه الوحدة تحظى بإيجازات استخبارية حتى قبل أن تمارس عملها، في موقع خلفي بالبحرين قبل أن تنطلق إلى العراق. وكانت تنال كلّ المعلومات اللازمة عن جهود العراق في جمع مكونات برامج أسلحة الدمار الشامل من جهات حول العالم، وإيجازات عن المواقع والأبنية المحتمل أن تكون جزءاً من سياسة الإخفاء العراقية، وكذلك صور الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع والمراقبة التي تظهر المواقع المحتمل إخفاؤها تحت الأرض.

لكن المخابرات العراقية كان لديها كذلك أعين وآذان في البحرين. وكما بيّن تشارلز ديولفر، وهو نائب رئيس بعثة المفتشين في ملاحظاته، إذ يقول: «إن العراقيين كانوا محللين ممتازين للمعلومات».[16] لقد احتفظ العراقيون بملفات عن كل مفتش من مفتشي الأسلحة، ورصدوا تخصصاتهم، وجمعوا معلومات عن تحركاتهم. كل هذه المعلومات جرى استخدامها من قبل العراقيين لتوقّع هوية المكان الذي سيفتشه مفتشو الأسلحة الأمميون فيما سمّي بـعمليات (التفتيش المفاجئ).

وكانت الأماكن التي يُحتمل أن تتعرض إلى التفتيش المفاجئ، تتعرض مسبقاً لزيارة فرق المخابرات العراقية؛ هؤلاء يعملون على نقل الملفات، وتخويف الكوادر العلمية من مغبّة الإدلاء بأي معلومات. وينصبون آلات لتمزيق الورق، وفي النهاية يعملون على إعاقة دخول فرق التفتيش الخاصة عند وصولها. وهنا تمكّنت مجموعة سكوت ريتر من الاحتكاك مع

الدولة الأمنية العراقية، فقد كانت على تماس مباشر مع أهم الأجهزة الأمنية السرّية في العراق وفي الوقت نفسه نفسه، كانت تتلقى الدعم الكامل من أجهزة الاستخبارات الغربية.[17]

لكن محاولات العراق مراقبة اللجنة الخاصة وفريقها لم تتوقف، فقد كانت هناك محطات تقاطع ألكتروني ثابتة للترددات التي يستخدمها المفتشون الدوليون، فضلاً عن عدد من مروحيات (Mi ـ 8) المزوّدة بأجهزة المراقبة والتنصّت لغرض التجسس على أعمال اللجنة. وفي الوقت نفسه، كان فريق اللجنة الخاصة يتلقى دعماً من الاستخبارات البريطانية على شكل مراقبة ألكترونية تعترض أي شبكة تجسس تفرض عليهم، وفي وقت لاحق، زُوّد الفريق بشبكات تعمية خاصة على اتصالات الأشخاص زوّدتهم بها وكالة المخابرات المركزية الأميركية.[18]

كان هناك أسطول صغير من المروحيات تحت تصرّف اللجنة الخاصة، فضلاً عن عدد من طائرات (U ـ 2) التي أعارها لهم الجيش الأميركي، وكلّها مزوّدة بنظام اتصالات صوتي ورقمي مشفّر. كانت هذه الوسائل توفر للجنة الخاصة معلومات استخبارية مرئية وصورية فورية، حيث كانت تكشف الطرق البديلة الإلتفافية لتجاوز نقاط التفتيش العراقية، أو إنها تكشف محاولات العراقيين إخلاء المواقع التي ينوون تفتيشها أو عمليات إتلاف الوثائق.[19]

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات كشفت محاولات الخداع والإخفاء، أدى النمط الهجومي لهذه الوسائل الاستخبارية ضمن سياسة هزّ الشجرة التي اتبعتها اللجنة الخاصة، إلى استفزاز النظام، لأنها مسّت قلب المؤسسات الأمنية العراقية الحساسة التي يحيط النظام البعثي نفسه بها وبسريّة تامة.

وما بين حزيران وأيلول من عام 1997، أعاق العراق دخول اللجنة الخاصة إلى عدد من المواقع الأمنية أو القصور الرئاسية. وبعد فترة طويلة من الهدوء النسبي، عاد العراق إلى المواجهة مع اللجنة الخاصة. وحاول أحد الحرّاس المرافقين للجنة الخاصة أن يسيطر على الطائرة المروحية بالقوّة ويغير اتجاهها وكاد يتسبب بسقوطها حين اقترب بها الطيّار من التحليق فوق أحد المواقع العراقية الممنوعة.[20]

ومُنع فريق ريتر من دخول أحد المجمعات في 21 حزيران، وكانت هناك أزمة جديدة مما دفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرار جديد يحمل الرقم 1115 يدعو فيه العراق الى «التعاون الفوري والسماح الكامل لأعضاء اللجنة الخاصة بالدخول إلى جميع المواقع

العراقية».[21]

وفي 13 أيلول، كاد حارس آخر من الحرّاس العراقيين المرافقين للجنة الخاصة أن يتسبب بسقوط طائرة أخرى حين حاول منع المفتشين من التقاط صور بينما كانوا في الجو قرب أحد المواقع. وفي 17 أيلول، تمكنت لجنة ريتر من تصوير مجموعة من العناصر العراقيين وهي تحاول إخلاء أحد المواقع، على حين كان أعضاء اللجنة الدولية محتجزين في الخارج وممنوعين من الدخول.

لكن وقتاً عصيباً آخر كان يقترب بسرعة. ويقول كل من رير آدم، وجون سيغلر ما يأتي: «في كل خريف، ومع اقتراب شهر رمضان، كان صدّام يتعمّد استفزاز الولايات المتحدة. وكان ذلك هو الوقت التقليدي من السنة الذي تجري فيه القوات العراقية تدريباتها السنوية، لأنها تكون في العادة الفترة التي يكون فيها الجو لطيفاً في العراق. لكنه كان ينتهز فرصة هذه التدريبات لتحريك القوات بالقرب من الحدود. وينقل الطائرات ومنظومات صواريخ سام إلى مناطق حظر الطيران وبالتالي يهدد طلعات طائرات (U ـ 2)» [22].

حماية طلعات طائرة الـ (U ـ 2) فوق العراق

أسهمت إدارة الرئيس كلينتون في فترته الرئاسية الثانية في تشجيع العراق على سلوك مسلك المواجهات الصعبة، وذلك عبر تبني الإدارة الأميركية دائماً للحلول الأكثر ميلاً إلى الجانب العسكري. وفي صيف عام 1997، كانت اللجنة الدولية منشغلة كثيراً في مسألة التهديدات التي تنوش طلعات طائرة (U ـ 2). ورغم أن إدارة كلينتون كانت ترغب في ألا تتمحور سياستها الخارجية في الشرق الأوسط حول كيفية التعامل مع النظام العراقي، سرعان ما أدركت أن إدامة المصداقية الأميركية والموثوقية بالقوّة الأميركية، إنما تستوجب مواجهة تحدّيات صدام والممانعة العراقية بشيء من استعراضاستعراض القوة، وبطريقة حازمة وواضحة.[23]

وكانت هناك تغييرات في الإدارة الأميركية جلبت مادلين أولبرايت، وساندي بيرغر نتجت عن ميل أكبر للقرارات المتعلّقة بالعراق أن تستخدم الحل العسكري أكثر من أي شيء آخر. وفي كلمة لها ألقتها في جامعة جورج تاون، في 26 آذار 1997، تبنّت مادلين أولبرايت موقفاً حازماً لا تهاون فيه تجاه العراق، وكان هذا متوقعاً، إذ أنها تعد من صقور الإدارة الأميركية

الجديدة. صحيح أن أولبرايت لم تتطرق بالتفصيل إلى خطّة الإدارة الأميركية تجاه النظام، لكنها بيّنت بالفعل عدم إمكان رفع العقوبات ما دام صدّام يمسك بالسلطة، وأنها تسعى بالفعل إلى أن يكون صدّام خارج الحكومة المستقبلية للعراق.[24]

في الوقت نفسه نفسه، كان ساندي بيرغر أكثر وضوحاً وميلاً إلى استخدام الرّد العسكري في صياغة السياسة الأميركية تجاه العراق واكتملت المجموعة المتوثبة والتوّاقة لترسيخ صورة الصرامة العسكرية بوجود وزير الدفاع ويليام كوهين، وعلى الضفة العسكرية كان هناك رئيس هيئة الأركان المشتركة للقيادة المركزية الوسطى الجنرال أنتوني زيني.[25]

يأتي تعيين الرئيس الجديد لهيئة الأركان المشتركة لغرض الإعداد لخيارات أكثر صرامة وعنفاً تجاه التهديدات العراقية بضرب طائرة (U ـ 2) الأميركية التي تساند اللجنة الدولية الخاصة في عملها. سبق للجنرال زيني أن عمل في تماس مباشر على إدارة طلعات طائرة (U ـ 2) فوق المناطق الوسطى العميقة من العراق. وهو يعلم أنها وهي تطير على ارتفاع 65 ألف قدم، وبلا طائرات لمرافقتها، فهي بذلك تكون الوسيلة الأميركية الأكثر تعرّضاً لاحتمالية إسقاطها إما عبر طائرات متصدّية عراقية،[26] أو عبر إحدى منظومات صواريخ سام العراقية ذات القدرة على التتبع الذاتي للأهداف. ورغم تعرّض هذه الطائرة فعلياً إلى الاستهداف من قبل العراقيين بين عامي 1992، و1996، إلا أن طلعاتها استمرّت فهي مصدر حيوي وناجح لجمع المعلومات الاستخبارية، وأيضاً كونها وسيلة للإثبات وضمان حرية فرق الأمم المتحدة في التحرك والتفتيش.

وعن أهمية طائرة (U ـ 2) يقول رالف إيكيوس: «إن هذه الطائرة هي حصان الرهان بالنسبة لنا، فهي تزوّد لجنة (UNSCOM) بمعلومات غاية في الأهمية، والصور التي تلتقطها تكشف عن محاولات العراقيين الإخفاء وإجراء التغييرات ومناقلة المعدات والمواد. وكانت تكشف المجمعات الحديثة والمواقع المخفية. بل إننا كنّا نعرف إن العراقيين قد انخرطوا في نشاطات مخفية عندما تتوقف هذه الطائرة عن طلعاتها».[27]

وبدءاً فقد جرى تكليف طائرات أميركية مقاتلة لمرافقة طلعات طائرة (U ـ 2)، حين تحلّق فوق المنطقة المتبقية المسموح بها للطيران العراقي، وقد جرى تزويد هذه الطائرات المقاتلة بنسخة معدّلة من قواعد الاشتباك. وكان يتعيّن على هذه الطائرات المقاتلة أن تبقى على مسافة قريبة وبما يمكنها من التدخل في الوقت المناسب.

لكن قواعد الاشتباك نفسها التي تسري على المقاتلات الأميركية إنما كانت قد وضعت من قبل قانونيين عسكريين، وهي في العموم كانت مجموعة من القواعد المعقدة. وكان مسموحاً للمقاتلات الأميركية بفتح النار والتدخل فقط إذا كانت المتصدّيات العراقية ضمن مدى قدرتها على إصابة الـ (U ـ 2) بصواريخ جو ـ جو. وهذا يعني 75 ميلاً إذا كانت الطائرات العراقية على ارتفاع 30 الف قدم، ويعني أيضاً 40 ميلاً إذا كانت الطائرات العراقية على ارتفاع أقل من 30 ألف قدم. هذا يعني أن طيران التحالف قد فرض عملياً (فقاعة) يحظر فيها الطيران العراقي، وتتحرك فوق المنطقة الوسطى من العراق، وقطرها 75 ميلاً، وتحدث مرّتين في الأسبوع. إنها منطقة جديدة لفرض حظر الطيران.[28]

أمّا خطر الصواريخ فإنه يمكن ردعه فقط ولا يمكن تنفيذ عمليات تقاطع معها. ولهذا فقد تقرر توسعة العمليات التي ترافق طائرة (U ـ 2)، وان الاستجابة من جانب مقاتلات التحالف ستكون أسرع وأكثر حساسية. لقد بدا الأمر كأن التحالف يستجيب بردّ قوي لأي خدش إبرة ممكن أن يهدد أسرابه. لكن الرأي الأميركي كان يقول: لنجعل الاستفزاز أكبر من كونه (خدش إبرة)، وسيكون الرّد عاصفاً وقوياً. سنستخدم عدداً كبيراً من الطائرات، وسنبدو في حالة توثّب ورد سريع.

هذا الإجراء كان يستهدف إيصال ردّ إلى صدّام، وكذلك الظهور بمظهر المسيطر والرادع في أعين دول المنطقة.[29]

وفي يوم 18 آب 1997، وبعد أقل من 5 أيام على تسنّمه منصبه، زار الجنرال زيني، رئيس اللجنة الدولية الخاصة ريتشارد باتلر، ليناقشه في التهديدات التي تتعرض لها طلعات طائرة (U ـ 2). وبحلول أيلول من ذلك العام، كانت هناك خطط تفصيلية عن 5 ضربات عقابية يمكن أن توجه إلى أهداف عراقية. وأن تكون هذه الضربات أوسع بكثير من التهديد لأي طائرة من طائرات التحالف. وبالتالي ستحقق نوعاً من الصدمة لنظام صدام. على أن يجري تنفيذ هذه الضربة حالما تتعرض طائرة الـ (U ـ 2) إلى استهداف عراقي، بصرف النظر عمّا إذا كان هذا الاستهداف سينجح في ضربها أم لا.[30]

ووفقاً لشهادة العقيد غاري كراودر، الذي كان مشرفاً على العمليات بعيدة المدى في قيادة قوة المهام المشتركة في قيادة عمليات جنوب غرب آسيا، إذ يقول: إن هذه الاستجابة الفائقة السرية قد جرى دمجها في ضربة جوية واحدة. وطلق عليها (عملية عاصفة الصحراء/1)

وجرى تنسيقها بحيث يمكن أن تدار ضمن دائرة تلفزيونية مشتركة واحدة. مثل هذه الدوائر المغلقة التشاركية ستصبح المميز الأساس لكل العمليات الأميركية خلال الشهور الستة عشر التالية. وكل واحدة من هذه العمليات تشتمل على أربعة أو خمسة فروع، وكل فرع يرتبط بجهات عسكرية أو استخبارية لها مهامها اللحظية والفورية.[31]

لقد صممت عملية عاصفة الصحراء/1 كي يعاقب العراق عبر إطلاق 250 صاروخاً دفعة واحدة، من منصّات على السفن والبوارج الحربية، أو من غواصات في عرض البحر. وكلّها تستهدف عقد الدفاع الجوي العراقي في وسط وجنوب العراق.[32]

كانت البحرية الأميركية تحافظ على وجود حاملة طائرات في الخليج بصفة مستدامة، هذا يعني أن الأسطول المرافق لها من السفن والغواصات سيكون متواجداً أيضاً. وهذا ما سيمكنها من إطلاق عدد من الصواريخ دفعة واحدة، وعدم اللجوء بالضرورة إلى القصف بالطائرات. وهذه ميزة من مميزات المواجهة العسكرية في إدارة كلينتون، حيث كانت تتحاشى استخدام الطائرات التي يقودها طيار. كان العقاب يرتبط مباشرة بالجريمة، فحالما تكون هناك إشارات إلى أن الدفاعات الجوية العراقية تتبع طائرة (U ـ 2) بشكل عدائي، ستنطلق الصواريخ باتجاه عقد مختارة من منظومة الدفاع الجوي العراقية. على أن لا يتجاوز زمن الرد 6 ساعات.[33] وقد أبقيت العملية معلقة على موافقة نهائية من 3 جهات، أو إحدى هذه الجهات، وهي الرئيس كلينتون نفسه، ووزير الدفاع، ومستشار الأمن الوطني.

وخلال شهور التوتر من أيلول إلى تشرين الثاني 1997، أبقت طائرات التحالف، واللجنة الدولية على طلعات طائرة (U ـ 2) مستمرة، في غرض واضح وهو تحدي العراقيين. ورغم أن اللجنة الدولية أبلغت العراق بألّا يتدخل في عمل طائرات الاستطلاع، بقي النظام البعثي غافلاً عن حجم السيف الذي تضرب به الأمثال، الذي كان مسلطاً على رقبته. وبدأت عدّة هيئات عسكرية أميركية تخطيطية تتعامل مع عملية عاصفة الصحراء/1 على أنها هي الأساس الاعتيادي للتعامل مع العراق، وأنها هي أساس الخطة الجديدة لانتشار القوات. وجرى التعامل مع العملية ضمن دائرة ضيّقة من المخططين العسكريين، بينما كانت التعليمات المتعلقة بأدوار القيادات والاستخبارات تصل تباعاً إلى مراكز التقرير والتنفيذ دون أن يكون لديها صورة كاملة عن حجم الضربة المخطط لها.[34] وبدأ المخططون في القيادة المشتركة للعمليات جنوب غرب آسيا بتنفيذ مهام زيادة عدد الطلعات لكن بشكل محسوب ومقنن. من جهة أخرى، لم تكن السلبية التي أبداها النظام العراقي خلال عملية ثعلب الصحراء سوى امتداد

للانحدار والإحباط الذي خلفته عمليات القصف. ومع ذلك، فقد كان صدام ينتهز الفرصة دائما لأجل أن يدشن صفحة أخرى من صفحات المقاومة خلال المواجهة التي استمرت لأربعة أيام.[35]

أصبحت المقاومة، والدفاع، والأزمات المعتادة جزءاً أصيلاً من حزمة الأسباب التي تمد النظام بأسباب الحياة والاستمرار. وبالرغم من أن مفتشي الأمم المتحدة لم يعد بإمكانهم أن يمثلوا منصة أممية لتكرار مثل هذه الأزمات، فإن منطقة حظر الطيران التي استمر فرضها مثلت فرصة ممتازة للنظام من أجل استدامة وجود الأزمة، ومثلت منفذاً للنظام كي يستمر بالإشارة إلى الخصومة مع الحلف الانكلو ـ أميركي.[36]

لقد استحكم النظام ممارسة هذا السلوك مع نهاية عام 1998. كان العراق يتعمد أن يثير أزمة تجاه الطائرات المحلقة في منطقة حظر الطيران في وقت كانت فيه القوات الأميركية في حالة إنذار قصوى. وحالما تنتهي العملية العسكرية الأميركية، يعمد العراق إلى افتعال حوادث التقاطع مع صواريخ (SM's) في منطقة حظر الطيران على أمل أن تصيب طائرة أميركية أو بريطانية.[37]

وأشار بول وايت إلى هذه الحالة بقوله: «كان التهديد الحقيقي الذي يواجهه طيارو قوات التحالف فوق العراق يحدث (بعد) الغارات الجوية وليس في أثناء الغارة نفسها». لم تستهدف عملية ثعلب الصحراء الدفاعات الجوية العراقية بشكل مكثف فقد حدثت كل الغارات القاصفة في المنطقة التي يسمح بها الطيران بين خطي العرض 33، و36. وكان هذا الاستهداف يتسبب بين الحين والآخر في كشف مواطن الفشل في الدفاعات الجوية العراقية في المنطقة المحيطة ببغداد (منطقة الاشتباك الصاروخي)، لكنها في المقابل كانت تجربة غير محبذة للعراقيين في مناطق حظر الطيران.[38]

وكانت هناك مواقع داخل مناطق حظر الطيران نشر العراقيون حولها منظومات دفاعات صاروخية وهي؛ قاعدة (H3) الجوية، وقاعدة الإمام علي في الناصرية، وقاعدتا الموصل وكركوك في الشمال. وهذه لم تتعرض لضربات مكثفة ومركزة منذ عام 1993. ونتيجةً لهذا الواقع، فقد كانت الدفاعات الجوية والمضادات الأرضية العراقية في حالة جيدة حين بدأت باستهداف الطائرات البريطانية والأميركية التي تديم الطلعات الدورية على مناطق حظر الطيران، وبدأ هذا الاستهداف في 23 كانون الأول 1998.[39]

نزع أسلحة العراق

كانت عمليات (الخداع والتراجع) التي يمارسها العراق، علامة مميزة في تغيير سياسة إدارة كلينتون تجاه العراق، بل والتغيير بعيد المدى في السياسة الأميركية في العموم في الطريقة التي يجب التعامل بها مع العراق حتى خلال الأزمات القادمة. إن هذا التغيير في السياسة الأميركية هو الذي هيأ الأرضية لأحداث التغيير في النظام العراقي بصورة جذرية فيما بعد. وحتى لحظة تلك الأزمة، كانت الحكومة الأميركية ترى أن سياستها المستمرة في احتواء العراق، رغم أنها مفتوحة وبلا نهاية، إنما تؤتي أكلها، وهي طريقة جيدة لتطويق النظام العراقي اقتصادياً، مثلما هي طريقة ناجحة للتعامل مع صدّام. وما دامت العقوبات فاعلة، ومفتشو الأسلحة الأمميون يراقبون العراق، فإن صدّام يمكن حصره «داخل الصندوق».[40]

لكن، كما اعترف سكوت ريتر بنفسه أواخر عام 1998، بأن جهود التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل تتجه بثبات نحو كونها مجرّد جهود للتثبّت من عدم قدرة العراق على إنتاج هذه الأسلحة، ورغم أن اللجنة الدولية الخاصة قد ثبتت كاميرات مراقبة مستمرة وعلى مدار الساعة في المصانع العراقية المهمة، إلّا أن عدم قدرة المفتشين الدوليين على تنفيذ زيارات تفتيشية مفاجئة كان مصدر إذلال مستمر للأمم المتحدة وللولايات المتحدة على حد سواء.[41] وكانت إدارة كلينتون قد دعمت واستثمرت الكثير من رأس المال السياسي الدولي في دعم لجنة (UNSCOM)، لكنها لم تحصل في المقابل إلّا على القليل من الامتثال العراقي للمقررات الأممية. وفي أواخر عام 1998، صار معلوماً لدى إدارة كلينتون أن عمليات التفتيش عن الأسلحة لن تفضي إلى شيء، سوى أن صدّام سيستخدمها كورقة للمراوغة السياسية والإفلات من الضربات الجوية. لكنها الآن بدأت نظر إلى الضربات الجوية بطريقة أخرى، إنها فرصة للإمساك باللعبة، وفرض كلفة يتحتم على النظام العراقي أن يدفعها، لكنها قد تكون فرصة لإعادة المفتشين الدوليين.[42]

ومنذ أزمة تشرين الثاني 1997، بدأ صنّاع القرار المدنيون في البيت الأبيض بحث الجنرال زيني على تركيز جهوده باتجاه مراقبة نشاطات العراق في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وقد وصف جيمس شتاينبيرغ سببين لهذا التوجه؛ السبب الأول يعود إلى فريق الأمن القومي التابع لإدارة كلينتون، وهو فريق يفضّل أن يعرض الأزمات التي تلاقي ترحيباً في الكونغرس أو لدى الرأي العام، وقضية أسلحة الدمار الشامل كانت نموذجية من هذه الوجهة.[43] شتاينبيرغ

شخص تصاعد الربط المنطقي وتسويقه بين وجود أسلحة الدمار الشامل أو محاولات العراق إعادة إنتاجها وبين إعادة ضرب الأهداف العراقية، ومقبولية هذه الضربات في الوجهة السياسية الدولية. ويقول: «في أواخر عام 1997، وبدايات 1998، كانت الإدارة الأميركية لا تفكر في استخدام القوة كوسيلة للإجبار والتنفيذ وتحطيم القدرات العراقية، إنما تفكر في الضربات الجوية كوسيلة ترافق الجهود الدبلوماسية لأجل إعادة مفتشي الأسلحة الأممين إلى عملهم داخل العراق».[44]

لكن هذا التغيير أنتج عدّة مشاكل أمام القيادة المركزية الوسطى للجيش الأميركي، وللمخططين الذين يتابعون تنفيذ العمليات في المجال العراقي فيها. إن الأهداف التي كانت ترشح كي تكون ضمن الضربات الجوية خلال العمليات السابقة، إنما كانت مواقع ومنشآت يشتبه بعلاقتها بإنتاج الأسلحة البايولوجية أو الكيمياوية.[45]. لكن الجانب الأميركي لم يكن يتوفر على أي معلومات استخبارية تتعلق بالبرنامج النووي العراقي. كما لم تتوفر معلومات عن مواقع يشتبه بأن العراق إستخدمها بالفعل لإخفاء المعلومات والمواد المتعلقة بهذا البرنامج عن أعين المفتشين الدوليين.

ولهذا فإن المخططين عندما طلب منهم أن ينظروا في قائمة الأهداف التي يشتبه بصلتها بالبرنامج النووي العراقي، كانت النتيجة أنهم أعادوا النظر في تقييمهم لأهمية تلك الأهداف، خاصة وأن لجنة المفتشين الدولين لم تتمكن من ربط أي دلائل بين هذه الأهداف، والاشتباه الأساسي في كونها تعمل لصالح البرنامج النووي.[46] ولهذا نجد قائد هيئة الأركان الجوية المشتركة في القيادة الوسطى، الجنرال هال هورنبيرغ يقول: «لا أظن أن أهدافنا في تلك المرحلة كانت معنية بالبحث مباشرة عن أماكن تستعمل للبرنامج العراق في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. قبل كل شيء، نحن لا نعلم بالأصل أين تقع تلك المواقع. لم يكن لدينا بالأصل أي معلومات من الميدان، وانقطعت المعلومات عن الوصول إلينا منذ شهور».[47]

أما قيادة قوة المهام فقد كان تقييمها أكثر وضوحاً، وهي أن جميع الأهداف المؤشرة لديها على أنها مواقع ذات علاقة بإنتاج العراق لأسلحة الدمار الشامل، لم تكن سوى مواقع (محتملة)، ولم يثبت شيء عنها استخبارياً أبداً.[48]

وبدأ صنّاع القرار يفهمون شيئاً فشيئاً حقيقة استخبارية مثلت لهم نوعاً من الصدمة، وهي أن القيادة المركزية الوسطى، والأجهزة الاستخبارية الأميركية، فضلاً عن أجهزة المخابرات

الغربية، كل هؤلاء كانوا يعتمدون في مصادرهم من العراق بصورة شبه كاملة على ما تزوّدهم به اللجنة الدولية الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقلّما يتوافر لهم مصدر مستقل بعيداً عن عمل هذه اللجنة.[49]

وفي هذا الجانب، ذكر تقرير لجنة المخابرات في الكونغرس الأميركي ما نصّه: «لم يتوفر لوكالة المخابرات المركزية الأميركية أي مصدر متخصص من داخل العراق لتزويدها بالمعلومات عن أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى غاية نهاية التسعينيات. كما لم يتوفر مثل هذا المصدر بعد عام 1998. ولم نتمكن أبداً من إجراء عملية تقييم مباشرة لموجودات العراق من هذه الأسلحة».

كما لا حظت لجنة الكونغرس أن وكالة المخابرات المركزية اعتمدت على مصادرها في لجنة المفتشين الدوليين بوصفها مصادر لا تكلّف شيئاً، على حين اعتمدت بقوّة على المعلومات الواردة منها.[50] ولأن أماكن تخزين الأسلحة البايولوجية والكيمياوية لا يمكن تحديدها حتى يتاح قصفها، فقد قررت القيادة المركزية الوسطى ان تركز على نوعين من الأهداف؛ الأول هو ما سمّي بـ(المواقع الرئاسية)، وهي التي منع العراقيون مفتشي اللجنة الدولية من دخولها، والثاني هي سلسلة من المواقع التي على علاقة بإنتاج العناصر الكيمياوية والبايولوجية ذات الاستخدام المزدوج، والتي يمكن استخدامها لإتمام بعض برامج الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية.[51] ونتيجة لطلعات طائرة (U ـ 2) الاستطلاعية الأميركية لخدمة لجنة المفتشين الدولية، والمئات من طلعات طائرات الهليوكوبتر، وآلاف الصور الجوّية التي جرى التقاطها، تكونت لدى اللجنة كمية كبيرة وموسوعية من الخرائط والتفاصيل عن القصور العراقية سواء من الداخل أو من الخارج، وامتلكت ما يوازي هذه المعرفة التفصيلية عن معظم الأبنية الحكومية العراقية.[52]

واحتوى التقرير التقني المقدّم إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في نهاية عام 1998، ذكراً لثمانية قصور رئاسية عراقية كان الجانب العراقي يكرر رفض طلب المفتشين لدخولها. كان هذا الأمر من وجهة نظر القيادة المركزية الوسطى يضيّق نطاق البحث والاستهداف للأماكن التي يمارس النظام العراقي سياسة الإخفاء والمنع فيها.

وكان برنامج سكوت ريتر الذي يهدف إلى «هزّ الشجرة» لأجل أن يدفع العراقيين إلى أن يكشفوا ما يخفونه قد نجح في التقاط إشارات واتصالات لاسلكية بين العراقيين من النوع

الواطئ التردد (VHF)، يوجهون الدفة خلالها لإخلاء بعض المواقع من الأدلّة خلال محاولة المفتشين الدوليين الدخول إليها.[53]

في النهاية، أدّت هذه المراقبة المتداخلة إلى أن تشخّص القيادة المركزية الوسطى خمسة مواقع رئاسية مهمة كانت محورية في عملية الإخفاء التي يمارسها العراقيون. وهذه المواقع هي؛ أبو رياش، وموقع جبل مكحول، والرضوانية، والقصر الجمهوري في بغداد، فضلاً عن قصر السجود. واستشار الجنرال دونلاب خبراء القانون في قيادة الأركان المشتركة للقوة الجوية، والذين كانت إجابتهم هي: «إن كل هذه الأماكن يجب أن يجري ربطها بمعلومات استخبارية دقيقة عنها، وتفيد بأنها تستخدم من قبل العراقيين لأجل إخفاء وثائق أو مواد محددة لها علاقة بأسلحة الدمار الشامل».[54] وهذه المحددات نفسها تنطبق على باقي الأبنية الحكومية الأخرى التي مُنعت اللجنة الخاصة من دخولها، أو أنها يشتبه بصلتها في أنشطة الإخفاء العراقية. ومن هذه المواقع كانت، مبنى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، ومبنى وزارة الصناعة، ومبنى رئاسة المخابرات العراقية، وكذلك استعلامات القصر الجمهوري المعروفة باسم (السكرتارية). هذه كلّها كانت أماكن مرشّحة لأن تكون هدفاً للقصف. وأيضاً جرى اختيار مكتب الدكتورة رحاب طه العزاوي التكريتي، وهي رئيسة البرنامج العراقي للأسلحة البايولوجية، وكذلك تُعرف باسم (الدكتورة جراثيم)، وكانت تشغل مكتباً محدداً في متحف التاريخ الطبيعي. *

أما مكاتب القيادة العليا لحزب البعث فقد كانت على قائمة الأهداف المرشّحة للقصف منذ مطلع 1998. ويقول الجنرال دونلاب: «إن المحدد الحقيقي لاختيار هذه الأماكن، جرى ترتيبه بأنه يرتبط عقلياً ومنطقياً بمحاولات العراق لإخفاء أدلة أسلحة الدمار الشامل، وإذا حدث أن سألتنا إحدى الحكومات الصديقة: لماذا ضربتم هذا الموقع، يمكن أن نقول لهم تفضلوا، هذه هي الأدلة على علاقته بأسلحة الدمار الشامل...كانت هذه هي المحددات الحقيقية».[55]

كانت المواقع العراقية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والأغذية، ومواقع إنتاج الأدوية، والكثير من المواد الكيمياوية قد أدرجت منذ عام 1991 على أنها مواقع محتملة ثانوية قد

* الدكتورة رحاب طه العزاوي، وهي زوجة الفريق عامر محمد رشيد وزير النفط الأسبق. اعتقلتها القوات الأميركية أواسط آيار 2003، ولم تكن ضمن قائمة المطلوبين الـ55. المترجم

تشترك في إنتاج الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية، لكن جدلاً متزايداً حدث وأن أبعدها عن قائمة الاستهداف. ومن ناحية أخرى، كان هناك خطر أن يحدث تسرّب للمواد البايولوجية والكيمياوية المفترض أنها تدخل في صناعة الأسلحة خلال تعرّض المواقع للقصف، لكن هذا الخطر هو مجرّد فرضيات أكاديمية لأن المواقع المعنية هي واقعة بالفعل تحت رقابة مفتشي الأمم المتحدة، ولم يحدث أن سجّلوا نشاطاً إيجابياً لإنتاج مثل هذه العوامل الكيمياوية أو البايولوجية.[56]

لكن المشكلة الأساسية في عملية ضرب المواقع ذات الاستخدام المزدوج هو عدم معرفة قيادة اركان القوة الجوية بتحديد أماكن الخزن في هذه المجمّعات، ولا يمكن أن يجري ضرب المستشفيات مثلاً، حتى لو كانت هناك أدلّة قوية على أنها تستخدم استخداماً مزدوجاً لتصنيع أسلحة الدمار الشامل.[57] وكان الجنرال زيني غير راضٍ عن عملية استهداف المواقع ذات الاستخدام المزدوج: «أظن أننا في هذه الحالة، ولدى إمعان النظر في المنشأة المعنية ذات الاستخدام المزدوج، وكيف لنا أن نتأكد أنها تستخدم بالفعل عبر الاستخدام الثاني لها وليس الرئيس، نجد أننا يمكن أن نشير إلى عدد كبير جداً من المواقع على أنها ذات استخدام مزدوج ومخفي، حتى لو كان هذا الموقع مصنعاً لإنتاج الحليب. إن أي مكان ممكن أن يتخذ مصنعاً للمواد والعناصر الكيمياوية. ولهذا، فقد حاولنا أن نضرب المواقع والأهداف فقط تلك التي تأكدنا منها تماماً بأنها ذات استخدام تسليحي مزدوج». وبين شهري شباط وآب من عام 1998، تغيّرت سياسة اختيار المواقع وترشيحها لتكون أهدافاً يجري قصفها تغيّراً جذرياً.[58] وأصبح استهداف مثل هذه المواقع يتطلب تخويلاً وقراراً سياسياً من صنّاع القرار في واشنطن حصراً.

بعد ذلك تأكدت مخاوف الجنرال زيني، لكن هذه المرّة في السودان وليس في مسرح عمليات العراق. في 20 آب 1998، وعلى إثر اعتداء تنظيم القاعدة على سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا، أطلقت الغوّاصات الأميركية 13 صاروخاً على مجمّع الشفاء لصناعة الأدوية في الخرطوم، كونه مصنعاً ذا استخدام مزدوج، تديره منظّمات إرهابية على علاقة بالقاعدة. وأطلقت سفن حربية أخرى 66 صاروخاً على مواقع يفترض أنها معسكرات تدريبية يستخدمها الإرهابيون في أفغانستان لأجل التجنيد والتدريب.[59]

وبالرغم من أن العملية كانت من الناحية التقنية، عملية عسكرية رائعة لم تشهد أضراراً جانبية إلّا بحدود قليلة جداً، وجرى تنفيذها بسرعة وإحكام، استتبع قصف الخرطوم إخفاق

سياسي واضح. ويقول الجنرال زيني: «إن ذلك الهدف كان مفاجأة بالنسبة لي، قد أعطاني القائد العام هذا الهدف بعد اجتماع ضم أعضاء هيئة الأركان المشتركة. لم يكن التبليغ يحتوي المهمة، إنما حوى الهدف أيضاً. كانت هذه حالة نادرة تماماً. في الحقيقة لم يسبق أن حدثت قبلي، أو حتى بعد أن تركت رئاسة هيئة الأركان المشتركة. لقد قيل لي أن أضرب هذا الهدف، وهذا ما فعلته».[60]

لقد حشرت المخابرات المركزية الأميركية هذا الهدف ضمن قائمة الأهداف التي جرى النقاش فيها خلال الأسابيع التي سبقت الضربة. وادعت أن الموقع هو مكان معرّف ومشخّص على أنه مصنع ينتج فيه تنظيم القاعدة أسلحة بايولوجية وجرثومية. وسواء أكان هذا الادعاء حقيقي أم لا، لم تكن هناك من وسيلة لإقناع الرأي العام العالمي الذي شكك في كون تنظيم القاعدة يستخدم بالفعل ذلك المصنع لإنتاج هذا النوع من الأسلحة. كانت خرائب المصنع المتحطمة، والقناني المتناثرة للأدوية والمواد المستعملة فيها بمثابة شاهد صامت لا يقول شيئاً.[61] أما النتائج فقد دفعت القيادة المركزية الوسطى إلى أن تبتعد عن التفكير في ضرب مواقع الاستخدام المزدوج وذهبت إلى التفكير في وسائل أكثر عملية لاحتواء وكشف أسلحة الدمار الشامل العراقية.

كان عملية ثعلب الصحراء هي العملية الأميركية المنفردة الأكبر منذ عام 1991. حدث هذا بالرغم من أنها تضمنت فقط استخدام 10 % من حجم القوة التي شهدتها عاصفة الصحراء، وكذلك قصف 100 هدفاً فقط خلال غاراتها التي استمرّت لأربعة أيام، ومع أن عملية تغيير النظام العراقي لم تكن هي الهدف المباشر لتلك الضربات أو الغارات. لقد كانت العملية تنطوي على نجاح ساحق من وجهة نظر تقنية عسكرية. وهي تؤشر تنامي قدرة الطيران الأميركي على تنفيذ ضربات مستمرة على مدار 24 ساعة. وفي تلك العملية، جرى بالفعل تنفيذ 211 نقطة تدميرية من أصل 275 جرى التخطيط لها[62]. وجرى التخطيط أيضاً ألّا تعيق عملية ضرب الأهداف أي جانب من جوانب الحياة اليومية للعراقيين، لهذا فقد كانت العملية الأولى التي لم تشهد أي شكل من أشكال الأضرار الجانبية على القطّاع المدني خلال تنفيذها. ويقول الجنرال زيني إن الرصد الجوي الأميركي كشف أن هناك إحدى حفلات الأعراس كانت تسير في شوارع بغداد في أثناء عملية القصف. وفي الوقت نفسه، كانت مواقع رئاسية تقصف ويسوّى بعضها بالأرض. كانت هذه العملية محل شهادة للأسلحة الأميركية في إنجازها السريع، حيث جرى إطلاق 325 صاروخاً باليستياً، و90 صاروخ كروز تقليدي يطلق من الجو.

كان الفضل في ذلك يعود إلى التواجد الدائم للأسطول الحربي الأميركي في منطقة الخليج، وكانت عملية غير مسبوقة من حيث إرسال الصواريخ ومعدّلات وصولها إلى أهدافها.[63]

إلّا أن الجنرال زيني وقادة هيئة الأركان نالهم بعض العجب حين وجدوا أن النظام العراقي قد شهد هزّة داخلية بالفعل بعد تلك الضربات. ويقول كين بولاك فيما يتعلّق بتراخي قبضة صدّام عن السلطة: «لقد تجاوزت عملية ثعلب الصحراء في الواقع ماكان متوقعاً منها، لقد اهتزّت سلطة صدّام خلال الضربات». في الجنوب، بقيت الأمور هادئة، فيما كن الحكم العسكري هو واقع الحال. وكان هناك وجود عسكري للجيش العراقي في كربلاء والنجف. وخلال الضربات الصاروخية، كانت هناك عملية تطهير تشهدها بعض وحدات الجيش العراقي. وقادت هذه الإجراءات إلى إعدام أحد أبرز قادة الفرق النظامية. بعدها حصلت المواجهة مع رجل الدين الشيعي محمد صادق الصدر التي انتهت بقتله. هذه المتغيرات أدت إلى إقلاق النظام، واقتراب الأوضاع في الجنوب بسرعة نحو المواجهة العسكرية على غرار ما حدث في انتفاضة عام 1991. واستدعت الأمور أن تغلق الطرق نحو الناصرية والنجف وكربلاء، وشهدت كربلاء محاولة اغتيال لعزة ابراهيم الدوري لكنها فشلت.[64]

وعلى الرغم من أن تأثير هذه عملية ثعلب الصحراء على استقرار النظام العراقي كان أمراً ملحوظاً، إلّا أن التأثير الأهم هو تأثيرها على قدرات العراق في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. لكن العراق لن يسمح أبداً بعودة المفتشين الدوليين بعد هذه الضربة. وستكون هناك حرب وشيكة خلال فترة أربعة أعوام. وكما كتب المحلل السياسي المخضرم باتريك كلاوسن، في الواشنطن بوست: «بدون عمليات التفتيش، فإن مشكلة أسلحة الدمار الشامل العراقية ستتجه نحو حال أسوأ ما دام صدّام في السلطة. ومن دون لجنة التفتيش الدولية، سيكون هناك تركيز أكثر على جهود إزاحة النظام العراقي».[65] ولهذا، نجد أن مستشار الأمن القومي الأميركي، بيرغر، قدّم مباشرة بعد عملية ثعلب الصحراء رؤية جديدة لإزالة النظام البعثي، واتباع سياسة جديدة إلى غاية أن تجري عملية الإزالة فعلياً.[66]

الفصل الثامن

مقدمات الحرب

منطقة حظر الطيران بعد عملية ثعلب الصحراء

لم تضف السلبية وحالة التراجع التي ظهر بها النظام العراقي خلال عملية ثعلب الصحراء سوى المزيد من التأكيد لصورة التدهور التي علق بها بعد عمليات القصف. رغم أن صدام كان قد هيأ نفسه لاستئناف سلوكه المعتاد، ومعاودة مقاومته التقليدية بعد انتهاء الغارات التي دامت لأربعة أيام. كانت حالة الممانعة والمواجهة قد طبعت أداء النظام وأصبحت جزءاً من علّة وجوده بالأصل. ومع أن عمليات التفتيش التابعة للأمم المتحدة لم تعد توفر للنظام منصة للمواجهة مع الولايات المتحدة كما جرت الأمور في السابق، كان تسيير التحالف للدوريات الجوية التي تفرض منطقة حظر الطيران كفيلاً بذلك.

وحالما انتهت العملية العسكرية الأميركية، استأنف العراق محاولاته لتنفيذ حيلة فخ صواريخ سام تجاه الطائرات التي تنفذ حظر الطيران، آملاً أن يصيب إحدى الطائرات الأميركية أو البريطانية. ومثلما كتب بول وايت يقول: «إن التهديد الحقيقي الذي يتعرض له طيارو التحالف يحدث (بعد) عمليات القصف، وليس أثناء تلك العمليات.[1]

لم يحدث أن تعرض الدفاع الجوي العراقي إلى الاستهداف خلال عمليات ثعلب الصحراء إلّا بصورة محدودة. كانت الضربات قد حدثت بالأصل في المناطق التي يسمح للعراق فيها بتسيير الطائرات، والواقعة بين خطي العرض 36، و33. هذا الأمر أدى إلى تعزيز تنظيم الدفاعات في منطقة الدفاعات عالية الأهمية (بغداد وماحولها)، لكنه لم يؤثر على سياقات الانتشار للدفاعات في مناطق حظر الطيران الجنوبية والشمالية.

وبالفعل، فإن الدفاعات الجوية العراقية في ما يعرف بمناطق الاشتباك بالصواريخ (أرض

ـ جو)، حول قاعدة الإمام علي بالناصرية، أو قاعدة كركوك، أو قاعدة (H3) غرب العراق، لم يجر استهدافها منذ عام 1993. ونتيجة لذلك، كانت الدفاعات الجوية العراقية منتظمة وجيدة الانتشار حين شرعت في مقاومة دوريات فرض حظر الطيران بعد يوم 23 كانون الأول 1998. وبعد خمسة أيام، أطلق العراق 3 صواريخ أرض ـ جو، من نوع (SA ـ 3s) تجاه طائرات التحالف المشاركة في عملية (المراقبة الشمالية)، حول مدينة الموصل. ثم أطلق ستة صواريخ نوع (SA ـ 6s) من بطريات مقاومة الطائرات المنتشرة حول قاعدة الإمام علي في الجنوب، أيضاً تجاه طائرات التحالف التي تفرض حظر الطيران.[2] وفي 5 كانون الثاني، 1999، أطلقت الدفاعات الجوية العراقية أخطر عملية ضد طائرات التحالف، منذ عملية فخ ثصواريخ سام التي نفذت في 27 أيلول1992. حيث قامت طائرتان عراقيتان من نوع (MiG ـ 25)، باستدراج طائرة أميركية نوع (F ـ 15c)، وأخرى مقاتلة من نوع (F ـ 14A)، وتفادت ستة صواريخ مضادة للطائرات أطلقت من قبل المقاتلات العاملة تحت إمرة القيادة المركزية المشتركة لجنوب آسيا. وكانت أولى أوامر الإطلاق منذ عام 1993. وما بين 20 كانون الأول، و28 كانون الثاني من عام 1999، ارتكبت الدفاعات الجوية العراقية أكثر من 70 خرقاً لمنطقة حظر الطيران، بما فيها حالتان أو أكثر عبر الخرق باستخدام الطائرات. وحاولت مراراً الإيقاع بالدوريات الجوية لتدخل في فخاخ صواريخ سام، بل إن القيادة العراقية عرضت مكافأة تبلغ 14 ألف دولار لكل عسكري عراقي لمن يتمكن من إسقاط طائرة من طائرات التحالف، وكذلك 2500 دولار لكل من يلقي القبض على طيّار من طياري التحالف.[3]

وبدأ الجنرال بلمر قائد قوة المهام لجنوب غرب آسيا برفع التقارير إلى قائد العمليات الجوية المشتركة، الجنرال هورنبيرغ، وإلى الجنرال زيني التي تحثّهما على ضرورة توسعة العمليات العسكرية الأميركية لتكون قادرة على ردع وكسر أي خروقات عراقية محتملة قادمة. ويقول بلمر: «كان يتعيّن علينا أن نرد ببعض الوسائل التي تظهر لهم عواقب هذه الخروقات».[4]

كانت الفترة بين عامي 1994، و1998، قد شهدت القليل جداً من المواجهات بين الدفاعات العراقي ودوريات طيران قوات التحالف. ولم تضطر قيادة العمليات الجوية المشتركة إلى الرد على إطلاق النيران العراقية، إلّا في حالات قليلة جداً. سواء بالرّد على مواقع المدفعية المقاومة للطائرات، أو الرادارات التي تصدر عنها إشارات لرصد الطائرات الأميركية والبريطانية. لكن الخيار اللاحق، والذي عرف بـ(اليد الحديدية) لم يلاقِ رواجاً، بسبب صعوبة الرد الدقيق على مطلقي المدفعية المضادة للطائرات، أو مطلقي صواريخ سام المحمولة من الكتف، من

ارتفاع 15 الف قدم. وهذا الخيار ينقل زمام المبادرة إلى العراقيين. وعن هذا يقول بلمر: «أنا لم أحبذ أبداً فكرة عمليات (اليد الحديدية)، فهي لا يمكن التنبؤ بعواقبها، كما أنها عملية محفوفة بالمخاطر وتشجع على الخوض بها».

وعلى الجهة الأخرى، فإن التوغل العراقي السطحي، والسريع للغاية من الصعب جداً أن تجري مقاطعته بالأسلحة المضادة. بل إنه يستلزم التربص المسبق بمصادر انطلاق هذا التوغل. وهو الإجراء الذي وصفه أحد المسؤولين الحكومين الأميركيين بأنه «يحتم الذهاب إلى ما بعد الفخ، وليس مطاردة الفخ نفسه».[5]

ويقول بلمر التالي: «لقد سبق أن أخبرت الجنرال زيني، إنني أريد أن أذهب لكي ألاحق الأهداف التي تعني لنا الشيء الكثير، وأريد أن أعاقب أي هدف يتسبب في خرق منطقة حظر الطيران، وأن يلقن درساً نتيجة هذا الخرق، ونتيجة إطلاق النار باتجاهنا».[6] وكان الجنرال زيني ميال إلى تبني الخيار الذي وضعته قيادة قوة المهام في جنوب غرب آسيا، ويؤيد بشدة أن يظهر للعراق أن ما يفعله من خرق سيكون له عواقب.[7]

وفي يوم 8 كانون الثاني 1999، طلب الجنرال زيني عقد مؤتمر تشاوري مع هيئة الأركان المشتركة لأجل تعديل قواعد الاشتباك التي تتبعها القطعات المسلحة والقوة الجوّية في مسرح العمليات. وأمام الاجتماع عرض زيني نماذج عن طبيعة الاختراقات التي ينفذها العراق ضد منطقة حظر الطيران، ونشر بطريات صواريخ سام وتنفيذ فخاخ ومصائد الصواريخ ضد طائرات قوات التحالف.[8] وفي مرحلة ما بعد عملية ثعلب الصحراء، تلك العملية التي فشلت في إسباغ روح العقاب على سلوك النظام العراقي، كان فريق الأمن الوطني التابع لإدارة كلينتون مصراً على فرض عواقب عسكرية على نظام صدام نتيجة مواجهته المستمرة، ولهذا كان الفريق يشدد بقوة على طلبه.

يقول كين بولاك: «إن كل أعضاء مجلس الأمن القومي الأميركي كانوا يفكرون في عملية تغيير النظام العراقي، ومنطقياً فإن جميع الأعضاء كانوا قد توصلوا إلى أن سياسة الاحتواء إنما كانت تواجه فشلاً، وأن عليهم أن ينتقلوا إلى الهجوم. ولهذا جرى تقرير استخدام منطقة حظر الطيران والخروقات العراقية لها من أجل إعادة الضغط، والسماح للطيّارين بفتح النار تحت مبدأ الدفاع عن النفس».[9]

والآن أصبحت المواجهة تدار بالشكل التالي وبصورة مبسطة، إذا ما قام العراقيون بفتح

إشارة الرادارات التي ترصد طائرات قوات التحالف، فإن هذه الرادارات ستتعرض للقصف والتدمير. بل إن هذه الطائرات ستهاجم مراكز الإنذار والسيطرة التي تبعد عدّة أميال عن مواقع هذه الرادارات. كان هذا تعريفاً متكلفاً جداً لمبدأ الدفاع عن النفس،[10] لكن القيادة العليا أقرته وسارت بموجبه في مواجهة العراقيين.

التنفيذ المركزي لعملية مراقبة الجنوب

كان تردد القادة العسكريين إزاء تنفيذ هذه الخطة مصدر مفاجأة لبعض الأعضاء المدنيين في مجلس الأمن القومي الأميركي. بولاك يصف هذه المسألة بأن القادة العسكرين رأوا فيها أنها ضغوط سياسية لأجل تحقيق غايات عسكرية.[11] اما الجنرال زيني، وهو ي وقتها قائد العمليات المشتركة للقيادة الوسطى، فقد رأي في محاولة إدارة الرئيس تغيير أو إلغاء قواعد الاشتباك، بأنه نذير لإمكان خروج الأوضاع عن السيطرة، وبالتالي فقد اقترح مجموعة أخرى بديلة من هذه القواعد تبقي القيادة الوسطى في فضاء السيطرة وإمكان التدخل لتوجيه مسار العمليات. وظهرت جملةمن الاعتبارات التي أطرت هذه الاحتياطات، وهي التي أطلق عليها تسمية (قواعد اشتباك ليبرالية جداً) طرحتها الإدارة الأميركية. بعض هذه القواعد قدمتها الدول التي تستضيف (عملية مراقبة الجنوب)، مثل الكويت والسعودية.[12] ومع أن آل سعود، وعائلة الصباح الحاكمة في الكويت، كان لديهم شكوكهم في نتائج التصعيد بين قوات التحالف والنظام العراقي، استمرّ صدّام في سحق أيّ تعاطف قد تكون عملية ثعلب الصحراء قد أفرزته تجاه العراق، حين هاجم بضراوة الحكومات الحاكمة في دول الخليج عبر خطابه في يوم الجيش، 6 كانون الثاني. وفي ذلك الخطاب اتهمهم بأنهم عملاء يعملون من أجل تحقيق وحماية مصالح الدول الغربية. ودعى مواطني تلك الدول إلى التعبير عن غضبهم وتمرّدهم تجاه حكوماتهم.[13] وظهر السعوديون أكثر تجهماً وبعداً عن ترتيبات القوات الأميركية في الخليج منذ عام 1992 وما تلاه. وخاصة بعد ان انتقل مقر قيادة قوة المهام لجنوب غرب آسيا إلى قاعدة الأمير سلطان البعيدة عام 1996. لكن قرار الأميركيين بتغيير قواعد الاشتباك لم يؤثر في السعوديين إلا على نطاق ضيق، إذ إن الطائرات المنتشرة في السعودية والتابعة لقوات التحالف لم تكن سوى طائرات إسناد، أو طائرات (F ـ 16CJ)، المزودة بصواريخ (HARM)، المخصصة للدفاع الذاتي عن الطائرات تجاه الرصد الراداري.[14]

أما الطائرات التي تنفذ الضربات الجوية والغارات فهي في معظمها تنطلق من حاملات

الطائرات، أو أنها تتمركز في الكويت التي تساند حكومتها بقوة تنفيذ عملية الاحتواء العسكري للعراق.

ورغم أن الكويت كانت واحدة من دولتين فقط سمحتا باستضافة الطائرات التي سترمي القنابل وتؤدي عمليات القصف على العراق، لكنها كانت تستشعر حرارة التطورات، وسينالها شيء من حرارة التصعيد، ولهذا فقد قررت القوة الجوية الملكية البريطانية إرسال حاملة الطائرات (فيكتوريا)، لسد أي نقص في أعداد الطائرات المتمركزة بالفعل في قاعدة علي السالم الكويتية. ويلخص العقيد دانلاب، وهو أحد مخططي قيادة قوة المهام لجنوب غرب آسيا، الموقف بالقول: «لقد كان لدينا الكثير من التحسب والمراقبة الذاتية تجاه الحساسية التي قد تتعرض لها الدول الخليجية المضيفة لطائرات التحالف، وربما حساسية أكثر مما هو موجود بالفعل».[15]

بعد ذلك، كانت هناك عملية إيلاء أهمية قصوى لتنفيذ 77 شهراً من عملية (مراقبة الجنوب) التي أشرفت عليها القيادة الوسطى الأميركية ونفذتها قيادة قوة المهام لجنوب غرب آسيا. وهنا يصف فرازي، وهو المستشار السياسي للقيادة الوسطى الحال بأنه: «في ذلك الوقت، لم تعد فاعلية فرض منطقة حظر الطيران تعني الشيء الكثير، وكان الروتين هو الذي يسود كل شيء».[16] كان تركيز قائد القوة الجوية في القيادة الوسطة، الجنرال نيلسون، ينصب على تفادي إيقاع الولايات المتحدة وقواتها المسلحة في فخ الاحراج، سواء عبر إصابة الطائرة الخطأ، أو خسارة أي طائرة خلال تنفيذ مهام عمليات (مراقبة الجنوب).ويعلق بالقول: «إننا نخوض تجربة دقيقة للغاية، حيث أرى خطورة عالية عبر أن نظهر عدائية شديدة خلال الظروف الحالية».[17]

وفي الحقيقة لم يمر وقت على قوة المهام لجنوب آسيا، أو قيادة القوة الجوية في القيادة الوسطى أن يكونا على هذه الدرجة من التحرص والتحفظ خلال تنفيذ مهامهم منذ نهاية حرب الخليج.

لم يكن هناك شيء سيربحونه من زيادة التشديد، في المقابل، فإنهم معرضين لخسارة ثقيلة إن كانوا سيصبحون أول القادة الذين يخسرون طائرة خلال عملية فرض حظر الطيران منذ بدءها.

يقول قائد قوة المهام المشتركة، الجنرال راندل شميدت: «إنك لن تقدم على المغامرة

بخسارة شيء في ارض المعركة، خاصة إن كنت قد خرجت بالأصل وأنت لا تنوي أن تربح شيئاً...إنه أشبه بالكابوس بالنسبة للقائد، حيث تكون يده مغلولة. في الحقيقة أنها كانت وصفة جاهزة لإمكان حصول كارثة. وسيكون هناك رأي هو المهيمن على عقلية الناس، بأننا نذهب للحرب ليس من أجل أن نربح، إنما فقط كي لا نخسر».[18] من جانبه، لم يكن الجنرال زيني يرغب في أن تتضمن عملية فرض منطقة حظر الطيران، هدفاً إضافياً وهو أن يجرّد الجيش العراقي تدريجياً من قدراته القتالية، وفي الوقت نفسه، لم يكن يرغب بأن يتورّط طيارو القوة الجوية لجنوب غرب آسيا في الوقوع فريسة فخاخ صواريخ سام، ثم ينجرّوا إلى مواجه مفتوحة مع الدفاعات أو المتصديات العراقية.[19]

واحتفظت القيادة الوسطى الأميركية بالسيطرة المركزية على ردود الأفعال التي تصدر عن طائرات التحالف التي تنفذ الدوريات في منطقة حظر الطيران الجنوبية، عبر (ذخر) ردّة الفعل، إلى التعرّض التالي الذي قد تواجهه قيادة قوة المهام، وقيادة القواة الجوية لجنوب آسيا في مواجهتها التالية مع الدفاعات العراقية. وكانت تستدعي صوراً من طائرات المراقبة للهدف المرجح، من أجل أن تخفض من مستوى الدمار الجانبي الذي قد تسببه غارة قصف ذلك الهدف، وكذلك لأجل خفض مخاطر اندلاع مواجهة غير محسوبة.[20]

كان تأجيل الرد إلى اليوم التالي يمنح القيادة الوسطى الأميركية فرصة وضع عدد من مقترحات الاستهداف، وعرضها على اجتماع ممثلي القيادات لأجل اتخاذ قرار الاستهداف الأنسب كي تتخذ دوريات فرض حظر الطيران اللازم تجاه الهدف. كانت الاجتماعات تتدارس الاستفزازات العراقية، وتضعها قيد الميزان، منحيث نوعيتها وحجمه، ومن ثمّ يجري تقرير إما الرد عليها بضربة عقابية، أو تجاهلها كونها لا تستحق الرّد. لكن، في أعلى نسب الاستجابة والرد للاستفزازات العراقية، فلم تتجاوز النسبة 1 من أصل كل 3 استفزازات يجري الرّد فعلياً عليها.

كانت الأهداف الجيدة وعالية المستوى، يجري تدارسها، ويجري البحث عن تعزيزات لوجودها (مثل الصور الاستخبارية، أو أدلّة التقاط إشارات التنصّت)، من أجل تقرير معالجتها بضربة خلال الطلعات اللاحقة.[21] وجرى تصنيف ردود الفعل والاستجابة من جانب طائرات التحالف بالشكل التالي: خيار الرّد بالمستوى الأول، هو الرد المباشر على فتح الرادارات العراقية، وخيار الرّد بالمستوى الثاني هو الرّد على مصدر أو أكثر من مصادر المدفعية المضادة للطائرات، وخيار الرّد بالمستوى الثالث، هو الرد على تهديد بطرية صواريخ سام

ذاتية الرادار والتوجيه. وعلى الرغم من أن هذه الخيارات الثلاثة في رد الفعل لم تكن تستلزم استحصال موافقة واشنطن لتنفيذها، إلّا انها كانت تخضع لتقييس الدقيق من قبل الحقوقيين العاملين مع الجيش الأميركي. وفي هذا الشأن يقول الجنرال شميدت، وهو قائد قوة المهام المشتركة: «لم أكن أبداً أوصي باستهداف هدف ما لم يكن هناك رجل متخصص بالقانون يقف إلى قربي لأستشيره».[22]

أما خيار الرّد المستوى الرابع، فهو خارج عن كل الخيارات الثلاثة السابقة، ويشتمل أيضاً على الأهداف التي تتضمن تدميراً عالياً وواسعاً، ومخاطرة بأحداث تدمير جانبي، بما فيها القواعد الجوية والمطارات، أو الأهداف التي لا تقع ضمن نطاق منظومة الدفاع الجوي العراقية. ولكي ضمن الموافقة السياسية لأي هدف من هذا النوع، سعى الجنرال زيني إلى ان يربط هذه الأهداف تحديداً بموافقة وزير الدفاع الحصرية. وكانت منظومة الاتصالات العراقية من بين هذه الأهداف، وقد جرى بالفعل ضربها عبر 27 حالة من قصف الأهداف عام 1999.[23]

وفي مناسبتين، نجح قائد الجناح البحري في قوات المهام في أن يمرر استهداف هدفين، وهما زورقين يحملان صواريخاً مضادة للسفن. وطالما لم يكونا قريبين جداً من الحدود الإيرانية، فقد كانت الموافقة على ضربهما سهلة. لكن القيادة الوطنية للبحرية الأميركية رفضت لاحقاً ضرب مثل هذه الأهداف، إذ أن من الصعب جداً إيجاد تكييف قانوني يجعل من انتشار هذه الزوارق خرقاً لمنطقة حظر الطيران. تحت تبرير أنه كان من الصعب جداً اعتبار هذا الخرق مؤثراً في المنطقة التي تبعد إلى الشمال بثلاثمائة ميل، من قبل زورق غارق في منطقة الفاو.[24]

وبتطبيق هذه المجموعة من القواعد، وجدت قيادة قوة المهام لجنوب غرب آسيا نفسها محاطة بمحددات كثيرة تجعل من عملية التصعيد خلال تنفيذ الحظر الجوي أمراً مستبعداً جداً. وكان خيار الاحتفاض بحق الرد، أي الرد في اليوم التالي على الخرق قد حفظ الطيارين الأميركيين، ومشغلي مكونات الدفاع الجوي العراقيين من الانزلاق إلى أسوأ المواجهات في عملية تنفيذ حظر الطيران. وعن هذا، يقول الجنرال شميدت: «كان متاحاً لنا أن نستطلع النظام العامل في الرد بطريقة سريعة، وأن يعود إلينا القرار في استهداف الهدف المنتخب، وحشد القوة من أجل تنفيذ الضربة».[25]

ومما زاد من مركزية قرار الاستهداف، ليكون بيد القيادة الوسطى الأميركية هو استخدام حزم أكبر من وسائل نقل المعلومات، فضلاً عن القدرة على تناقل مدى أكبر من المعلومات من أجل التقرير وجعل القرار أسرع في الاتخاذ.[26] لكنه من جانب آخر، زاد من التحفظات على تعيين الأهداف، وجعل تحكمهم بعملية تنفيذ حظر الطيران أكثر عمقاً.

إعادة اللامركزية لعملية مراقبة الشمال

لم يكن الحال في تصميم عملية مراقبة الشمال وإدارتها، وتنفيذ حظر الطيران بالأمر المختلف كثيراً عما هو عليه الحال في الجنوب. لكنها وفرت أسباباً أكثر هجومية أتيحت أمام القيادة العسكرية الأميركية لتستخدم قواعد الاشتباك بطريقة مغايرة. وخلال 94 شهراً من تفعيل هذه المهمة، كانت قاعدة أنجرليك في تركيا هي المنطلق للتنفيذ. وطالما جرت إدارة هذه العملية بشكل ذاتي ومستقل عن باقي العمليات. في البداية لعبت دوراً مساعداً في في حرب الخليج (كقاعدة موافق عليها للاشتراك في قوات المهام)، ثم كانت منطلقاً لتنفيذ عملية (توفير الراحة)، بين عامي1991، و1997، وكذلك عملية (مراقبة الشمال)، منذ عام 1997 وما تلاه. بل إن قوة المهام المشتركة، والتي تعرف بـ(CTF)، وكان من مهامها تنفيذ العمليات في شمال العراق، كانت تعد عملياً جزءاً من قيادة مسرح عمليات أوروبا.

كان أمام الجنرال ويزلي كلارك، وهو رئيس أركان القيادة المركزية الوسطى في أوروبا، القليل كي يفعله تجاه هذه العمليات التي قلما كان يتدخل في تفاصيله، لهذا فقد سرت العمليات في شمال العراق باستقلال كبير نسبياً.

وفي تناقض آخر، كانت قوة المهام لجنوب غرب آسيا، المسؤولة عن تنفيذ حظر الطيران في المنطقة العراقية الجنوبية أكبر وأوسع من نظيرتها الشمالية. وبالتالي لم يكن متاحاً امام قوة (CTF)، التي تنفذ العملية في الشمال أن تطور ذيلاً بيروقراطيا أو إدارياً. ولم تكن تستخدم في قاعدة أنجيرليك سوى 48 طائرة، بينما كانت نظيرتها الجنوبية توظف أكثر من 160 طائرة. بل إن العلاقات في الشمال بين الضباط والطيارين والقادة كانت أكثر حميمية، وكان قادة الأجنحة في مناسبات عدّة يطيرون في طلعات ومهام قتالية بصحبة أسراب من الطائرات الساندة، ويحلقون فوق مناطق حظر الطيران باستخدام خزّاناتهم الاحتياطية.[27] وفي أواخر عام 1998، كانت عملية مراقبة الشمال قد تأثرت كثيراً بتصوّرات قائدها، العقيد يبتولا، الذي كان المخطط الرئيس لعملية عاصفة الصحراء، والذي يعد من أبرز الطيارين القادة من

جيل ما بعد حرب فيتنام.

كان ديبتيولا مختلفاً تماماً عن القادة الذين يديرون عملية مراقبة الجنوب، سواء في الأداء، أم في الانطباع الظاهري الذي يمنحه للآخرين عن نفسه. في البداية، كان يرى الدور الستراتيجي لعملية فرض حظر الطيران بشكل دقيق وواضح، ومن ثم كان يرحب بتولي ومباشرة هذه المهمة. وكتب في هذا الشأن يقول: «عندما ننفذ عملية فرض حظر الطيران فإننا نمسك بأيدينا واحدة من أهم معالم السيادة، وهو (حق السيطرة على الأجواء). لكننا نفعل ذلك نيابة عن المجتمع الدولي. وإننا بهذا نعلن أن الدولة الخاضعة لهذا التطبيق هي أقل من أن تكون عضواً كاملاً كدولة بين دول العالم. وإنها غير مؤهلة لتحكم على الأقل هذا المجال، وإننا نفعل هذا تحت مظلة الغارات الجوية. وهذه حالة بديلة عن الحرب، تؤسس بشكل مباشر لظهور دولة مارقة».[28]

ثانيا، كان ديبتيولا قد اشتغل طويلاً في مجال السترتيجيات للحملات الجوية، من ناحية التسليح والاستهداف والتحقق لأجل تحقيق أهداف ستراتيجية في الحملات الجوية، والتأثيرات المرجوّة من العمليات. وكان التماس الذي عمل به مع الحالة العراقية المقاومة لفرض حظر الطيران قد دفعه إلى إستنباط أساليب لقهر هذ المقاومة، وليس إلى التعايش معها. وكان السفير بارس، وهو السفير الأميركي الأسبق في تركيا يقول عن ديبتيولا: «إنه كان محارباً ومخططاً ستراتيجياً في الوقت نفسه».[29]

هذه المقاربة، أنتجت عمليات ذات طابع هجومي ويلحق الضرر بالعدو أكثر من نظيرتها التي تجري في الجنوب. وهذا ما يعزز رأي ريتشارد غراناوالت الذي يشير فيه إلى شخصية القائد العسكري ومدى تأثير قوتها على سير الحروب المحدودة والمحكومة بقواعد الاشتباك.

وبما أن قواعد الاشتباك يجري تطبيقها وإدارتها من قبل القائد، فإنها بالتأكيد ستكون لها وظيفة أخرى، وهي أنها ستكشف المنحى الفكري لهذا القائد عبر التنفيذ الموكل إليه وإلى قدراته واجتهاداته.

وعندما يجري رصد فعل عدائي، أو تحضير واضح لإتيان فعل عدائي، سيكون هناك متسع قصير جداً من الوقت لتقرير، هنا يكون المزاج الذي صحى به القائد في ذلك الصباح أمراً حاسماً في التقرير. إن كان ذلك المزاج يفضل السلامة على الأمن، فسنسمع منه توصيات من قبيل: «حاولوا ألّا تؤذوا أحداً». وهنا، ربما ستكون استجابة الطيارين مختلفة فيما لو قال لهم

القائد: «لا تكونوا مبادرين بفتح النار». إذن، فإن المسألة تتعلق أكثر بقضية قراءة قواعد الاشتباك، أكثر من كونها متعلقة بقراءة كتيب لتعليمات مكتوبة. لكن من الضروري أن تتابع مسألة كيف أن الإرشادات قد جرى هضمها في مزاج القائد ومنحاه لفهمها.[30]

وعلى العكس مما يحدث في عملية فرض حظر الطيران في الجنوب، حيث تعد الافعال العدائية التي تصدر عن الدفاعات العراقية أمراً ثانوياً، نجد أن ديبتيولا قد وجد نفسه بحاجة متتابعة لموافقة الحكومة التركية على أي اشتباك قد تخوضه طائرات التحالف المنطلقة من قاعدة انجرليك مع الدفاعات العراقية. كانت المهام الأميركية المنطلقة من هذه القاعدة لا تمثل على طول الخط مسألة مريحة لأنقره، وكانت تركيا يومها من أهم الحلفاء للولايات المتحدة، بل أن هذا التحالف كانت له خصوصية معروفة.

لقد وافقت تركيا على انتشار قوة المهام، وهي قوّة محدودة أتاحت لها أن تنتشر قبل أيام فقط من انطلاق عملية عاصفة الصحراء عام 1991. لقد كان هذا التوقيت يعكس مخاوف تركيا من تبعات المشاركة وتهيئة المجال الجوي لقوة غربية كي تقصف دولة إسلامية. كما أنها تخشى تأثير ذلك على علاقتها المستقبلية مع العراق.

وفي مطلع عام 1999، كان رئيس الوزراء التركي بولند أجويد قد أعرب مراراً عن قلقه إزاء السياسة الأميركية في العراق. والتي يوجه لها اللائمة في خلق أسباب جديدة للعداء والكراهية بين العراق وتركيا التي تستظيف عملية تطبيق حظر الطيران فوق شمال العراق وجنوبه.[31]

هذه المخاوف ومنابع القلق الستراتيجية، أنتجت محددات وضوابط تتعلق بكل نشاط جوي تقريبا في عملية مراقبة الشمال. ولأجل مواجهة المخاوف التركية عن الاضطراب المحتمل في العالم الإسلامي، والعلاقات المستقبلية مع العراق، فقد سعت أنقرة إلى جعل عملية فرض حظر الطيران في شمال العراق أن تكون عملية دفاعية بالدرجة الأساس. وهنا يقول العقيد ستيفن كاليكوت، وهو قائد قوة المهام المشتركة التي تقود عملية مراقبة الشمال؛»كان الأتراك قلقون جداً تجاه أى عمل هجومي ينطلق من الأراضي التركية». وفضلاً عن محدودية العملية، ومحدودية تنوع الطائرات، فقد سعى الأتراك إلى تحديد نوعية الذخائر والصواريخ التي تحملها طائرات التحالف أيضاً. وصار استخدام التحالف لمنظومات الصواريخ، والقنابل العنقودية يخضع لموافقة رئاسة أركان الجيش التركي منذ آب 1996 وما تلاه. هذا يعني عملياً

أن الرّد الذي تحتفظ به قيادة قوة المهام المشتركة لليوم التالي ضد الدفاعات العراقية قد صار خارج نطاق التساؤل. فضلاً عن أن الأتراك كانوا عادة ما يطلبون إيقاف عمليات المراقبة والدوريات من قبل طيران قوات التحالف لأجل القيام بـ «عمليات تركية خاصة»، وهي الاشارة التركية لعمليات قصف مواقع حزب العمال الكردستاني.

كانت تركيا تخشى أن تؤدي هذه العملية إلى اعتراف دولي للكورد بوطن قومي لهم.[32] ولأجل تفادي التداخل بين عمليات مراقبة الشمال التي تنفذها طائرات قوات التحالف، والعمليات التركية فقد وضعت رئاسة الأركان التركية محددات أمام طيران التحالف. وجعلته محدداً بأوقات معينة خلال النهار. ومنعت الطائرات ليلاً من التحليق فوق شمال العراق. وعلى الرغم من أن العلاقات بين الضباط الأتراك، ونظرائهم من قوات التحالف في قاعدة أنجرليك، كانت تتراوح من كونها علاقات ودّية، إلى علاقات تشوبها نوبات من الجمود، كان الأتراك يراقبون جيداً تحركات ضبط التحالف لأجل أن يتأكدوا من تنفيذ المحددات التركية، وأن مصالح تركيا لا تتعرض لأيّ أذى. وكان هناك ضابط تركي يرافق كل طلعة من طلعات طائرات الأواكس للمراقبة والإنذار المبكر. كان هذا الضابط من واجبه أن يزوّد ضابط الارتباط في القاعدة، والقيادة الإقليمية للقوة الجوية التركية في دياربكر بأحداثيات المراقبة أولاً بأوّل.

ولو حصل أن توقف رابط تدفق المعلومات بين الضابط التركي على متن طائرة الأواكس الأميركية وقيادته على الأرض، وهذا الأمر كان يحصل في الغالب في بدايات فرض عملية الحظر، كان يتعيّن على طائرات قوات التحالف أن توقف نشاطاتها على الفور وتقفل راجعة إلى القاعدة.[33]

كان الجانب التركي يعوّل كثيراً على المزامنة اللحظية في تدفق معلومات المراقبة، وحتى المعلومات التي تتعلق بالمسح الجوي والمراقبة الألكترونية وتتبع الإشارات، إذ أن القوات التركية كانت تسخدم هذه الوسيلة بين حين وآخر للتأكد من من رصد نشاطات حزب العمال الكردستاني. في وسط هذه البيئة الحساسة والمأزومة سيكون من الصعب تنفيذ قواعد الاشتباك بسلاسة وانسيابية. ويتذمر ديبتيولا بالقول: «إن الأتراك كانوا يعرتضون على كل تفصيلة صغيرة أو كبيرة، فقط لأن بإمكانهم الاعتراض»، أما العقيد كاليكوت فيؤكد أنها «كانت أغرب علاقة ستراتيجية وعسكرية بين بلدين حدث أن اطلعت عليها، كانت الأغرب على الإطلاق»، [34] ويقصد العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا.

وعندما جرى إعلام ديبتيولا بأن هناك منظومة جديدة من قواعد الاشتباك يجب أن تدخل حيز التنفيذ، ورد إلى ذهنه على الفور أنها يجب أن تدخل حيز إدراك الأتراك قبل كل شيء، وأن عليهم أن يقنعوا بها الجانب التركي لأجل التنفيذ. ولكي تكون دوريات طائرات التحالف قادرة على تنفيذ الغارات والضربات في أي وقت، توجب أن تكون هناك خطة معدّة بوضوح لتأسيس حزمة جديدة ومناسبة من قواعد الاشتباك.[35]

كان ديبتيولا مرحباً جداً بهذه الحزمة الجديدة، ومستعداً أن يشاركها مع نظرائه الأتراك في قاعدة أنجرليك. لم تكن لديه رغبة في استهداف المدفعية الأرضية قرب الحدود، أو أي تحركات للدفاع الجوي العراقي على الأرض. لقد كان مكتفياً بمبدأ الرّد على الافعال العدائية، أو التي تبدو وكأنها افعالاً عدائية. وهذه كانت تصدر بالأخص من مجاميع إطلاق صواريخ سام، أو فتح النار من قبل بطريات مقاومة الطائرات التابعة للدفاع الجوي العراقي.

لكن الأولوية التي كان يحتسب لها، هي أن يتأكد من امتلاك قوات التحالف وطيرانه القدرة على الرّد تجاه الخروقات العراقية في الوقت المناسب، والّا تكون هذه القدر على الرّد محدودة بالمدفعية التي اطلقت القذائف، أو البطريات التي أطلقت صواريخ سام.[36] لكن الرّد الأميركي لن يكون لحظياً، إلّا ان قواعد الاشتباك الجديدة جعلته يكون ضمن نفس المهمة، هذا بعني أنه سيحدث خلال دقائق وليس خلال ساعات.

ومع هذا فإن قلق ديبتيولا كان يتركز حول مستوى الحساسية التركية تجاه أي فعل هجومي يصدر عن طائرات التحالف التي انطلقت من قواعد على الأراضي التركية، وازدادت هذه الحساسية لدى الأتراك على إثر استهداف ثلاث بطريات عراقية لصواريخ سام، بعد أن نفّذت فخاً ضد طائرات التحالف في 28 كانون الأول 1998. في ذلك اليوم، زار وفد من رئاسة الأركان التركية قاعدة انجرليك، ونقلوا قلق رئيس الوزراء التركي، إذ إنه علم أن 17 دقيقة كانت تفصل بين لحظة استهداف الصواريخ العراقية لطائرات التحالف، وبين الرّد الذي صدر عن هذه الطائرات. هذا يعني وفقاً للفهم التركي أن تلك الطائرات لم تكن في حالة الدفاع عن النفس.[37]

وفي تلك المناسبة، أظهر ديبتيولا صوراً فوتوغرافية، وتسجيلات تظهر على طول خط الوقت تصرفات بطريات الصواريخ العراقية من لحظة انفتاحها، إلى لحظة الإطلاق، ثم لحظة الاستهداف من قبل طائرات قوات التحالف. كان ديبتيولا راغباً جداً بمشاركة الرصد الذي تنفذه

طائرات قوات التحالف للدفاع الجوي العراقي مع الأتراك، إذا كانت تعني هذه المشاركة تعزيز القدرة الأميركية على الرد في أي لحظة على الاستفزازات والتهديدات العراقية.[38] وهو يقول في هذا الشأن: «كان يتعيّن علي العمل ضمن المتغيرات التي يجب أن يفهمها الأتراك، وبالتالي لم أكن أرغب بأن أدفع الأمور بالاتجاه الذي يدفع الأتراك إلى الانسحاب من دعمهم لتنفيذ مهمة حظر الطيران في شمال العراق.[39]

كانت قواعد الاشتباك الرسمية تتضمن إشراك القيادة المركزية في أوروبا، وكذلك هيئة الأركان المشتركة. ولهذا، فقد شرح كاليكوت هذا الإشراك بأنه سرعان ما اتجه نحو انسحاب هاتين الهيئتين من عملية التنفيذ واكتفتا بالاشراف والإعلام بالنتائج فيما بعد. ويقول: «في البداية، كانت القيادات العسكرية تتجه إلى استحصال موافقة واشنطن بشأن هذه الوثيقة (قواعد الاشتباك الجديدة)، ثم سرعان ما اتجه رأي الأركان المشتركة إلى أنه يتعيّن علينا أن نراجعهم خلال أسبوعين من إبرامها. وكل هذا حدث فجأة، لقد أمكننا أن ننفذ الأمور بقدر تعلقها بنا كالما أننا لا نمس روح الوثيقة الأصلية لقواعد الاشتباك، ثم قررت القيادة في اوروبا بأنها هي من يتوجب عليه منح الموافقة النهائية ضمن قواعد الاشتباك، لكن في النهاية جرى تنفيذها».[40]

بعد ذلك دخل كاليكوت في نقاشات طويلة مع رئاسة الأركان التركية، ويقول إنهم قد أعادوا الصيغة المكتوبة لقواعد الاشتباك الجديدة بحدود 30 مرّة. وفي النهاية يقول إنه خاطب الجنرال التركي المناظر له في قاعدة أنجرليك بالقول: «انتق بنفسك الكلمات الانجليزية المطلوبة للتعبير عن الحالة ونحن سنوافق عليها. وانتهى الأمر إلى أنهم اختاروا تعبيرات أقل في تشددها ومحدوديتها من التعابير اللغوية التي اخترناها في البداية».[41]

كانت قواعد الاشتباك الجديدة قد ضمها كتيب تفصيلي يقع في 25 صفحة، راجعه ديبتيولا وكاليكوت على التوالي. وفيه جرى تثبيت الحد الأدنى من المتطلبات الأميركية بهذا الشأن، والأولويات التي تعني القدرة على الرّد السريع على منظومة الدفاع الجوي العراقي. وهذا الرد لا يشتمل فقط على الوحدات التي تفتح النار فحسب. ووفقا لهما فإن فريقهما كان قادراً، بعد التسويات مع الجانب التركي، على تحديد النقاط التي لن يستجيب لها الأتراك، وستكون نقطة تراجع بالنسبة لهم.[42] وما كان يؤكده كاليكوت، كان يتحول إلى عبارات تتجنب اللغة الإملائية والحاسمة في تعريف الحالات، وبالتالي يمكن للجانب التركي القبول بها.[43]

وبعد ذلك يأخذ ديبتيولا المسودة المتفق عليها لقواعد الاشتباك لعرضها على اجتماع مع هيئة رئاسة الأركان التركية في أنقرة، وهذا الاجتماع كان يحضره معاون قائد القيادة المركزية في أوروبا. وهناك كانت المفاجأة التي تنتظر ديبتيولا إذ وافق رئيس الأركان التركي على المسودة الأخيرة لقواعد الاشتباك. ويبدو أن ازدياد الاستفزازات العراقية، فضلاً عن تهديدات العراق تجاه تركيا قد ساعدت على قبول أنقرة بنشر بطريات صواريخ باتريوت، وطالما جرى تأمين موافقة الأتراك على القواعد الجديدة، فإن موافقة هيئة الأركان المشتركة ستكون مفروغاً منها. وكان الجزء الأهم من قواعد الاشتباك هذه هي أن طائرات التحالف بإمكانها أن تضرب الدفاعات الجوية العراقية، [44] أو أي مكوّن من مكوناتها حالما تستشعر الخطر، وحالما تكون هناك ضرورة قصوى لهذا الأمر.

ولأجل إدامة الضغط على الدفاعات الجوية العراقية، تكيف المخططون الجويون في قاعدة أنجرليك على التعامل مع الدمار الجانبي الذي قد ينتج عن غارات طيران التحالف. وأولى هذه الحوادث حدثت في 28 شباط 1999، إذ جرى استهداف متعمد لأحد أبراج الاتصالات المايكروويف، وكذلك المعدات المرتبطة به، ومن ضمنها الأنبوب الناقل للنفط المغذي بالقرب من البرج، وبالتالي فقد أصيب الأنبوب الناقل للنفط العراقي إلى الموانئ التركية. وكان الرّد التركي سريعاً وناجزاً، فقد انتقد الرئيس التركي سليمان دميريل الغارة وأدانها، فيما اصدرت الخارجية التركية على لسان المتحدث باسمها بياناً شدد فيه على القضايا الحدودية مع العراق. وقال: «إن هذه الحادثة فرصة مناسبة للتشديد على حساسيتنا تجاه مثل هذه الأفعال. ونقول؛ لا، ليس من المقبول وقوع مثل هذه الغارات، ويجب أن يكون هناك حل لهذا الوضع الذي مثل جرحاً نازفاً منذ عام 1991».[45]

وبدأ عهد جديد في عمليات القوات الأميركية حين سلّم الجنرال ديبتيولا قيادة عمليات المهام المشتركة لعملية مراقبة الشمال إلى الجنرال روبرت ديولاني في أواخر تشرين الأول عام 1999. وهو الأمر الذي أشر إلى بدء عهد جديد من (تطبيع) عملية المراقبة لتكون أقل هجومية، وأكثر ميلاً نحو حماية الوحدات والأسراب المشاركة فيها.[46] وتحت قيادة ديبتيولا تحولت منطقة حظر الطيران إلى خطة أكثر ديناميكية، وصار لديها واجهة سياسية أكثر فاعلية. وربطت كل من روسيا وفرنسا دعمهما السياسي للولايات المتحدة تجاه العراق بأن تعمل واشنطن على تهدئة المواجهة مع العراق في منطقة حظر الطيران.[47]

وعندما التقى الجنرال ديولاني، بالجنرال كلارك، قائد القيادة المركزية في أوروبا قبيل

تسلمه مهام تنفيذ منطقة حظر الطيران الشمالية، كانت الأوامر التي تلقاها ترسم بوضوح هدفاً وتغييراً في موقف الولايات المتحدة من عملية مراقبة الشمال. كانت الأخبار ضئيلة في تدفقها، بينما الانتخابات الرئاسية على الأبواب. ويقول ديولاني: «لقد قيل لي إن أبعد عملية مراقبة الشمال ومنطقة حظر الطيران عن واجهة الأخبار. وكانت العلاقة المبهمة في الجانب العسكري بين الولايات المتحدة وتركيا أيضاً في سبيلها إلى الانكشاف، والخروج إلى العلن. لكن الأهم هو أننا يجب ألّا نخسر أي طيّار أو طائرة».[48]

الجزء الثالث

إنهاء المقاومة

الفصل التاسع

الانتقال إلى الحرب

وجدت القيادة العسكرية الأميركية الوسطى * نفسها، ولأول مرّة منذ تأسيسها، وهي تركّز جهودها الرئيسة على خوض المعارك خارج منطقة الخليج. الأمر الذي استلزم تعليقاً افتراضياً لكل العمليات العسكرية القتالية في منطقة حظر الطيران. وأصدر الجنرال فرانكس حزمة تعليمات جديدة تهدف إلى الحدّ من الفرص المتاحة أمام العراقيين كي يستفزوا الولايات المتحدة.

وأدركت القيادة الأميركية الوسطى بأن الولايات المتحدة إذا لم تضطر للاستجابة للاستفزازات العراقية المتعددة، فإن مواردها ستكون متاحة لخدمة عملية «الحرّية المستدامة» في أفغانستان. وشرعت قيادة القوات المشتركة لمنطقة غرب آسيا في عملية مكثفة لإسقاط منشورات ورقية تستهدف إقناع عناصر الدفاعات الجوية العراقية بأنهم لن يتعرّضوا لأيّ هجوم أميركي ما لم يصدر عنهم أيّ أفعال عدائية.[1] هذه السياسة جعلت الطيارين الأميركيين يعاودون العمل بقواعد الاشتباك المعمول بها قبل عام 1999، والتي تسمح لهم بالرّد المباشر فقط على الفعاليات العدائية التي يجري رصدها.

وجرى إيقاف طلعات طائرة (يو ـ 2) فوق الأجواء العراقية، فيما جرى تقليص باقي الطلعات الجوية الأخرى بشكل كبير. وعلى الرغم من زيادة العراق لدفاعاته الجوية حول (قاعدة الإمام علي)، وحول المياه الإقليمية العراقية في البصرة، وتحريك بطريات صواريخ سام الاستطلاعية في الجنوب، فلم تحدث سوى حالة استجابة متأخرة واحدة خلال الشهور

* القيادة الوسطى الأميركية: وهي القيادة العسكرية المسؤولة عن النشاط العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأوسط ومصر، باستثناء إسرائيل. تأسست عام 1983، على أثر قوات التدخل السريع التي جرى استتباعها لاحقاً بهذه القيادة الوسطى ـ المترجم

الخمسة التي تلت أحداث 11 أيلول.[2]

وخلال تلك الفترة، جرت عملية الإطاحة بنظام طالبان عبر عملية «الحرّية المستدامة»، وجرت إزاحة تنظيم القاعدة عن عدّة مقاطعات في تورا بورا ووادي شاهي كوت. لكن ما بعد هذه العمليات المتاحة، بدأت تلوح في الأفق بوادر حرب مفتوحة ضد الإرهاب. لكن، بعيداً عن عملية الانزلاق إلى الثغرة التي كان صدام ينتظرها طويلاً، كانت عملية الاحتواء العسكري للعراق قد بدأت تأخذ طوراً جديداً وحاسماً هذه المرّة. لقد عادت منطقة حظر الطيران إلى التفعيل، واعتبرت سلاحاً في الحرب وإن كان مزيفاً. لكنها تتكامل مع نهاية افتراضية للعبة مفادها؛ أن الجيش سينقلب على نظام صدّام.

لم يكن هناك أي شيء جديد بشأن هدف تغيير النظام في العراق. لقد أضحى هذا الهدف جزءاً علنياً من سياسة الرئيس جورج بوش الاب منذ أن وقّع أمراً للمخابرات المركزية بهذا الشأن في آب من عام 1990، وكذلك منذ أن صدرت عن إدارة الرئيس كلينتون أوامر وضع قانون تحرير العراق عام 1998 حيز التنفيذ، والتصريحات المتعلّقة بهذا الشأن. لكن ما هو جديد في الحقيقة هو حجم الجهود الحثيثة غير المسبوقة التي تلقتها هذه السياسة من إدارة الرئيس جورج بوش الابن.

وفي العاشر من كانون الثاني 2001، تلقت إدارة الرئيس بوش الابن الإيجاز الشامل حول الشأن العراقي من إدارة الرئيس كلينتون المنصرفة. وقتها قال وزير الدفاع ويليام كوهين لفريق الرئيس بوش؛ أنهم سيجدون القليل فقط من الإسناد في المنطقة لعملية تغيير النظام في العراق عن طريق القوّة. كما أن الإيجاز الذي قدّمته وكالة المخابرات المركزية للرئيس الجديد بالكاد كان فيه ذكر للنظام البعثي في العراق.[3]

طبقاً لما أكدته لجنة مجلس الشيوخ التي بحثت في المعلومات الاستخبارية التي توافرت قبل الحرب، فإن الدوائر الاستخبارية الأميركية بصورة عامة توافقت على أن الهرمية البعثية في العراق تعلم أن أي عمل عسكري ضدّها إنما سيسرّع في انهيار النظام ولن يطيل بقاءه، لكن على المدى القصير فإن العراق قد جرى احتواؤه.

الاستثناء الوحيد من هذه التقديرات كانت قضية أسلحة الدمار الشامل، والتي يتوافر القليل فقط كي يقال عنها، منذ أن جرى تعليق نشاطات الأمم المتحدة للتفتيش في كانون الأول 1998. لكن كل التحليلات تتفق على مسألة واحدة وهي؛ إن حيازة أسلحة الدمار

الشامل تبقى هدفاً من قبل النظام، هذا يعني أن النظام البعثي سيبقى يشكل تهديداً للمصالح الإقليمية والمصالح الأميركية في المنطقة.[4]

وفي الثاني عشر من حزيران عام 2000، أوضح صدّام حسين في خطاب متلفز له ما يأتي: «لو طلب منّا العالم أن نترك كل أسلحتنا وأن نحتفظ بالسيوف فقط، لفعلنا... لكن إن احتفظوا هم ببندقية، ثم يطلبون منّي أن يكون لي الحق فقط بالاحتفاظ بسيف واحد، عندها ستكون إجابتنا لا».[5]

كان محللو الاستخبارات الأميركية على قناعة بأن العراق يعمل على إخفاء قدراته في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل منذ عام 1991، وإنه أصبح يمتلك فرصة واسعة لإعادة إحياء هذه القدرات منذ عام 1998. وبناء على سلوك النظام العراقي السابق، فقد جرى فرض توافر «النوايا» لديه لحيازة أسلحة الدمار الشامل. وهذه الحالة من المُشاغلة، تتطلب من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين يقظة مستدامة ولا تنتهي عند حدّ معيّن، علاوة على ضرورة الاحتواء العسكري للعراق.

لكن ما أضافته إدارة الرئيس بوش الابن إلى السياسة الأميركية تجاه العراق، هي حالة من إبداء نفاد الصبر وجهاً لوجه تجاه احتمال انهيار نظام البعث فعلياً، وميل إلى تفعيل الجهود التي ستنتهي إلى إسقاط النظام. وكان فشل الانقلاب المدعوم من قبل الولايات المتحدة، وكذلك فشل تحقيق انتفاضة مدعومة أميركياً في أواسط التسعينيات، كل هذا جعل من سياسة السعي إلى تغيير النظام سياسة غير مجدية. وفي أواخر التسعينيات بدا نظام البعث في العراق بمظهر الضعف بشكل متزايد. وهيمنت إشارات التحدّي على صورة النظام العراقي في الأوساط العالمية منذ أن أزيحت عن المشهد عمليات الإعاقة التي كان يضطلع بها تجاه برنامج الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل.

وشكّل هذا النظام الدكتاتوري مفارقة تاريخية تتزايد في تناشزها مع العالم في الألفية الثانية، إذ كان يشبّه بالبيت المتهرئ الذي سينهار يوماً ما من تلقاء نفسه ويسقط بفعل ثقله. لكن إدارة بوش آمنت بأن هذا الانهيار سيحدث بشكل أسرع لو أنه تلقى ركلة في المكان الصحيح. وكلّما كان ذلك أسرع كان أكثر نفعاً. وأجمع صنّاع القرار في الإدارة الأميركية من أمثال دونالد رامسفيلد على أن النهايات المفتوحة في سياسة احتواء العراق عسكرياً إنما هي عملية إلهاء غير مرغوب فيها، وأنها ستتطلب إشغال حجم متزايد من الجهود السياسية

لإدامتها.

ومع مطلع عام 2001، أبلغ رامسفيلد الجنرال فرانكس، وهو القائد الأعلى للقيادة الأميركية الوسطى بما يأتي: «إننا نحتاج إلى تعيين أهداف ثابتة. فالسياسة الحالية ليس لها نهاية محددة، والاحتواء لم يغير من سلوك النظام العراقي... ما زلنا نتفرج على صدّام وهو يصوّب النيران تجاه طائراتنا... والعقوبات تنهار».[6]

ما بين شباط من عام 2001، وحزيران من ذلك العام، شهدت الإدارة الأميركية اجتماعات مكثفة لخمسة من مساعدي أعضاء مجلس الأمن القومي بشكل غير مسبوق، خصصت كلّها لبحث الشأن العراقي. هذه الاجتماعات تمخضت عن ظهور ورقة سياسية مبهمة عنوانها؛ «العراق: ستراتيجية للتحرير». وهي تقترح أن قوات المعارضة العراقية، مدعومة من الجيش الأميركي، يمكن لها أن تشعل فتيل انتفاضة في الجنوب، وأن تحرر مناطق محددة من سيطرة النظام العراقي. وتنشئ فيها مقاطعات على غرار منطقة إقليم كردستان في الشمال. وانطلاقاً من هذه المناطق يمكن أن تنشأ حكومة مؤقتة. وعندها، ستسعى الولايات المتحدة إلى تحشيد الاعتراف الدولي بهذه الحكومة، وستساعد على المزيد من الانشقاقات لصالحها حتى يمكن خلع الحكومة البعثية من بغداد.

حظيت هذه الستراتيجية بدعم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وفريقه، وكذلك نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز منذ مطلع التسعينيات. وكانوا مشتركين بالفعل في صياغة المقترح الذي قدّم في 19 شباط 1998 تحت عنوان؛ «رسالة مفتوحة إلى الرئيس»، وهو المقترح الذي كتبته مجموعة من الشخصيات النخبوية في واشنطن بشأن تغيير النظام في العراق. كانت هذه الأمور تجري على مسار متناقض مع خيار الانقلاب، وهو الخيار الذي دعمته المخابرات المركزية ووزارة الخارجية. كان خيار الانقلاب يشدد على إدامة «مركزية» السلطة في العراق وحصرها بيد النظام السياسي الذي يهمن السنّة عليه. في المقابل، كانت الخطة الجديدة واضحة في سطحيتها وطبيعتها. كانت تشتمل على البدء من الشمال والجنوب. ودعم ممثلي المعارضة، كما تبذل الوعود بإجراء تغيير جذري على ميزان السلطة الطائفية في الدولة العراقية.

كانت هذه الخطة تهدف إلى تغيير النظام أكثر من مجرّد انتهاز الفرصة لقلب النظام من داخله أو أحداث انشقاق ضمن صفوفه. وهذا يعني مشاركة المزيد من القوات الأميركية

بشكل أوسع بكثير، سواء عبر تسليح قوات المعارضة أو تدريبها. قوات المعارضة التي كان يبلغ قوامها 5 آلاف عنصر. هناك احتمال كبير للحاجة إلى موارد القوات الجوية أو القوات الخاصة لحماية وتوسعة المناطق التي ستسيطر عليها المعارضة.[7]

ولو ترك الأمر ليسير وفقاً للقدرات الضعيفة والبطيئة للمعارضة، فمن المحتمل لهذه الستراتيجية التي ترسم نهاية النظام أن تواجه تخبطاً مثلما واجهته الخطط السابقة لتغيير النظام. لكن أحداث 11 أيلول والنجاح الذي حالف تنفيذ عملية «الحرية المستدامة» في أفغانستان فتحا الباب على دور مباشر أكبر للولايات المتحدة في عملية سحق النظام العراقي.

وعلى الرغم من أن عناصر الدفاعات الجوية العراقية كانوا هم الضحية الأولى في الفعاليات العسكرية الأميركية بعد أحداث 11 أيلول، نجد صلة بين الدور العراقي المفترض في تلك الأحداث والاستجابة الأميركية غير المحسوبة. هذه الصلة قد جرى عدّها حقيقة واقعة في مرحلة مبكرة في اجتماعات خلية الأزمة وفريق الأمن الوطني التي عقدت في كامب ديفيد في 15 أيلول 2001.

لكننا نجد أن الفكرة العامة المترسخة عن نظام البعث قد تأثّرت بعد ذلك بشكل كارثي بأحداث 11 أيلول.

وكتب الرئيس بوش يقول: «قبل أحداث 11 أيلول يمكن للرئيس أن يرى تهديداً ثم يحتويه». لكن بعد أحداث 11 أيلول نجده يقول: «إن قدرة صدام حسين على إيقاع الأذى، إلى جانب كل صفاته الفظيعة أصبحت أمراً يشكّل تهديداً متعاظماً. وإن عملية احتجاز نظام صدّام في صندوق تبدو لي يوماً بعد آخر أقل نفعاً».[8] وعلى الشاكلة نفسها، نجد أن رئيس الوزراء البريطاني يقول: «إن ما تغير معي بشأن أحداث 11 أيلول هو أنني اعتقدت حينها أنني ينبغي عليّ أن أغيّر من منحاي الفكري،...عليك أن تتعامل مع ما يحصل الآن وإلّا سيتعاظم التهديد... عليك أن تتخذ موقفاً، عليك أن تقول: حسناً إننا لن نسمح بإنتاج أسلحة للدمار الشامل عبر خرق إرادة المجتمع الدولي بعد الآن..». وجاء في (تقرير بتلر) * البريطاني حول المعلومات

* هو التقرير الحكومي البريطاني الذي قدّمته اللجنة التي رأسها البارون روبين بتلر حول المعلومات الاستخبارية التي قدمتها الاستخبارات البريطانية عن أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل 2003. التقرير جرى تقديمه في 14 تموز 2004، وبيّن أن أهم المعلومات التي نقلت عن الأسلحة العراقية لم يجر التأكد منها بما ينبغي. المترجم

الاستخبارية التي سبقت الحرب ما نصّه: «لم تكن خطوات صدّام نحو حيازة أسلحة الدمار الشامل هي التي تغيّرت، أنما التسامح تجاهها هو الذي تغير بعد 11 أيلول ».[9]

ولهذا، وبدلاً من أن تكون أسلحة الدمار الشامل عامل إنقاذ لنظام صدّام، أصبحت هي التهديد الرئيس لاستدامة بقاء النظام البعثي، على الرغم من أن هناك احتمالاً ضئيلاً للغاية لإمكان إثبات وجودها أصلاً. وفي ظل حالة من عجز مفتشي الأسلحة الأممين واستخبارات الدول الغربية تجاه تقييم القدرات الفعلية لصدّام حسين أو نواياه في مجال حيازة أسلحة الدمار الشامل، جرى افتراض أسوأ التوقعات والعمل بموجبها. وحلّت الافتراضات بدلاً من الحقائق. ولن يكون هناك بعد الآن ضرورة لأنصاف الحلول في مواجهة العراق، هذا ما أقرّه الصقور في إدارة الرئيس بوش.

كان بروس ريدال أحد أهم المسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية، وعضواً في مجلس الأمن القومي، وأحد صنّاع القرار فيما يتعلّق بالشأن العراقي منذ عام 1990 في كل الإدارات الأميركية المتعاقبة. ريدال روّج وقتها إلى أن صفحة قد جرى طيّها في السياسة الأميركية تجاه العراق. ونجده يقول: «إن معظم صنّاع القرار، سواء في إدارة كلينتون أو في إدراة بوش الأب، إنما يجمعون على تبنّي وجهة نظر تفيد بأن لا وجود لحل عسكري للمشكلة العراقية. وقد اقتنعوا بأن ليس هناك حل عسكري (باستثناء الغزو الشامل) يمكن أن يزيح صدّام المزعج بالنسبة لهم. وكلا الرئيسين؛ كلينتون وبوش الأب، لم يأخذا بجدّية خيار الغزو الشامل. حدث هذا لثلاثة أسباب؛ الاول: إن الدول الحليفة للولايات المتحدة لن تساند هذا الغزو، والثاني: إنّ الرأي العام الأميركي لن يساند هذا الغزو، والثالث: هو الخوف من الوقوع في المستنقع العراقي، حيث لم تكن هناك أي ستراتيجية واضحة للخروج. وفي حقبة ما بعد 11 أيلول يبدو أن واحداً فقط من هذه الأسباب قد تغير، وهو ظهور المزيد من الإسناد الشعبي، مزيد من العدوانية في السياسة الأميركية الخارجية».[10]

ويأتي الغزو الشامل والاحتلال الكامل للعراق مقامرةً كبيرةً أو مشروعاً مناقضاً يظهر في الصورة الخلفية للحرب العالمية ضد الإرهاب. وكما أشار جيفري وايت، الخبير السابق في وكالة استخبارات وزارة الدفاع، حين كتب يقول: «للمرّة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، سَعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى غزو بلد كبير ومسلح تسليحاً جيداً، وبنيّة مُعلنة في قلب نظام الحكم فيه، ونزع سلاحه، وإعادة بنائه من جديد».[11]

التخطيط لعملية حريّة العراق

لقد بدأ التخطيط لعملية (حرية العراق) في 21 تشرين الثاني من عام 2001. في وقت كانت فيه العمليات في أفغانستان مستمرة وفي ذروتها. وقد مضى 72 يوماً فقط على أحداث 11 أيلول. في ذلك اليوم استعلم الرئيس بوش عن حالة الخطط العسكرية التي سبق أن وضعت لتغطية المواجهة مع العراق. هذا الاستعلام أطلق تحديثاً سريعاً للخطة الدفاعية المفعّلة تجاه الوضع العراقي والمعروفة باسم (OPLAN1003 ـ 98) *. وجرت المباشرة بها استثناء من كل الخطط العسكرية مسبقة الإعداد والتي تنتظر على الرف.[12]

لم يكن هناك أي شيء تقليدي في الخطة التي جرت مناقشتها بين 21 تشرين الثاني ولغاية 28 كانون الأول. وهو التاريخ الذي تلقى فيه الرئيس جورج بوش إيجازاً عن الخطة الهجومية التي جرى تحديثها. وقتها نقل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أهدافاً محددة إلى الجنرال فرانكس قائد القيادة الأميركية الوسطى. كان جوهر المهمة أمراً لا لبس فيه، ويمثل مغادرة كاملة للسياسة الأميركية السابقة تجاه العراق؛ الإزاحة عبر القوة العسكرية لنظام صدّام. وهناك توابع لأهداف هذه الستراتيجية ومنها، منع أي هجوم على إسرائيل، أو أي من الدول المجاورة، ومنع النظام من تنفيذ سياسة الأرض المحروقة. كما تضمنت توجيهات بتحاشي التسبب بأي أضرار جانبية من قبل قوات التحالف. وكان يتوجب حماية «الخاصرة الستراتيجية» للنزاع، وأعني بها؛ التحدي الذي يمثله دعم الرأي العام، والعلاقات العامة. هذا الهدف يجب أن ينجز عبر حصر الحرب لتكون قصيرة «سريعة ونهائية»، وهذا هو التعبير الذي اقتبسه أحد المخططين نقلاً عن تعليق للجنرال فرانكس.[13]

وبحلول 28 كانون الأول 2001، كان الجنرال فرانكس قد حدد مجموعة من الأهداف التي تخدم تنفيذ المهام الستراتيجية التي حددها رامسفيلد. أما المخططون في القيادة الوسطى الأميركية فقد حددوا مجموعة من نقاط الثقل التي يتوجب على الولايات المتحدة أن تهاجمها وهي؛ القيادة (صدّام وأبناؤه)، والعناصر المهمة من الملازمين له من أفراد عائلته أو قبيلته. أما باقي عناصر النظام بما فيها القوات الأمنية، وأعضاء القيادة الثانويين، فهؤلاء يأتون تالياً. ثم تأتي ثالثاً وسائل إطلاق أسلحة الدمار الشامل وصناعتها. أما القلب العسكري للنظام؛ وهو

---

* الخطة (98 ـ OPLAN1003)، هي خطة عسكرية أميركية افتراضية تتعامل مع العراق، وتفترض أن هناك حاجة لغزوه. وسبق أن قدّرت القوات الضرورية لإنجاز كامل احتلال العراق بـ 500 ألف مقاتل. المترجم

قوات الحرس الجمهوري الخاص، وقوات الحرس الجمهوري، فقد جرى استهدافهما أيضاً. كما جرى تشخيص المخابرات العراقية وعناصر العمليات الإرهابية كأهداف لها أهميتها. وكانت وحدات الجيش النظامي مستهدفة أيضاً، بالرغم من كونها محلّ تقدير وولاء من قبل السكّان.

واستخدم الجنرال فرانكس طريقة أثبتت فاعليتها في الحرب في أفغانستان، فقد خطط لكل مركز من مراكز الأهمية هذه أن يخصص لها نوعاً من الفعاليات العسكرية التي تتوافر لدى الجيش الأميركي فيما يعرف بـ «الخطوط العملياتية». وهذه الخطة تشتمل على «نشاطات تنفيذية» يجري تنفيذها مثل؛ استخدام القوة الجوية أو الصواريخ أو باقي مصادر القوة النارية، استخدام العمليات الخاصة، المناورة بالقوات، العمليات المؤثرة أو عمليات جمع المعلومات، تقديم الدعم للمعارضة العراقية، والعمليات الإنسانية ما بعد الحرب. وشكلت مصفوفة مراكز الثقل والأهمية والخطوط العملياتية المقابلة لها ما يقرب من 63 صندوقاً من الوثائق تمثل بمجملها كامل مدى العمليات العسكرية، أو الدبلوماسية، أو الوسائل الاقتصادية التي يمكن للولايات المتحدة أن تأخذها على عاتق التنفيذ خلال عملية تحرير العراق.[14]

وفيما يتعلق بالقيادة الأميركية الوسطى، كانت الخطة الأهم من بين الخطط التنفيذية هذه هي عملية المناورة بالقوات العسكرية على الأرض، وهي العملية التي يجب أن تنطلق ابتداء من الكويت، حيث كانت هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي كانت راغبة في توفير قاعدة للفرق العسكرية المتعددة الضرورية لتنفيذ العمليات.

كان الهدف الذي أنيط تنفيذه بالجنرال دايفيد ماكيرنن، وهو قائد القوات البرية المشتركة (CFLCC)، هو «أن يزيح قدرات صدّام حسين عن إدارة البلاد والسيطرة عليها»، هذا يعني بالنسبة للقادة الأميركيين السيطرة على بغداد. وعلى النقيض من الطبيعة التطويقية لستراتيجية عزل المقاطعات السابقة، نجد أن أهم ملامح التخطيط لعملية حرية العراق هي التركيز على مسألة عزل بغداد. وجرى التعامل مع المدن في الشمال والجنوب على أنها مدن ثانوية الهدف طالما لم تخرج منها أي قوة عدوّة تؤثر على السير نحو بغداد.[15]

وما أن يجري عزل العاصمة وتطويقها بالمواضع العسكرية الأميركية، سيشرع بعد ذلك بتطهير المدينة بواسطة قوات المشاة ثقيلة التسليح. وسيجري ذلك تحت مبدأ جرى تطويره من القيادة الوسطى الأميركية أطلق عليه؛ «فريق تخطيط العمليات ـ تحصين بغداد». ومع خلع النظام ودفعه خارج المدينة، عندها فقط يمكن مهاجمة باقي المدن أو تجمعات القوات

العراقية إن لم تذعن.

لقد توقع محللو القيادة العسكرية الوسطى أنهم لن يواجهوا عملية إعادة انتشار رئيسة للقوات العراقية خارجاً عن ثكناتها التي تتموضع فيها في أوقات السِلم، وعليه سيكون التحدي في هذه العملية هو تثبيت القوات العراقية النظامية في أماكنها، وخاصة القوات التي تحمي الحدود مع إيران، إضافة إلى 14 فرقة أخرى تنتشر على طول الخط الأخضر في شمال البلاد.[16]

وكانت هناك منطقتان أخريان مهمتان حدّدهما محللو القيادة الأميركية الوسطى على أن لهما أولوية في الأهداف العسكرية. الأولى كانت هي الصحراء الغربية العراقية، والتي كان يخشى أن يتخذها النظام البعثي منطلقاً لإطلاق صواريخ سكود تجاه إسرائيل. قد يبتغي النظام البعثي من هذه المحاولة أن يجر رجل إسرائيل لتنغمس في الحرب من أجل شق التحالف الهش الذي كان يتضاءل بالأصل.

وكانت تقديرات الاستخبارات الأميركية والبريطانية قد قدّرت أن العراق كان قد تبقى لديه من قوة صواريخ سكود ما مجموعه 20 صاروخاً من صواريخ الحسين على مستويات مختلفة من الجهوزية. واتفقت كلا المصادر الاستخبارية، البريطانية والأميركية على أن هناك فرصة ضئيلة جداً لثني صدّام عن الشروع في هكذا هجوم، وربما سيقدم على تضمين هذا الهجوم المتوقع استخداماً للأسلحة الكيميائية والبايولوجية.[17]

وفي المقابل لهذه التقديرات، استجابت القيادة الوسطى الأميركية، وفقاً لما يقوله الجنرال والمخطط العسكري ديفيد هاثوي، فقد جرى التحضير المبكّر لنشر غطاء جوي على الصحراء الغربية العراقية، وكذلك وحدات من العمليات الخاصة لضمان أن العراق لن يتمكن من إطلاق ولا حتى صاروخ واحد تجاه إسرائيل في أفضل الأحوال. أو تدمير منصّة الإطلاق بعد أن تطلق الصاروخ وبذلك تنخفض القدرة العراقية لتنفيذ أي عملية إطلاق لاحقة.

وبعد تغطية الصحراء الغربية العراقية مباشرةً، فإن الهدف يجب أن يتوجه إلى السيطرة على حقول النفط في الجنوب بواسطة وحدات قتالية خاصة، لمنع أي تخريب في البنى الاقتصادية الحيوية في جنوب البلاد.[18]

ومن مطلع كانون الثاني عام 2002، إلى غاية موعد تقديم الإيجاز الرئاسي التالي في 7 شباط 2002، دأب مخططو القيادة الوسطى الأميركية على حبك كل مكونات الخطة العملياتية والطارئة معاً. وقد وفرت الخطة الدفاعية المعروفة بـ(98 ـ OPLAN1003) لهم عدداً كبيراً

من جداول اعادة الانتشار الضرورية لتسهيل مهمة نشر الوحدات بطريقة معقدة ومتزامنة في الوقت نفسه.[19] بينما تكفل عدد من الخطط التوظيفية بتهيئة مفاهيم توظيفية تكتيكية مهمة لأغراض التنفيذ. لقد وفرت خطّة العمليات وحزمة خطط الطوارئ الملحقة خيارات سواء كانت جوية أم برية، لأجل السيطرة على حقول النفط في الجنوب، وتأمين جيب منفصل في جنوب العراق يتضمن السيطرة على الجسور التي تقطع نهر الفرات عند الناصرية. وهذه كانت تعد طليعة ممهدة لتدعيم أي مسير لاحق شمالاً تجاه بغداد. كما وفر الكم الكبير من مستلزمات العمليات الموجودة فعلاً نتيجة فرض منطقة حظر الطيران، ونتيجة ملاحقة عمليات الضرب والتخفي التي مارستها الدفاعات العراقية في التسعينيات، كل هذا وفّر للقوة الجوية خيارات توظيفية متعددة ضد مجموعة كبية من الأهداف، بما فيها تجمعات القوات البرية في جنوب العراق.

لكن، وعلى الرغم من أن تفاصيل عدّة قد جرى تركها من الخطط السابقة، تضمن تنفيذ عملية (حرية العراق) إعادة تقدير أساسية لحجم القوات المطلوب زجّها في المعركة، وعن السرعة التي وجب أن تتحشد بها، وعن الظروف التي يجب أن تبدأ بها العمليات القتالية.[20]

ومنذ مطلع تشرين الثاني 2001، كرر وزير الدفاع دونالد رامسفيد على الجنرال فرانكس قائد القيادة الوسطى الأميركية بأن يقلل من حجم القوات الأميركية المطلوب توفيرها لأجل تنفيذ هدف إسقاط نظام صدام وإزاحته عن بغداد. لقد شهدت التسعينيات انتقادات قويّة وُجهت إلى الأفكار المتبعة والمألوفة حول الأهمية النسبية لكمّ الموارد المستخدمة ونوعها في ساحة المعركة.[21]

كان لحرب الخليج (1991)، وما تبعها من تغيرات ثورية في نوعية المعدّات العسكرية، والقدرة على موالفة وسائل الاستشعار، وتطوّر قوّة التعامل، والتكنولوجيا الضابطة لقصف الأهداف، كل هذا صار له أن يؤكد أن التدريب والتسليح المتفوّقان نوعياً، يمكن أن يعوّضا عن النقص الكمّي في الموارد ضمن الحروب. وخلال عقد التسعينيات، حافظ جيش الولايات المتحدة على «التدريب وعقيدة التفوّق» العسكري، بل زاد من وتيرتها. واستمرت الولايات المتحدة في شحذ قدراتها التي توافرت لها مع نهاية الحرب الباردة في أن تقاتل من يفوقها عدداً ومع ذلك تنتصر عليه.[22]

أكثر من هذا، نجد أن القيادة الوسطى الأميركية قد تأثرت منذ وقت طويل بأسلوب القائد

الأسبق للفيلق المجوقل الثامن عشر، الجنرال غاري لاك، الذي كان يشدد على أهمية «القوّة الغالبة، بدلاً من القوى المهيمنة». فضلاً عن «دمج التقديرات». وتحشيد القوّة العسكرية القتالية في المكان المحدد والصحيح الذي يضمن لها تفوقاً ميدانياً ساحقاً.[23]

وشهدت عملية (حرية العراق) العسكرية اختباراً للسرعة والتزامن، وتركيزاً على المبدأ الذي جعل الحرب القاصفة من الجو عملية ناجحة قبل ذلك في عام 1991، وهو ما يعتمد على المناورة الهجومية، وإحكام القبضة على المبادرة، هو في النهاية من سيرسم سير المعركة. وستكون القدرة على التفكير والتحرك بأسرع مما يفعل العدو، والتخطيط والقتال في العمق هي من ستربح المعركة.[24]

ومثلما كانت عملية (عاصفة الصحراء) هي الاختبار الأول للعسكرية الأميركية في نهاية الحرب الباردة ومفاهيم عملياتها، فإن عملية (حرية العراق) مثلّت الاختبار الأول للمفاهيم التي أريد لها أن تشكّل حروب الولايات المتحدة وتحولاتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وساعدت الحالة المهلهلة التي كان عليها الجيش العراقي على زيادة الفوارق العسكرية التي سبق الاستعداد لها قبل أن تنطلق عملية حرية العراق.[25]

كانت تقديرات الدوائر الاستخبارية الأميركية تقلل من حجم الخطر الكامن الذي تشكل القوات التقليدية للجيش العراقي بشكل منتظم، واستمرت بهذا المنهج خلال عقد من الزمان. أما القوة الجوية العراقية فقد اختفت حرفياً خلال الفترة التي سبقت الحرب. أما القوة البحرية العراقية فتتكون من مجموعة زوارق سريعة من هنا وهناك، إضافة إلى بعض المراكب، وزوارق دوريات حرس السواحل.[26]

ومن بين 21 فرقة برية قتالية عراقية، وسبعة ألوية من القوات الخاصة أو الكوماندوس، جرى تقييم نصف هذا العدد فقط بأنه جاهز للدخول في معارك قتالية خلال التحضيرات للحرب. وكل هذه الوحدات كانت تنوء بأسلحة قديمة ومعدّات تعود إلى فترة الحرب الباردة، ومصانة بشكل سيء. وكان ثلث عناصر القوات العراقية فقط هم من المحترفين أو من المستخدمين الاحتياط الذين أمضوا فترات طويلة في الخدمة. سبق للجيش العراقي أن فقد معظم مصداقيته عام 1991، وعبر الانتفاضات التي حدثت منذ تلك السنة. ولو استثنينا ست فرق آلية مسلّحة، فلم تكن للجيش العراقي النظامي أي قدرات قتالية تقريباً. وكتب سكوت ريتر وهو يستحضر هذه التدهور المادي يقول: «إن الجيش العراقي في حالة من الفوضى

الشاملة. قادر على تقديم أداء أفضل بقليل من الأوتاد التي تمتد على طول الحدود العراقية الإيرانية، أو في الشمال أو في الجنوب. لقد زرت عدداً كبيراً من الثكنات العسكرية العراقية. ورأيت جنوداً بملابس عسكرية ممزقة، وبعضهم كانوا بأقدام عارية. وكان تدريبهم العسكري بلا فحوى، بالكاد يكفي لتحويل المجنّدين إلى جنود بسطاء تركوا ليواجهوا نقص المهارات أمام الأسلحة القتالية المتنوعة والمدمجة». فقط كانت هناك فرقة من الحرس الجمهوري الخاص، وأربع فرق أخرى من الحرس الجمهوري، سواء كانوا من المشاة أو الوحدات الآلية، قد جرى تقييمها من قبل القيادة الوسطى الأميركية على أنها قد تشكل تهديداً جدّياً.[27]

وعَدّ كل من رامسفيلد والجنرال فرانكس تدهور أوضاع الجيش العراقي على أنها نواتج عرضية لعلامات الهشاشة التي يعاني منها النظام البعثي في العراق. وكما وصف المحلل الاستخباري في القيادة الأميركية الوسطى، غريغ هووكر بأن رامسفيلد والمتحمسين معه من الفريق المناصر لتغيير النظام، كانوا يجادلون منذ منتصف التسعينيات، بأن بيت صدّام ممكن أن ينهار مع أوّل ركلة جيدة سيتلقاها. والآن، ومع اقتراب الحرب، بدأت الخطط تُصاغ لتدارك الحالة التي وصفها الجنرال فرانكس بمصطلح (النجاح الكارثي!)، وهو ما يعني انهيار النظام مع أول ساعات نشوب الحرب. وجرى التخطيط لإنزال عناصر الفرقة 82 المجوقلة لتهبط في مطار بغداد الدولي لتأمين المدينة في حال حصول هذا الانهيار.[28]

ثم سعت القيادة الأميركية إلى تقليل عدد الجنود المشاركين في عملية (حرية العراق). كانت الخطّة الموسومة (OPLAN i003 ـ 98) تقترح مشاركة 400 ألف جندي. لكن القيادة الأميركية سعت إلى تقليص هذا العدد بما يجعله يتراوح بين 250 ألفاً إلى 350 ألفاً من الجنود، مع الاحتفاظ بخيار البدء بالعمليات القتالية بعدد لا يتجاوز 105 ألفاً من الجنود. كانت القيادة تأخذ بنظر الاعتبار الفوارق التكنولوجية بين الجيش العراقي والجيش الأميركي، إضافة إلى الخطط التي جرى تضمينها بالفعل مع الخطط القتالية. بينما كان الجنرال نورمان شوارزكوف قد بنى خطته على ضمان التفوق بنسبة 1 إلى 4.8 للقوات المهاجمة حين أعدّ خطته الهجومية عام 1991. القوات الأميركية قد تحضرت للزحف باتجاه بغداد مع تفوّق عددي بنسبة 2 إلى 1 لصالح القوات المهاجمة في أحسن الأحوال تجاه القوات العراقية التي قد تبدي بعض المقاومة على طول مسار الزحف.[29]

العمليات تتركز جنوباً، والانزلاق نحو الحرب

كانت العملية العسكرية قد صممت لتسمح للرئيس أن يقود الحرب بملاحظات بسيطة ولا تتطلب الكثير من التدقيق. وضغط رامسفيلد على الجنرال فرانكس من أجل أن يقلص الفترة الوقتية بين إجراء التحضيرات الحربية بصورة علنية (وهو ما عرف باليوم N)، وبين يوم الشروع في العمليات القتالية العسكرية، أي (اليوم G). كان طلب هذه الخاصية مدفوعاً بأثر عقد كامل من حرب الخداع والتراجع التي خاضها العراق في التسعينيات الماضية. كان الجنرال فرانكس وهيئة أركان القيادة الوسطى على علم تام بأن نظام صدّام لديه مجسّات لا تخطئ في رصد انتقالة الولايات المتحدة من الفعل السياسي إلى الفعل العسكري تجاهه. وخلال عدد من الحالات السابقة، خدمت هذه المجسات النظام حين تتيح له فرصة نزع فتيل انتقالة الولايات المتحدة إلى استعمال القوة، أو أخذ الوقت الكافي لإجراء تحضيرات عسكرية تجعل ضربات الولايات المتحدة غير قاصمة بالنسبة له.[30] على المستوى التكتيكي، كان الجنرال فرانكس يرغب في أن يحتفظ بأعلى حالات المباغتة، رغم أن القوات التي تتجمع في الكويت كانت واضحة الحجم. ومع هذا، رغب فرانكس في استخدام تكتيكات الضربة الإستباقية التقليدية تجاه القوات العراقية. وعلى المستوى السياسي كانت القيادة المدنية تتطلع إلى تقليل فترة الجهود الدبلوماسية والسياسية إلى الحد الأدنى بحيث يقل مستوى الجدل السياسي الذي قد يعيق العمليات العسكرية نفسها. وبالنسبة لطاقم حكومي سبق أن قرر أن الحرب واستخدام القوة هو السبيل الوحيد لتغيير النظام في العراق، فقد كان ضغط الجدول الزمني لتنفيذ العملية العسكرية أمراً حاسماً للغاية، حيث أنهم كانوا أعرف الناس بقدرات العراق على خوض غمار مسلسل لا ينتهي من حركات الغش والتراجع. كان شكل الانتشار الأميركي يوحي بأنه استعراض كفوء لمخادعة العدو أكثر من كونه خطوات فعالة لغزو مدروس ومخطط له.[31]

افترضت الخطة الموسومة بالرمز (OPLAN1003 ـ 98) أنها بحاجة إلى 114 يوماً من أجل الجهوز للشروع في العمليات القتالية. هذا يعني أن التحضيرات الأولية للانتشار يجب أن تبدأ في تشرين الثاني 2002، حتى تتمكن القوات الأميركية من تنفيذ الهجوم أوخر آذار 2003. لكن الحقيقة أن الولايات المتحدة قد بدأت بالفعل انتشارها على المستوى الأولي، ونشر بعض الأفراد وبعض الفعاليات اللوجستية ابتداء من ربيع عام 2002. تبع ذلك بدء التحضيرات والانتشار (في الظل) منذ 6 كانون الأول 2002، حين بدأت أعداد كبيرة من القوات الأميركية

استعداداتها للأيام 113 القادمة ضمن ترتيبات أولية.[32] كانت عمليات الانتشار الدورية التي تقوم بها القوات الأميركية تأتي على شكل (قضمات)، أو على شكل (دالة جيبية)، كما عبر عنها الجنرال فرانكس بالقول: «كانت موجات من الفعاليات، تتلوها فترات خاملة بلا فعاليات. كنا نريد أن يتعوّد العراقيون على موجات من الانتشار الواسع، تتلوها انحسارات ظاهرية في عملية انتشار قواتنا».[33]

وكان هناك غطاء أخير يغطي عملية الانتقال من العمل السياسي إلى العمل العسكري قد حدثت خلال البدء النسبي للعملية البرية العسكرية ومعها الحملة الجوّية. وعلى الرغم من أن هناك تداخلاً كبيراً بين تفاصيل خطط العمليات، بات الرمز OPLAN1003V يغطّي تفاصيل كثيرة من العمليات الجوية التي تسبق يوم التقدم للهجوم البرّي (اليوم G). ويمكن القول بأن العملية العسكرية الجوية قد بدأت بالفعل قبل أشهر، وحتى قبل سنوات من لحظة عبور القوات البرية خط ثباتها في عملية (حرية العراق). ولوعدنا إلى بدايات عام 2002، كان الجنرال فرانكس قد وصف أهداف فرض منطقة حظر الطيران على الجنوب العراقي والشمال العراقي بأنها تهدف إلى منع العراق من إعادة بناء نشاطاته المضادة للطائرات، وضمان أن الدخول والخروج إلى هذه المنطقة بالنسبة للطلعات الجوية فإنها لن تواجه دفاعات مضادة متطورة فيما لو دخلنا في مواجهة جوية مع العراق. أي أن يبقى العراق خالياً من الدفاعات الجوية التي تهد طلعاتنا.[34]

وبالعودة إلى 28 كانون الأول 2001، كان الجنرال فرانكس يقدم إيجازاً عسكرياً للرئيس، وفيه اقترح أن منطقة حظر الطيران المفروضة على شمال العراق وجنوبه، يمكن أن تخدم الجيش الأميركي عبر تقليصها للفترة اللازمة لإجراء الانتشار العسكري الذي يسبق العمليات العسكرية. وفي آذار عام 2002، عقدت القيادة المركزية اجتماعاً لتدارس أوضاع أفغانستان بعد الحرب وذلك في القاعدة الجوية الأميركية في مدينة رامشتاين الألمانية. ذلك الاجتماع شهد تأكيد إعادة تفعيل مناطق حظر الطيران. وطبقاً لكل المعايير والظروف، فإن هذا يعني أن العمليات تتجه جنوباً وتراقب الأهداف المحتملة في الساحة العراقية. لأن الحكومة التركية آنذاك لن تسمح أبداً بتنفيذ طلعات المهمات انطلاقاً من أراضيها، ولن تسمح بأن يصل التجهيز للحرب كما حدث في عهد العقيد ديبتيولا، أو أن تتجه التوترات إلى مستوى تنفيذ ضربة للعراق تنطلق من أراضيها. وقتها اقترح الجنرال موسيلي أن تكون الإجراءات في فرض منطقة حظر الطيران جزءاً من الستراتيجية التي طلبها الوزير رامسفيلد والتي تهدف إلى

تقليص الفترة بين يوم انطلاق الحملة الجوية، واليوم الذي ستبدأ به القوات البرية بالزحف على أهدافها.[35]

قُدِّمَ مفهوم العمليات في اجتماع حاشد، لكل من القيادة المركزية الوسطى، وقيادة الطيران، وقيادة الأركان المشتركة لمنطقة جنوب غرب آسيا عقد في معسكر الدوحة بالكويت في 24 نيسان 2002. وجرت الموافقة على اقتراح وجوب عودة عمليات الطيران والمراقبة الشمالية إلى العمل فوراً، وانها ستوفر كمية ممتازة من المعلومات الاستخبارية والاستطلاعية وصور المسح الجوي، بما يؤدي إلى خدمة التحضيرات نحو المعركة، وأن الطلعات المماثلة في الجنوب يجب أن توسع لتشمل الضفة الثانية من الفرات وحتى حوض دجلة، وانت تعاد طائرة (u ـ 2) لتنفيذ طلعاتها. عبر الجنرال رينارت عن هذا بالقول: «كانت الفكرة تتلخص بما يأتي، إذا استمر العراقيون في إعطائنا أسباباً لقواعد الاشتباك، فإننا سنواصل تدمير قدراتهم». وهنا، ازدادت التحضيرات والاستعدادات الأميركية لتنفيذ قواعد الاشتباك. وبدا أن هذه العملية كانت محسوبة ومتعمدة بطريقة غير مسبوقة. لأن عمليات فرض حظر الطيران على المناطق الجنوبية العراقية صار لها هدفها الخاص أخيراً، وهو أن تهيئ مسرح عمليات الطيران لأجل تنفيذ غزو للعراق بأكبر ما متاح من القوات.[36] وبالعودة إلى اجتماع رامشتاين، الذي ثبّت فيه المخططون العسكريون عدة أهداف من إعادة تفعيل دوريات فرض حظر الطيران، وكلها ستقود في النهاية إلى خدمة هدف عملية غزو العراق. كانت هذه الأهداف هي؛ (1) الحيازة على التفوق الجوي والحفاظ عليه. (2) تجريد العراق من شبكة اتصالاته التكتيكية، (3) التسبب في مفاجأة ومباغتة ستراتيجية وتكتيكية، ودفعه إلى الاستسلام عبر التلاعب بالمعلومات. (4) تجريد العراق من قدراته في الدفاع الجوي، واستهداف صواريخه ذات المديات القصيرة. وفي عام 2002 جرى إدراج هذه الأغراض ضمن تعليمات قواعد الاشتباك للطيارين. وسميت عملية (التركيز نحو الجنوب). وكانت طريقة تنسيق الإيفاء بهذه المهام هي إدراج عدد من الأهداف من المستوى الثالث ضمن عناصر منظومة الدفاع الجوي العراقية. وحددت كلها إلى الجنوب من خط العرض 33.

وكتب العقيد هاثواي، وهو المخطط الرئيس لعملية التركيز نحو الجنوب يقول: «لقد اكتملت قائمة الأهداف الواجب ضربها في اجتماعات القيادة المركزية التي عقدت بين 8 آيار 2002، و10 من نفس الشهر».[37]

أما العراقيون فقد فعلوا كل ما من شأنه أن يدفع الطيارين الأميركيين إلى اتباع قواعد

الاشتباك وتنفيذها. كان هناك عدد كبير من الطائرات تعود إلى القواعد في الكويت والسعودية وقد تخلصت من خزان الوقود الاحتياطي، في دلالة على أن هناك مناورة قد جرت بالفعل ودفعت الطيار إلى الانخفاض ثم التحليق عالياً بسرعة. وكتب أحد الطيارين يقول إننا كنا نتعرّض لإطلاق النار حالما ننخفض، هذا كل ما لاحظناه. كان التركيز يتجه إلى إعطاب تمديدات الكايبل الضوئي التي كان العراق يوسع شبكة اتصالاته بها.

(التركيز جنوباً) شهدت المزيد من التنشيط كعملية جوية في أيلول 2002. وعندها حصل الجنرال موسيلي على الأذن من القيادة المركزية بإطلاق النار على الأهداف العراقية من المستوى الثاني. *

وهذه صنفها الجنرال رينوارت على أنها البداية الحقيقية لعملية (التركيز جنوباً)، وكانت في 5 أيلول 2002. وفي ذلك اليوم، شهدت طلعات قوات التحالف ضربة قوية على قاعدة (H3) العراقية في غرب البلاد، وتدمير مقر الإنذار والسيطرة المركزية للقاطع الغربي. كما جرى تدمير عقد الإنذار والسيطرة المتفرقة في ذلك القاطع. وهنا يقول الجنرال رينوارت عن هذه الضربة: «كان يجب أن تنفذ قبل ذلك الوقت بزمن طويل، ربما مع العام 2000. منذ ذلك الوقت، تمكن صدّام من نشر دفاعاته، وإعادة تأسيس المنشآت المتعلقة بالإنذار والسيطرة على الدفاع الجوي. والأهم أنه شكل مخاطرة قد تحفز إسرائيل وتدفعها إلى إتيان ردّة فعل».

تلك الضربة شكلت أيضاً فعلاً ناجحاً لتعمية قيادة الدفاع الجوي العراقي، وجعل فاعلية نقاط الإنذار والسيطرة واطئة للغاية. وفي غضون أسبوعين، جرى ضرب معظم مواقع الإنذار والسيطرة، والرصد المركزي التابع للدفاع الجوي العراقي إلى الجنوب من خط العرض 33. بقنابر زنة 2000 رطل، متخصصة بخرق التحصينات الأرضية.[38]

والى جانب هذا التصعيد التنفيذي، فقد كان هناك تسريع آخر نفذته قوات التحالف يتعلّق بالمعلومات، فقد نشرت طائرات التحالف ما يقرب من 4.2 مليون منشور دعائي يبشر بأن عملية التركيز جنوباً قد بدأت بالفعل، وأن عملية حرية العراق قادمة لا محالة. كانت المنشورات ببساطة تدعو عناصر الدفاع الجوي العراقي إلى البقاء بعيداً عن آلياتهم، وعدم تشغيلها أو أنهم سيتعرضون لخطر التدمير، كما تطلب المنشورات من العسكريين والمدنيين العراقيين أن يبقوا بعيداً عن مكامن ومسرات الألياف البصرية المستخدمة في

* المقصود بها عُقد الإنذار والسيطرة في منظومة الدفاع الجوي العراقية. المترجم

الاتصالات. كانت هذه المنشورات مدعّمة بتحليق طائرات عملية مراقبة الجنوب التي جرى تسليحها حديثاً بصواريخ (هيل فاير) الموجّهة بالليزر. وفي الوقت نفسه، كانت قوات أمن النظام تجمع هذه المنشورات وتحرقها بأسرع وقت ممكن. وأخيراً، في يوم 12 كانون الأول 2002، بدأت إحدى طائرات (130 ـ C) التابعة إلى جناح المهمات الجوية الخاصة193، ببث إرسال راديوي موجّه إلى مناطق الجنوب العراقي. كان هذا البث إستكمالاً لما تبثه المحطات الأرضية من الكويت تجاه العراق. البث لم يشتمل فقط على دعوة الجنود العراقيين إلى تفادي خطر التعرض للموت والضربات أو ما يعرف بـ (تعليمات الإستسلام)، إنما كان يخاطب الشعب العراقي بأن ينئى بنفسه عن أي صراع مستقبلي قادم.[39]

لقد أدّت عملية (التركيز جنوباً) دوراً في تسلسل عمليات التحشيد للقوات التي سبق أن ذكرناها بأنها كانت على شكل (قضمات، أو دالّة جيبية). إذ انها كانت تستخدم طلعاتها لأجل خداع وتضليل وتشتيت الاستخبارات العراقية. وبين أواخر عام 2002، وشهر شباط 2003، كانت طائرات عملية (التركيز جنوباً) تنفذ حملات جوية مكثفة كلما كانت هناك حاملة طائرات أميركية تتداخل في المجال الجوي لميدان المعركة.[40]

وبدأت القوات الأميركية تسيّر طلعات جوية بمعدّل إرتفع من 200 طلعة جوية يومياً إلى 1000 طلعة. وقد زاد معدّل ساعات المهمّة الواحدة من 4 ساعات إلى 11 ساعة. وكلما كانت الطائرات تحلّق بكثافة، زادت معدلات المراقبة والاستطلاع من جانب ألاستخبارات الأميركية والبريطانية، حيث كانوا يراقبون كل شيء، القواعد الجوية العراقية، ونقاط القيادة والاتصال. وكانوا يدرسون مع كل معلومة جديدة أو مسح جوي جديد احتمالات أن تقلع المتصديات العراقية، أو أن قيادة الدفاع الجوي العراقية ستنشر صواريخ سام خارجاً عن مرابضها الحصينة.

وخلال هذه الطلعات المكثفة في الأسابيع التي سبقت انطلاق عملية حرية العراق، بدأ طيارو قوات التحالف بمسح الحقول النفطية العراقية بحثاً عن أي تحركات محتملة، وبالفعل كانت هناك مخابئ للمدفعية فضلاً عن وجود ملاجئ لبطريات صواريخ أرض ـ أرض. أما طائرة (2 ـ U) فقد كانت تحلّق باستمرار فوق المنطقة الوسطى العراقية لتجمع المزيد من أحداثيات التحركات العسكرية التي ستكون مفيدة جداً في تكوين صورة كاملة عن استعدادات الجيش العراقي. وعلى الرغم من أن القوات العراقية واصلت عملية تنقلها وانتشارها حتى قبل أيام من بدء العمليات العسكرية في 2003، تمتّعت قوات التحالف أخيراً بتوفر مستشعرات كثيرة تعرف من خلالها كل تفاصيل التحركات التي قد تصدر عن خصمها.[41]

فشل خطة «الخداع والتراجع» في عام 2003

على الرغم من أن هدف تغيير النظام بات هو الغرض الرئيس والاستراتيجي من التحركات العسكرية الأميركية، لم يتوفر استناد قانوني لمثل هذه المهمة. ولهذا كان الحلف الانكلو ـ أميركي (والتحق به شريك ثالث مهم وهي أستراليا) يعوّل على قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلّق بأسلحة الدمار الشامل من أجل سد هذه الثغرة وتبرير التدخل العسكري.[42] كان التحالف يريد أن يضع العراق في موضع الخرق المادي لقرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم 687، والذي يحتم على العراق أن «يقبل بتدمير، وإزالة، وأن يعود خالياً من أي قدرات تتعلق بالأسلحة النووية، والبايولوجية، والكيمياوية. وأن يكشف عن كل مخزوناته وتراسانته من هذه الأسلحة. فضلاً عن التخلّي عن كل صواريخه الباليستية التي يزيد مداها عن 150 كيلومتراً، وكل المنشآت البحثية المتعلقة بها.[43]

ولو فشل العراق في تلبية هذه المتطلبات، فإنه سيدفع الولايات المتحدة وحلفاءها نظرياً إلى إلغاء وقف إطلاق النار الذي أبرم عام 1991، والعودة إلى استخدام القوة القسرية لإلزام العراق بلتنفيذ وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 678، الذي يخول باستخدام «جميع الوسائل الضرورية» لدفع العراق إلى تنفيذ مقرراته.[44]

ولأجل تأمين الأدلة المادية على قيام العراق بخرق هذه القرارات، يتوجب على الولايات المتحدة أن تعيد المفتشين الدوليين إلى عملهم في العراق. وهو أمر استهلك جهوداً دبلوماسية بريطانية وأميركية طوال عام 2002. وفي 12 أيلول 2002، خاطب الرئيس بوش الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالباً الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بانتهاز آخر الفرص لدفع العراق إلى الالتزام الكامل بمقررات مجلس الأمن الدولي. وأن يصدر مجلس الأمن قراراً جديداً يخضع بموجبه العراق لعمليات التفتيش الأممية، وأن يذعن لعمليات تدمير مخزونه من أسلحة الدمار الشامل. وعلى هذا، جرى تمرير قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1441 بالإجماع في 8 تشرين الثاني 2002. وخلال أسابيع كان مفتشو أسلحة الدمار الشامل (بعثة UNMOVIC) يعملون بالفعل على الأرض في العراق.[45]

كان تدويل المسألة العراقية يمثل للنظام العراقي يمثل آخر أطواق النجاة ومحاولات البقاء، رغم أن النظام البعثي كان قد خسر معظم وسائله ولياقته الدبلوماسية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. وعبر فقدانه لفرصة التعاون مع مفتشي أسلحة الدمار الشامل الأمميين،

ازدادت عزلة العراق الدبلومسية منذ عام 1998.[46] كان السلوك الغامض ميزة لم يكن صدّام ليحتمل تركها، وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية مرّة أخرى عام 2000، انشغل العراق بالترويج الدولي لها ولمساندتها. وحتى بعد أن حرّك بعض القطعات إلى القرب من الحدود الأردنية، والتهديد بضرب إسرائيل، فقد واصل العراق خسارة مكانته الدولية. صحيح أن النظام تمكن من إدارةاقتصاد عام مع بعض دول العالم، وواصل التعاون مع تركيا في سياسته المضادة اقتصادياً للكورد، لكن فشل تماماً في إقامة علاقات اقتصادية مهمة مع جيرانه الجنوبيين. وأقدم عدي صدام حسين في عدد من المناسبات على الدعوة إلى ضم الكويت مرّة أخرى، على حين تسبب وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف بإفشال محاولة لتطبيع العلاقات مع دول الخليج في اجتماع الجامعة العربية مطلع عام 2002.[47]

ولم يفعل العراق ما يكفي لدعوة روسيا وفرنسا إلى التدخل في مسألته، وهما عضوان دائميان في مجلس الأمن الدولي، وتمثلان مظلّة وقائية للعراق في عدّة مناسبات تجاه الضغط المباشر الموجّه من بريطانيا والولايات المتحدة.[48] وأسهم العناد العراقي في مسائل تمتد بين أسلحة الدمار الشامل وصولاً إلى العقوبات الذكية، في منع فرنسا من تقديم اقتراحات بديلة للحلول التي كان الصقور في إدارة بوش يلوحون بها. وبدأ التباعد الروسي العراقي يزداد حين تعرّض أهم سبب للتقارب التاريخي بين بغداد وموسكو إلى الاضمحلال، وبدا العراق أنه ينأى بنفسه عن عقود الاستكشافات النفطية الروسية على أراضيه.[49]

صحيح أن جهود الولايات المتحدة لخلع النظام العراقي لم تلاقي إستحساناً ومساندة دولية، لكن النظام البعثي منذ من 1998، لم يبد إلا القليل من الجهود الدبلوماسية، ولم يعد نفسه لهذه اللحظات الحرجة بأن يذخر بعض المواقف استعراضية لها. كما أن العراق واجه إدارةأميركية كانت عازمة على استخدام الخيار العسكري حتى مع توافر القدرة على استخدام وسائل الضغط السياسية. وخلال السنوات التي تلت عملية ثعلب الصحراء، تداولت الدوائر الاستخبارية البريطانية والأميركية مفهوماً شائعاً مفاده أن العراق مازال يطوّر ويحتفظ بقدراته الصاروخية. نشأ هذا المفهوم بالاعتماد على صور المراقبة والأقمار الصناعية التي كانت توفر معلومات عن البرامج الصاروخية والاختبارات في الأجواء المفتوحة. لكنها أبداً لا توفر مثل هذه المعلومات عن تطوير الأسلحة البايولوجية والكيمياوية المفترض أن العراق ما زال يحاول حيازتها.[50]

كانت تقديرات حجم البرنامج التسلحي العراقي الجرثومي مبنية على صور عبر الفضاء

أو عبر الأقمار الصناعية وطائرات المسح تراقب المنشآت الصناعية المدنية العراقية وهي في طور البناء. كنت هناك منشآت كيمياوية مدنية، وأخرى تتعلق بالصناعة الدوائية، ومع حقيقة كون أن ثلثي المعلومات كانت تأتي عن مصدر واحد، فإن الحكم على العراق بأنه كان يعيد تنشيط قدراته النووية والبايولوجية كان حكماً لا يعوّل عليه. المعلوماات كانت مبنية على صور جوية لجهود إعادة إعمار مبنى هيئة الطاقة الذرية العراقية. فضلاً عن معلومات استخبارية بشرية غير مؤكدة عن إعادة تفعيل أنابيب اليورانيوم والألمونيوم لهذه الأغراض.[51]

وكانت هناك حالة من التشدد في الإنتباه والإنذار بعد ما اتضح من قضية العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان، الذي تكشف أنه كان متورط بعقد من السنين من التجارة باليورانيوم المنشط والتكنولوجيا النووية. وعندما بدأت (بعثة UNMOVIC) الأممية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشاطها التفتيشي في العراق من جديد أواخر عام 2002، استلمت قائمة بـ 148 موقعاً عراقياً محتملاً من الاستخبارات الأميركية. إذا كانت تعتقد أن هذه المواقع على علاقة بنشاط العراق المحظور. ومن بين هذه المواقع، كانت هناك 37 من المواقع شديدة الأولوية. ونفذت بعثة UNMOVIC في حدود 731 عملية تفتيش، وزارت 411 موقعاً عراقياً.[52] ومن بينها 88 موقعاً لم تكن قد خضعت للتفتيش قبل عام 1998. وخلال عمليات التفتيش، كانت الاستخبارات البريطانية والأميركية تركز على جمع المعلومات التي تعزز إحكام قرار الحرب، وتفتش عن الجهود العراقية في محاولات إخفاء الأسلحة.

كانت هذه الجهود تعزز القناعة بأن العراق يمارس عملية الإخفاء، وأن أسلحة الدمار الشامل هي الهدف، لكن كل جهود الاستخبارات وفرق التفتيش فشلت في العثور على (السلاح الساخن الذي يخرج منه الدخان). لم يعثر أحد على ما يمكن أن يقدّم إلى المجتمع الدولي على أنه الدليل على وجود أسلحة الدمار الشامل العراقية.

صحيح أن هذه الجهود لم تؤد إلى كشف أي دليل على أن العراق قد أعاد تفعيل برامجه النووية، لكن البعثة عثرت على أدلّة تقود إلى وجود بعض الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية المفقودة، والتي كانت معدّة للتحميل على وسائل إيصالها الصاروخية. وكانت هناك أدلة على التعامل السابق (لم يكشف عنه العراق في حينها) بعامل غاز الأعصاب.[53] وعثر على أدلة تفيد بأن العراق كان يعمل على تطوير صواريخه (دون مدى 150 كلم)، بما يسمح بزيادة مدها. وكان يستخدم في هذه العملية قطعاً ممنوعة تعود إلى صواريخ سكود. وكنتيجة لهذا الاكتشاف، قررت اللجنة الأممية تدمير 70 نسخة من صواريخ الصمود\3. فضلاً عن 50 رأس

حربي، وعدد من القطع غير المكتملة. ومعها محرّكات للصواريخ جرى استيرادها بشكل غير قانوني خلافاً لعقوبات الأمم المتحدة. حدث هذا قبل انطلاقة عملية حرية العراق. وفي محاولة لتواصل القناعات بين الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وجه الوزير كولن باول كلمة استمرت 76 دقيقة أمام اللجنة الأممية الخاصة بمتابعة التزام العراق بمقررات مجلس الأمن. وخلال هذه الكلمة عرض باول أدلة تشير إلى عمليات تنظيف كاملة وشاملة للمباني التي فتشتها اللجنة الأممية لنزع الأسلحة. عمليات التنظيف هذه جرت قبل زيارة لجنة التفتيش مباشرة. كم عرض صوراً جوية تشير إلى إحدى منشآت الحرس الجمهوري، وهي تشهد أدلة على وجود مناقلة لحاويات يفترض أنها تحتوي على أسلحة كيمياوية وبايولوجية. وتغيير في مكونات السطح الخارجي للتربة. كما عرض أدلة استخبارية على مخاطبات عراقية داخلية أمنية تشير إلى تعليمات بحذف كلمات معينة من المخاطبات مثل كلمة (غاز الأعصاب). كما أشارت إلى حركة (الشاحنات المحوّرة).[54] وهي إشارة إلى شاحنات يعتقد أنها كانت تضم مختبرات متنقلة لحفظ وتصنيع الأسلحة البايولوجية.

وأظهرت الصور الجوية والفضائية آثاراً لطائرات عراقية بلا طيار تطير باستمرار بلا توقف لمسافة 500 كلم. وتدور حول القواعد الجوية العراقية، وهو ضعف ما مسموح به للتسلح ضمن المحددات الأممية.

انطلاقة عملية (حرية العراق)

مع تحشد التظاهرات المناهضة للحرب، ومع تزايد الضغوطات الدبلوماسية الساعية إلى منع الحرب، سعت الإدارة الأميركية والحكومة البريطانية إلى إصدار قرار أممي جديد عن مجلس الأمن يخوّل بوضوح استخدام القوة العسكرية ضد العراق.)[55] لكن إصدار مثل هذا القرار لم يكن متاحاً. وبعد التشاور مع حكومات بريطانيا وأستراليا وإسرائيل، قرر الرئيس الأميركي جورج بوش أن يصدر إنذاراً أخيراً لصدّام حسين يشترط فيه أن يغادر صدّام العراق مع ابنيْه خلال 48 ساعة شرطاً للحيلولة دون توجيه عملية عسكرية ضد العراق.[56] من جهة أخرى صدرت الأوامر إلى الجنرال فرانكس أن يستعد لتنفيذ العملية العسكرية ضد العراق خلال 72 ساعة من تحذير الرئيس بوش. وإذا رفض صدام الاستجابة فإن فريق المهمات الخاصة سيبدأ أولى عمليات الغزو. وكان فريق مفتشي الأمم المتحدة قد غادر العراق منذ 17 آذار. ووقف العالم ينتظر آخر المعارك وربما تكون الأخيرة ضمن النزاع طويل الأمد بين

الولايات المتحدة والعراق.

لكن خلف المشهد، كانت التحضيرات للحرب قد جرى تسريعها وتقديم فعالياتها بعدّة أسابيع. وكان عدد الطلعات الجوية اليومية قد بلغ 1000 طلعة بحلول 9 شباط 2003.[57] وشرعت الولايات المتحدة وبريطانيا بآخر وأقوى صفحات عملية (التركيز جنوباً). وفي منتصف شباط كانت هناك استجابة من قبل طائرات التحالف لإطلاق النار من قبل المضادات الأرضية العراقية. وكانت قد سجلت 170 حالة إطلاق نار منذ مطلع عام 2003. وبتدمير مواقع محتملة لأسلحة الدمار الشامل أو المضادات الأرضية العراقية، كانت هناك 3 فرق عسكرية مستعدة تماماً للانطلاق في غزو العراق من الأراضي الكويتية. ومع منتصف شباط، كان هناك عدد من بطريات صواريخ أبابيل ـ 100 العراقية، وصواريخ لوانا (FroG - 7) الروسية، وصواريخ آستروس ـ 2 (الراجمة) قد جرى تدميرها. وفي يوم 17 آذار بدأ طيران التحالف بضرب قطع المدفعية بعيدة المدى في الزبير وشبه جزيرة الفاو جنوب البصرة.[58] وبدءاً من 14 آذار، بدأت ضربات طائرات التحالف بالفعل في عملية تعمية للرادارات العراقية العابرة للحدود مع الكويت، وحتى تلك المنتشرة قرب الحدود مع الأردن. وكذلك شملت الضربات رادار مطار البصرة، وهو منشأة ذات استخدام مزدوج لم تسمح قوات التحالف له بالعمل لغاية الآن (2005). وآخر النقاط التي تعرضت للضرب هي عقد الاتصالات. وحين وقع الرئيس بوش صباح يوم 19 آذار أمره التنفيذي ببدء العمليات العسكرية، كانت العملية بالفعل قد مضت بعيداً، وتلاشت تماماً آخر فرص السلام.

وفي تلك الليلة، بدأت الطائرات المروحية الهجومية بضرب المراصد البصرية العراقية، وجرى تدمير 9 مراصد قرب الحدود الأردنية، و24 مرصداً في منطقة حظر الطيران الجنوبية.[59] واختفى كل منها في سحابة من الغبار والنار بعد أن جرى استهدافه بصواريخ التتبع الحراري (هيل فاير). وفي الساعة التاسعة مساء يوم 19 آذار، بدأت 31 كتيبة من كتائب العمليات الخاصة بدخول الأراضي العراقية. كانت هذه القوات هي طلائع عسكرية لما يقارب 9000 عنصر من عناصر القوات الخاصة جرى زجهم في التنفيذ الميداني للعملية. كانت تشتمل على قوات المهام الخاصة المشتركة، وقوات خاصة من الفرقة الخامسة، والفرقة 19 الأميركية. إضافة إلى قوة من المظليين الأميركيين والقوات الخاصة البريطانية والأسترالية. وهي تشتمل على 4000 عنصر مقاتل في المجمل.[60] وعبر التقدم من جهة الحدود الأردنية، نجحت هذه القوات المحمولة على مروحيات، أو عبر عربات ناقلة في عزل القواعد الجوية العراقية في

(H1. H2. H3) غرب العراق. كما تمكنت من قطع طريق بغداد ـ عمّان السريع الذي كان حيوياً بالنسبة لصواريخ سكود عام 1991، وتأمين موطئ قدم عند سد حديثة، وتلول كربلاء، تلك البقعة الضيقة من الأرض التي تقود الطريق بين كربلاء وبحيرة الرزازة. كانت تعد المكان الأمثل للانطلاق نحو بغداد من جهة الجنوب.

وفي الوقت نفسه، من جهة الجنوب الشرقي، وجهة الشمال الكردي، كانت هناك قوات أخرى تتمثل في لواء القوات الخاصة الأميركية العاشر، والـ وكالة المخابرات المركزية الأميركية، والمجموعة (السوداء)، وهي مجموعة قوات العمليات الخاصة التابعة لقوة مهام الجيش الأميركي الأولى (دلتا فورس).[61] وقوات العمليات الخاصة التابعة للبحرية، واللواء التكتيكي الخاص 24 التابع للقوة الجوية. كل هذه كانت تعمل بالتنسيق مع قوات الاستطلاع التابعة للمارينز والجيش الأميركي، والقوات الخاصة البريطانية والبولندية. كانت مهامها تقضي بعزل ثكنات القوات العراقية، والسيطرة على العقد الاقتصادية والبنى التحتية المهمة.

وخلال ساعات قصيرة، زالت هيمنة نظام البعث عن مساحات شاسعة من العراق بعد أن استمرت لعقود طويلة. وبحصولها على الدعم الجوي المناسب، تمكنت قوات العمليات الخاصة التابعة للتحالف من تثبيت القوات العراقية في ثكنات متباعدة ومعزلة ويصعب التواصل بينها، وهو أمر يختلف تماماً عمّا حدث عام 1991، حين انقطعت قوات التحالف بعيداً عن خط إمداداتها خلف خطوط العدو.[62]

وعلى الرغم من أن كل شي كان يسير وفقاً لما هو مخطط له مع بداية اليوم الأول من عملية حرية العراق، سيعكس تطورٌ ما مسارَ الأحداث قبل أن تغرب شمس ذلك اليوم. فعلى خلاف بداية عملية عاصفة الصحراء، والتي كانت نصراً للتنسيق العالي، فقد بدأت عملية حرية العراق وكأنها نصر للتحسينات والتطور العسكري. وأول التقاطات التفوق المعلوماتي حين وصلت إشارة من إثنين من عملاء المخابرات المركزية بأن صدام وولديه سيعقدون اجتماعاً في منزل زوجته ساجدة في مكان قرب بغداد يعرف بـ (مزرعة الدورة). وهنا بدا أن جهد سنة كاملة من التركيز على الجانب الاستخباري قد أثمر في النهاية.[63]

منذ عام 1996، كان العراق يعد بيئة مغلقة، تفتقر فيها المخابرات المركزية إلى مصادر مهمة على الأرض. ومع أحداث 11 أيلول، كان هناك فقط 4 عناصر يعملون ضمن مقر المخابرات المركزية على إدارة الملف المعلوماتي العراقي. وكان هناك 4 عملاء للمخابرات

المركزية في العراق رفعوا 90 تقريراً عن العراق خلال عام 2001 بأكمله. ومع مطلع شباط عام 2002، عاد عملاء الـ وكالة المخابرات المركزية الأميركية إلى شمال العراق ليتابعوا نشاطهم من أرض الميدان. وعلى الرغم من التحرشات القاسية التي صدرت عن الجيش التركي والاستخبارات التركية، فقد تمكن عناصر الوكالة المخابرات المركزية الأميركية من العثور على عملاء كورد للعمل معهم.[64]

وتمكنت هذه المحطة من تجنيد 87 عميلاً للعمل لصالحها داخل البنية الأمنية للنظام البعثي العراقي، وقد أطلق على هؤلاء الاسم الحركي (نجوم الروك). ومع اقتراب العملية العسكرية من التنفيذ، بدأ اثنان من (نجوم الروك) العملاء بتزويد المحطة بمعلومات عن تحركات صدام حسين. كان الأول ضابطاً في جهاز الأمن الخاص العراقي يعمل على قطاع الاتصالات، وبدأ بإيراد معلومات عن تحركات صدام مبنية على التغييرات التي تطرأ على استعمال صدام لشبكة الاتصالات المؤمنة. أمّا الثاني فقد كان عضواً في حماية قصي صدام حسين، أو جزءاً من حاشيته. وهذا الأخير هو من زوّد قوات التحالف بمعلومات تفصيلية عن الاجتماع المفترض بين صدام وولديه في مزرعة الدورة. وقد نقل إحداثيات المكان عبر هاتف الثريا الذي كان بحوزته.[65]

وبحلول مساء يوم 20 آذار، كان من المفترض أن يبدأ طيران التحالف يومين من القصف المركز والشديد قبل أن تبدأ العملية البرية الشاملة. لكن إدارة بوش كان أمامها خيار جديد، وهو أن تقطف رأس النظام بضربة سريعة وقوية وعالية التركيز. وقد ينهار النظام البعثي حتى قبل أن تبدأ المناورات الرئيسية للعملية العسكرية.[66] وسارع صنّاع القرار العسكري والسياسي إلى تأييد هذه الضربة. وبينما كان القادة يناقشون الضربة، استعدت القيادة الوسطى للتنفيذ عبر إضافة طائرتين (F ـ 117A) إلى منظومة الضربة المخطط لها باستخدام صواريخ توماهوك، والتي جرى إضافتها هي الأخرى قبل ليلة واحدة فقط. كانت المهمة تقتضي تدمير ملجأ متوقع تحت الأرض في مزرعة الدورة. ولأن قيادة القوة الجوية للتحالف كانت قد توقعت تكليفها بمثل هذه المهام، فقد جربت إضافة الذخائر الخارقة التي توجّه بالأحداثيات الأرضية وعبر الليزر، وهي ما تعرف بـ (EGBU ـ 27's). *

* هذه الصواريخ هي من الجيل الثالث للمقذوفات الموجهة بالليزر، وهي قادرة على الطيران والتوجيه الذاتي لمسار الصاروخ حتى لو رُميت عن مسافة بعيدة عن الهدف. نسبة الخطأ في الاستهداف لا تتجاوز 9 أمتار، ويزن رأسه الحربي 550 كغم، بينما يزن الصاروخ كله بحدود 990 كغم. ويمكن أن يطلق من

ثم اضافت بالفعل صاروخين على إحدى طائرات الشبح لأجل التجريب الموقعي في حال وصلت الأوامر بتنفيذ الضربة.[67] ولأجل إتاحة المجال أمام طائرات الشبح لتنفيذ الضربة والخروج من العراق قبل أن ترصدها مواقع الرصد البصرية، كان القادة بحاجة إلى الموافقة على التنفيذ قبل الساعة 03:15 بتوقيت بغداد، وهي ما تقابل الساعة 17:00 بتوقيت واشنطن. لهذا جرى إدراج الضربة في جدول التنفيذ على التوقيت 02:30 بتوقيت بغداد، أي قبل الموعد المفترض بـ 45 دقيقة. على الرغم من أن بعض القادة أثاروا شكوك حول تأثير الضربة على المدنيين الذين من المحتمل أن يسقطوا خلالها.[68]

إن انتقال تفاصيل تنفيذ الضربة إلى الواقع العملي بشكل آلي دون الرجوع إلى أخذ موافقات أصحاب القرار عن كل تفصيلة، تظهر لنا كم إن الولايات المتحدة قد مضت بعيداً في مسألة القرارات المتعلقة بتنفيذ هجمات قاتلة تجاه أعضاء القيادة العراقية. صحيح أن هجمات عام 1991، وعام 1998 كان من الممكن لها أن تؤدي إلى مقتل أعضاء مهمين في القيادة العراقية، إلا ان مقتلهم سيكون حينها عرضاً وليس استهدافا شخصياً. إذ لم يتوفر للإدارة الأميركية أو القيادة العسكرية من قبل أي أحداثيات دقيقة عن أماكن تواجد المسؤولين العراقيين رفيعي المستوى مثلما حصل مع ضربة مزرعة الدورة. ولو عدنا إلى عام 1991، فقد كان هناك عدم إرتياح داخل الإدارة الأميركية لعملية استهداف رموز وقيادات وطنية عراقية مثل صدام حسين، وهو ما يعكس السياق العام في القرارات التنفيذية الرئاسية التي تفادت أوامر الاغتيال المباشر للزعماء منذ سبعينيات القرن الماضي.[69] لكن، في عام 2003 لم تكن هناك أي من هذه التحفظات. لقد تنامت شرعية الاستهداف المباشر بالقتل، وتخويل القوات ان تتخذ ما يلزم منذ المحاولة الفاشلة لاستهداف أسامة بن لادن بواسطة الصواريخ في 20 آب 1998، في خوست بأفغانستان.[70]

منذ ذلك الحين، بدأت وكالة المخابرات المركزية بإجراء تدريبات على برنامج سمّي بـ(سلسلة القتل خلال 4 ساعات). وفيه يجري التدريب على تنفيذ ضربة قاتلة باستخدام عدّة وسائل خلال 4 ساعات من ورود أحداثيات الهدف المراد قتله. وبعد أحداث 11 أيلول، كانت عملية استهداف القادة والزعماء وقتلهم ينظر إليها بشكل أكبر من المقبولية. وبيّنت الاستطلاعات أن ثلثي الأميركيين لا يمانعون أن تستهدف العمليات العسكرية زعماء الأعداء

مسافة 19 كلم عن الهدف. وتبلغ كلفة القطعة الواحدة بحدود 55 ألف دولار. المترجم

وقادتهم.[71]

ومع بدء عملية حرية العراق، أصبح كل من صدام، وعدي، وقصي أهدافاً عالية القيمة بالنسبة لقوات التحالف. وكتب الجنرال رينوارت يقول: كان هناك تقييم متقدم بالنسبة لحساسية عامل التوقيت فيما يتعلق بهؤلاء الثلاثة كأهداف. ومعهم بعض أعضاء القيادة العراقيين المهمين. تقييم الوقت هذا كان حاضراً على الفور فيما لو ظهرت معلومات استخبارية عن أماكن تواجدهم. ولو أتيحت لنا الفرصة أن نقطع رأس الأفعى فلا مجال للتردد إذ إننا قد لا نحظى بهذه الفرصة مرّة أخرى».[72]

بدأت طائرتا الشبح رحلتهما غير الاعتيادية انطلاقاً من قطر باتجاه بغداد في الساعة 00:38 بالتوقيت المحلي. وكان يتعين على الطائرتين أن تجدا منفذاً للتزوّد بالوقود خلال دخولهما إلى العراق وخلال الخروج أيضاً، وذلك عبر الاندماج مع أسراب الطائرات التي تفرض بالفعل منطقة حظر الطيران على جنوب العراق. كانت هذه المهمة الليلية تبتغي جذب انتباه المضادات الأرضية العراقية بعيداً عن طائرتي الشبح.[73] ولهذا فقد رافقتهما طائرتان من نوع (F ـ 16CJ)، لأجل التضليل إلى غاية خط العرض 33، ثم عادت الطائرات المضللة بينما مضت طائرات الشبح في طريقها إلى بغداد. وقبل أن تصل طائرتا الشبح إلى الهدف، أطلقت أربع قطع بحرية (فرقاطتان وغواصتان ترابطان شمال الخليج) رشقة مكونة من أربعين صاروخاً باتجاه أهداف قريبة من الهدف الرئيس مزرعة الدورة. ثم وصلت طائرتا الشبح إلى الهدف في الساعة 05:30، وأصبحتا مرئيتين للدفاعات الجوية العراقية. ثم وجهت صواريخها الأربعة الخارقة وفقاً للأحداثيات الموصوفة لمكان الاجتماع. وقصفت مربعاً طول ضلعه 15 متراً، في ثلاث مواقع أو مباني ظاهرة فوق الأرض، يفترض أن الملجأ الذي سيضم الاجتماع سيكون تحت إحداها. بعد ذلك توجهت الصواريخ المتبقية إلى أهداف أخرى كي تشتت الإنتباه عن استهداف مقر الاجتماع، وتؤمن فرصة نجاة للمصدر الاستخباري. في تلك الليلة كان الرئيس بوش يوجه خطاباً للأمة يشرح يها تفاصيل الاستهداف لمخبأ القيادة المفترض، وتفاصيل بدء العمليات العسكرية.[74]

الأرض قبل الجو: إعادة تنسيق عملية حرية العراق

خلال فترة إثنتي عشرة ساعة التي تلت محاولة الاغتيال هذه، تعالت التوقعات ثم هبطت مجدداً. واستغرق الأمر اسبوعاً كاملاً قبل أن تتأكد وكالة المخابرات المركزية الأميركية، أن

الموقع لا يحتوي بالأصل على ملجأ، وليس هناك أي أثر لوجود صدام أو حتى مروره بذلك المكان.[75] وخلال اليوم الأول من العملية العسكرية وقصف طيران التحالف، بدأت الأوضاع تتطور بطريقة غير محسوبة ومتدفقة، لقد تبيّن أن عدم التأكد من مقتل صدام كان له الأثر في إرباك سير العملية [76]

سارت العملية العسكرية بعدّة اتجاهات. وكانت هناك مواجهات صعبة بين قوات العمليات الخاصة والقوات العراقية المواجهة لها على طول الصحراء الغربية. وحاولت قوات التحالف أن تستخدم تفوقها الجوي بالزج بمختلف أنواع الطائرات لإجل استهداف الأهداف الميدانية التي تقابلها. ومع نهاية يوم 20 آذار، كانت القوات المهاجمة قد نجحت في عزل القواعد الجوية الغربية وبدأت بدك عقد السيطرة والاتصالات الخاصة بها.[77] لكن لم يكن متاحاً أمام هذه القوات أن تستريح في النهار لتعاود هجومها الليلي كما حصل عام 1991، إذ أن الظروف فرضت عليها أن تواصل القتال على مدى ساعات النهار والليل. كان الزج بالقوات الخاصة في هذه الحرب ليس سوى علامة أخرى على استعجال الالتحام العسكري. صحيح أن القوات المهاجمة قد اشتبكت بالفعل مع القوات العراقية في الصحراء الغربية، لكن النظام لا يبدو انه قد انفتح بعد تجاه الغزو. وربما مازال لم يتسخدم ستراتيجياته المضادة بعد. وبصرف النظر إن كان صدام أو ولديه قد نجوا من ضربة مزرعة الدورة، إلا أن تلك الضربة كانت تعني بالفعل بدء العملية العسكرية بأوسع أياديها الضاربة.

ليلة 20 آذار كانت باكورة العملية العسكرية هي ما اعتبرته مجموعة الاستخبارات التابعة للقيادة المركزية هو المؤشر الحقيقي لضرورة انطلاق العمليات البرية، كان ذلك المؤشر هو بدء القوات العراقية في تدمير حقول البترول وآباره.[78] وهو ما قد يشير إلى سياسة (الأرض المحروقة) التي قد يعمد إليها نظام صدام، أو أنه قد يلجأ إلى استهداف تجمعات قوات التحالف عبر أسلحة الدمار الشامل. وقد وصلت معلومات استخبارية بشرية عبر المعارضة الشيعية المسلحة إلى قوات التحالف تشير إلى أن المتفجرات قد جرى نقلها بالفعل إلى حقول النفط في الرميلة جنوب البصرة، عبر استخدام السكة الحديد التي تخترقها. كانت الشعلة التي تعلو بعض الآبار كبيرة بشكل غير طبيعي، وترتفع إلى حدود 90 متراً فوق المنشأة النفطية. وقد جرى فحصها عبر صور الأقمار الصناعية. قبل الحرب جرى تدريب محللي المعلومات في مقر القيادة المركزية الوسطى على التفريق ما بين شعلة الغاز المصاحب االذي يخرج عن الآبار النفطية، وبين صورة النيران التي تعني أن البئر يشهد عمليات حرق وتدمير.[79] وعلى

هذا الأساس نقلوا إلى الجنرال فرانكس أن عملية التدمير المتعمد من قبل العراقيين قد بدأت بالفعل.

وبين الساعة 19:00، والساعة 22:00 تمكنت وحدات بريطانية وأميركية من الاستيلاء على حقول النفط ومنصات التحميل إلى الجنوب من البصرة، وكانت بمعية هذه القوة مجموعة من القوات الخاصة البولندية. هذا الإنزال جذب أول رد فعل عراقي تمثل في إطلاق صواريخ أرض أرض. واحد انطلق من غابات النخيل إلى الشمال من البصرة، والثاني انطلق من الزبير. وتمكنت القوات البريطانية والأميركية من تحقيق إنزال على شبه جزيرة الفاو، وواجهتها صواريخ مطورة خصيصاً لاستهداف المراكب انطلقت من بين أحراش شبه الجزيرة. وبحلول الساعة 03:00 يوم 20 آذار، ارتفع موجود قوات التحالف إلى ما يقرب من قوام فرقة كاملة. وبدأت حركة دوريتها الاستطلاعية في حقل الرميلة النفطي الجنوبي.[80] ثم بدأت المروحيات والمدفعية الميدانية الأميركية تهاجم الدفاعات العراقية حول الحقل النفطي. وجرى بالفعل تدمير آخر ما تبقى من المراصد البصرية المنتشرة على الحدود بين العراق والكويت. اما قوات المارينز من وحدة الاستطلاع الخامسة عشرة، فقد استولت على محطة الزبير للضخ مع الضياء الأول لفجر ذلك اليوم. وتمكنت بمساعدة قوة بريطانية من إخلاء حقل الرميلة وميناء أم قصر من القوات العراقية المقاومة.[81]

ومع نهاية يوم 21 آذار، سقطت 6 صواريخ عراقية إضافية على التجمعات الرئيسة لقوات التحالف في الكويت. كانت الصواريخ سلاحاً غير فعال في الميدان بشكل كبير. وما يقرب من ثلثي الصواريخ المنطلقة يجري مقاطعتها والتصدي لها بواسطة منظومة الإنذار المبكر ومنظومة صواريخ باتريوت (PAC ـ III). كما جرى التقليل من فاعليتها عبر استهداف المصدر المطلق بصورة سريعة.[82]

ومع انطلاقة الصواريخ العراقية في الميدان، كانت قوات التحالف قد اتخذت جملة من الإجراءات لتفادي أية صواريخ قد تطلق باتجاه إسرائيل. وكانت منظومة الأقمار الصناعية المراقبة لأماكن الإطلاق والتي تتواصل مع طائرات الإنذار والاستطلاع (RC ـ 135S) كوبرا بول. وكذلك طائرات (RC ـ 135V/W)، أكثر كفاءة في المسح الحراري وإيجاد نقاط انطلاق الصواريخ، بأفضل بكثير مما كان عليه الحال عام 1991. وهذا ما أتاح لقوات التحالف أن تعثر على منصّة الإطلاق ضمن ميل مربع واحد، مهما كانت الحالة الجوية، وخلال أي وقت من الليل أو النهار.

وكانت النتيجة أن منصات إطلاق صواريخ الصمود، أو أبابيل قد نجحت بالفعل في إطلاق الصاروخ الأول لها، لكنها كانت تدمر مباشرة بعد ذلك، وكان من النادر جداً أن تتمكن من العودة إلى مستودعاتها لتحميل صاروخ ثان وتهيئته للإطلاق.[83]

ومن مجموع 85 منصّة كان العراق يمتلكها لإطلاق هذه الصواريخ الميدانية، فقد تأكد تدمير 46 منها بواسطة الطائرات، أو عبر قصف المدفعية. وعلى الرغم من هذه القدرة العالية على مواجهة الهجمات الصاروخية وإبطال فاعليتها، فلم يكن الجنرال فرانكس ليجرؤ على الإبقاء على قواته في نقاط جغرافية ثابتة، أو في تجمعات متخندقة. وفي الساعة 06:00، من يوم 21 آذار بدأت قوات فرقة المشاة الثالثة الأميركية، وقوات الفرقة الهجومية 101 التابعة للقوة الجوية هجومها باتجاه الشمال دخولاً في العمق العراقي.[84]

(الترويع والصدمة): تحييد الحملة الجوية الستراتيجية

بدلاً من الساعات الخمس التي كان من المخطط للقصف الجوي أن يستمر خلالها قبل أن تبدأ الصفحة البرية من عملية حرية العراق، إستغرقت الهجمة الجوية ما يقارب 15 ساعة متواصلة، خاصة بعد أن شرع الفيلق الخامس في تنفيذ هجومه البري. ومع انطلاقة المطاردة البرية كانت ساعة انطلاقة الحملة الجوية قد ثبتت بشكل لا فكاك عنه عند الساعة 21:00 من يوم 21 آذار. وكان هذا التثبيت في جزء منه هو محاولة للحفاظ على جدول مشاركة الطائرات القادمة من مسافات بعيدة مثل القواعد الأساسية في الولايات المتحدة.[85]

وكان أي تغيير في مسيرة العملية العسكرية سيربك مشاركة الطيارين الكثيفة، وسيضع عقبات على ما جرى التخطيط أن تنقله وسائل الإعلام على أنها عملية (الترويع والصدمة). كانت هذه العبارة قد أريد لها ابتداء أن تصف العمليات الشاملة والمهيمنة، وطريقة شمولها عبر البر والجو لمهاجمة العدو. لكنها تحولت إلى توصيف الشكل الأكثر شيوعاً والأكثر شعبية عمّا ستؤول إليه عملية حرية العراق. في البداية توقع العالم أن يرى إعادة تنفيذ للأيام الأولى من عملية عاصفة الصحراء 1991، لكن بطريقة أشد ضراوة من القصف والضربات الساحقة. وبدلاً من ذلك، شاهدوا عمليات جوية تلي العمليات البرية الخاصة بيومين. وظهر للعديد وكأنها سلسلة متقطعة من الضربات الجوية المتناثرة.[86]

عند التخطيط الابتدائي للضربة الجوية، أريد لها بالفعل أن تكون ضربة تسبب الترويع

والصدمة بشكل ملموس، وذلك عبر استخدام أقصى درجات العنف، مع موجة من الاستهداف المركز لأهداف بعينها. يجري توقيتها بالتزامن مع انطلاق العمليات البرية. وبالعودة إلى وقت مبكر، إلى كانون الثاني من عام 2002، فإن مخططي الضربة الجوية فهموا توصيف الجنرال فرانكس حين شدد على ضرب (مراكز الثقل) على أنها مجموعة دوائر تتضمن سلسلة من الأهداف ذات الحساسية. كان هذا التصنيف للأهداف متناقضاً مع الدوائر المتمركزة التي خططها العقيد واردن قبل ذلك عام 1991. جاء التصنيف الجديد للأهداف بما يعكس فهماً أميركياً جديداً تراكم عبر أكثر من عقد من الزمان كان فيه العراقيون يغيرون توازن النقاط المستهدفة من قبل طيران التحالف.[87]

(الحلقات الممكنة) كانت خارج التصنيف الجديد للأهداف؛ القوة الجوية، والدفاعات الجوية العراقية، والقوة البحرية. في الحقيقة هذه المنظومات كانت تحتاج إلى جهد تدميري أقل بكثير مما احتاجته عام 1991، بسبب مرور سنوات من الإهمال التدهور. المستوى الثاني من الأهداف يشتمل الشعب العراقي نفسه (بهدف الحرب النفسية وليس لغرض الضرر المادي). يأتي بعد ذلك استهداف الجيش النظامي، وهنا كان المخططون العسكريون يأملون بأنه لن يقاوم كثيراً.[88]

ولأجل تقليل احتمالية استخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل، ركز المخططون العسكريون على أن تستهدف طائرات التحالف الوسائل التي قد تستخدم لإيصال هذه الأسلحة. وجرى تدمير الطائرات، والمروحيات، والصواريخ، وبطريات المدفعية بعيدة المدى. كما تعرّضت سبعة مطارات عسكرية عراقية إلى سلسلة من الهجمات جعلت استخدامها معطلاً لفترة كافية. كانت القوات الأميركية لم يسبق لها أن تعرضت إلى هجوم من جهة الجو منذ الحرب الكورية، وكان الجنرال فرانكس لا يريد أن تتغير هذه الحقيقة.[89]

وتجمع قادة التحالف يراقبون افتتاح الحملة الجوية الستراتيجية. واتجهت الأنظار إلى المواقع التي كانت تجري عليها فعلاً عملية القصف. المواقع التي كانت تديم آلة الحرب البعثية. أما الجنرال موسيلي، وهو قائد الحملة الجوية والمسؤول عن تفاصيلها، فقد أخذ يحدّق في العتمة التي تشكل شاشة النقل المباشر وسط مركز القيادة الميدانية للحملة الجوية. وعند الساعة 21:00 تحديداً بتوقيت بغداد، ضربت مجموعة من الهجمات الجوية المئات من الأهداف في العاصمة العراقية، وكذلك أهداف إلى الشمال وإلى الجنوب منها.[90]

كانت ضربة ثقيلة وحزمة قاتلة من صواريخ كروز قد سقطت على أهدافها مرّة واحدة، مستفيدة من التجربة السابقة في عملية ثعلب الصحراء، والمعلومات التي جمعتها الـ وكالة المخابرات المركزية الأميركية حول الأمامن التي جرى انتخابها بدّقة. وحينما يتعلق الأمر بالأبنية التي تضم مؤسسات الدائرة الداخلية للنظام، مثل الحرس الجمهوري الخاص، والأمن الخاص، ومراكز الفدائيين فقد كانت الضربات تهدف إلى قتل أكبر عدد ممكن ممن يشغلون تلك المباني. وكان مخططو ضربات طيران التحالف قد وضعوا في الحسبان حتى العادات اليومية والسلوك المعتاد للعاملين في هذه الأماكن. فبعد إفطار غير منتظم، يتجمع الافراد في العادة عند الساعة التاسعة في مكاتبهم، وفي ذلك التوقيت، يكون الاحتمال الأكبر لاجتماع أعلى عدد من منتسبي هذه الأماكن، لذلك كان ذلك التوقيت هو الأمثل لغرض استهداف تلك الأبنية.[91]

وفي الوقت نفسه، استهدفت حزمة مهمة من الصواريخ بطريات صواريخ (SA ـ 2)، و(SA ـ 3) الدفاعية المنتشرة حول منطقة الاشتباك بالصواريخ المحمية جيداً حول بغداد وتكريت. وحالما جرى تعمية الرادارات الميدانية في هذه المنطقة انطلقت 5 طائرات أميركية مسيرة في حلقات حول بغداد تبحث عن أي ترددات صادرة عن رادارات عراقية يحتمل أنها نجت من الضربة الأولى.[92] وفي الساعة 21:46، انطلقت أولى طلعات القصف فوق بغداد بطائرات يقودها طيار. في الليلة الأولى طارت 12 طائرة شبح فوق بغداد، وعادت ثلثاها وهي تحمل القنابر على متنها دون أن تصيب شيئاً بسبب عدم توفر فرصة لإعادة التزود بالوقود جواً. ومع هذا، فقد قصفت هذه الطائرات 5 ملاجئ حصينة بقنابل خارقة وأصابتها بمقتل.[93]

تبع ذلك سرب مكون من 9 طائرات شبح نوع (B ـ 2) ألقت بحمولتها على أهداف في بغداد. وكانت قنابل ذكية موجهة عبر الأقمار الصناعية. كانت هذه القنابل التي تستخدم لأول مرّة تحمل نسبة خطأ لا يتعدى مترين اثنين عن مركز الهدف، رغم أنها كانت تلقى من ارتفاع 26 ألف قدم (8 كلم تقريباً). وانتهى اليوم الأول من القصف وقد سقطت ما يقرب من ألف قنبرة وصاروخ ومقذوف عن طريق الطيران، وبهذا أثبتت قيادة التحالف إنها إزاء قدرة غير قابلة للتصديق على إحداث الرعب والأذى. وخلال الساعات الاثنتين والسبعين الأولى من الحملة الجوية ألقت طائرات التحالف ما مجموعه 25:00 مقذوف وصاروخ وقنبلة موجهة وغير موجهة. ومع كل الإلتماعات التقنية لهذه الضربات، فقد نجا النظام منها، مثلما سبق أن نجا من كل حملات القصف الجوي التي مرّت فوق رأسه سابقاً.[94]

كان واضحاً ومن السهولة ملاحظة تأثير القصف على قدرة النظام على تحشيد الإمكانات لصالح قدراته الحربية. لكن من العدالة أن نقول إن الحملة الجوية المفتوحة، بغير سقف زمني، وبلا نتائج نهائية تركت العراقيين والعالم، (بلا صدمة، وبلا ترويع) كما عبر عن ذلك روبرت بيب.

لقد مارست الإدارة الأميركية والقيادة العسكرية الأميركية، اللعبة بما يحفظها في مأمن من عوارضها، لكن بما جعل النتائج مخيّبة للأصدقاء والأعداء على حد سواء. وخلال الضربة الجوية، لم يكن هناك من حوادث جانبية إستثنائية –وهي امتياز في العمليات العسكرية ما بعد الحرب الباردة ـ لكن من جانب آخر، لك يكن للعمليات الجوية التأثير المباشر الذي قد يشل القدرات العسكرية للعدو.[95] لقد سمح الاعتماد الكلي على القصف الليلي أن يذهب العراقيون إلى عملهم كالمعتاد. وخلال الحرب، كتب جيفري وايت يقول: «لقد كان قرار التحالف بأن يوجه ضربات محدودة إلى مؤسسات النظام سمح للنظام بأن يوحي للآخرين أن الشعب واققف خلفه ومتماسك. حدث هذا دون أن يشعر الناس بأن حياتهم في خطر، أو أن يعاني من تعسر النقل والخدمات وكل شيء أساسي لاستدامة الحياة».[96]

لكن غريك هوكر، يجادل بالقول: «إن الترويع والصدمة هو أمرا يكاد يكون مستحيلاً لمن سبق له وجرّب أن يتلقى القصف الأميركي الجوي واعتاد عليه خلال أكثر من عقد من المواجهة. وبالاخذ بنظر الإعتبار الضغط الشديد الذي سبق للجيش العراقي والشعب العراقي أن تعرّضا له مراراً، كان من العسير جداً إشعارهم بالترويع، أو ان يكون القصف الجوي صادماً لهم. وحتى مع استعراض قوات التحالف لقدراتها الجديدة فإن العراقيين سرعان ما سيستوعبون مدى هذه القدرات، وسيتكيفون على تحمل أقصى مدياتها، وقد يطورون تكتيكات لمواجهتها. معظم الانتقادات التي وجهت إلى الحملة الجوية وصفتها بأنها كانت (ألعاباً نارية مبهرة للغاية). صحيح أن هذه لم تكن هي الغرض لحظة البدء في التخطيط لها، إلا أن التغيير في الخطة والإضافات دفع إلى القول بأنها تضمنت الكثير من استعراضات القوة على حساب المحتوى. الجنرال فرانكس أشار إلى هذه النقطة بالقول: «إن المشهد كان أكبر من أن يصدّق، لقد سبق أن حلمت بميدان للمعركة بمثل هذه المواصفات الأولومبية. الآن أنا أشاهدة وعبر التتبع للكاميرات بالرؤية الليلية. وأراقب بصمت تدمير الدفعات الجوية وتفجير مباني الأهداف من المستوى الثاني».[97]

صحيح أن مفتتح الحملة الجوية كان له وقع المفاجأة، إلا أنه لا يحمل الإثارة التي رافقت

اليوم الأول لعمليات القصف في عملية عاصفة الصحراء عام 1991. أمّا الضربات الأولى التي حصلت في عملية حرية العراق فقد أعطت انطباعاً بأنها جاءت رداً على ما تواجهه القوات البرية خلال توغلها لمسافة عدة مئات من الكيلومترات في الداخل العراقي.[98]

الفصل العاشر

الزحف نحو بغداد

بعد أن تمكنت طائرات الأباتشي والمدفعية التابعة لفرقة المشاة الأميركية الثالثة من تحطيم دفاعات أكثر من 11 فرقة وخط دفاعي إلى الشمال الغربي من الحدود العراقية الكويتية، اندفعت هذه القوات في عملية واسعة، وكان أول ما واجههم هو أشباح من بقايا دبابات تي 55 في الصحراء، كانت قد تُركت منذ حرب عام 1991 .[1] وكانت قد دمرتها قوات الفيلق الأميركي الخامس آنذاك. الآن قوات هذا الفيلق يبدو أنها تقوم بحركة معاكسة بالاتجاه لما نفذته أيام حرب الخليج، إذ أنها تبدو الآن مثل سهم يتجه رأسه نحو بغداد مباشرة. أما الفرقة 101 الهجومية، فقد كانت تنفذ هجوماً بالطائرات المروحية والأرتال الآلية في قوس معاكس من جهة الصحراء. أما المخطط المرسوم للفرقة الثالثة فهو تنفيذ مناورة تندفع عميقاً للسيطرة على العقد المهمة على طول وادي الفرات. أولاً في كان المخطط أن تسيطر القوة القتالية المتشكلة من الكتيبة الأولى الأولى والثالثة على تقاطع الطرق قرب الناصرية. ثم تتجه الكتيبة الثانية لعزل مدينة السماوة غرباً. ثم يسيطر فوج الفرسان التابع للفرقة (الدروع) على المناطق المحتمل أن تستخدمها طائرات الهليكوبتر للتزود بالوقود والعتاد قرب النجف. وهي بذلك تدخل إلى مناطق لم يسبق للولايات المتحدة أن احتلتها في السابق. وشكلت فرقة المشاة الثالثة رأس حربة سيشهد أعقد المشاهد خلال سير العمليات العسكرية فيما بعد.

كانت هذه الفرقة قد انتشرت في الكويت منذ تشرين الثاني عام 2002، وهو ما منحها فرصة أكبر للتدريب والتأقلم مع الأجواء. وكان في صحبة هذه الفرقة القتالية 50 مراسلاً حربياً، أمضوا الفترة السابقة كلها مع جنود الفرقة، وسيستمر وجودهم إلى نهاية العمليات القتالية. كانت هذه الفرقة أقل في مستوى التطوير الرقمي (الأتمتة) بالمقارنة مع الفرقة الرابعة الآلية. ولهذا فقد نالت الأولوية في تجهيزها بالمتحسسات والمنصات الرقمية والمعدات

الأكثر حداثة ضمن الاستعدادات للحرب. واستثناء من باقي الوحدات العسكرية، كان مطلوباً منها المحافظة على اقصى حالات التماسك والتواصل خلال المطاردة الكبرى التي ستجريها عبر الصحراء الغربية.[2]

سترتفع أهمية هذه النقطة خلال الأيام الأولى للحملة مع كون الطائرات في تلك الأثناء كانت في وضعية الملاحقة واحتمالية رصدها من قبل المضادات الأرضية العراقية.

كانت أولى المواجهات التي خاضتها قوات الفرقة في صبيحة يوم 21 آذار قرب قاعدة الإمام علي الجوية قرب الناصرية. هناك اصطدمت بقوات من الفرقة 11 العراقية، وأكثر من 25 عربة مدرعة تابعة لها. اتخذت الكتيبتان القتاليتان الأولى والثالثة من الفرقة الثالثة الأميركية وضعية الهجوم من أجل إخلاء القاعدة الجوية وتأمين جميع عناصرها. في هذه الأوقات كانت هناك كتيبتان أخريتان تقتربان من محيط مدينة الناصرية. كانت الاستخبارات الأميركية قبل الحرب تؤكد أن معظم وحدات الجيش العراقي النظامية ستظر مقاومة أولية استعراضية، لكنها سرعان ما ستتقهقر وتنكسر. وأن عناصر هذه القوات سرعان ما ستذوب وتتلاشى بين المدنيين، ومع ذلك كانت هناك مقاومة ملفتة للنظر في معركة الإستيلاء على حقول الرميلة النفطية.[3] كانت فرقة المشاة العراقية 11، فضلاً عن الفرقة الآلية العاشرة قد أبدت بوادر للاستسلام الجماعي، في الوقت نفسه الذي أوردت فيه الـ وكالة المخابرات المركزية الأميركية تقارير من الداخل العراقي تفيد بأن هناك استجابة من بعض القادة العسكريين العراقيين لدعوة قوات التحالف لاستسلامهم.[4] كانت القوات العراقية تبدي أعلى حالات الدفاع مع اقتراب قوات التحالف. وفي حقول الرميلة، إنتظم الجنود إلى جانب آلياتهم في ترتيب متوثب للدفاع مع اقتراب مقدمات قوات المارينز، وكانت مؤخرات الجيش العراقي ومقدماته محمية بعناصر تحمل المقذوفات التي تنطلق من الكتف. وحدث نفس الشيء مع اقتراب قوات التحالف من قاعدة الإمام علي، حيث كانت هناك مفاجأة حقيقية بالنسبة لهم إذ لم يتخيلوا أن اختراق قوات التحالف للأراضي العراقية قد تم بهذا العمق وهذه السرعة، ومع ذلك فقد انتظموا في تشكيل دفاعي يستخدم ما متاح لديه من الأسلحة الدفاعية الخفيفة والمتوسطة.

كان القتال البرّي عبارة عن استحضار لذكريات القتال في معارك عاصفة الصحراء عام 1991. وكانت القوة البرية للفرقة الثالثة مجهزة بعربات ومدرعات مشابهة كثيراً لتلك التي استخدمت سابقاً في عاصفة الصحراء. وهي مجهزة بأدوات مراقبة واستشعار تصل في مدى

فاعليتها إلى 3 كلم؛ بعض الآليات تم تزويدها بتحديثات للرمي والاستطلاع بما يتجاوز هذه المسافة. وأخيراً فقد أصبحت القوات الأميركية بإمكانها إصابة الأهداف بما تتسع له قدرتها على الرؤية. وقد وفر نظام المسح والكشف بعيد المدى هذه القدرة، عبر دوائر تلفزيونية قادرة على تقريب الصورة. وماسح ضوئي للمراقبة الحرارية من الجيل الثالث. هذا النظام وسع قدرة الرؤية النهارية إلى 8 ـ 9 كلم عبر خطوط التماس الأمامية. ومع ذلك، فإنه كان متوفراً فقط لدى وحداة منتقاة من الفرقة الثالثة وليس لجميع وحداتها. لكن هذا النظام، إلى جانب وجود مجاميع عربات برادلي القادرة على الرمي والإسناد (FIST's)، وإلى جانب مجاميع الاستطلاع والاستمكان الموضعي بالليزر (COLT's). كل هذا، قد زاد من عدد العربات المرافقة للوحدات القتالية والتي بإمكانها أن تستمكن نقاط الأهداف المعادية، وتمرر هذه الأحداثيات بصورة دقيقة للمدفعية أو للطائرات لأغراض القصف الساند.[5]

في عام 1991، كانت هناك 4 عربات فقط ضمن كل لواء قتالي بإمكانها أن تتواصل بالأحداثيات مع المدفعية والطيران، أما في عام 2003، فقد توفرت 74 عربة لكل لواء كلها بإمكانها أن تعكس مواقع المقاومة للطيران والمدفعية كي تتولى القصف.[6] وفي هذا يقول الجنرال فرانكس: «إن العريف المُسيطر في عربة برادلي للاستطلاع عام 2003، كان يتحكم بقوة نارية ضاربة أكثر مما أتيح للواء قتالي كامل في عام1991».[7] يمكن أن نعزو الانتصارات التي حققتها الفرقتان القتاليتان الأميركيتان الأولى والثالثة إلى الفارق الشاسع في التجهيزات والتحضيرات بين قوات التحالف والقوات العراقية. وهذا الفارق نما بشكل أكبر مع الوقت منذ عام 1991، وهي آخر معركة خاضها الجانبان تجاه بعضهما البعض.[8] لكن ما حدث في الناصرية، كان حدثاً مزعجاً بالنسبة لقوات التحالف. كانت الفرقة 11 العراقية قد انفتحت ضمن تشكيل دفاعي ضعيف، وقليل الاستعدادات. وكانت تكتيكات الدفاع معيبة بشكل عميق. لكن قوات هذه الفرقة لم تستسلم على الفور. ففي التقدم نحو قاعدة الإمام علي، ونحو مدينة الناصرية، اضطرت القوات الأميركية أن تقاتل عناصر هذه الفرقة وهم يتقدمون راجلين.[9] لقد تقدم مقاتلي المشاة العراقيين مشاة على أرجلهم. وفي مقر قيادة الفرقة العراقية عثرت القوات الأميركية على منضدة رمل تحتوي تأشيرات صحيحة بالمواقع لقطعات قوات التحالف.[10] ثمة خليط من المشاعر الوطنية، والمهنية الجيدة، وإكراه النظام للقادة العسكريين جعل هذه الفرقة تبقى متماسكة للنهاية. ومن المدهش أن هذه الفرقة كانت تعتبرها الاستخبارات الأميركية فرقة قتالية ضعيفة، وسيئة التدريب.[11] في النهاية فإن الأرقام

والأحداثيات الدقيقة لا تخبرك كل شيء عن قدرة العدو على الاستمرار بالقتال، أو دفاعه لصالح قضية ما.[12]

الاندفاع نحو الشمال

بقيت عملية التقدير الصحيح لقدرات العدو القتالية هي العامل الحازم في إدامة زخم تقدم الفيلق الخامس الأميركي وسط الأراضي العراقية. ولأجل الاستعدادات لتنفيذ المناورة الكبيرة، فقد درست القيادة المركزية الوسطى إمكان أن يستخدم صدام الموانع المائية لإعاقة تقدم قوات التحالف. فقد كان هناك احتمال أن يعمد إلى فتح بعض السدود والخزانات المائية لأجل تشكيل محيط مائي يعيق التقدم نحو بغداد. كان العراق قد استخدم مثل هذه التكتيكات لصد الهجمات الإيرانية خلال حرب الثمانينيات، لكن الآن مع تقدم عملية حرية العراق فإن الظروف لم تكن مساعدة، رغم أنها جرت خلال الموسم الرطب الذي يمر على العراق.وكانت مواسم الجفاف السابقة قد استنزفت مستويات المياه في الخزانات العراقية. ومع ذلك، وكنوع من الاحتياط فقد جرى تهيئة وحدات خاصة من قوات المهام الخاصة الأميركية والأسترالية والبولندية لأجل السيطرة على 3 سدود عراقية رئيسية. وهذا ما تسبب في مواجهات ممتدة استمرت تقريباً إلى غاية مطلع نيسان، ثم تبيّن بعد ذلك أن العراق ليس لديه أي خطط لإفاضة المياه في حوضي دجلة والفرات.[13]

الأهم من هذا، فقد كانت قوات التحالف تخطط للسيطرة على بغداد أن تحيط في بادئ الأمر بالمدن والبلدات الواقعة على حوض الفرات شمال العاصمة، وتستخدمها منطلقاً لجهود الاستطلاع والمسح والمراقبة قبل أن تدخل إلى المدينة الأكبر في العراق. هذا السلوك يعكس أن القوات الأميركية يزداد لديها الميل نحو خوض حرب غزيرة في معلوماتها. وكذلك الميل نحو خوض المعارك بمركزية شبكية مسبقة الإعداد.

وهذه الخاصّية عرّفها الجيش الأميركي ضمن سياقاته بأنها: «القدرة على التكيّف الذاتي في مجال التشارك في التفكير بما يؤمن التحرّك بسرعة. مع ضمان استيعاب نوايا القادة الميدانيين، والأوضاع المحيطة بهم في الميدان بالوقت نفسه».[14]

ووفقاً لخطة قوات التحالف، فإن عدداً من العوامل يجب أن تسهل من عملية اختراق العُمق العراقي، في مقدمتها القدرة الميدانية لدى ضبّاط الهجمة على تقييم الموقف،

والصدمة والترويع الذي من المفترض أن تحدثه الغارات الجوية، فضلاً عن نقص المعلومات وقطع الصلة بين صنّاع القرار العراقي والقوات العراقية المنتشرة. كل هذه من المفترض أن تسمح لقوات التحالف بأن تخترق العمق العراقي دون أن تضطر إلى هزيمة كل عقدة مقاومة تمر بها أثناء الاختراق.

ومع اندفاعة اللواء القتالي الثالث من الفرقة الثالثة باتجاه الناصرية لتأمين الجسور فيها، على أمل تسليمها فيما بعد لقوات المارينز لمسكها، في الوقت نفسه اندفعت باقي القوة القتالية التابعة للفيلق الخامس الأميركي باتجاه تحقيق الأهداف في السماوة والنجف، وهنا توزعت القوات بعمق 500 كلم في العمق العراقي بعيداً عن نقطة انطلاقها الأولى.

كانت ترسانة الاستطلاع والمسح وجمع المعلومات الاستخبارية التي نشرتها القوات المهاجمة تنقل المعلومات مركزياً إلى مقر القيادة الوسطى الأميركية، رغم أن بعض وسائل الاستطلاع كان تسيطر عليها قيادة الفيلق الخامس الأميركي.[15] وكانت الدوائر الاستخبارية الوطنية قد أدخلت إلى شبكة المعلومات التي تغطي اندفاعة الجيش الأميركي بصورة دقيقة، وكلها كانت تنتهي عند البنتاغون، وعند إدارة القيادة المركزية الوسطة ومقراتها المتقدمة في قطر، وكذلك عند القيادة المشتركة لعمليات القوة الجوية في السعودية، وعند قيادة الفيلق الخامس والقوات القتالية التي بإمرته في الكويت. كانت كتيبة الاستخبارات العسكرية 174، تتمتع بصلة تواصلية قريبة من وكالات الأمن القومي، ومقر سلاح الإشارة الاستخبارية العسكرية بما يؤمن تكاملاً في صور المعلومات الواردة. بينما جرى ربط المركز الوطني للاستخبارات البرّية (NGIC) * وباقي الوكالاتت الاستخبارية الوطنية بمركز القيادة الوسطى الأميركية. وهو ما وفر الترابط بين الخبراء الحقيقيين بالشأن العراقي العسكري مع المشغلين المباشرين للقوة الضاربة العسكرية وسط المعركة.[16]

هذا الأمر جعل الوضع كما وصفه الجنرال شايفر بقوله: «بدا الأمر كأننا جلبنا شخصاً كان يراقب كل يوم القوات العراقية منذ خمس سنوات وأدخلناه في تفاصيل المعركة».[17]

كما أضيفت 8 طائرات تخصصية للاستطلاع وجمع المعلومات الاستخبارية بما يرافق

* هذا المركز هو جزء من قيادة الأمن والاستخبارات العسكرية في الجيش الأميركي. ويختص بتوفير معلومات تقنية وعلمية عن الجيوش البرية الأجنبية. ومقره في فرجينيا جنوب العاصمة واشنطن، وقد جرى تشكيله عام 1994 من دمج بضعة مراكز بحثية تابعة للأجهزة الأمنية الأميركية. المترجم

التقدم البري لقطعات قوات التحالف، في الحقيقة لقد جرى دمج كل إمكانات الاستخبارات البريطانية والأميركية من أجل صنع صورة متكاملة ودقيقة عن ميدان المعركة.

وفضلاً عن هذه التجهيزات التخصصية في الاستطلاع والمسح ونقل المعلومات الاستخبارية، فقد حولت قيادة التحالف عدداً من الطائرات القتالية إلى طائرات للمسح الاستخباري والاستطلاع تعمل بكفاءة. وقد تم ذلك عبر تمكين المعلومات التي ترصدها الطائرة بواسطة أجهزتها من التكامل مع المعلومات المركزية الأخرى.[18] وهذا كان يجري عبر منظومات مراقبة جرى نصبها في الطائرات البريطانية والأميركية منذ عملية عاصفة الصحراء. كانت متحسسات الأهداف المتحركة، وتعرف بـ(MTI)، التي نصبت على متن القاصفة (ـ B 1B)، التي كانت تجول فوق سماء العراق لخمس عشرة ساعة في اليوم، قد جرى استخدامها بالفعل على أساس أنها أداة مراقبة واستطلاع وجمع المعلومات الاستخبارية. كما كانت هناك معلومات استخبارية تتدفق صعوداً إلى مراكز القرار قادمة من الوحدات التكتيكية. بما في ذلك المعلومات الواصلة متأخرة عن تفاصيل (القوات الحمراء)، والمقصود بها قوات العدو. هذه المعلومات كانت تأتي عبر القنوات التقليدية.[19] ومعها كانت المعلومات التي تأتي في وقتها عن (القوات الزرقاء) والمقصود بها قوات التحالف. وهذه المعلومات كانت توزّع على المستوى القتالي ضمن قوات التحالف، ضمن الكتائب المستنفرة للهجوم. وبالمقارنة، فإن القادة العسكريين الأميركيين أتيحت لهم عام 1991، فقط مجموعة من المعلومات الغامضة عن مواطن العناصر المتقدمة ضمن صفوف قوات التحالف. بينما أتيح الآن لكل القادة أن يحددوا كل العناصر القتالية الساندة لهم، والمتاحة في أرض المعركة، أو في ميدان الدعم والإسناد وتحديد موقع كل آلية مساندة ضمن أحداثيات دقيقة للغاية.

هنا في الحقيقة كانت تكمن الرؤية (الأولومبية) التي تحدث عنها الجنرال فرانكس مسبقاً. وهي رؤية لميدان المعركة يمكن فيها تحديد أي حركة لآليات العدو، أو أي موقع للمدفعية الصديقة، ويمكن تحديد فاعليتها وموقعها الجغرافي.[20]

لكن عند النزول إلى المستوى السوقي لحركة القطعات، كانت الأمور تبدو مختلفة جداً، وإلى حد ما تبدو ذات نسق قديم وكلاسيكي لا تحديث فيه. وبينما كانت القيادات مستقرة وثابتة، فقد كانت القوة القتالية متحركة باستمرار. بل إن كل شيء في ميدان المعركة والعوامل المؤثرة فيه كان متغيراً بسرعة.[21]

هنا كانت عملية مناقلة المعلومات الاستخبارية تجري وفقاً لشروط الفرق المتحركة على الأرض حصراً. ولرفع مستوى التواصل الصوتي على موجات أف أم، ومنظومة معدّات الاتصالات المتنقلة المكتوبة للجيش الأميركي المعروفة باسم (MSE) فقد جرى تزويد الوحدات القتالية في الفرقة الثالثة، وباقي الوحدات التي تشكّل رأس الحربة بين القوات المهاجمة بمنظومة الاتصالات التكتيكية عبر الأقمار الصناعية (TACSAT). وكذلك بنسخة تجارية من الهواتف النقالة البحرية المتصلة بالأقمار الصناعية. وكانت أجهزة التتبع للقوات الصديقة تحتوي على قدرة محدودة لنقل الرسائل النصّية إلى مراكز القيادة. كان استعمال وتفعيل هذه القدرات بحاجة إلى توفر موجة بثّ جاهزة لمناقلة هذا القدر من المعلومات. وعلى الرغم من أن موجة بثّ القيادة المركزية الوسطى قد جرى توسعتها من حجم الحزمة المعتمدة في أوقات السلم وهي (113 Mb)، إلى الحجم المعتمد في أوقات الحرب وهو (738 Mb)، وهو ما يبلغ 40 ضعفاً مما كان متاحاً عام 1991.[22] ومع هذا، لم تكن لتفي بحق الطلب الموجود على الاستخدام. لقد أصبحت الترددات، ومقدار الموجة المتوفرة هي من المتطلبات التي يقاتل من أجلها الضبّاط والقادة العسكريون خلال الاستعدادات لخوض المعارك. بالنسبة لهذه الإدارات والقيادات، التي أتيح لها أن تبقى مستقرة، ومزوّدة بحزمة كافية من الطول الموجي الأثيري، تنهال عليها الصور المستمرة من منصات الاستطلاع والمسح والرصد الاستخباري، فإن الأهم لها كان يظهر على شكل صورة حيّة مستمرة لميدان المعركة. أمّا الباقي من فيض المعلومات فقد كان يطلق عليه تسمية (الحصص الرقمية).[23]

إن من الأسهل لنا أن نتصور شكل (الحصص الرقمية) على أنها انحدار تدريجي نحو الأدنى، بدلاً من تصورها على أنها انخفاض مفاجئ. لأن ما كانت تحصل عليه الوحدات العسكرية المقاتلة كان ينخفض تدريجياً كلما امتدّت واستطالت سلسلة التواصل مع القيادة. وفي أعلى المنحدر الرقمي، كانت هناك القيادة الفعلية للوحدات المقاتلة. وهي عبارة عن عربات متنقلة متنوعة لا تستقر في مكان محدد، وتعرف باسم (مقر الفرقة الرئيسي DMAIN) [24]. وكان مقر الفرقة الرئيس للفرقة الثالثة قد تحرك 8 مرّات خلال عملية حرية العراق. وفي كل مرّة يتنقل فيها كان ينحدر نحو الأسفل في مستوى المعلومات الرقمية التي يتلقاها، وكان ينقطع بشكل فعال عن تفاصيل القتال. كان المنحدر الرقمي فيما يتعلق بالحصول على المعلومات يغدو أكثر انحداراً حين يصل الأمر إلى مستوى الكتيبة القتالية الواحدة. نظرياً، كان بإمكان ضباط الاستخبارات والاتصالات استخدام وسائلهم الخاصة المزودين بها لأجل التواصل مع مقر الفرقة

الرئيس المتنقل، أو مع المقرات المتقدمة التكتيكية للفرقة القتالية. لكن الحاجز الرئيس كانت المسافة المقطوعة والتي تزداد خلال الساعات عن المكان المفترض للاستقرار. كانت وحدات الفرقة الثالثة المقاتلة قد قطعت 500 كلم خلال 8 ساعات. وبعض الوحدات كانت تبعد 270 كلم عن مقر قيادة الفرقة التكتيكي المتقدم.[25]

وفي كثير من الأحيان كان الذيل اللوجستي للقوات المتقدمة هو خارج مدى موجة أف أم المستعملة للتواصل. وبسبب ضعف التواصل بين الحلقة الأعلى (المعلومات الصاعدة)، والحلقة الأدنى (المعلومات النازلة) فقد كانت المعلومات التي تتلقاه القوات القتالية باعتبارها رأس الحربة في التصادم تتحقق عبر الطريقة الأكثر صعوبة؛ وهي المواجهة المباشرة مع قطعات العدو ورفع المعلومات عن المواجهة إلى المصادر العليا مباشرة من أرض المعركة.

التقدم على رمال متحركة

مع نهاية يوم 22 آذار، تمكنت قوات فرقة المشاة الثالثة من تأمين أهدافها الأولية؛ والإمساك بالجسور الحيوية في مدينة الناصرية، وإقامة موضع مهيمن على السماوة، وتأمين بقعة من الأرض قرب النجف ستستخدم لهبوط الفرقة 101، وستكون نقطة تموين لها.[26]

وطبقاً لبعض المؤرخين، فقد كان معدّل تقدم قوات هذه الفرقة بحدود 120 كلم يومياً، وهو معدل يفوق سرعة اندفاعاندفاع القوات الألمانية حين اجتاحت روسيا عام 1941، والقوات الروسية حين اجتاحت أوكرانيا عام 1944، وكذلك يتجاوز ما قطعته القوات الألمانية في أفريقيا عام 1942، وما اجتاحته القوات الروسية في منشوريا عام 1945. ويفوق سرعة اجتياح إسرائيل لصحراء سيناء عام 1967 .[27] وهو بالتأكيد أسرع مما فعلته القوات الأميركيية في عاصفة الصحراء عام 1991.

كانت القوات القتالية للفرقة الثالثة تمضي معظم ساعات النهار وهي تقاتل متحركة تجتاح المواضع الدفاعية العراقية الواحد تلو الآخر، فيما أنهت الكتائب القتالية التي تقدمت باتجاه الناصرية مهمتها بأن سلمت المهام إلى قوة من مشاة البحرية المارينز(TFT) * التي

* قوة المهام تاراوا (Task Force Tarawa)؛ وهو الاسم الذي أطلق على لواء مشاة البحرية الاستطلاعي الثاني. خاض هذا اللواء معارك في محيط الناصرية مع مجموعة من فدائيي صدام، واستمرت من يوم 23 آذار إلى يوم 29 حيث تم تصفية كل العناصر المقاومة. سجّل اللواء خسارة 23 عنصراً من أفراده خلال انتشاره في العراق. المترجم

ستمسك الأرض خلف قوات الفرقة الثالثة.[28]

كان العدو يبدو من خلال طائرات الاستطلاع ثابتاً في مواضعه، ولم تسجل حركة انسحاب أو تنقل واضحة. ولا توجد معطيات على إعادة تجمع للقوات بما يهدد زحف الفيلق القتالي الخامس نحو بغداد. كانت مسألة عزل بغداد تبدو استنتاجاً سابقاً لأوانه، وخلال الساعات الأربع والعشرين القادمة ستكون هناك معطيات جديدة وصورة أكثر قتامة. ولا تتوافر حول بغداد سوى إشارات إلى مقاومة ضعيفة ومتفرقة تحشد نفسها.[29]

لقد بدأت بوادر الستراتيجية البديلة للبعثيين تظهر خلال اليومين الأوليين من انطلاق الحملة العسكرية. وبدأت المدفعية العراقية تتموضع في مواضع صغيرة ومنتشرة، وهو الأمر الذي يعكس التكتيكات التي كانت قوات الدفاع الجوي تستخدمها تجاه منطقة حظر الطيران. مواضع المدفعية العراقية اختارت أن تنتشر قرب المدارس، والجوامع، وبالشكل الأكثر لفتاً للنظر؛ قرب مستشفى الأطفال في الناصرية. وهو المكان الذي جرى تأشيره بأنه مكان مقيد تماماً لاستخدام السلاح، وأفهم ذلك لكل قيادات فرق المشاة والمدفعية القتالية.[30] ولأن المدفعية الأميركية وباقي أسلحة الاستهداف الأرضي لم تكن دقيقة بما يكفي لمنع إصابة المدنيين، فقد جرى استبعاد المعلومات التي تعطي أحداثيات ميدانية لأمكنة تواجد المدفعية العراقية قرب المستشفى. ولهذا غيّرت قوات الفرقة الثاثة اعتمادها لينتقل إلى الطيران، وباستخدام أجهزة دققة لتحديد المواقع خلال الاشتباك، وهذا يشتمل على توجيه ضربات الطيران التي كانت تحتاج إلى 35 دقيقة للتنفيذ بينما كانت المدفعية العراقية تتحرك داخل المناطق الآهلة بالسكّان.[31]

كان هناك مجاميع مع المراقبين العراقيين الذين يرتدون ملابس مدنية ويستخدمون عربات مدنية أو عبر الدراجات البخارية، وينقلون المعلومات إلى المدفعية. وكانت المعلومات تصل إلى القادة البعثيين والعسكريين عبر هواتف نقالة، أو هواتف متصلة بالأقمار الصناعية، أو حتى عبر شبكة الهاتف الأرضي العامة. وهو ما سمح باستهداف طليعة قوات التحالف حالما دخلت إلى مقتربات الناصرية والسماوة. كان النظام العراقي قد اعتمد على السكان البدو ورعاة الأغنام في السابق لتحديد مواقع انتشار قوات التحالف أيام عملية عاصفة الصحراء. أما الآن فإن هؤلاء المتعاونين أو المنخرطين بين صفوف المدنيين بإمكانهم الاقتراب بأمان من تجمعات قوات التحالف في محيط البلدات والمدن التي تصل إليها طلائع القوات، ومن ثمّ تنتقل المعلومات بسهولة عن أماكن انتشار القوات القتالية المتقدمة.[32]

هذه المسألة لم تكن قوات التحالف مستعدة للتعامل معها، ولهذا فقد كانت القوات تدخل إلى مناطق تتحول إلى مناطق خطرة ومفتوحة في الوقت الذي تبدو فيه على الخارطة بأنها مناطق قد جرى بالفعل تأمينها.[33]

في الحقيقة، لم تكن الولايات المتحدة على مستوى عال من الإدراك لطبيعة المناطق والأحزمة الأمنية العراقية، لقد كانت القوات تتمدد وهي تشاهد فيضاً من القوات العراقية يتلاشى أمامها، ولا يقاتل أو يجابه بالطريقة التي كانت تتوقعها القيادة المركزية الوسطى بالأصل. لكن المواجهة الأولى بين القوات المهاجمة، والمجاميع التي ترتدي الزي المدني وتختفي بين المدنيين حصلت في مدينة السماوة صباح يوم 23 آذار. كانت القوات الأميركية قد وصلت إلى مقتربات المدينة مبكرة بأربع وعشرين ساعة، ومعها قوات من العمليات الخاصة محمولة على سيارات بيك آب بيضاء، ومصبوغة ومموهة بطريقة عشوائية، لتبدو مشابهة لتلك التي تستعملها القوات العراقية غير النظامية.[34]

كانت قوات العمليات الخاصة قد وضعت في أولوياتها أن تستكشف فيما إذا كانت القوات العراقية قد فخخت الجسور وزرعتها بالألغام، أو أنها قد تركتها إلى حين وصول القوات الأميركية كي تفجّرها. وأبلغ أحد عناصر العمليات الخاصة المتخفي بشكل سائق تكسي محلي مزوّد بهاتف خلوي، بأن مدخل المدينة قد أحيط بمتاريس طويلة، وكذلك قد جرى حفر خنادق خفيفة لاتخاذها مواضعَ دفاعية في محيط المدينة.[35]

كان الطريق إلى بغداد قد تيسّر عبر الثغرة التي حصلت على طريق كربلاء. والتي يشير إليها توم دونيلي باعتبارها واحدة من أهم الدروس المستخلصة الكثيفة التي واجهت العسكرية الأميركية في عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهي كانت مناظرة لثغرة (فولدا) التي نشأت في الحرب العالمية الثانية وسط ألمانيا.[36] وفي الوقت نفسه، كان القرار باعتماد هذا المسار فيه مخاطرة تجاه القوات الأميركية، كونه طريق من مسارين ينحصر ضمن مساحات زراعية مروية وبعض المناطق السكنية، أي أنه يشكل عنق زجاجة مثالي لمقاومة القطعات المتقدمة نحو بغداد. ولهذا، فقد جرى التخطيط لتقدم الفيلق الخامس الأميركي من محور كربلاء، وأن يتملّص عبر هذا المسار بأسرع ما يمكن. وكتب قائد هذا الفيلق، الجنرال واليس يقول: «منذ أكثر من عام ونحن ندرس العبور خلال هذا المحور باتجاه بغداد، وكان يتعيّن على القوات المتقدمة ألّا توقف هجمتها إلى أن تصل إلى وجهتها الأخيرة وهي مطار بغداد الدولي».[37]

كانت القطعات المتقدمة ستغدو في مدى المدفعية العراقية المنتشرة حول بغداد ما أن تعبر هذه الثغرة على طريق كربلاء. وستكون ضمن النطاق الذي تطوله أسلحة فرق الحرس الجمهوري الخفيفة المتشرة في حلقات حول العاصمة. وفي الساعات المبكرة من يوم 2 نيسان، بدأت بالفعل قوات الفرقة الثالثة تتقدم ضمن شبكة على هذا المحور. وواجهتها دفاعات ثقيلة، ضمن متاريس وخنادق معدّة مسبقاً ومنتشرة بشكل كبير. وفي تلك الأثناء، كانت هناك قطعات تحاول إدامة التماس باتجاه مطار بغداد، الذي كانت تحميه قوات من أحد ألوية الحرس الجمهوري الخاص، المزودة بالدروع والدبابات.[38]

لقد كان عامل السرعة، واستخدام أقل ما يمكن من القوات المهاجمة على المحاور هو الأساس الذي جعل عملية حرية العراق تمضي ميدانياً بشكل سريع. هذه المميزات هي التي سمحت بالزحف السريع نحو بغداد، لكنها كانت تحمل معها تكاليفاً ستراتيجية. هذه السرعة في التقدم، أفقدت النظام البعثي قدرته على أن يترك خلفه أرضاً محروقة، وهي سياسة طالما اعتمدها في الانكفاء نحو مناطق يحكم سيطرته عليها. وهي التي جعلت بغداد العاصمة هدفاً على المسار وليس نهاية الأهداف في المواجهة معه.[39]

الفصل الحادي عشر

إنهاء المقاومة

لقد أشّر إسقاط تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس إلى ختام العمليات العسكرية القتالية الرئيسة، لكنّه لم يعط إشارة إلى نهاية التدخل العسكري الأميركي في العراق، أو نهاية المقاومة العراقية. وفي يوم 10 نيسان 2003، بعد يوم من إسقاط التمثال، لم يكن واضحاً فيما لو أن النظام سيخوض مواجه أخيرة إلى الشمال من بغداد في محافظة صلاح الدين مسقط رأس صدام؛ سواء في مدينته المفضلة تكريت، أو مسقط رأسه القريب منها في قرية العوجة. وعلى الرغم من أن الحرس الجمهوري، وبعض القطعات الموالية للنظام كانت ما تزال تقاتل إلى الشمال من بغداد، نجد أنّ الجيش العراقي قد تلاشى في هواء بغداد خلال أيام من سقوط العاصمة بغداد. إلى الجنوب الشرقي، أخلى الفيلق الرابع العراقي مواضعه ليعيد انتشار قطعاته على طول المحور بين البصرة والكوت متخذاً الوضع الدفاعي. وإلى الشمال، كان الفيلق الخامس العراقي يحيط بالموصل، أما الفيلق الأول فقد كان منتشراً في كركوك، والفيلق الثاني نشر قطعاته إلى الشمال الغربي من بغداد على امتداد الحدود الإيرانية.

وكانت هناك مناوشات صغيرة لبعض التشكيلات العراقية استمرت مدّة اسبوع. ومع ذلك، نجد أن وزارة الدفاع أعلنت انتهاء العمليات العسكرية القتالية الكبرى في 14 نيسان، وهو اليوم الأخير الذي حلّقت فيه طائرات قادمة من مجموع خمس حاملات طائرات تجمّعت لغرض المشاركة في العملية العسكرية. بدا التوقف المفاجئ للعمليات بمثابة طاغوت جثم على الصدور، وكانت نهاية العمليات العسكرية القتالية الرئيسة تمثل تجربة متنافرة ومشوشة للقوات الأميركية في العراق. وكانت المقابلات مع القوات المنتشرة توحي بشكل واضح مشاعر عابرة من الخسارة، والفراغ. بدا كأن لعبة الأفعوانية قد توقفت فجأة بركابها من جنود جيش الولايات المتحدة. وعبر عن ذلك ديفيد زيوتشينو بقوله: «إن مهمة القوات الأميركية

استبدلت بالمشاكل التي لم تتبلور بعد في مجال الأعمال، ونشر الاستقرار وإعادة الاعمار».[1] ظهر إعلان انتهاء العمليات القتالية في الصفحة الثالثة من عملية حرية العراق، ليرسم مهام الصفحة الرابعة التي عُرفت بـ(صفحة الاستقرار وعمليات الدعم ـ SASO/ساسو). في الوقت الذي تمكن فيه الجيش الأميركي وحلفاؤه من احتلال 10 % من الأراضي العراقية عام 1991، فإنه اليوم يقبل بلعب دور قوة الاحتلال ويتحمل المسؤولية عن ذلك لعموم العراق. وجرى تشغيل مكتب خدمات الاعمار والمساعدة الإنسانية في العراق (أورها)، في مدينة بغداد. وبدأت المساعدات الإنسانية تدخل إلى البلاد عبر المطارات والموانئ التي أعيد تشغيلها.

وفي هذه الأثناء، بدأت فرق المسح تجوب العراق بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل التي لعبت دوراً حاسماً في الجدل العام حول ضرورة القيام بعمل عسكري تجاه العراق. وخلال الشهور العشرين التالية، كانت هناك كم كبير من الجهود التي قادتها الولايات المتحدة من أجل التفتيش، وإجراء المقابلات مع الشخصيات والأفراد العراقيين، وفحص الوثائق التي جرى تجميعها. حيث توفرت لهم كامل الحرية للدخول إلى كل مكان، وهو ما لم يتوفر لطواقم الأمم المتحدة للتفتيش. كان ما عثروا عليه يتوافق مع أشد المسارات حذراً للتقييمات التي أنجزت قبل الحرب حول إمكانات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل وطموحاته الصاروخية. لقد استنتجت مجموعة مسح العراق، من المقابلات والوثائق إن صدّام قد حثّ أعضاء قيادته على التعاون الكامل مع لجنة الأمم المتحدة المتخصصة، وذلك في أواخر عام 2002. أما المقابلات مع كبار أعضاء النظام البعثي فقد كشفت أن ليس للعراق أي أسلحة للدمار الشامل، وليس هناك أي أسلحة من هذا النوع معدّة لتزويد أنظمة الصواريخ بها.[2] وفي عام 2004، ظهرت أسلحة الدمار الشامل غير المعلنة على شكل مقذوفة مدفع ملئت بـ 4 لتر من غاز السارين للأعصاب، زرعها المتمرّدون في عبوة ناسفة على إحدى الطرق. لكن الاحتمال الأكبر هو أن النظام لم يكن يعلم بوجود أي مخزون من أسلحة الدمار الشامل لديه. طبقاً لما تؤكده مقابلات مجموعة مسح العراق أن النظام استمر في أبحاثه المتخصصة بأسلحة الدمار الشامل، تحت أمل أن العقوبات سترفع عنه في يوم من الأيام. وقد خاض النظام في أبحاث علمية تتعلق بإنتاج غاز الأعصاب، وكذلك التخزين الجاف ومناقلة عوامل بايولوجية نشطة، وبعض المواضيع المتناثرة المتعلّقة بالأسلحة النووية.[3] ووفقاً لما وثقته المخابرات المركزية (CIA) عبر مقابلاتها، فإن صدام كان يعتقد: «بأن لكل بلد الحق في حيازة أسلحة الدمار الشامل، وإنه حق جوهري لهذه الدول. وإنه يرى في أسلحة الدمار الشامل وسيلة سهلة ورمزية للحداثة

والتحضّر. كانت سياسة صدام للأمن الوطني تنشد تحقيق الانتصار في الحرب، وردع الجيران العدائيين، وحيازة دور ستراتيجي واعتباري في العالم العربي. هذه النقاط المُثيرة لقلق النظام دفعت العراق إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل».[4]

مشروع التحدي

على الرغم من أن العراق لا يعوّل على أسلحة الدمار الشامل لدحر الغزو، أو لضمان النصر في المعركة، فقد كان للنظام المخلوع خيار التراجع أو الوسيلة لاستمرار عملية المقاومة في مرحلة ما بعد سقوط بغداد. لكن، لن تكون هناك منازلة حاسمة في تكريت التي سقطت بخنوع أمام قوات التحالف يوم 14 نيسان 2003. وبدلاً من ذلك، حين وصلت فرقة المشاة الأميركية الرابعة إلى مركز النظام البعثي، جوبهت ببعض المقاومة من مجموعات متفرقة من الفدائيين والمليشيات التي تحمل الأسلحة على الشاحنات.[5] وانطلقت عمليات النهب والسرقة واسعة النطاق بعد سقوط النظام. كانت القوات الأميركية تشهد ولادة شيء جديد، حيث انتقلت قوى النظام إلى مرحلة أخرى من الدفاع والمقاومة. حدث هذا بدلاً من أن تشهد هذه القوات النهاية الحقيقية لسلطة النظام بسقوط رأسه عن الحكم في بغداد. ووفقاً للمقابلات التي أجرتها مجموعة مسح العراق (ISG)، فإن الخطة كانت تعرف بين أوساط القيادات البعثية العليا باسم «مشروع التحدّي»، وتتضمن تشكيل مستويين من حملات حرب العصابات؛ الأول يجري تنفيذه بالتزامن مع جهود الدفاع التقليدي عن بغداد.[6] أمّا الثاني، فخطط له أن ينفذ بعد سقوط العاصمة بغداد. وفي الجوهر، فإن الخطة تهدف إلى إعاقة وردع تقدم القوات الأميركية إلى بغداد، أو إلى تقصير فترة الاحتلال بعد الحرب. وبعبارة أخرى، فقد كانت هذه الخطط عبارة عن تحديث لستراتيجية صدّام في الكويت، والتي عكست أداءه خلال العقد التالي من تحرير الكويت. لقد ركّز صدام على الانسحاب الأميركي من الصومال، ولهذا وزّع نسخاً من كتاب (سقوط طائرة البلاك هووك) لكبار الضباط في الجيش العراقي حتى يفهمهم كيف يمكن إنهاك القوات الأميركية على الأرض.[7]

وبالفعل، جرى تنفيذ الصفحة الأولى قبل انطلاق عملية حرية العراق، وتضمنت تهيئة الظروف المناسبة لإطلاق حرب العصابات. ولعب خوف النظام طويل الأمد من حصول نقص في الذخائر دوره، لهذا جرت تهيئة نقاط ميدانية للتزود بالذخائر على طول العراق، وزاد عددها بشكل كبير قبل انطلاق عملية حرية العراق. وجرى توزيع ما قدّر بين 650 الف

طن، إلى مليون طن من المتفجرات، والذخائر في طول البلاد وعرضها. في عملية متعمدة تهدف إلى إطلاق مقاومة محلية قبل العمليات العسكرية وبعدها. وفضلاً عن المستودعات العراقية المعروفة جيداً، بعضها يغطي مساحة مئات الكيلومترات المربعة، كان هناك اكثر من 10 آلاف نقطة ميدانية للذخيرة في المدارس، والجوامع، والمستشفيات، والميادين العامة، والمستودعات.[8]

وأخيراً، كان هناك عدد غير معروف من الأسلحة التقليدية قد انتشر على طول وادي نهري دجلة والفرات، وعلى طول المسارات التي يحتمل أن تمر بها قوات التحالف عبر المثلث السنّي. لقد قدرت مجموعة مسح العراق (ISG) محتويات كل مستودع عراقي في المعدّل بأن يكون فيه 40 طناً من الأسلحة، الّا أن المخازن الصغيرة التي انتشرت في كل مكان كانت تحتوي أقل من طن واحد من الذخائر والأسلحة لكل واحد منها. وتوفرت فيها مقذوفات (ربي جي)، وقذائف المدفعية، والألغام الأرضية. وكانت لدى النظام نظرة إلى المستقبل، فعمد إلى تثبيت المواقع الجغرافية لمجموعات تخزين الأسلحة الصغيرة والمنتشرة.[9]

أمّا الجهاز الأمني الموازي فقد جرى تكليفه بمهام إدامة المقاومة في مرحلة ما بعد الاحتلال. وكذلك قيادة الجهود للتشكيلات غير النظامية مثل الفدائيين. لقد بني هذا الجهاز وفقاً لأربعة مكونات أساسية في إدارة الأفراد؛ الأول كان عنصراَ قياديا مضافاَ إلى مقاربة ضيّقة قريبة من قيادة النظام (على سبيل المثال يتمثل ذلك بعلاقتهم بصدام وبعض من مستشاريه). ووفقاً لتقارير المخابرات المركزية الأميركية، فقد تشكل المكون الثاني من خلايا خاصة تضم بين أجنحتها عناصر من المخابرات العراقية والجهاز الأمني البعثي. وبشكل خاص، أفراد الشعبة 14 (المتخصصة بالاغتيالات)، وأفراد الشعبة 21 (المتخصصة بصناعة المتفجرات). وفضلاً عن الأحزمة الناسفة التي وزعتها في طول البلاد وعرضها، فقد تمكن شخص واحد على الأقل من أصل مجموعة مكوّنة من15 ـ 20 انتحاري، من تفجير نفسه بالفعل. في 3 نيسان، أقدمت إمرأة حامل على تفجير نفسها قرب مجموعة من أفراد القوات الخاصة الأميركية فقتلت 3 منهم قرب سد حديثة. هذه المجموعة كان يطلق عليها إسم (مجموعة النمور)، وشكّلها جهاز المخابرات العراقي.[10]

أمّا المستوى الثالث والرابع من المقاومة فهم من يطلق عليهم اسم (المرافقون)، وهؤلاء يرسلون من بعض وحدات الحرس الخاص، أو الحرس الجمهوري، أو المخابرات لعرض اللقاء والتنسيق مع مجموعات المقاومة في مختلف المحافظات. هذه المجاميع لعبت دوراً مهماً

في التنسيق لعمل المقاومة التي تلبس ثياب المدنيين، والتي انطلقت بالتوازي مع الجهود العسكرية العراقية للتصدي للقوات المهاجمة في عملية حرية العراق.[11]

لقد كان التعطيل المفاجئ لشبكة الاتصالات، والذوبان الواسع لقيادات البعث بين الأهالي والمدن الكبيرة في 10 نيسان 2003، هي العلامة لانطلاقة الصفحة التالية من المقاومة في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي. لقد ثبت أن قيادة النظام أوصت المستويات المختلفة من المسؤولين بأن يتركوا الزي الرسمي ويظهرون بين المدنيين بالملابس الاعتيادية، وان يعودوا إلى منازلهم بانتظار التعليمات. وثبت أن النظام خبأ ما يقرب من 1 مليار دولار، من أصل 3 مليارات دولار خبأ نسبة كبيرة منها في مصارف خارج العراق.[12] هذه التحضيرات هيأت الحاضنة الجاهزة لمزيد من أعمال المقاومة والتمرّد بعد الاحتلال، وأن هذه العمليات ستستمر مدعومة بالأموال، وبتجنيد الموالين البعثيين، أو الإسلاميين، أو القوميين المناصرين لقتال ضد الولايات المتحدة. ومثلما عرض على المقاتلين في الدفاع الجوي المكافئآت السخية لو أنهم أسقطوا طائرة لقوات التحالف مما دفعهم بالفعل إلى الاستمرار في الاستهداف، فقد عرض على المقاومين أن يكافأوا مقابل التعرّض للقوات الأميركية، الفرق هو أن تعرّضهم الأخير صادف نجاحاً واضحاً.[13]

ثم كانت تلك الخطوة عام 2002، بإطلاق سراح السجناء الجنائيين، وهو ما وفر قاعدة مادية بشرية لجهود المقاومة حتى لو كان الناس الأكثر بعداً عازفين عن التعاطف معها. وكذلك نجد أن النظام البعثي كان قد طوّر علاقات وثيقة وروابط متينة مع التيار السلفي الإسلامية، وبعض المجموعات الراديكالية من مثل مجموعة (أنصار الإسلام)، وهو بذلك يكون قد وفر تفاهمات مشتركة لمرحلة ما بعد الحرب. كان النظام قد أطلق منذ عام 1999، ما سماه بالحملة الإيمانية. وهي محاولة للدفع بالإسلاميين السنّة إلى المشهد الاجتماعي وليس السياسي. وجرى غلق أماكن تعاطي المشروبات الكحولية والقمار، وإعلاء شأن الدين في مجالات التربية والتعليم.[14]

وسُمح لرجال الدين السنّة أن ينشطوا بمساحة واسعة، وسمح للمليشيات السنّية العشائرية أن تنشط كذلك ما دامت توجه انتقاداتها وزخمها الإعلامي ضدّ الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، كان هذا في السنوات التي بدأت فيها شمس النظام البعثي بالأفول.[15]

وبين عامي 2001، و2002، كان هناك تواصل مباشر بين ضبّاط المخابرات العراقيين وعناصر

تنظيم أنصار السنّة في المخابئ والملاذات الآمنة لهم في شمال العراق. وأشرفت المخابرات العراقية على تمويلهم وتسليحهم وتزويدهم بالمتفجرات والتدريب على استخدامها. وكان تنظيم أنصار السنّة مصدراً من مصادر توريد عناصر الميليشيات المسلحين إلى العراق، وهو أسلوب أتبعه النظام البعثي منذ السبعينيات حين كان يستقدم مقاتلين أجانب لأغراض عدّة. وكان هناك معسكر للمخابرات جنوب بغداد في منطقة سلمان باك استقبل العشرات من المتطوعين للقتال ضد قوات التحالف.[16] وخلال العمليات سنة 2003، وفدت مجموعة أخرى من المقاتلين السلفيين لأغراض القتال ضد قوات التحالف. وكما فعل النظام في سنة 1991، حين جنّد مجموعات صغيرة من السودانيين واليمنيين للقتال إلى جانبه. ثم كانت هناك مجموعات أردنية على صلة بأنصار الإسلام، بقيادة أبي مصعب الزرقاوي قدمت إلى العراق بعد سقوط النظام. هذه الخطوة أثبتت أن العنف ممكن أن يُستدام في العراق حتى بعد سقوط النظام البعثي كقضية مطروحة للدفاع عنها.[17]

التمرّد على نطاق واسع

ومع سقوط بغداد، كان النظام قد تبنى ستراتيجية تتيح استمرار العنف حتى بعد إزاحته عن السلطة. وتتبنى هذه الأهداف إخراج قوات الاحتلال هدفاً متوسط المدى، مثلما تتبنى العودة إلى مقاليد السلطة هدفاً بعيد الأمد. وحتى لو فشلت محاولات النظام البعثي في أن يطلق تمرّداً واسع النطاق تحت قيادته، إلّا أنه وفر عملياً الدعم اللازم، والأموال الضرورية، والخبرات في تصنيع القنابل، والكثير من موارد السلاح كي يضمن استمراراً طويل الأمد لأعمال العنف والمواجهة ضد قوات التحالف، أو بما يكفي لاستدامة حملة إرهابية طويلة الأمد.

أما قوات التحالف، فقد طرحت مشروعاً أمام حملة السلاح يقضي بأن مصالحهم ستكون أكثر ضماناً فيما لو تعاونوا مع الحكومة العراقية الجديدة، بدلاً من البقاء على الولاء للنظام البعثي المخلوع. ولو أمكن استغلال هذا الضعف فإن مصير المقاومة سيكون أشبه بمصير مشروع المقاومة النازي لفترة ما بعد سقوط النازية في ألمانيا، والذي كان يعرف باسم (فيرفولف Werwolf) *.[18]

18 * كانت هذه العملية هي خطة نازية بدأ التخطيط لها مع حتمية نهاية نظام هتلر في عام 1944. وتقتضي تهيئة الأسباب المادية لاستمرار العنف داخل المجتمع الألماني حتى بعد زوال النظام النازي، لكنه أتضح فيما بعد أنه مشروع (دعائي) أكثر من كونه تطبيق له عملياته على الأرض. المترجم

وخلال عقود من هيمنة التسلط والدكتاتورية، تعلم العراقيون أن يظهروا تفاعلاً إيجابياً خلال النزاعات، إلى أن يتبين ميزان القوى لصالح أي من الخصوم. هذا يحدث في العادة ما لم يكونوا ينشطون تحت وطأة مصالحهم الخاصة أو لحماية مصالحهم المناطقية أو المحلية.[19]

لقد كانت المرحلة التي تلت سقوط النظام، وكان فيها الاحتلال هو الحاضر الأول، مرحلة دقيقة للغاية. واحتوت على فرصة ممتازة لقوات التحالف أن تبدي مسؤوليتها وأن تظهر أنها قوة يمكن أن تحسّن من ظروف معيشة العراقيين.

وفضلاً عن صعوبة تشكيل حكومة عراقية تكسب ثقة العراقيين وهي تحت حماية الاحتلال، فقد واجهت قوات التحالف مشكلة أخرى تمثلت بتحدي السيطرة العسكرية على بلاد يزداد فيها الميل إلى التأسلم. يحدث هذا بعد سنوات طويلة من العقوبات الاقتصادية الغربية على العراق، وبعد عقود طويلة من التثقيف البعثي بالعداء للغرب.[20]

وفي هذه العقدة، كتب ستيفن متز، الخبير في شؤون مكافحة التمرّد يقول: «إن التمرّد يظهر في العادة حين تفشل قوة مهيمنة ما في خدمة الاستقطابات الاجتماعية والمناطقية، ثم يستوطن الفساد، والجريمة، وأنواع أخرى من الأصولية والمتشددة. وهنا سيكون هامش الخطأ والإساءة ضيقاً جداً أمام سلطة الاحتلال، إذ إن الناس تميل إلى القبول بأخطاء الحكومات الوطنية والمستدامة، لكنها ستكون أقل تسامحاً مع أخطاء قوة قادمة من الخارج».[21]

لقد كانت الجهود المبذولة ما بعد الحرب قد تعرّضت للإعاقة، إما عن طريق سوء التخطيط، أو عن طريق العقبات البيروقراطية التي واجهتها داخل الإدارة الأميركية. صحيح أن بعض المناورات التي جرت عام 1999 كانت تشتمل أيضاً على جداول من إجراءات إعادة الاستقرار. كما أن هناك بعض الخطط التي يفترض بها دعم جهود الاستقرار في المناطق المدنية التي تخضع للإدارة العسكرية، لكن في العموم فقد كان الجهد المبذول والاهتمام لمرحلة ما بعد الحرب جهداً منخفضاً جداً من الإدارة الأميركية. وقبل الحرب، جرى تخصيص وحدة بحوث مكونة من 58 شخصاً مع ميزانية لا تتجاوز 2000 $ دولار، وكانت مهمتهم أن يكتبوا تصورات عن ترتيب الأوضاع في المناطق المدنية بعد الحرب. فيما انتقلت هذه المسؤولية بعد الحرب الى (مكتب الإعمار والشؤون الإنسانية).[22] هذا المكتب كانت لديه موازنة بحدود 50 $ مليون دولار، وإمكان إدارة ما مقداره 700 $ مليون دولار من المساعدات الأميركية، فضلاً عن 2500 عنصر من العاملين معظمهم من قليلي الخبرة. ولأن التنسيق قبل

الحرب لم يكن بالمستوى المطلوب بين الجيش والعناصر التي ستتولى الإدارة المدنية، فقد تركزت جهود هذا المكتب على مواجهة سياسة الأرض المحروقة التي امتاز بها البعثيون، فانصب اهتمامها على أسلحة الدمار الشامل، وإدارة السدود ومحطات الطاقة، وإدارة الحقول النفطية وإصلاح الجسور وبعض البنى التحتية المهمة. لهذا، كانت المسارات الأخرى التي تنشط في المجتمع، مثل عمليات النهب الواسعة النطاق، وانتشار السلاح بين المدنيين بشكل كثيف. وكل هذه لم تكن على رأس أولويات قوات التحالف في مرحلة ما بعد الحرب. كان هناك افتراض لا أساس له من الصحة، يفترض أن الجيش العراقي يمكن ببساطة إعادة انتشاره كي يساعد على حفظ الأمن.[23]

على الجانب التنفيذي، كانت هناك عدّة عوامل منعت قوات التحالف من أن تضطلع بكفاءة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة. كان هناك افتقار كبير لوجود مدخل شمالي للقوات، وهو نقص استمر إلى عدة شهور بعد انتهاء الحرب. وكان استخدام المستوى الخفيف من القوات في عملية حرية العراق قد نتج عن وصول متأخر للقوات الأميركية إلى عدد من المدن العراقية، وكانت هناك مدن وصلتها القوات (على مستوى كتائب خفيفة) بعد أكثر من 16 يوماً من سقوط بغداد. واستغرق الأمر اسبوعاً آخر لبدء تسيير الدوريات الأميركية عند الحدود العراقية. [24]

كانت قوات التحالف تحتاج االى نشر ما يقرب من 1.4 مليون جندي فقط لحفظ النظام، والأخذ بنظر الاعتبار عمليات النهب التي حصلت وضرورة حماية المؤسسات الحكومية والبنى التحتية. لكن هذا الأمر كان مستحيلاً عملياً، فقد كانت عمليات حفظ السلم الأهلي تنضوي عادة على نشر قوات بنسبة 1 الى 50 من سكان المناطق، والأمر الأشد وطأة كان الغياب التام للقوات الأمنية العراقية التي يجب أن تنتشر على الفور إلى جانب قوات التحالف.[25] في جانب آخر، وتقف النهب فقط حين أصبحت معظم الدوائر والمصالح العامة خاوية تماماً من أي شيء ذي قيمة. أشّر انهيارالانهيار المتعاقب لشبكة الطاقة الكهربائية على طول البلاد أن هناك فشلاً متعاقباً في إدارة المنظومة الخدمية للمدن العراقية. لقد فشلت قوات التحالف في مهمتها الأولى التي أعقبت الحرب من وجهة نظر العراقيين. لكن النقص الحاد في الخدمات ليس هو المحرك الأول لانطلاقة التمرّد، على الأقل في المناطق الشيعية من العراق، في الوقت الذي نجد أن التمرد السنّي نشط كلما أحس السنّة بأنهم مُستثنون من المشاركة في الإمساك بالسلطة الجديدة التي تعمل قوات التحالف على تشييدها في العراق.

وكانت مسألة انتشار هذه المخاوف بين العرب السنّة هي الملمح الأبرز الثاني في سياسة قوات التحالف في فترة ما بعد الحرب.[26]

كانت التوترات موجودة بالأصل بين المجتمع السنّي وقوات التحالف حتى في الفترة التي تلت مباشرة وقف العمليات العسكرية. من مثال ذلك المقتل العَرَضي لشيوخ سنّة بارزين في عمليات المطاردة التي نفذتها قوات التحالف لإلقاء القبض على قيادات نظام صدام أو قتلهم.[27] وأيضاً مقتل 25 مدنياً في احتجاجات عنفية شهدتها الفلوجة يوم 28 نيسان 2003. وسرعان ما فهمت قوات التحالف أن دفع المال دياتٍ للقتلى يمكن أن يطفئ بعض الغضب، لكن ما تنتجه السياسات الخاطئة فإن من الصعب تفادي نتائجها طويلة الأمد.[28]

وعندما جرت عملية إعادة هيكلة مكتب الإعمار والشؤون الإنسانية، وخرجت إلى ساحة الفعل ما عرف بـ سلطة الائتلاف المؤقتة، كانت هناك حزمة من السياسات تنتظر التنفيذ لأجل التأكد من أن سلطة حزب البعث لن تتمكن، تحت أي من الظروف الجديدة من العودة مجدداً إلى الإمساك بالسلطة. وفي 13 آيار 2003، حين أصدرت سلطة الائتلاف أمرها ذي الرقم (1)، والقاضي باجتثاث البعث من المجتمع العراقي، كان هذا مقتلاً لآمال عشرات الآلاف من البعثيين الذين كانوا يأملون في إعادة الاندماج ضمن السلطة الجديدة. وقد اشتمل تطبيق هذا القرار عدداً كبيراً من المواطنين، من بعض صغار مدرسي المدارس، وصولاً إلى قادة التنظيمات الحزبية البعثية الذين انخرطوا بكفاءة في التمرّد المناهض للحكومة الجديدة وسلطة الائتلاف. وفي 23 آيار، صدر الأمر الثاني لسلطة الائتلاف والقاضي بحل المؤسسات الأمنية، بما في ذلك وزارة الدفاع وباقي الأجهزة الأمنية. وصار مئات الآلاف من منتسبيها بلا عمل في الوقت الذي لم يكن هناك من عروض للعمل سوى ما يقدّمه قادة التمرّد. وتحوّل هؤلاء من كونهم آخر أيتام النظام البعثي ليكونوا أعضاء في تمرّد سيستمر طويلاً.[29]

ورفضت بعض الفصائل المسلحة في التمرّد التعامل والتعاون مع قادة حزب البعث المهزومين، أو مع المجاميع التي تشكلت بشكل أساسي في قوامها من البعثيين السابقين. هذا الرفض جاء وفقاً لكون هذه الفصائل بدأت ترسم لنفسها خطاً متميزاً في المقاومة، مبني على مشاركة عدد كبير من المقاتلين الأجانب. وبينت تقارير قوات التحالف ظهور شكل مميز وقابل للتعرف عليه من المقاومة بأعمال العنف مباشرة بعد انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية.[30] وقد شهد الشهر التالي لانتهاء هذه العمليات 112 عملية استخدم فيها سلاح قاتل ضد قوات التحالف، معظمها في منطقة (المثلث السنّي) جنوب بغداد. ووفقاً

لتقارير قوة المهام المشتركة/7 ـ CJTF، فإن ثلاثة أرباع الذين ألقي القبض عليهم واعترفوا بأنهم اشتركوا في الأعمال الهجومية ضد قوات التحالف إنما قد تلقوا أموالاً لأجل القيام بهذه الهجمات. رغم أن هناك الكثير ممن كانت لديهم دوافع كراهية، أو دوافع طائفية، أو وطنية أو قبلية للمشاركة في هذه الهجمات.[31] لقد كانت الجهود الساعية إلى عكس اتجاه التهميش أو الحرمان من الامتيازات التي أصابت المجتمع السنيّ هي البادئة التي انطلقت منها محاولات إشراك الأجنحة المسلحة وإغرائها للدخول في العملية السياسية. لكن العناصر الرافضة استمرّت بإثبات وجودها عبر اغتيال من أسمتهم بالمتعاونين مع الاحتلال، وهذا الاستهداف شمل كل من ينخرط في العملية السياسية.

الخاتمة

خمسة عشر عاماً من الحرب الأميركية في العراق

لم تعن الانتخابات العراقية التي جرت في كانون الثاني 2005 أنها نهاية التدخل العسكري الأميركي في العراق. وبدلاً من ذلك، أظهرت أحداث عام 2004 أن القوات الأميركية وباقي الوجود العسكري لقوات التحالف مثلت الصمغ الذي يحفظ العملية الانتقالية الهشة من التفتت. عدا عن ذلك، ففي الوقت الذي أغلقت فيه صناديق الاقتراع يوم 31 كانون الثاني، كانت فيه القوات الأميركية قد استكملت آخر حلقات السلسلة الكاملة للمهام الأميركية في العراق. كل المهام التي يمكن أن يرسمها البنتاغون لمهمة عسكرية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

لقد بدأت المواجهة العسكرية الأميركية في العراق، من مجرد محاولة لفحص النوايا التوسعية والسياسات العسكرية العراقية بهذا الشأن. في وقت كان يقف فيه جيش عراقي مكون من مليون مقاتل على الحدود الكويتية، والقليل فقط يمكن فعله لمنعه من الإمساك بقلب الاقتصاد العالمي وهي حقول النفط السعودية. بعد ذلك بخمسة عشر عاماً، نجد أن الجيش الأميركي يؤمن إجراء أول انتخابات في حقبة ما بعد البعث في العراق. وبين هاتين العلامتين التاريخيتين، خاض الجيش الأميركي معارك ضخمة استخدم فيها أثقل معداته وترسانته، ونفذ أكبر المهام الإنسانية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في العراق أو في كردستان. واستدام منطقة حظر الطيران لأكثر من عقد من الزمن. وانخرط في توجيه ضربات قاصفة بشكل مستمر، وقدّم معلومات استخبارية لفرق الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. ثم خاض حرباً متعلقة أخرى، ثم خاض تجربة احتلال وإعادة الاعمار الجزئية لبلد مفكك يسوده العنف.

وقد دفعت المهام والالتزامات غير المتوازية للجيش الأميركي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عبر احتواء العراق، ثم المشاركة في تشكيل هذا البلد بما جعل البنتاغون يعرف مهام

الجيش الأميركي الحديث على ضوء تجربته في العراق.

كانت تجربة نجاح أو فشل، ستلقي بظلالها على قدرة جيل كامل من الطيارين والجنود والبحارة على التحمل والصبر. لقد أدت الدوريات المستمرة في البحر والجو إلى توسعة القدرات للأفراد العسكريين سواء في وحدات البحرية، أو مشاة البحرية. وقبلهم، اتسعت قدرة التحمل لدى عناصر القوات الجوية خلال عقد كامل من عمليات الاحتواء. وبالنسبة لهؤلاء، فقد شكلت مرحلة ما بعد الحرب في العراق بداية عصر جديد من العسكرية الأميركية. التي شخصها ثوماس ريكس بوصفها «ثورة تدريبية»، ميّزت عهد زيادة النشاط في حقبة ما بعد حرب فيتنام للجيش الأميركي.[1] وفي هذا النطاق، شكل العراق سندان الحداد الذي جرت عليه عملية التشكيل هذه، وفيه جرى شحذها.

وفي الوقت نفسه، فإن قصّة مكابدات الجيش الأميركي مع العراق هي قصّة حذر بالدرجة الأساس. إذ أنها أشاعت التأزم في المنطقة، وزادت من طموحات القوى الساعية إلى فرض الهيمنة المناهضة للقوة الأميركية. ومن وجهة نظر أميركية، فإن الصراع مع العراق يلقي ضوءاً على الصعوبات التي تواجه القوى البارزة في العالم حين تضطر لتعديل سلوك خصومها الإقليميين. وتعيد ديناميكية هذا الصراع تقديم الدروس بشأن متانة ومحددات القوة العسكرية الأميركية مع بداية القرن الحادي والعشرين.

إن التقييم المُجمل لأداء الجيش الأميركي، يجب أن يأخذ بالحسبان أن القيادة الوسطى الأميركية قد استوفت الحد الأدنى من اغراضها الستراتيجية في احتواء النشاط العسكري العراقي طوال أكثر من عقد من الزمان. وتمكنت من إنهاء الضم العراقي للكويت، وقضت على التهديد العسكري البري العراقي الموجه إلى جيرانه. وليس هناك من شك في أن الجيش الأميركي كانت له القدرة على مواصلة هجومه عام 1991 ليصل إلى بغداد، أو خلال أي وقت بعد ذلك التاريخ فيما لو طلبت القيادة السياسية الأميركية ذلك. وبدلا من ذلك، انخرطت الولايات المتحدة في جهد حربي محدود لأجل احتواء العراق، وتداولت هذه السياسة بين إدارات ثلاثة رؤساء تتابعوا على البيت الأبيض. وخلال تلك الفترة، نجحت القيادة الوسطى الأميركية في منع التوسعية العراقية، لكنها فشلت مراراً في تنفيذ الأهداف السياسية الأكثر تعقيداً، ومنها فشلها في إخضاع العراق وجعله يكف عن الأنشطة التي جرى الاتفاق بشأنها في اتفاق وقف إطلاق النار عام 1991. لقد فشلت عملية الاكراه مرّة تلو الأخرى. وصار الغزو في النهاية أمراً ضرورياً للحث على تغيير النظام، رغم أن ما أنجز فعلاً هو عملية «تشتيت»

النظام، وبالتالي برزت الحاجة إلى عدة سنوات إضافية من عمليات قلع جذور المقاومة لهذا التغيير.

هل كانت هذه العملية القاسية والمشكوك في ضرورتها، لتظهر أمام أعظم القوى العسكرية في العالم؟ هذا السؤال عادة تحتفي به المؤسسات البحثية والحكومية. يجادل هذا الكتاب في أن المصالح القومية الأميركية سيجري حفظها بصورة أفضل لو حدثت عملية فهم عميقة للقوة العسكرية الأميركية المعاصرة، وأن تشتمل عملية الفهم هذه على إدراك مصادر القوة مثلما تشتمل على تشخيص مواطن الضعف. كانت الحقيقة الواضحة التي كشفتها عملية (حرية العراق) وتغيير النظام، هو افتقار القوات الأميركية للوسائل التي تجبر الدولة العراقية وتخضعها كي تمنع مقاومتها اللاحقة خلال السنوات العشر اللاحقة. يظهر هذا لدينا بوضوح حين نلاحظ أن القوات الأميركية نادراً ما نالت فرصة مريحة لإنجاز الأهداف الستراتيجية التي رسمتها لنفسها، بينما كانت لديها القدرة الفائقة على تدمير القوى العسكرية المنتشرة في ميدان المعركة في مواجهتها. وهذا يعود إلى قدرة العدو على الغش والمقاومة، فلماذا حصل هذا؟

لقد ساعدت الخرافات التي دارت حول القدرة العسكرية الأميركية في احتواء العراق على التعتيم على حالة الإحباط الستراتيجي التي واجهتها ثلاث إدارات أميركية تعاقبت على البيت الأبيض. إنها فعلاً «خرافة» أن ننظر إلى سياسة كلينتون تجاه العراق بأنها كانت سياسة أكثر (نعومة) من سياسة من سبقه ومن خلفه من الرؤساء. كان أول من أمر بتنفيذ الضربات المحدودة التي تشبه وخزات الأبر هو الرئيس جورج بوش الأب، أما إدارة كلينتون فقد ورثت سياسة احتواء العراق. أما الرئيس جورج بوش الابن فقد استمر على سياسة سلفه كلينتون في تسيير الطلعات الجوية المحدودة، وتبنى خطة للحد من سيطرة النظام البعثي تعمل بشكل تدريجي إلى غاية أحداث 11 أيلول التي غيّر معادلته الستراتيجية.

سيكون الأمر ضرباً من سوء التشخيص لو أننا أشرنا إلى إدارة الرئيس كلينتون بأنها كانت قلقة بشكل منفرد إزاء النكسة في التعامل العسكري مع العراق. لم تكن تلك الإدارة لوحدها في هذا الجانب، فعلى سبيل المثال؛ صحيح أن إدارة كلينتون سعت إلى أن تكون الخسائر البشرية العراقية محدودة في عملية قصف مقر المخابرات العراقية، لكن إدارة الرئيس بوش الابن هي الأخرى اختارت أن توجه ضربات دقيقة طبقاً لمعلومات استخبارية رصينة، واختارت أيضاً ان تقلل من حجم الخسائر البشرية في العمليات التي استهدفت ضرب المراكز التي

يمسك بها النظام بقوة في عمليات عام 2003.

وبشكل مُماثل، فإنها لخرافة حقّاً أن نصف إدارة كلينتون بأنها كانت أكثر حكمة في التعامل مع العراق، أو مع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها؛ أكثر حكمة من إدارة بوش الابن. أو أنها كانت أقل التزاماً بالسياسة المتبعة من جانب واحد التي تسعى إلى تغيير النظام في العراق. لقد شهدت الفترة ا/لرئاسية الثانية لكلينتون تزايداً ملحوظاً في أوامر التخويل باستخدام القوة العسكرية. وكانت تؤمن تماماً بأن العراق يمتلك أسلحة للدمار الشامل، أو أنه يواصل الجهود لاستعادة قدراته في هذا الجانب. في الحقيقة لقد أدار فريق كلينتون الأزمة مع العراق التي انتهت إلى سحب فرق الأمم المتحدة للتفتيش عن هذه الأسلحة. في الحقيقة، كان الخيط الذي يجمع الإدارات الثلاث أنها كانت تشهد قلقاً متزايداً وتردداً في السياسة الواجب اتباعها بإزاء العراق، وهو الأمر الذي رفع من مستوى الالتزامات العسكرية الأميركية تجاه أزمة العراق في المنطقة.

تحليل المقاومة العراقية

إن أفضل العوامل التي تفسر السنوات المحبطة التي مرّت على الستراتيجية الأميركية في العراق، هي الطبيعة المعاندة للنظام العراقي، والميل الذاتي المدمّر تجاه الممانعة، يضاف إليها براعة المؤسسات الأمنية العراقية. لقد كان للعدو صوت واستطاع إيصاله خلال السنوات الخمس عشرة من الحرب الأميركية في العراق. لقد أبدى العراقيون ثلاثة ملامح رئيسة قد تميّز خصوم الولايات المتحدة خلال القرن الواحد والعشرين؛ أولاً لقد كانت لهم قدرة عالية على التكيّف. ثانياً، لقد قاتلوا من أجل الحفاظ على التفوق المخابراتي. وأخيراً، حافظوا على نوعية القوى المناسبة تماماً لاستمرار الممانعة والمقاومة.

تكييف عناصر المقاومة غير النمطية

قبل كل شيء، يمكن تلخيص قصّة المواجهة الأميركية مع العراق بأنها قصّة تنطوي على أنواع غير متماثلة وغير نمطية من عمليات المقاومة والممانعة. وعلى الرغم من أن كلمة (مقاومة) صارت لصيقة لأعمال العنف التي شهدها العراق في فترة ما بعد حرب عام 2003، فإن الظاهرة الأوسع والأكثر انتشاراً تسبغ معانيها على كل المواجهة العسكرية التي خاضتها الولايات المتحدة مع العراق. وخلال عهد الرئيس جورج بوش الأب، كانت الولايات المتحدة

تشخّص التهديد الذي يمثله نظام صدّام على أنه تهديد موجه إلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. وهذا يتناقض مع صراع الحياة أو الموت الذي تبناه نظام البعث في العراق إزاء الولايات المتحدة.

لقد بدأت مقاومة بغداد وممانعتها من اللحظة التي رفض فيها النظام البعثي أن ينسحب من الكويت في آب 1990، رغم أن صدّام كان يأمل في أن تنحصر المواجهة مع إدارة الرئيس بوش الأب، وتنتهي بخروجه من البيت الأبيض. وعندما استمرت إدارة كلينتون بفرض المُحددات على العراق التي فُرضت عليه بعد الحرب، ذهب النظام البعثي إلى تبنّي سياسة مقاومة وممانعة طويلة الأمد تجاه كل الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لاحتواء العراق. ثم تحولت المقاومة العراقية إلى ما يشبه (قضية الوجود)، وصارت وسيلة لتحويل وجهة الغضب الشعبي الداخلي إلى الخارج، والادعاء بالقيادة الإقليمية، واستعمالها لتكون هدفاً ودوراً يضطلع به العراق على مستوى العالم. وما دامت الولايات المتحدة تطور أدواتها لاحتواء العراق وليس لغرض خلع نظامه، فإن النظام البعثي كان يمارس ستراتيجية الغش والتراجع، وهي ستراتيجية لن تؤدي إلى زحزحة قبضته على السلطة. وعندما قررت الولايات المتحدة خلع ذلك النظام، سرعان ما انقلبت الأحوال.

وفي أواخر عام 2002، أدرك النظام متأخراً أن أسلوب المقاومة والممانعة قد مضى وقته، وأن التهديد الذي يواجه وجوده صار أكبر من خطر الإذعان، لكن في تلك الأثناء كان النظام قد أدمن سلوك التمنع والمقاومة، ومضى بعيداً في إظهار ذاته على أنه يمتلك تصلباً لا يمكن مقاومته. وعندما انطلقت عملية (حرية العراق)، كان النظام البعثي يظهر بمظهر من لا شيء لديه ليخسره، وكثف أداءه لتأدية آخر أفعال المقاومة. لكن، مازال لديه ما يمكن أن يفعله. فعمد إلى تفعيل دور القوميين، والعناصر ذات المنطلقات الإسلامية ليتصدوا عبر آخر جهود المقاومة. فعل ذلك بدلاً من سلوك نهج تخريب الأرض، واعتماد «اختيار شمشون» * في مواجهة الأميركيين.

* المقصود به اختيار الردع الاسرائيلي الذي يهدد بإشعال كل مسارح العمليات لو تهدد وجود إسرائيل. المترجم

إسرائيل

عمل الخليط المكون من القوميين، والإسلاميين، وذوي الدوافع الطائفية الذين وظفهم ما تبقى من النظام البعثي على تكوين حاضنة ساخطة من المقاومة المحلية التي اضطلع بها العرب السنّة. وطوال العهد الذي حكم فيه حزب البعث، كان هناك عدد كبير من القبائل العربية السنية التي تواطأت مع النظام من أجل أن تحوز على استقلالية وجودها على أراضيها، وأن تفوز بالمغانم والعوائد جراء مساندتها النظام. وما لم يجر أخذ هذه المصالح بالحسبان، فمن المحتمل أن تنخرط الأقلية العربية السنية في منحى واضح وطويل الأمد لمقاومة الوجود الأجنبي أو أي قوات للاحتلال.

وتمكنت المقاومة البعثية من سَبق قوات التحالف التي فشلت في استمالة العرب السنّة وجعلهم ينخرطون سياسياً، وأدى ذلك إلى ظهور جيش مقاوم تحت ظلال الفوضى التي تسبب بها الاحتلال. إن ميل العراقيين نحو تبني خيار المقاومة كان أكبر من أن ينسب إلى قيادة شخص، أو إلى زمرة يقودها شخص بعينه. بل إنها كانت مستمرة ومتواصلة حتى بحجم أكبر من عدد الأفراد القياديين في القيادة العليا لحزب البعث نفسه. لقد تسببت السنوات الخمس عشرة من الممانعة العراقية تجاه الولايات المتحدة في تشكيل رفض واستعصاء إقليمي تجاه وجود قوة عسكرية عظمى مهيمنة على الأرض مثل الجيش الأميركي. وقد يكون الوجود المادي للجيش العراقي المكوّن من مليون مقاتل قد انحسر كثيراً خلال سنوات الاحتواء العسكري الطويلة بعد تحرير الكويت، لكن القدرة على المقاومة والرفض قد ازدهرت خلال السنوات التي هيمنت خلالها الدكتاتورية. وفي ظل حكم صدّام، قاوم العراق الدور الأميركي الذي كان بمثابة شرطي في الخليج، واستمر الجيش العراقي يمثل تحدياً بوجه الوجود العسكري الأميركي بما يشبه سلوك عقدة النقص التي لا يمكن التغلّب عليها.

وفي ما يتعلق بالقدرة على تهديد الدول المجاورة، استمر العراق يشكل هذا الخطر من وجهة نظر الولايات المتحدة خلال الأعوام التي تلت غزو الكويت، وبدا أن هذا هو الحال وسيستمر ما دامت هناك عقوبات مفروضة على العراق، وما دامت هناك فرق للتفتيش تابعة للأمم المتحدة تعمل على الأرض. لقد أدى هذا الحال إلى إشاعة جو من سوء الفهم ولم يُصب الهدف. فعلى الرغم من أن الجيش العراقي تحول إلى قوّة من الدرجة الثالثة بمستوى ضعفه، استمر النظام البعثي بلعب دور القوة الإقليمية المدمرة، وحتى على المستوى العالمي

مستخدماً أي حجم متاح من القوة التي قد تتجمع بين يديه.

في البداية، سعى صدّام إلى ضمّ الكويت واعتبارها محافظة تاسعة عشرة للعراق. وكان يأمل بالانسحاب على الأقل ببعض القوة السليمة المتبقية لديه ليعلن فوزه بشرف المواجهة مع آخر قوة عظمى باقية وتمكنه من البقاء بالرغم من ذلك. وعلى الرغم من أن الشعب العراقي، والقوات المسلحة العراقية تعرّضت للتهشم والأذى الكبير في العملية غير الناجحة التي استهدفت ضم الكويت، فإن النظام كان قادراً على ارتداء وجه المنتصرين ليطلق على تلك المعركة تسمية «أم المعارك»، وألقى باللائمة على المتمردين الشيعة والكورد، وأطلق على انتفاضتهم اسم «صفحة الغدر والخيانة». وكما بينت صفحات هذا الكتاب، فإن النظام البعثي أطلق مقاومته للأمم المتحدة، وللولايات المتحدة بعد توقيع اتفاق صفوان لوقف إطلاق النار مباشرةً. وكانت عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، ومناطق فرض حظر الطيران، هي المنصة الأولى التي بدأ صدام يبدي فيها محاولاته لخرق الاتفاقات، وإظهار استقلاله عن الشروط المفروضة عليه، وتمسكه بقدراته لإحكام السيطرة على العراق. وبحلول عام 1993، عاد الصراع ليكون على مستوى السلاح مرّة ثانية، تبع ذلك محاولة صدّام ملاحقة الرئيس جورج بوش الأب بعد أن خرج من البيت الأبيض، ومحاولة اغتياله في الكويت بعد أقل من مائة يوم من انتهاء فترته الرئاسية. وفي عام 1995، و1994، أبدى صدّام محاولات لزيادة التحركات العسكرية شمالاً وجنوباً على تخوم المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام البعثي.

ومع وقوف التحالف الدولي بوجه حكومة البعث، ودفعها إلى التشتت، ومع خوار القوى العسكرية العراقية، استخدم صدّام حسين مسألة تفتيش خبراء الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل منصّةً لمواصلة مقاومته للتحالف الدولي، ولأجل التملّص من التزاماته الدولية. وعندما هدمت إدارة كلينتون هذه النافذة في كانون الأول 1998، اتجه صدّام إلى المنطقة الوحيدة التي يمكن أن يظهر فيها مقاومته بشكلها العسكري، وهي منطقة حظر الطيران. إن التحدي العسكري العراقي للولايات المتحدة يكشف الكثير عن الطرق التي تتغلب فيها قوى الخصم على التفاوت في حجم القوة بالمقارنة مع القوة الأميركية.

الحكمة التقليدية تملي على الجيوش الإقليمية أن تتبنى بشكل متزايد تكتيكات غير نمطية، وتشكيلات استثنائية لأجل ان تتغلب على تفاوت قوتها في المجالات المناظرة لها عند الجيوش الغربية المتفوقة عليها. لكن تبدو العديد من التحليلات المعاصرة لهذه الأساليب المتطورة غير مقنعة، لأنها بسبب افتراضاتهم الابتدائية بأن وظائف معاهد الحرب قد أدركت

مسبقاً هذه الآليات والديناميكيات باعتبارها منظومات «عقلانية»، وسبق هضمها وفهمها. هذا التبسيط، تسبب في إنتاج صورة محددة للخصوم، وجرى تبني هذه الصورة على أنها هي الحقيقة وليس ثمة بدائل أخرى عنها.

على سبيل المثال، ولوصف واحدة من هذه التناقضات التي تنسف نفسها بنفسها، هي تبني فكرة مفادها أن الخصوم لديهم من الموارد الفكرية والمادية، ما سيجعلهم يستجيبون بصورة سريعة وآلية لفارق التفوّق العسكري الذي تجابههم به الجيوش الغربية. وفي السياق نفسه، فإن آلة الحرب العسكرية تفترض أن الخصوم ستكون لديهم قدرة سريعة وفعّالة على التعلّم من أخطائهم، وفهم الدروس المستخلصة. وأن الخصم، بناء على هذه الدروس، سيطوّر تكتيكات غير نمطية جديدة، وأنه سيزج بهذه الخبرة في المعركة اللاحقة[2]، وسيستفيد من توظيف تقديراته الصائبة هذه المرّة. ولهذا، نجد مؤرخي الحروب عادة ما يفترضون أن المتحاربين يلجأون إلى توظيف آلات الحرب غير النمطية في الظروف العسيرة جداً فقط. وهم يعنون بهذا أسلحة الدمار الشامل المتعارف عليها، أو الإرهاب الالكتروني.

إن دراسة الحالة العراقية تكشف لنا أن الاستخدام غير النمطي لوسائل المقاومة، كان أكثر تنوعاً، ويصعب كثيراً التنبؤ به، ويفترق كثيراً عن الأنماط المتوقعة. وكانت أيضاً متجذرة في الثقافة الدافعة للمقاومة، التي بُنيت بالأصل كي تتعامل مع القوى المتفوقة عليها. لقد تمكن صدّام والعراقيون خلال خمس عشرة سنة من الصراع مع الولايات المتحدة من تطوير وسائل مقاومة وممانعة أدّت إلى الإحباط الذي كانت تعيشه الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض بشأن الملف العراقي.

التركيز على صد الجهد الاستخباري للعدو

كان حجر الزاوية في قدرة العراق على إدامة مقاومة معقولة للضغط العسكري الأميركي، هي النجاح الكبير للنظام في تسليط جهود مضادّة للعمل الاستخباري. وأردفت هذه الجهود بإدامة مضنية للقدرات العسكرية التقليدية للجيش العراقي. وأخيراً، يضاف إلى هذا، قدرته على إدامة الغموض بشأن ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها. ولأن الولايات المتحدة سجنت نفسها في إطار التعامل العسكري مع العراق، فلم تتمكن من تطوير أي ستراتيجية طويلة الأمد بدلاً من الاحتواء العسكري. كما أنها لم تتمكن من تنفيذ مباغتة تكتيكية، لأن المراقبة العراقية للقوات الأميركية كانت مستمرة ومتواصلة لأي استعدادات عسكرية أميركية.

وقد فشلت عدّة ضربات جوية أميركية لأن العراقيين تمكنوا في الوقت المناسب من إخلاء الأشخاص المهمين أو المعدّات المهمة في الوقت المناسب قبل الضربة، وهو الأمر الذي نتج عنه «متلازمة الأبنية الفارغة»، التي سبق أن شرحتها في فصل سابق. وقلما تمكنت التكنولوجيا من تنفيذ مباغتة. وعلى الرغم من أن طائرات الأواكس تمكنت من تعمية معظم الرادارات العراقية، كان هذا الانجاز في ساحة العمليات يعني للعراقيين من وجهة عملية أن هجوماً وشيكاً يقف على الأبواب. وحتى الطلعات القاصفة بعيدة المدى، كانت ترفق بتقارير من الصحافة الغربية تفيد بأن طائرات (B ـ 52) قد حلّقت في الجو، وهذا يعني للعراقيين أن عملية قصف وشيكة ستحدث. أما القوات البرية، وطلعات طائرات الهليوكوبتر فقد كان يمكن رصدها بواسطة تكنولوجيا مبسطة، وعبر راصدين منتشرين يتواصلون بأجهزة اللاسلكي البسيطة والهواتف الخلوية.

وسواء أكان الموضوع يخص القوات الأميركية أم مفتشي الأسلحة الأممين، فقد كانت أجهزة الاستخبارات العراقية متقدمة بخطوة دائماً على الجهود الغربية الرامية إلى أن تنفذ مباغتة عسكرية أو خطوة سياسية متخفية.

وبناء على المبدأ الذي يقر بأن القوات الأميركية غير قادرة على تدمير أشياء (لم) تعثر عليها بالأصل، فقد أظهر العراق مستوى متقدماً من القدرة على تحييد القوة الأميركية عبر العمل على الأهداف التي اختارتها القيادة المركزية الوسطى، أو عبر إخفاء موجوداته عالية الأهمية. وعادة ما كانت القوات العراقية تقاتل من بين التجمعات السكنية للحفاظ على موجوداته المادية، ما عقّد الأمر على القوات الأميركية، وصعّب من استهدافها للأهداف المهمة. لقد كانت الطريقة العراقية في استخدام وسائل الإخفاء، والتحريك والغش، غالباً ما تصيب ستراتيجية القوات الأميركية الحديثة والمتطورة والتي تنتمي إلى ما بعد الحرب الباردة؛ فعلى سبيل المثال، تمكنت بعض الأشكال الخشبية الرخيصة، أو الهياكل المصنّعة من معادن الخردة من استهلاك الكثير من الذخيرة الموجهة بدقّة التي استخدمتها الضربات الجوية الأميركية لاستهداف الأهداف العراقية المزيفة. أكثر من هذا، فقد كانت الولايات المتحدة قادرة فقط على تشخيص الأهداف الثابتة، وتدميرها، أو تتبع الأهداف الأقل في أهميتها ضمن هرمية النظام البعثي. وكذلك تدمير الأسلحة التي يتوفر منها الكثير أو الأسلحة قليلة الأهمية، والأبنية الفارغة.

إذن، كانت سياسة الحفاظ على الموجودات، والتخفي والغش هي الأسلوب المتبع من

النظام البعثي. وبسبب هذه السياسة، فقد كان الغرب حذراً جداً في تقدير القدرات العسكرية التقليدية للجيش العراقي، وحذراً في تقدير الموجودات الفعلية من أسلحة الدمار الشامل المتوفرة لدى الجيش العراقي. لقد تعمّد النظام على الحفاظ على أهم العناصر من أسلحة الدمار الشامل، وإدامة الغموض حولها. كانت ستراتيجية بغداد التي أطلق عليها؛ «ستراتيجية فابيان/Fabian»، تبعاً لاسم القائد الروماني الذي أحبط غزو هانيبعل لإيطاليا برفضه خوض معركة حاسمة. هذه الستراتيجية أربكت بشكل ثابت مخططي القوات الأميركية عبر تحاشي استخدام عناصر القوة العسكرية الأساسية في مواجهة مع الأميركيين، من أجل ذخرها لاستعمالها في المستقبل ضد الخصوم الإقليميين. كان هذا المنحى يكشف أن النظام آمن بما لا يقبل الشك بأنه باقٍ، وأنه عائد إلى ممارسة دوره على المستوى الدولي والإقليمي. لقد قبل العراق بمآلات العقوبات التي انتهت إليها الحرب، لكنه تجنب استعمال منظومات (C2) المتقدمة لمقاومة الطائرات، وتجنّب استخدام الطائرات الملحقة بها في خوضه المعارك خلال عملية عاصفة الصحراء. وخلال الصفحات التالية من النزاع، كان العراق يتجنّب استخدام أسلحة الدفاع الجوي، ولم تشترك القوة الجوية في خوض عملية حرية العراق. وعدم استعمال هذه المعدّات، حوّلها إلى قطع «غير باعثة» للإشارة، الأمر الذي جعلها غير قابلة للرصد من الطائرات الأميركية. وعمل العراق على إخفاء هذه المعدّات وجعلها غير مرئية في مقابل الاستخبارات العسكرية الأميركية التي تعتمد تماماً على الوسائل التكنولوجية المتقدمة في الرصد.

وحتى بعد انتهاء سيطرة البعثيين على بغداد، شجّع النظام أنصاره على إخفاء أنفسهم، والمكوث في المنازل بانتظار التواصل من منظماته من أجل صفحة أخرى من المقاومة، وتمهيداً ليوم آخر من القتال. لقد تعمّد النظام إشاعة الصورة الغامضة عن قدراته في مجال الأسلحة غير التقليدية، وفي الوقت نفسه حافظ على القاعدة العلمية لإعادة بث الروح في برامجه التسلحية مباشرة بعد أن توقفت عمليات الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. كانت عملية الغش والتخفي والمسالك غير التقليدية هي عماد المواجهة والممانعة والتكيّف التي اعتمدتها القوات العراقية في مواجهة القوة الأميركية المتفوّقة. وعلى أرض الواقع، تحوّلت العملية العراقية لحفظ عناصر القوة إلى مصدر من مصادر اضمحلال هذه القوّة نفسها، بل إن كل جزء من أجزاء النظام البعثي، كان يغش الجزء الآخر ويوهمه بوجود عناصر القوّة بالضبط مثلما يفعل ويدّعي تجاه القوات الأميركية.

ادخار قوة وحدات النخبة

لقد كانت عملية ذخر عناصر القوة العسكرية العراقية والحفاظ عليها ناجحة، لأن النظام البعثي أدرك أن مصدر قوته الفعلية هي أن يديم التماسك عبر مجموعات من كوادر صغيرة من الموالين الأقوياء الذين يحتفظون بقوّتهم. قد تكمن ذروة المهارة العسكرية والبراعة الستراتيجية في تشكل جيش واسع يتمتع بالخبرة التكنولوجية والتقدّم النوعي، لكن مثل هذا الجيش لن يكون نافعاً في حالة المقاومة. إن معظم القوة العسكرية العراقية الجوفاء تتمثل في مئات الآلاف من الجنود الذين يؤدون استعراضاالاستعراضات بالبزّة العسكرية، ولا فائدة مباشرة من وجودهم سوى إبقائهم على قيد جداول الرواتب المدفوعة من الحكومة. كان عدد كبير من المؤسسات العسكرية العراقية ينتهج مذهباً هجومياً عدوانياً إلى غاية عام 1996، حين انشغل بالأمن الداخلي. أما التحدي الذي تبديه القوات العراقية فهو مؤسس في الغالب على أداء وحدات نخبوية. فالمقاومة في نطاق الدفاع الجوي، مبنيّة أصلاً على الأداء بعيد المدى لبطريات صواريخ سام. وكانت قدرة العراق على اختراق المجالين الجويين السعودي والأردني مبنية على فاعلية أسراب صغيرة من طائرات ميغ ـ 25. وبالرغم من أن الحرس الجمهوري كان يمثل صفوة القوات التقليدية المتبقية بيد النظام، تُرك مكشوفاً أمام طيران قوات التحالف عام 2003، وتشتت على مشارف بغداد. كانت القوة الحقيقية المناطقية المعوّل عليها في الدفاع هي المجموعات الملتفة حول المسؤولين التنفيذيين البعثيين، وهذه وحدات شديدة الولاء تعرف باسم «الفدائيين».

أنقل هنا عن قائد الفيلق الخامس الأميركي، الجنرال وليام واليس قوله بأنه وجد: «أن نظام المعركة لدى العدو هو شيء غير مفهوم ومبهم، وأنه لمن الأمور المشوشة أن نقاتل عدواً يبدو أن ليس لديه أي خطّة للدفاع».[3] لكن في الحقيقة أن نظام المعركة العراقي هذا كان معادلاً يتحدى الثقل النوعي والكمي الذي تتمتع به القوة الأميركية الساحقة. ووجدت القوة الأميركية نفسها في تماس مع حطام غير متجانس للقوات العراقية بعد أن تمكنت من تخطي خطوطها الأولى. فالقوات العراقية العارمة ظهرت وهي ضامرة مشلولة، ومكبلة بنقص الإمدادات، وينتشر فيها الفساد وقد أسيئت إدراتها. ومع ذلك، فقد كانت هناك أركان في نسق المعركة العراقية قد جرى صيانتها وتحديثها باستخدام معدّات جرى تهريبها، أو باستخدام الباحثين والعناصر المحلية من النخب.

واختصر العقيد كراودر الأمر بقوله: «لم يكن للعراق أن يبني جيشاً قوياً، لكنه تمكن من بناء وحدات صغيرة للدفاع الجوي، تضم مجموعات من 20 رجلاً، يمتازون بالذكاء، والقدرة على الابتكار. وقد قاتلونا خلال عقد من الزمان، في عمليات كر وفر، كانت تلك فصائل مقاتلة واجهتنا سواء خلال المواجهة العسكرية أو خلال مواجهة التمرّد بعد 2003».[4] هذا النسق المحتوي على 20 رجلاً، هو الذي سيواجه الولايات المتحدة، وهو الذي سيمثل التحدي الأكبر أمامها خلال القرن الحادي والعشرين.

إن اضمحلال القوة العسكرية العراقية، لم ينل من هذه الزمر أو الوحدات مثلما صار الأمر مع باقي القوات التقليدية. بل انقسمت إلى جماعات أصغر وأصغر، وهذا ما جعلها أشد بأساً وأعلى كفاءة، والشاهد على هذا التحوّل هي المقارنة بين الجيش العراقي ذي المليون مقاتل، وبين أداء عناصره الذين انخرطوا في التمرّد بعد عام 2003. لقد قتل في معارك 1991، من الجيش الأميركي 184 عنصراً، بينما قتل المتمرّدون 1300 أميركياً في العراق بين عام 2003 وحزيران 2005. وفي هذا التمرّد، كانت الولايات المتحدة في صراع مباشر مع آخر من تبقى من البعثيين الذين أطيح بهم عام 2003. لقد حدثت الانتقالة للعناصر البعثية المقاومة للولايات المتحدة، عبر الانتقال من الموجهة العسكرية، إلى حرب عصابات عبر أسلحة الدفاع الجوي، إلى حرب التمرّد بعد سقوط النظام البعثي.

التعريض بمواطن الضعف الأميركية

سعت المقاومة العراقية إلى استخدام وسائل تقليدية مرّة، وإلى استخدام وسائل حرب العصابات في مرّة أخرى. وتجنّبت في كثير من الأحيان استخدام الوسائل غير النمطية والغريبة عنها مثل الهجمات الألكترونية. لكنها كانت بالفعل وسائل غير نمطية، لأنها ركّزت تحديداً على مواطن الضعف بين صفوف القوات الأميركية.

ورغم أنها القوة الأعظم الباقية في عالم بدايات القرن الواحد والعشرين، أظهرت القوات الأميركية بعض مواطن الضعف والفجوات. وبعض هذه المواطن جرى الكتابة عنها في العشرات من التقارير والكتب التي تعرّضت لتاريخ المواجهة بين العراق والولايات المتحدة، وبصورة خاصة العمليات العسكرية الرئيسة التي حدثت بين 1991، و2003.

لكن هذه التحليلات كانت غالباً ما تميل إلى التركيز على النواحي التكتيكية أو التشغيلية

للقوات الأميركية. وعلى خلاف ذلك، فإن النظرة بعيدة المدى للصراع بين الولايات المتحدة والعراق، والممتد منذ عام 1991، وإلى 2005، يكشف كيف أن حزمة الأهداف (العسكرية ـ السياسية) قد تأثرت بالتكتيكات المتبعة على الأرض وأثرت فيها. وعلى سبيل المثال، فمن المستحيل الحكم على كفاءة تنفيذ عملية عاصفة الصحراء عام 1991، من دون أن نتعرّض لمسألة بقاء النظام البعثي في فترة ما بعد الحرب، والعقد اللاحق من السنوات، ما شكل فيها هذا النظام تحدياً للولايات المتحدة. وكذلك أيضاً، لا يمكن فهم السهولة التي جرت فيها عملية الاستيلاء على بغداد عام 2003، من دون أن نفهم سير المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والعراق منذ عام 1991. وأخيراً، فالأثر السياسي والعسكري لعملية حرية العراق يمكن أن يقيّم فقط على ضوء ما تلا تلك العملية من تمرّد اجتاح العراق. وبالأخذ بالحسبان سير المواجهة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة، نجد أن سؤآلاً مهماً تعاد إثارتُهُ: هل كان متاحاً للأداء العسكري الأميركي في العراق أن يكون أفضل مما ظهر عليه؟

على المستوى التقنيات العسكرية، فإن النظرة بعيدة المدى لسير العمليات العسكرية الأميركية في العراق تنبئنا بأنه لا يوجد نموذج محدد يجب اتباعه، ولا توجد وصفة معيّنة لمزج أداء هياكل القوى واستعمال التكنولوجيا. لا يوجد شيء من هذا القبيل يمكن أن يخدم الجيش الأميركي أفضل مما حصل على أرض الواقع في العراق (وهذا المفهوم يجب أن يؤخذ بالحسبان في المستقبل). ركزت التحليلات التي تصدّت لعملية حرية العراق على تبرير السرعة التي تمت بها عملية اختراق الداخل العراقي الذي يسيطر عليه نظام البعث، والسرعة التي حدثت بها عملية تشتيت الجيش العراقي، بررتها بأنها تعود إلى التفوق التكنولوجي والعسكري الساحق، والإيقاع العالي للعمليات العسكرية، والإحكام والدقة في التنفيذ. إن هذه الخواص كلها مكّنت القوات الأميركية من تجنب الخسائر الكبيرة، وأيضاً تظهر مدى الكفاءة التي وصلت اليها التشكيلات العسكرية المختلفة للجيش الأميركي. ومع ذلك فالتطوير يجب أن يتواصل بكل الأبعاد. والتفوق في التدريب وتطوير القابليات هذه أشبه بحافات النصل التي ينبغي شحذها باستمرار. فضلاً عن الاستثمار في الصيانة المستمرة. إن آلة الحرب المحكمة تحتاج بشكل متزايد إلى مستشعرات الكفاءة في كل الشبكات العاملة القادرة على تشخيص الأهداف الثابتة، أو تلك التي لا تبعث الإشارة، وفي الوقت نفسه تكون لها القدرة على تتبع الوحدات الصديقة في فضاء المعركة.

إن النظرة بعيدة المدى لسنوات المواجهة التي خاضتها القيادة المركزية الوسطى الأميركية

مع العراق، والتكيّف المتبادل لظروف ومتغيرات الصراع، تضع بين أيدينا استنتاجاً وهو أن «القدرة على التكيّف «وحدها من بين جميع الخواص العسكرية هي التي يجب أن تعتمد في مستقبل الأداء العسكري الأميركي. كان التوجه العراقي نحو اعتماد وسائل غير نمطية في آلة الحرب، هو الاستجابة المباشرة للتطوّر الهائل الذي شهدته القوة العسكرية الأميركية في أواسط التسعينيات. وبعد أن تأكد للعراق أن التطور التكنولوجي الكبير في الآلة العسكرية الغربية بعد الحرب الباردة هو أمر لا يجارى. ولدينا أهم درس نخرج به من المواجهة الأميركية طويلة الأمد في العراق، وهي أن التكنولوجيا مطلوبة وضرورية للقوة العظمى، لكنها ليست كافية وغير حاسمة لخلق القوة الأعظم في القرن الحادي والعشرين.

وليس كافياً الاستعداد للانتقال من القتال الآلي الذي تمت به مواجهة العراق عام 1991، إلى قتال الإرهاب الذي تمثل في العراق وتبلور عام 2005. وبدلاً من ذلك، هناك حاجة حقيقية لحيازة «الهيمنة في كامل أطيافها»، وتعني القدرة على إيجاد مؤثرات عسكرية حاسمة في مختلف ظروف القتال والمواجهة. فضلاً عن القدرة على ملاحقة عدو لديه قابلية عالية على التكيّف.

والخطوة الأولى على هذا الطريق تأتي عبر الاعتراف بأن الولايات المتحدة لم تنتصر في كل معركة من معارك المواجهة الطويلة مع العراق التي امتدّت لخمسة عشر عاماً، ولن تتمكن من الانتصار في أي التحام تكتيكي في المستقبل. ما هو متاح للولايات المتحدة فقط هو أن تتعلم من أخطائها بأسرع مما سيفعل أعداؤها.

وعلى العموم، لن يكون متاحاً للولايات المتحدة أن تختار نوعية الأعداء الذين ستواجههم، ولن تتمكن من تحديد المدّة الزمنية التي ستستغرقها هذه المواجهة. حتى لو كانت ستخوض هذه المواجهة بطريقة استباقية. لقد كان هدف خوض الحرب ببراعة، وباقتصاد في الموارد، وباستخدام الوحدات الخفيفة، وترك أقل قدر ممكن من الدمار، كان هدفاً يجهر به دائماً، لكنه ليس متاحاً دائماً. وعلى سبيل المثال، حين تمكنت عملية حرية العراق من الاستيلاء على العاصمة العراقية بعدد قليل وغير مسبوق من حجم القوات المشاركة. وعبر استخدام عمليات ذات ايقاع سريع لتعطيل عدد من خطط النظام للدفاع عن المدينة، تبيّن فيما بعد أن الحاجة لبناء الدولة في العراق انما يتطلّب وجود نوع آخر تماماً من القوات التي تنتشر على الأرض.

كانت قدرة التشكيلات الأميركية على الاستفادة من التجربة، هي قدرة متفوقة بشكل واضح في المواجهات السريعة، والمكثفة. بينما كانت ردّة فعل العراقيين تأتي دائماً كسولة. لكن في المواجهات طويلة الأمد، كالتي شهدتها منطقة حظر الطيران قبل 2003، أو المواجهات مع التمرّد بعد عام 2003، أثبت العراقيون أنهم أفضل بكثير في الاستفادة من الأخطاء والتعلّم على المستوى الستراتيجي، أو على مستوى التشغيل والتنفيذ.

لكن هل هذا يعني أن على الولايات المتحدة أن تقصر معارك جيشها على الهجمات السريعة والخاطفة، وتترك الآخرين يهيئون أنفسهم؟ على النقيض من هذا، فإن الحرب في العراق تثبت لنا أن ليس كل الحروب ممكن أن تكون قصيرة وخاطفة. فبعضها سيستغرق سنوات، وحروب أخرى ستستغرق عقوداً من السنين. ليس هناك آخرون راغبين بإعادة بناء الدول. وقد تظهر هنا أو هناك مقاومة عنيدة للوجود العسكري الأميركي، لأن المقاومة ستكون في جوهرها أسهل في التنفيذ من مجرّد الجلوس واستنشاق روائحها. يعبّر عن هذا المعنى توم دونلي (Donelly)، بقوله: «صحيح أن عملية حرية العراق كانت بحاجة إلى أداء «عدّاء»، لكن العمليات الأخرى التي تستهدف إخماد المقاومة تحتاج إلى أداء «عدّائي ماراثون»، (مثل عمليات فرض منطقة حظر الطيران، أو عمليات الحصار البحري، أو عمليات بناء الدولة بعد الحرب). وإلى قوات أكبر، يمكنها أن تنتشر لوقت أطول».[5] وبناء على رأي دونلي هذا، فإن الحاجة إلى بناء جيش أميركي أكبر ستكون موجودة، طالما كان هناك في المستقبل خطط للاسهام في بناء الأمم وتشكيل الدول. وحين نقول؛ «الحجم الصحيح للقوة»، فهذا يعني قوة عسكرية أضخم مما موجود الآن. وهي ستكون أكبر حتماً في قابليتها على التكيّف، أفضل من قوة أصغر ليس لها القدرة على الالتزام طويل الأمد. مثل هذه القوة بإمكانها أن تتجنب التكتيكات غير النمطية التي تنتظر الولايات المتحدة.

الاستخبارات والتكيّف

صفحات كثيرة من شواهد ضعف الولايات المتحدة، وبطئها في التكيف انما حصل بسبب محدودية فهمها للعدو. وكذلك محدودية استيعاب البيئة التي تجري فيها المواجهة. وهذا يعني ـ بعبارة أخرى ـ ضعفاً في فضاء الاستخبارات. ان النقص في المعلومات الاستخبارية، وعدم وصولها في الوقت المناسب، قد تسبب في الحد من الخيارات الستراتيجية والتكتيكية التي يتحكم بها صنّاع القرار السياسيون والعسكريون على حد سواء. حدث هذا الأمر طوال

زمن المواجهة مع العراق.

فعلى المستوى الستراتيجي، لم تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على تقييم دقيق للرأي العام العراقي. كما لم تتمكن من الحصول على مفاتيح ديناميكيات العمل الداخلي للنظام أو معرفة نواياه. صحيح أن التقديرات المخابراتية عن العراق كانت في معظم الأحيان صائبة، لكن صنّاع القرار كانوا دائماً ما يتركون بلا معلومات تؤكد لديهم صحّة هذه التقديرات المخابراتية. ونتيجة لذلك، كانت القدرات العراقية نادراً ما تحظى بتقييم واقعي من الجانب الأميركي، وبالأخص فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والتحركات العراقية الستراتيجية.

وفي ختام خمسة عشر عاماً من المحاولة والخطأ، مازالت الولايات المتحدة غير متيقنة من أفضل طريقة لربح عقول العراقيين وقلوبهم، وكذلك غير متيقنة من الطريقة الأفضل للعثور على المقاومة العراقية واخمادها أو قتلها. لقد خمّن المحللون الأميركيون فقط المقدار اللازم من القوة لصدم العراقيين وترويعهم، وفيما بعد حاولوا أن يربحوا قلوبهم وعقولهم. ان المستوى غير المكتمل من معلومات الخبرة التي جرى جمعها من قبل الولايات المتحدة، استغرقت خمسة عشر عاماً من المراقبة لتطويرها. أمّا الحرب القادمة فيمكن أن تبرز في وجه الولايات المتحدة دون سابق إنذار. وفي مسرح جديد وغير ناضج وغير مهيأ للعمليات أمام جيش الولايات المتحدة الأميركية.

وعلى صعيد العمليات والتكتيكات المستخدمة فيها، نجد أن الدوائر الاستخبارية الأميركية قد انخرطت في معارك التضاد الاستخباري، وفي عمليات ديناميكية واسعة مع نظرائهم العراقيين. وفي الحقيقة، ففي هذا المجال بالذات، كان التصادم العراقي الأميركي قد مضى بعيداً اكثر من اي مجال آخر. لم تكن الولايات المتحدة قادرة دائماً على أن تقدم عنصر المباغتة في النواحي الستراتيجية، ولا في النواحي التكتيكية. وفي حالات محددة، كانت الولايات المتحدة تتمكن من فرض هيمنتها على نطاق المعلوماتية. وعلى مستوى التأكد التام، كان القادة الأميركيون يعلمون أكثر من نظرائهم العراقيين، وبالأخص فيما يتعلّق بعدم النزاهة وفقدان الدقّة في نظام التقارير المرفوعة ضمن الجانب العراقي. وبين حين وآخر، كانت الولايات المتحدة تعمد إلى تسريب معلومات تتعلق بأماكن تواجد أفراد من القيادة العراقية، أو مواقع الموجودات العسكرية المهمة، بما يسمح لها بتحقيق أهداف معيّنة. لكن عندما تنطلق عمليات المواجهة، يبرز بشكل واضح النقص في المعلومات. وتصبح عملية تقييم مدى تأثير هذه العمليات صعبة للغاية. كانت محدودية المعلومات الاستخبارية، هي عنق الزجاجة

الذي يتوجب على الآلة العسكرية الأميركية أن تمرّ عبره، وهو ما يؤدي إلى إضعاف خيارات صناع القرار، والتأثير سلباً على مصداقية القوات الأميركية في تحقيق الأهداف.

إن الأخطاء في المجال الاستخباري، تعني ضمناً استحالة تنفيذ الهيمنة السايكولوجية على العدو التي يسعى إلى تحقيقيها المتحاربون في الحروب. هذه الهيمنة التي ثبت أنها أساسية لخوض أي صراع ناجح. وبالرغم من تفوّقها المعلن، فإن القوات الأميركية نادراً ما لجأت إلى استخدام عنصر «الصدمة والترويع»، أو «الهمينة السريعة» التي سبق أن سعت إلى توجيهها. ان الثقل الحقيقي للنظام البعثي، انما يتمثل في أهداف متحركة، لم يكن متاحاً تحديد مكانها إلا في مراحل متأخرة من الصراع. أو أنها لم يجر تشخيصها بالدقة الكافية كي تستهدف. كانت الضربات القاهرة التي توجهها الطائرات الأميركية عادة ما تنتهي إلى تهديم مباني فارغة. أما الضربات التي أريد لها أن تكون حاسمة، فقد استهدفت بغداد على اعتبار خاطئ بأنها هي مركز ثقل النظام. بينما يكمن الثقل الحقيقي للنظام في أدواته الحقيقية وأماكن صناعة القنابل، ومصادر الأموال، بالإضافة عقول وقلوب السكّان من العرب السنّة. وفي الوقت الذي تمكنت فيه القوات الأميركية من تمريغ رأس صدّام في التراب والقبض عليه، في ذلك الوقت لم يعد صدام يمثل مركز ثقل النظام.

الاستخدام الأمثل للقوة العسكرية الأميركية

واحد من أهم الدروس التي أفرزها الصراع الأميركي مع النظام البعثي في العراق، هي أنّ الولايات المتحدة قد تكون هي القوة الأعظم في العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين، إلّا أنها مازالت بعيدة جداً عن أن تكون هي القوة التي لا تقهر أبداً.

لقدى جرى بناء خرافة خطرة حول الجيش الأميركي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أنه هو الجيش الذي لا يقهر. وهو ما نشر توقعات غير واقعية عن القدرات التي يمتلكها البنتاغون. فعلى صعيد الدفاع عن الولايات المتحدة، فإن هذا الادعاء لم يظهر بالمظهر الخاطئ قدر ما حدث في 11 أيلول، حيث تعرّض أرقى نظام للدفاع الجوي في العالم إلى المباغتة الحقيرة من قبل عدو بالغ المكر. في العراق، كانت إمكان تعرّض الجيش الأميركي إلى الإلتفاف والمباغتة عملية أكثر وضوحاً. كان الاتجاه نحو تبلور حرب الاستنزاف واضحاً خلال فترة فرض منطقة حظر الطيران، وذات الشيء حصل في التمرّد الذي اندلع بعد حرب عام 2003. وهو ما مثل دليلاً قاطعاً على غياب القدرة الأميركية على ترويع العدو وصدمته.

والنتيجة كانت على شكل دورات من اللاجدوى في الانتشار العسكري، وحتى كان هناك انسحاب جزئي. اذا كانت القوات الأميركية لا تقهر، وفي الوقت نفسه فإنها تشترط ظروفاً معينة من أجل النجاح في مهامها، فهذا يعني أنها يجب أن يجري استخدامها وتوظيفها وفقاً لانتقائية عالية في الأهداف. ويجب أبداً الّا تستخدم في عمليات عسكرية جوفاء أو ترقيعية، وخاصة تلك التي ليس لديها ما يكفي من الفرص لتحقيق الأهداف المرسومة سياسياً.

وحتى لو كانت هذه العمليات لا تتطلب التضحية بالدماء، أو بالأموال الضخمة. فإن قوة الردع التي يمتلكها الجيش الأميركي ستتراجع كلما اشترك في عمليات عسكرية لا تؤدي إلى نتائج سياسية واضحة المعالم. لقد انمحق التهديد العراقي للسعوية عام 1991، بعد أن انتقل العراق (وهذه خاضعة للجدل) إلى وضع لم يعد يهدد فيه المصالح الأميركية. ومن هذا النقطة وصعوداً، فإن الحسابات الواقعية للمصالح القومية الأميركية قد زادت من تعقيد قدرات البيت الأبيض على تنفيذ عمليات عسكرية في العراق خلال التسعينيات. أن التفاوت بين الأهداف المحدودة لواشنطن في العراق، وبين محاولات النظام البعثي البقاء عبر حرب داخلية، جعلت القوات الأميركية في حالة متأصلة من الموقف السلبي. وقللت من قدرات الولايات المتحدة على تشكيل خطر على النظام العراقي، أو التأثير بقوة عليه وتوجيه ضربة حاسمة، حتى عندما ظهر العدو وهو عاقد العزم على خوض التحدي.

وكما حصل الأمر في عام1991، حين ميّز كبار القادة العسكريين الأميركيين أن الإعاقة الرئيسية للقرار العسكري بشأن العراق لا يكمن في قدرة نظام بغداد على الدفاع عن نفسه، إنما في خشية السياسيين الأميركيين وصانعي القرار العسكري من التورّط في التزامات لاحقة. ووقتها، كان صنّاع القرار العسكريون أكثر في تحوطاتهم من السياسيين الأميركيين.

وبعد أن فشلت الولايات المتحدة في خلع نظام صدام عام 1991، فقد استنتجت القيادة البعثية بصورة صحيحة، أنها يمكن أن تبقى إلى الأبد عبر عمليات الغش والتخفي التي كانت تمارسها خلال التسعينيات. لكن لماذا حدث هذا؟ حدث ببساطة لأن الولايات المتحدة فشلت في تطوير موثوقيتها سياسياً وتقنياً لأجل قهر قوة إقليمية تجاهر بمقاومتها للولايات المتحدة.

وعلى الصعيد السياسي، كان من الواضح منذ اللحظة التي جرى فيها تحرير الكويت وإلى غاية أواخر عام 2002، إنه لا توجد هناك أي إدارةأميركية راغبة في نشر قوات برية من أجل الاطاحة بنظام صدّام حسين. أمّا باقي العقوبات العسكرية فقد انعكست بالقليل فقط من

الأذى على النظام. ولم تتمكن من لعب دور المثبط للمقاومة التي أبداها النظام. وخلال عهد إدارة الرئيس بوش الأب، بدأت دورة الضربات المحدودة وعمليات القصف المتقطعة بين حين وآخر. اما في عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون، فقد كانت الضربات أكثر في تكرارها، لكنها لم تؤمن أي هيمنة لأنها تركت أثراً قليلاً فقط على النظام. فقط خلال عملية ثعلب الصحراء *، التي ركزت جزئياً على أهداف تتعلق بالنظام نفسه. وفيها تمكنت القوات الأميركية من اعطاء صدّام جرعة من الصدمة. ومع هذا، لم تصدر عن النظام أي إشارات تكشف أنه ينوي التراجع عن مقاومته وإلى غاية نهاية عام 2002.

وحتى في تلك المرحلة، كان صدام ينتوي تدشين عهد جيد من صفحات الغش والتراجع. وكان يعتمد على الأميركيين ان يصمدوا أكثر، وان يواصلوا إحجامهم عن خوض معركة شاملة. ما قد يقدمون عليه، لن يكون سوى نسخة أكبر بقليل من عملية ثعلب الصحراء. هنا نحن إزاء نظام تمادى في ثقته بنفسه ـ أو قد غرق في ثقته المفرطة بنفسه ـ وفي ثقته بقدراته على تحييد القوة الأميركية، وأنها لن تتمكن في النهاية من كسر عصا مقاومته.

هل كان يتعيّن على الصراع بين نظام صدّام والولايات المتحدة أن يتمدد ويتطور بهذا الشكل؟ لقد استغرق الأمر أكثر من عقد من الزمان حتى تتأكد الولايات المتحدة أنها يجب أن تطلق حملة لازاحة صدّام بالقوّة، وأن تحتل العراق بأكمله. واعتباراً من آب 1990، أصبح خيار المساهمة الخفية في تغيير النظام عبر انقلاب أو انتفاضة شعبية خياراً معتمداً لدى الإدارة الأميركية. لكنه لم يرفق أبداً بمبادرة كافية أو قبول لمستوى معيّن من المخاطرة المصاحبة لهذا الخيار. وهو الأمر الذي ترك عملية الاحتواء العسكري هي الخيار الوحيد المتاح أمام القوات الأميركية في صراعها الممتد مع العراق.

لقد كانت هناك لحظات حاسمة مرت على الإدارة الأميركية في صراعها مع النظام الحاكم في العراق. وكانت لحظة غزو صدّام للكويت بالتأكيد واحدة من أهم تلك اللحظات، وكان القرار اللاحق بالحرب في كانون الثاني1991، أيضاً من بين تلك اللحظات. وكان القرار بعدم استكمال الطريق إلى بغداد في آذار 1991 أيضاً لظة مهمة وقدرية أخرى. وكانت هناك لحظة أقل وضوحاً، حين جرى اعتماد المواجهة المسلحة وعسكرة الصراع مع العراق. جرى هذا في أواخر عام 1992، ومطلع عام 1993. أما البحث عن أسلحة الدمار الشامل فقد جرت

* عملية ثعلب الصحراء، 16 ـ 19 كانون الأول 1998. المترجم

إعادة تنشطه مع انشقاق حسين كامل وهربه من العراق في عام 1995. اما عام 1998، فهو عام مصيري. حيث توصلت خلاله إدارة الرئيس كلينتون إلى قناعة بأن صدّام لن يتوقف عن التسبب في الأزمات للمنطقة، وربما كان هذا الاستنتاج متأخراً بعض الشيء. وأخيراً، في عام 2001، انتهى مصير صدّام بأحداث 11 أيلول، التي كانت من بين نتائجها أن رجّحت رأي الذين يدفعون باتجاه إزاحته عن السلطة بالقوّة. وبشكل ما، وإلى غاية عام 2001، كانت الإدارة الأميركية تتبنى مقاربة للشأن العراقي خلاصتها (لننتظر ونرى ما سيحدث)، وكانت تعقد الأمل تلو الأمل أن صدام قد يسقط نتيجة المرض، أو نتيجة تغيير داخلي، أو ان يقرر التخفيف من حدّة مقاومته من تلقاء نفسه. لكن هل كانت هناك مقاربات أخرى متوفرة؟

العراق والردع

حسمت السنوات الخمس عشرة الماضية بشكل نهائي مساوئ كلا الخيارين ومحاسنهما، إما الاحتواء العسكري للعراق، أو تغيير النظام. وليس أي من الخيارين سهلاً أو بلا كلفة. وقد يجادل بعضهم بالقول إن صدام كان يشكل خطراً على جيرانه. ويجب احتواؤه عسكرياً إلى غاية أن يرتدع أو أن يزول من الخريطة تماماً. إن هناك بعض الخصائص التي تمتاز بها هذه الأطروحة. انها ستكون أطروحة مخادعة، لأنها بالأصل لن تتمكن من تقدير كلفة ممارسة ستراتيجية الاحتواء على المدى الطويل. لا يمكن أن نعادل عالم ما بعد الحرب الباردة بالعالم أثناء الحرب الباردة. وسنجد أن عملية احتواء العراق، لا تشتمل على ذات الأهداف التي كانت ترافق عملية الاحتواء طويل الأمد للكتلة الشيوعية. وكذلك فإن الجهود المستقبلية للاحتواء الذي ستمارسه الولايات المتحدة لا يشبه ممارسة الاحتواء خلال مراحل الحرب الباردة.

وعلى النقيض من هذا، نجد أن عملية احتواء خصم عنيد ومخادع مثل العراق، إنما تتطلب استثمار الكثير من رأس المال السياسي والاقتصادي والعسكري لأجل تحقيقها. وحتى مع توفر هذه الشروط، يبدو أن احتواء العراق سينهار بمرور الزمن بطريقة غير مسيطر عليها. ومع سوء القراءة هذا للأحداث، يتحتم علينا أن نستنتج الآتي: كان يتوجب على الولايات المتحدة إما أن تستكمل الطريق إلى بغداد، حين كان الأمر متاحاً. أو أن تطوّر وسائل فعالة لخلع صدّام باستخدام الأدوات الخفية خلال السنوات التي تلت عام 1991.

أمّا البديل، وهو إطلاق عملية عسكرية كبيرة لتغيير النظام في العراق، بعد سنوات طويلة من غزوه للكويت، لن يقيّم إلّا بوصفه تناقضاً واضحاً. إذ لم يكن هناك فعل واحد من أفعال

النظام في ممانعته تجاه الولايات المتحدة ليبرر الغزو واحتلال بلد بأكمله. ولأن هذه الحقيقة كانت معروفة عند إدارتي الرئيسين بوش الأب، وبيل كلينتون، فقد كانا يشعران بعدم إمكان التلويح بغزو للعراق، ويستشرفان تأثر موثوقيتهما السياسية فيما لو أقدما على هذه الخطوة. هذه هي الطريقة الخاطئة لمقاربة الحسابات الستراتيجية فيما يتعلق بالمواجهة بين النظام البعثي والولايات المتحدة.

إن شحة الدوافع للموثوقية السياسية، ستبقى تمثل عامل الضعف الأهم في الستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة، تنظر إلى العالم من خلال التهديدات المباشرة لمصالحها القومية الضيقة فقط، أو النظر إلى الأنظمة من مثال نظام حكومة صدام حسين البعثية، على أنّها تشكل تهديداً لهيمنة القوة الأميركية في العالم. وحين وزّع صدّام كتاب (سقوط طائرة البلاك هوك) على ضبّاطه الكبار، فإنه كان يعني أن مقاومة الأميركيين في أي زاوية من زوايا هذا العالم (وفي هذه الحالة كانت الصومال) فإنها تعني تنشيطاً لمقاومتهم في كل أنحاء العالم الأخرى.

واليوم، نجد أن أساليب العراق في مقاومة الولايات المتحدة والتكتيكات التي استخدمها في سنوات صراعه معها، قد جرى تكريسها في كراسات بيد المنظمات الإرهابية الإسلامية، التي تأمل أن تقاتل الولايات المتحدة في ميدان آخر. اليوم، وفي عالم القطب الواحد لا يجب النظر إلى مقارعة الولايات المتحدة في أي مكان من العالم على أنها ظاهرة منفردة، إنما على أساس تشخيصها على أنها مرض مُعْدٍ قد ينتقل عبر العالم.

لقد أبدت القوات الأميركية عزيمة راسخة ولا تتراجع خلال السنوات الطويلة من الصراع مع العراق. وهذه خاصية يجب ان تتصف بها القوة العالمية المهيمنة. ومع ذلك، يتوجب على أي إمبراطورية معاصرة في الزمن الحالي أن تبدي عناصر أخرى في الوقت نفسه، ومنها البصيرة الثاقبة، والمرونة، فيما لو كانت ترغب في تصدير قوتها على أنها قوة عالمية لفعل الخير. لقد حاول سجل البنتاغون أن يصدّر للعالم صورة عن القوة الأميركية بأنها قوة عسكرية لا تقهر، وخاصة بعد عملية عاصفة الصحراء عام 1991. لكن، لو كانت الولايات المتحدة ستتحرك نحو العالم عبر تبنّي ستراتيجية تغيير الانظمة، واستباق التهديدات التي من المحتمل أن تواجهها، ينبغي عليها ان تقبل بفكرة أن شجاعة قواتها المسلحة ستكون محل نظر، وتحت الاختبار من قبل إحدى هذه الدول. ووجب أن ينظر إلى هذه العمليات العسكرية بوصفها مثالاً لردع، اذا كان الهدف منها تعزيز فاعلية الردع لدى القوة العسكرية الأميركية.

لقد قدمت الحرب الأميركية في العراق إطلالة عن كثب لإعادة النظر في المبدأ الذي يقول إن هذه المواجهات الاستباقية المثالية يجب أن تكرر، وأن تُتخذ نموذجاً يحتذى به للتعامل. وبتعبير عسكري وتقني، فإن على الولايات المتحدة أن تدخل إلى المواجهات وهي متزودة بفهم أعمق لمواطن الثقل للدول المقابلة لها أو للجماعات التي تشتبك معها. ويتحتم أن تتكامل العمليات العسكرية مع سلسلة أوسع من عمليات الضغط التي تتضمن كل وسائل القوة القومية، ابتداء من العمل المخابراتي، مروراً بالدبلماسية ووصولاً إلى المجال الاقتصادي. وفي الحالة الراهنة لعملية حرية العراق، فإن من شأن هذا التوازن بين السياسات العسكرية والسياسية أن تؤمن عملية شنّ الهجوم على بغداد في أجواء الحرب. وفي الوقت نفسه، تعمل على تحييد المجتمع السنّي العربي في العراق باعتباره مصدراً من مصادر المقاومة. أما النظرة الأميركية الأبعد والأكثر تحسباً واستباقاً لحماية المصالح القومية، فيجب ألّا تكون وصفة جاهزة لحرب أبدية لا نهاية لها، مثلما هو الحال في المواجهات الاستباقية النموذجية. بل يتوجب أن تتكامل مثل هذه النظرة مع باقي وسائل القوة القومية الأميركية، التي يجب اختيارها بعناية، ويجب تنفيذها بكفاءة وفاعلية.

ـ انتهى الكتاب ـ

هوامش الجزء الأول

الفصل الأول

1. Joyc Battle, ed., Shaking Hands with Saddam Hussein: The U.S. Tilts toward Iraq, 1980 ـ 1984 (National Security Archive, 2004), http://www.gwu.edu/ ـ nsarchive/NSAEBB82/.
2. Ibid

* تعرّض شلومو آرغوف إلى محاولة اغتيال في لندن في 3 حزيران 1982، لكنها لم تؤدِّ إلى مقتله. وشارك في العملية ثلاثة أشخاص أشارت المصادر البريطانية إلى أنهم ينتمون إلى جماعة(أبو نضال/صبري البنّا)، وهو مؤسس الجماعة الفلسطينية المعروفة باسم: (حركة فتح ـ المجلس الثوري). وعلى إثر محاولة الاغتيال هذه أطلقت إسرائيل احتلالها لجنوب لبنان. المترجم

3. Douglas Borer, «Inverse Engagement: Lessons from US ـ Iraq Relations.1982 ـ 1990, » Parameters (Summer 2003), 54 ـ 55.

* وقع الهجوم الكيمياوي الشهير على بلدة حلبجة في 16 آذار 1988، لكن الكاتب هنا يخلط بين الهجومات التي عُرفت بعمليات (الأنفال)، التي حدثت لاحقاً من هجوم حلبجة، وكذلك استخدم فيها صدّام الأسلحة الكيمياوية، لكن من تلك المحمولة بقذائف المدفعية. أما ضرب حلبجة فقد تم عبر استخدام الطائرات. المترجم

4. Brain G. Shellum, Defense Intelligece Crisis Response Procedures and the Gulf War (2002), http://www.dia.mil/History.Histories/response.html, 9 ـ 11.
5. Anthony H Cordesman. Kuwait: Recovery and Security after the Gulf War (Boulder, Col :Westview, 1997), 66.

6. Bob Woodward, The Commanders (New York:Simon & Schuster.1991), 184 ـ 86.
7. U.S. Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, Final report to the Congress (Washington. D.C; US Department of Defense, 1992), 46.
8. Bob Woodward, The Commanders, 195.
9. Shellum, Defense Intelligece Crisis, 10.
10. Bob Woodward, The Commanders, 197.
11. Bruce Jentleson, With Friends Like These :Regan, Bush, and Sddam, 1982 ـ 90 (New York :Norton, 1994), 139.
12. Quted in Woodward, Commanders, 184 ـ 86.
13. U.S. Department of Defense, Conducting of Thr Parisian Gulf War, 42.
14. Kenneth Pollak. Arabs at War: Millitary Effectiveness, 1948 ـ 1991 (London: University of Nebraska Press, 2002), 236 ـ 38.

* مبدأ كارتر، هو عقيدة سياسية أعلن عنها الرئيس الأميركي جيمي كارتر في خطاب حالة الاتحاد في 23 كانون الثاني1980. وفيه شرح ستراتيجية أميركا فيما يتعلق بمنطقة الخليج وحماية مصالح الولايات المتحدة طويلة الأمد في هذا الجزء من العالم. المترجم

15. Quoted in Woodward, The Commanders, 211. All oil production are reserves figures are from from U.S. Energy Adminstration website. http://www.eia.doe.gov/emeu/international/petrolu.htm#IntlProduction.
16. U.S.Department of Defense, Conducting of Thr Parisian Gulf War, 42.
17. Woodward, Commanders, 211.
18. Ibid, 246.
19. Ibid, 211.
20. U.S.Department of Defense, Conducting of Thr Parisian Gulf War, 58.

21. Woodward, Commanders, 331.
22. Ibid, 225, 247.
23. Suzana Gehri, Richard Reynolds, and Edward Mann. Interview with Buster Glosson (Part One) (Maxwell, Ala:AFHRA.1991).23.
24. Perry D.Jamieson, Lucrative Targets; The U.S. Air Force in the Kuwaiti Theater of Operations (Washington DC; Air Force History Support Office, 2001), 2.
25. U.S. Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 89.
26. Jamieson, Lucrative Targets, 2.
27. Suzana Gehri, Richard Reynolds, and Edward Mann. Interview with Buster Glosson (Part One) (Maxwell, Ala:AFHRA.1991).19.
28. Charles Horner, «What We Should Have Learned from Desert Storm, but Did'nt», Air Force Magazine (1996): 2.

* ثغرة فولدا (FuldaGap)؛ هي منطقة داخل ألمانيا، تقع على الحدود السابقة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية. كانت تخضع لمراقبة حثيثة من قبل قوات الحلفين المتقابلين، حلف وارشو وحلف شمال الأطلسي. وكان المعسكران يعتقدان بأن أي هجوم بري نحو الآخر لا بد أن يمر برّاً عبر عنق الزجاجة هذا. ولذلك فقد مثلت ثغرة فولدا نقطة ضعف للجانبين. المترجم

29. Tom Clancy, In to thr Storm: A study in the Command (New York: Puntam, 1997), 190.
30. Jamieson, Lucrative Targets, 33.
31. Michael W. Boardman, Leashng the Hydra: Control of Joint Intelligence Architectures (Naval War College, 1997), 5.
32. Robert Estvanik. Intelligence and the Commanders: Desert SheildL/ Desert Storme case study (Naval War College, 1992), 30.

33. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 388.

34. Ibid, 388.

35. Suzana Gehri, Richard Reynolds, and Edward Mann. Interview with Buster Glosson (Part One) (Maxwell, Ala: AFHRA.1991).18.

36. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 257. Also see Coy Cross. The Dragon Lady Meets The Chalenge: The U - 2, in Desert storm (Washington D.C: US; Department of Defense, 1991), 2.

37. John Stewart, Operation Desert Storm; The Millitary Intelligence Story. (Washington D.C: US; Department of Defense, 1991), 38.

38. Ibid, 4.

39. Ibid, 28.

40. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 652.

41. Stewart, Operation Desert Storm, 28.

42. Ibid, 30.

43. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 304. Also see Clancy, Into the storm, 8.

44. Shellum, Defense Intelligece Crisis, 9 - 11.

45. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 383.

46. IISS, The Millitary Balance 1990 - 1991(London: Oxford University Press.1990), 35 - 36.

47. Pollack, Arabs at War.149 - 267, with special focous on pp, 208 - 9.

48. Ibod, 192, 203, 206.

49. Gulf War Airpower Study.vol.1, Plannong and Command and Control(Washington, D.C:U.S.Government 1993), 73.

50. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 306.
51. Ibid, 307. Also see Pollack, Arabs at War, 206.
52. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 115, 257. Also see Marvin Pokrant, Desert Storm at Sea: What the Navy Really Did(Westport, Conn.: Greenwood, 1999), 36.
53. Anthony H.Cordsman and Abraham R, Wagner.The Lessons of Modern War, vil.1, The Iran ـ Iraq War (Boulder, Col:Westview, 1990), 414. Cordsman remarks on Iraq's use of remote ـ piloted vehicles in 1988 but concedes that they suffered from sensor and datalink problems.
54. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 54.
55. Stewart, Operation Desert Storm, 31.
56. Tom Cooper, Interview by Michael Knights, 2004.
57. Battle, Shaking Hands with Saddam Hussein.
58. Pollack, Arabs at War.206 ـ 7.5
59. William Andrews, Airpower against any Army: CENTAF's Duel with the Republican Guard(Air University, 1995), 3.
60. Ibid., 3.
61. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 48.
62. Tom Cooper and Farhad Bishop, Iran ـ Iraq War in the Air.1980 ـ 88 (Atglen: Schiffer, 2003), 273, 287.
63. Jamieson, Lucerative Tragets, 11 ـ 12.

* تُعرف هذه المراكز ضمن سياقات الجيش العراقي باسم كتائب الإنذار والسيطرة. المترجم

64. Tom Cooper and Farhad Bishop, Iran ـ Iraq War in the Air, 280 ـ 81.

65. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 51.

66. Tom Cooper, Interview by Michael Knights.

67. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 51.

68. Cooper and Bishop, Iran - Iraq War, 244, Also see Cordesman and Wagner, Lessons:Iran - Iraq War, 417.

69. Chris Bowie, Robert Haffa, and Robert Mullins, Future War:What Trends in America's Post - Cold War Millitary Conflict Tell Us about Early 21st Century Warfare (Washington, D.C:Northrop Grumman Analysis Center, 2003)Andrew Krepinevich, Barry Watt, and Robert Work, Meeting the Anti - Access and Area - Denial Challenge(Washington, D.C.:Center for strategic and Budgetary Assessment, 2003).

70. Cooper and Bishop, Iran - Iraq War, 285 - 86.

71. U.S.Defense Intelligence Agency. Point paper on DBA: Day six - Operator's Ooutlook(Washington, D.C, Defense Intelligabce Agecny, 1991).

72. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 55.

73. William Rosenue, Special Operation Forces and Elusive Enemy Ground Targets:Lessons from Veitnam and Gulf War(Santa Monica Calif:RAND 2001)30 - 33, 41.

74. Micheal Eisenstade, Iranian Military Poer, Capablities and Intentions, (Washington.D.C:Washington Inistitute for Near East Policy, 1990), 44.

75. Jentleson, With Friends Like These, 155.

76. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 52.

77. William Arkin, «Cheney's Private Scud War», Star and Strip, p.15. Oct 23, 2000.

78. Barry Jamison and Rich Davis, Interview with General Charles A.Horner ed.Oral Hitory Interview (Maxwell, Ala.AFHRA, 1992), 42. Also see Suzaan Gehri and Richard Reynolds, Interview with General Horner, ed Desert Story(Maxwell, Ala: AFHRA, 1991), 56 - 60.

79. Quoted in Tim Replay, «Scud Hunting»; Counter - Force Operations against Theater Ballistic Missiles (Center of Defense and International Security Studies, 1996), http://www.cdiss.org/scednt3.htm, 3.

80. Woodward, Commanders, 231.

81. Qouted from an assessment by Col.Wallace Franz in Andrew, Airpower against an Army, 3.

82. Stewart, Operation Desert Storm, 31.

83. Bob Woodward, Veil:The Secret Wars of The CIA, 1980 - 87.(New York, Simon & Schuster, 1988), 556.

84. Pollack, Arabs at War, 211 - 12.

85. Cordesmann and Wagner, Lessons, Iran - Iraq War, 414.

86. Woodward, Commanders, 231.

87. Clancy, Into The Storm, 7.

الفصل الثاني

1. Suzana Gehri, Richard Reynolds, and Edward Mann. Interview with Buster Glosson(Part One)(Maxwell, Ala:AFHRA.1991).53.
2. Diana T.Putney, «From Instant Thunder to Desert Storm:Developing the Gulf War Air Campaign's Phases», Air Power History 41, no.3(1994):42.
3. Jamison & Davis, Charles Horner, 62.
4. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 119.
5. Clancy, Into the Storm, 92.
6. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 291.
7. James R. Locher, «Taking Stock of Goldwater Nicholls,» Joint Forces Quarterly (Autumn 1996):12.
8. Gehri & Reynolds, Charles A.Horner, 66.
9. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 421.
10. Gulf War Airpower Study, 421.
11. Iraqi Ground Forces.(U.S.Deparment of Defense.Washington, DC, 1991), p.35.
12. Trevor Dupuy, «Combat Data and the 3:1 Rule» International Security 14, no 1(1989); Joshua Epstein, Force Reduction; A Daynamic Assessment (Washington, DC: Brooking Institute, 1990); John Mearsheimer, «Assessing the Conventional Security» 13. no, 4 (1989).

13. U.S.Department of Defense, Conduct of the Parsian Gulf War, 18.
14. Ibid., 114.
15. Ibid., 134.
16. Ibid., 277.
17. Ibid., 8.
18. Diane T, Putney, Telephone Interview:General Norman H. Sshwarzkopf(Maxwell, Ala.;AFHRA, 1992), 1.
19. Diane T, Putney and Richard Reynolds, Interview with Lieutenant Colonel Sam Baptiste, ed.Oral History Interveiw(Maxwell, Ala.;AFHRA, 1992), 25.26.
20. Marvin Pokrant, Desert Shield at Sea: What the Navy Really Did (Westport, Conn; Greenwood.1999).73. Richard Reynolds, Interview with Lieutenant Colonel Mice Casy, ed. Desert Story (Maxwell, Ala.;AFHRA, 1992), 4.14.
21. Richard T, Reynolds (Heart of the Storm: The Geneses of the Air Campaign against Iraq (Maxwell Air Force Base, Ala:Air University Press, 1995), 39 _ 46 Reynolds summarizes this period comprehensively.
22. Putney and Reynolds, Sam Baptiste, 15 _ 18, and Putney «Inistant Thuder», 43.
23. Suzana Gehri, Interview with Colonel John A, Warden (Part 1), ed. Desert Story (Maxwell, Ala «AFHRA», 1991).63, This summery of Instant Thunder relies heavily on Warden's own 1991 interview, although none of the points raised here are contradicted by the accounts of the other attendees at the Schwarzkopf and Pawell briefings :General Alexander, General Moore, Col.Ben Harvey, and Col.Ronnie Stanfill of Checkmate.
24. Two main accounts chronical the meeting. Dave Deptula took notes

throughout, as did Ben Harvey, and these are sorted at Maxwell Air Force Base or reflected in the transcripts stored there. See Gehri, Reynolds, and Mann, Dave Deptula and Buck Rogers, 1994, Many other accounts touch on the meeting and differ largely in flavor only.

25. Edward Mann, Thuder and Lightning:Desert Storm and the Airpower Debates(Maxwell Air Force Base, Ala,; Air University Press, 1995), 27.
26. Richard G, Davis, On Target(Washington, DC,;Air Force History Support Office, 2002), 42.
27. Mann, Thunder and Lightning, 66.
28. Gehri, Reynolds, and Mann, Dave Deptula and Buck Rogers, 132 _ 40.
29. Suzana Gehri, Richard T, Reynolds and Edward Mann. Interview with Colonel Dave Deptula (Maxwell, Ala «AFHRA», 1991), 24, 34, 146, and Gehri, Reynolds and Mann, Buster Glosson(part One), 1
30. Deptula quoted in Mann, Thunder and Lightning, 100.
31. Ibid, 37 _ 41, 45.
32. Dave Deptula, Interview by Michael Knights, 2002.
33. Ibid.
34. Gehri, Reynolds, and Mann, Dave Deptula and Buck Rogers, 23 _ 26.
35. Suzana Gehri, Richard T, Reynolds and Edward Mann. Interview with Lt.Gen.Robert M. Alexander, ed. Desert Story (Maxwell, Ala «AFHRA», 1991), 39.
36. US.General Accounting Office, Operation Desert Storm Air War (Washington, DC, ;US General Accounting Office, 1996), 5.
37. From a Powerpoint briefing given to the author by Major General Deptula

on June 7, 2002.

38. Gulf War Airpower Study, 91, and Woodward, Commanders, 250 ـ 51.
39. On the latter point, Both Horner and, to a lesser degree, Glosson believed theat some strikes had to be launched during the day to keep pressure on the Iraqi populace and attaked target systems. See Gehri, Reynolds, and Mann, Dave Deptula and Buck Rogers, 135.
40. Suzanna Gehri, Richard Reynolds, and Edward Mann. Interview with Buster Glosson(Part Two), ed.
41. William Arkin, Interview By Michael Knights, 2002.
42. Gehri, Reynolds, and Mann. Interview with Buster Glosson(Part One), 76.
43. Jamieson, Lucrative Targets, 45.
44. Andrews, Airpower against an Army, 9 ـ 11.
45.
46.

الفصل الثالث

1. Woodword, commanders, 225, 352.

2. Jamison and davis, Charles A. Horner, 50

* وهي طائرات الاستطلاع، والمراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية. المترجم

3. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 1, 765.

4. Ibid

5. Lee A. downer, «the composite wing in combat,» air power journal 6, no.19 (1991), and George Eichelberger, interview by Michael knights, 2002.

6. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 244.

7. Williamson Murray and Robert Scales, the Iraqi war: A military history (cambrige, mass::Belknap, 2003), 1 ـ 4.

8. Carlo Kopp, «Dessert Storm: The Electronic Battle.» Australian Aviation (June/July1993)2.

9. Ibid., 2.

10. Ibid., 2 ـ 3.

11. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 150.

12. Kopp, «Dessert Storm,»2.

13. Pollack, Arabs at War, 243 ـ 44

14. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 96, 127.

15. Kopp, «Dessert Storm,» 8.

16. Andrews. Airpower against an Army, 54.

17. Ibid., 54.

18. Kopp, «Dessert Storm, »3.

* كانت المصادر العراقية تشير إلى عدد أكبر من طائرات التحالف سقطت خلال الحرب، وقد عرض التلفزيون العراقي تسجيلاً لعدد من الطيارين الذين سقطوا أسرى لدى القوات العراقية(5 على الأقل). المترجم

19. U.S. Defense intelligence Agency, point paper on BDA. also see Christopher Center «Ignorance is Rick: The Big Lesson from Desert Storm Air Base Attacks,» Airpower Journal(1992):4, 18.

20. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 179.

21. Edward Mann, Interview with Major Dave Karns, ed. Desert Story (Maxwell, Ala.:AFHRA.1991), 24.

22. Jamieson, Lucrative Targets, 42.

23. U.S. Defense intelligence Agency, point paper on BDA.

24. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 182.

25. Warden, interview by knights, 2002.

* ويعرف بهجوم (تيت ـ ماو ـ تان)1968، وفيه هاجم الفيتناميون الشماليون، عشرات المدن الجنوبية والقواعد الأميركية قربها. وتمكنت القوات الأميركية من صدّ الهجوم بالتعاون مع القوات الجنوبية، لكنها استدعت الاحتياط، وكشفت وزارة الدفاع الأميركية حينها أنها بحاجة إلى 200 ألف جندي أميركي من أجل صدّ الهجمات المستقبلية للفيتناميين الشماليين، الأمر الذي صدم الشعب الأميركي وكشف زيف ما روّج له السياسيون الأميركيون من القضاء على قدرات فيتنام الشمالية الهجومية. المترجم

26. Center, «I ignorance Is Risk,» 2.

27. Roy Sykes, interview by Michael Knights, 2002, and Deptuala, interview by Knights, 2002.

28. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 227.
29. Ibid., 204.
30. Ibid., 181 ـ 82.
31. Ibid., 244.
32. Not all were PGM droppers – some used «buddy ـ lasing» techniques to partner PGM droppers with nondesignating aircraft carrying PGMs.
33. Risk Atkinson, Crusade: The Untold story of the Gulf War (London: Harper Collins, 1993), 156 ـ 57.
34. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 217.
35. Mann, David Karns, 24.
36. Ripley, Scud Hunting, 3.
37. David, On Target, 85.
38. Suzanna Gehri and Richard Reynolds, interview with Col. Trexler, ed. Desert storm (Maxwell, Ala.:AFHRA, 1992), 55.
39. Suzanna Gehri and Richard Reynolds, interview Major General John A. Corder, ed. (Maxwell, Ala.:AFHRA, 1992), 191.
40. Ibid., 201.
41. Rosenau, Special Operation Forces, 33 ـ 36.
42. Deptula, interview by knights.
43. Michael Rip and James Hasik, The Precision Revolution: GPS and the future of Aerial Warfare (Annapolis, Md.: Naval Institute2002), 181. Reading between the lines of the memories of Iraq's missile forces commander, it would appear that fourteen is the most likely number.see Hazim Abdui ـ AL ـ Ayyubi, Forty ـ Three Missiles on the Zionist Entity (Washington,

D.C.:Foreign Broadcast Information Service, 1998).

44. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 391.
45. Cross, Dragon Lady.
46. Thomas Hunter, The Role and Effect of Special Operation Forces in Theater Ballistic Missile Counterforce Operation During Operation Desert storm (Special operation, 1998), http://w.w.w.specialoperations.com/Focus/SCUD Hunt/default.htm.
47. Rosenau, Special Operations Forces, 36.
48. Scott Ritter, Endgame: Solving the Iraq problem –once and for All (New York: Simon&Schuster, 1999), 43.
49. James Bamford, Body of Secrets (New York: Anchore Books, 2002), 545.
50. AL ـ Ayyubi, Forty ـ three Missiles, 19.
51. Rosenau, Special Operations Forces, 36 ـ 36.
52. Rip and Hasik, Precision Revolution, 311.
53. Hunter, Role and Effect.
54. AL ـ Ayyubi, Forty ـ three Missiles, 24.

* العميد الركن حازم عبد الرزاق الأيوبي، وقتها كان برتبة عميد ركن، وهو ما يشير إلى أن قوة الصواريخ العراقية كانت تمثل تشكيلاً بدرجة لواء حربي. المترجم

55. An excellent source on time – sensitive targeting and the kill chain is Chris Bowie, Destroying Mobile Ground Targeets in an Anti ـ access Environment (Washington, D.C.: Northrop Grumman Analysis Center, 2001).
56. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War
57. Ibid., 244

58. Ibid., 214

59. Rosenau, Special Operations Forces, 11 ـ 17.

60. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 218.

61. Hunter, Role and Effect.

62. Mark Kipphut, Crossbow and Gulf War Counter ـ Scud Efforts: Lessons from History (Air University, 1995), 50.

63. Rip and Hasik, Precision Revolution, 319.

* استخدم الجيش العراقي ما سمّي بالمنصّات الهيكيلة، وهي مجرّد هياكل حديدية محمولة على ظهر شاحنات تجارية من أجل التمويه، ونشر بعضها قرب المناطق السكنية لأجل توريط طائرات التحالف في ضرب المناطق المدنية، واستغلال النتيجة دعائياً لصالح العراق. المترجم

64. Ibid., 181.

65. Shellum, Defense Intelligence Crisis, 23 ـ 33.

66. AL ـ Ayyubi, Forty ـ three Missiles, 60

67. Ibid., pp.16, 60.

68. Ibid., pp.42, 48 ـ 49, 54.

69. Hunter, Role and Effect.

70. Edward N.Luttwak, «Air Power in US Military Strategy,» in The Future Of Air Power in the Aftermath of the Gulf War, ed. Richard Shults and Robert Pfalzgraff (Maxwell Air Force Base, Ala, .: Air university Press, 1992), 19.

71. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War, 207.

72. U.S Defense Intelligence Agency. Point Paper on BdA.

73. Luttwak, «Air Power,»19.

* إدوراد لوتواك، كاتب سياسي، واستاذ الفكر السياسي الحديث في جامعة جورج تاون.

لديه آراء ستراتيجية مهمة، وسبق أن اتهم القوى العظمى بأنها تسهم في زعزعة الأمن الإقليمي عبر قمع الحروب بدلاً من حل أسبابها أو تركها تندلع. من أشهر مؤلفاته(الحلم الأميركي الخطر). المترجم

74. Anthony H.Cordesman, the lessons of desert fox: A Preliminary Analysis (Washington, D.C.: Center for Strategic and I international Studies, 1999), 6. Also see William Arkin, Baghdad: The Urban Sanctuary in Desert Storm, «Air Power Journal» (1997).
75. Gehri, Reynoids, and Mann, Dave Deptula, 28
76. Ibid., PP.29 ـ 30, 42 ـ 43. Deptula confirms McKeon's assertions in detail on P.5.
77. Matt Mckeon, Joint Targeting: What's Still Broke? (Air University, 1999), 29 ـ 30.
78. Deptula, interview by knights.
79. Robin Holliday, interview by Michael knights, 2002
80. U.S. Air Force, Air Force, 1998), 26.
81. Human Rights Watch, Needless Deaths in the Gulf War: Civilian Casualties during the Air Campaign and Violations of the Laws of War (New York: Human Rights Watch, 1991), 9.
82. Cordesman, the lessons of desert fox
83. U.S Defense Intelligence Agency. Point Paper on BdA.
84. Bruce Riedel, interview by Michael knights, 2004.
85. Robert Baer, see No Evil: The True Story of ground Soldier in the CIAS War of Terroism (New York: Crown, 2002), 180.
86. Mann, Thunder and lightning, 104 ـ 5.

87. Atkinson, Crusade, 295.

88. U.S. Department of Defense, Conduct of Persian Gulf War.

89. U.S. defense intelligence agency, point paper on BDA.

90. Gehri, Reynolds, and Mann, buster Glosson (part two), 94.

91. U.S. department of defense, conduct of the Persian Gulf war, 700.

92. Gehri, Reynolds, and Mann, buster Glosson (part two), 291.

93. Harry L. Heintzelman and Edmund S. Bloom, «a planning primer how to provide effective legal input into the war planning and combat execution process,» air force law review 37 (1994): 5.

94. John G. Humphries, «operations law and the rules of engagement in operations desert shield and storm,» air power journal 6, no. 2 (1992): 34. The bad weather that descended from day three of the air campaign had a major effect on no _ strike sortie rates.

95. Ibid. 32.

96. Ibid 33.

97. Heintzelman and Bloom, «a planning primer,» 21, and Scott I.. Silliman, " JAG goes to war: the desert shield deployment, " air force law review 37 (1994): 85.

98. Humphries, «operations law».

99. Donald B. Rice, «air for Powerin the new security environment,» in the future of air power in the Aftermath of the Gulf war, ed. Richard Shultz and Robert Pfalzgraff (Maxell air force base, ala: air university press, 1992), 11.

100. Ritter, endgame, 75.

101. William Arkin, «Q & A with Lieutenant general Charles Horner,»Washington post, August 1, 1991, http://www.washingtonpost.com

102. John A. Warden, «employing air power in the 21st century,» in the future air power in the aftermath of the Gulf war, ed. Richard Shultz and Robert Pfalzgraff(Maxell air force base, ala: air university press, 1992), 70 ـ 72

103. «MeKeon, joint targeting,» 34. Also see Gulf war airpower study, 216 ـ 47.

104. Timothy Hoyt, «Iraq's military industry: a crucial military target,» national security studies quarterly (1998): 1, and Michael Eisenstadt, like a phenix from the ashes? The future of Iraqi military power (Washington, D.C.: Washington institute for near east policy, 1993), 27.

105. U.S. department of defense, conduct of the Persian Gulf war, 148.

الفصل الرابع

1. Andrews, Airpower against an Army, 25.
2. Cordesman, Lessons of Desert Fax, 6.
3. Hoyt, «Iraq's Military Industry,»3.
4. Atkinson, Crusade, 311.
5. Jamieson, Jucrative Targets, 184.
6. Ibid, 36 ـ 27, 68 ـ 71.
7. Ibid, 68.
8. Suzanna Gehri, Richard Reynolds, and Edward Mann, Interview with Colonel Jim Blackburn, ed. Desert Story (Maxwell, Ala: AFHRA, 1993), 133. Blackburn provides other examples of McPeak's involvement in operational detail on p. 133. My interviews with both Warden and Deptula produced very strong evidence that McPeak drove the expansion ofbridge bombing throughout the war.
9. Jamison and Davis, Charles A. Horner, 62.
10. Gehri and Reynolds, John A. Conder, 186.
11. Kopp, «Desert Storm,» 10.
12. Ibid, pp. 8 ـ 9.
13. Jamieson, Lucrutive Targets, 91.
14. Ibid., 91.

15. Ibid., 93.
16. Putney, «Instant Thunder,» 45.
17. Rip and Hasik, Precision Revolution, 216.
18. U.S. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 219.
19. Jamieson, Lucrative Targets, 8.
20. Carl Conetta, Charles Knight, and Lutz Unterseher, Toward Defensive Restructuring in the Middle East, Project on Defense Alternatives Re search Monograph 1 (Cambridge, Mass: Project on Defense Alterna ـ tives, 1991).
21. Jamieson, Lucrative Targets, 93.
22. Cross, Dragon Lady.
23. Jamieson, Lucrative Targets, 27.
24. Andrews, Airpower against an Army, 14.
25. US. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 127.
26. Mark Welsh, “Day of the Killer Scouts, ” Air Force Magazine 75, no. 4 (April 1992).
27. Andrews, Airpower against an Army, 27.
28. Jamieson, Lucrative Targets, 93.
29. Andrews, Airpower against an Army, 51.
30. Jamieson, Lucrative Targets, 7.
31. Ibid., 77.
32. Michael J. Bodner and William W. Bruner, Tank Plinking.” Air Force Magazine Online (March 9, 2004).http://www.afa.org/magazine/perspectives/desert storm/1093tank.asp.

33. Andrews, Airpower against an Army, 33.
34. Gehri and Reynolds, John A. Corder, 41.
35. US. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 115.
36. Jamieson, Lucrative Targets, 91.
37. James Winnefield, Preston Niblack, and Dana Johnson, A League of Air ـ men: US.Air Power in the GulWar (Santa Monica, Calif. RAND, 1994) 113.
38. Atkinson, Crusade, 263.
39. Deptula, interview by Knights.
40. Bodner and Bruner, Tank Plinking.".
41. Clancy, Into the Storm, 354, 396.
42. Andrews, Airpower against an Army, 55.
43. US Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 135.
44. Richard BH Lewis, «JFACC Prolems Associated with Battlefield Preparation in Desert Storm,» Air Power Journal (Spring 1995).
45. Gehri and Reynolds, Charles A. Horner, 62.
46. Lewis, «JFACC Problems,» 38. Also see Jamison and Davis, Charles A Horner, 44.
47. Atkinson, Crusade, 238; Lewis, «JFACC Problems,» 39, and Gehri and Reynolds, John A. Corder, 30 ـ 31.
48. For a discussion of these pressures, see Jamison and Davis, Charles A. Horner, 22, and Gehri and Reynolds, John A. Corder, 30 ـ 31, 143.
49. Ibid., 143.
50. Jamison and Davis, Charles A. Horner, 44.

51. McKeon, Joint Targeting, 25, and John W. Schmidt and Clinton L Williams, «Disjointed or Joint Targeting» Marine Corps Gazette 76, no.9 (1992):68. no.11 (1991), 52 ـ 53.Fears: The Relationship between the Joint Targeting Coordination Board.
52. Paul E. Bowen, «Create a Fighting Staff» Marine Corps Gazette 75.
53. Les, «JFACC Problems,» 34, and Michael R. Moeller, The Sum ofTheir and theJoint Force Commander (Air University, 1995): 15.
54. Jamison and Davis, Charles A. Horner, 52, 55.
55. Davis, On Target, 80.
56. Lewis, «JFACC Problems,» 36.
57. Ibid, 37.
58. Robert Scales, «Accuracy Defeated Range in Artiliery Duel.» Janes In ـ ternational Defense Review 24, no.5 (May 1991):473.
59. Clancy, Into the Storm, 259.
60. US.Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 304.
61. Ibid., 277, and Clancy, Into the Storm, 243 ـ 45.
62. Clancy, Into the Storm, 9, 239, and US Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 314, 678, 875.
63. Clancy, Into the Storm, 7.
64. Ibid., 285. Also see Stewart, OperationDesert Storm, 36 37.
65. Andrews, Airpower against an Army, 13.
66. Jamieson, Lucrative Targets, 156.
67. US Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 331.
68. Pollack. Anabs at Har.252.

69. US. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War. 426.
70. Jamieson, Lucranive Targets, 143.
71. Clancy, Into the Storm, 404.
72. US. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 322, 326, 329.
73. Clancy, Into the Storm, 107.
74. John McDaniel, C2 Case Study: The FSCL in Desert Storm (Vienna, Va.: Evidence Based Research, 2001), 4.
75. Clancy, Into the Storm, 390.
76. US. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 674.
77. Rip and Hasik, Precision Revolution, 274.
78. Andrews, Airpower against an Army, 36.
79. Pollack, Arabs at War, 262.
80. Ibid., 251. Also see Clancy, Into the Storm, 369.
81. Clancy, Into the Storm, 407.
82. Ibid., 386.
83. Ibid., pp. 396 ـ 97.
84. Pollack, Arabs at War, 253 ـ 54.
85. Clancy, Into the Storm, 421.
86. Jamieson, Lucrative Targets, 152 ـ 53.
87. Ibid., 163.
88. McDaniel, C2 Case Study, 10.
89. Lewis, "JFACC Problems.".

90. US. Department of Defense _ Conduct of the Persian Gulf War, 319, 335.
91. Atkinson, Criisade, 469 _ 80.
92. Jamieson, Lucrative Targets, 162.
93. McDanicl, C2 Case Study, 13.
94. Pollack, Arabs at War, 263.
95. Jamieson, Lucrative Targets, 168.
96. US. Army Center for Lessons Learned, On Point: The United States Army in Operation Iragi Freedom (August 23, 2004), http://onpoint.
97. Eisenstadt, Like a Phoenix, 44.
98. US. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 19.
99. David Ockmanek, «The Air Force: The Next Round,» in Transforming America's Military, ed. Has Binnedndijk (Washington, D.C.: National Defense University, 2002), 259.
100. U.S. General Accounting Office, Operation Desert Storm, 1.
101. US. Army Center for Lessons Learned, On Point.
102. Bamford, Body of Secrets, 545.
103. Clancy, Into the Storm, 11, 320.
104. John Heidenrich, «The Gulf War: How Many Iaqis Died?» Foreign Alfairs, no. 90 (1993): 116.
105. Michael Knights, «Bringing Down The Temple: Would a Beleagucred Saddam Deploy the 'Samson Option ?» Gulf States Newsletter, October 23, 2002, 10. Also see Michael Knights, «Weighing the Cost of a War on Infrastructure,» Gulf States Newsletter, January 10, 2003, 2. On perfidy, see US. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 327, .

106. U.S. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, 721.

107. Jamieson, Lucrative Targets, 152 ـ 53.

108. Andrew Rathmell, «Iraq's Military: Waiting for Change,» Janes Intel ligence Review 7, no. 2 (1995): 2, and Jamieson, Lucrative Targets, 171

109. Pollack, Arabs at War, 260.

هوامش الجزء الثاني

الفصل الخامس

1. Barton Gellman, «One Year Later: War's Faded Triumph,» Washington Post, January 16, 1992.
2. Ibid.
3. Human Rights Watch, Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and Its Aftermath, 1992.
4. Colin Powell, My American Journey (New York: Random House, 1995), 531.
5. Human Rights Watch, Endless Torment.
6. Ibid.
7. Hoyt, «Iraq's Military Industry,». 3.
8. U.S. Department of Defense, Conduct of the Persian GulfWar, 321.
9. Eisenstadt, Like a Phoenir, 7.
10. Human Rights Watch, Endless Torment.
11. Ibid.
12. Eliot Cohen. «Sound and Fury,» Washington Post, December 19, 1998, A25.
13. United Nations, Resolution 688: Irag (1991), http: //ods ـ dds ـ ny. un org/ doc/ RESOLUTIONGEN/ NRO/ 596/24/ IMG/NRO59624 pdf? Open Element.

14. Human Rights Watch, Endless Torment.
15. David E. Clary, Operation Provide Comfort: A Strategic Perspective.
16. Sean Boyne, «Saddam Reasserts Control,» Janes Intelligence Review S.
17. Eisenstadt, Like a Phoenis, 7.
18. United Nations, Resolution 687: Irag Kuwait (1991). htp/ lods dds ـ ny un org/doc RESOLUTION/GEN/NRO/596/23/IMG/NRO59623 pdr? OpenElement.
19. John Powers, «Mass Graves Testify to Saddam's Evil» Insight Magazine.
20. United Nations, Resolution 687.
21. United Nations, Resolution 707 (1991). http:/fods ـ dds ـ ny un. (March 16, 2004): 1 org/doc/RESOLUTION/GEN/NRO 596/ 43/IMG/NROS9643. pdf? OpenElement.
22. Ritter, Endgame, 34 ـ 35.
23. United Nations, Resolution 715 (1991), http//ods ـ dds ـ ny un org/doc/ RESOLUTION/GEN/NRO/596/51/IMG/NRO59651.pd? OpenElement
24. US. Congress, Senate Committee on Armed Services, The "Threat and Forget Approach Is No Answer (July 30, 1992).
25. Gehri, Reynolds, and Mann, Steve Wilson, 44. Also see Bill Gertz. "Sad ـ dam On a War Footing, Washington Times, August 19, 1992, A1, and David Fulghum, «Pentagon Halts Planned Attack on Iraqi Sites,» Aviarion Week and Space Technology (August 10, 1992): 23.
26. Human Rights Watch, Endless Torment.
27. Gerald Seib, «Iraq Restores Air Network, US Sources Say.» Wall Street Journal, August 19, 1992, A3, Associated Press, «With No ـ Fly Zone in

Effect, Iraq Hits Shiites on the Ground» Washington Times, December 29, 1992, A1; and Bruce Nelan, «Saddam, Stil» Time (March 29, 1993) 33 ـ 34.

28. Eisenstadt, Like a Phoenix, 57.

29. Gertz, «Saddam On a War Footing», Al.

30. U.S. Department of Defense, Defense Department Briefer Iraq, 1992.

31. Associated Press, «Iraqis Drop Napalm on Shiite Towns,» Washingion Times, August 16, 1992.

32. Anthony Cordesman, «How to Hit Iraq,» New York Times, August 19, 1992; New York Times Editorial, «Don't Shoot the Helicopters», August 19, 1992; Michael Gordon, «Leave Iraq Alone, US Tells Iranians,» New York Times, August 25, 1992. 33.

33. Gerald Seib, «Iraq is Warned Not to Employ Ground Forces.» Wall Street Journal.August 31, 1992, A17.

34. Bill Gertz, «Iraqis Move Aircraft out of Forbidden Zone,» Washington Times, August 26, 1992, and Gordon, «Leave Iraq Alone, US Tells Iranians,».

35. John Lancaster, «Allies Declare No ـ Fly Zone in Iraq.» Washington Post.

36. Robyn A. Chumley, «Southern Watch,» Airman (January 1993), 2.

37. US. Congress, Senate Committee on Armed Services, Joint Chiefs of Staff Briefing on Current Military Operations in Somalia, Iraq and nugoslavia, 1 sess., January 29, 1993, 56 ـ 63.

38. Nelan, «Saddam, Still,» 33 ـ 34

39. Jeffrey Smith, «Cheat and Retreat Familiar by Now» Washington Post January 9, 1993.

40. Laurie Mylroie, Saddam Defiant (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1993): 1.

41. January 1993 briefing on Iraq, 56 _ 63.US.Congress, Senate Committee on Armed Services, Joint Chiefs of Staff Meeting on Current Military Operations in Somalia, Irag, and Yugoslavia, First Session, January 29, 1993.

42. Ibid, 46 _ 71.

43. Tom Cooper and Farhad Bishop, Iran _ Iraq War, 63

44. GulfWar Airpower Study, 79.

45. Jamieson, Lucrative Targets, 93.

46. Paul White, Crises after the Storm: An Appraisal of US.Air Operations in Iraq since the Persian Gulf War (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1999), 17, 25.

47. John Morocco. «Rids Highlight Pitfalls of Limitted Us of Force».Avation Week and Space Technology, January 25, 1993, 49.

48. Gerald Seib, «Saddam Hussein Seen Trying to Boost Posture of Iraq in Dealing with Clinton Administration,» Wall Street Journal, January 12, 1993.

49. Riedel, interview by Knights.

50. White, Crisesafter the Storm, 26.

51. January 1993 briefing on Iraq, 65.

52. Julie Bird, «US. Allies Threaten to Strike Iraq Again,» Air Force Times.53 no.4 (1993): 3

53. John Boatman and Paul Beaver, «Coalition Draws New Line in the Sand.»

Janes Defense Weekly, January 23, 1993, 6.

54. Sykes, interview by Knights.
55. David Fulghum, «Pentagon Criticizes Air Strike on Iraq.» Aviation Week and Space Technology, January 25, 1993, 47.
56. Morocco, «Raids Highlight Pitfalls,»3.
57. Riedel, interview by Knights
58. Fulghum, «Pentagon Halts Planned Attack,» 6
59. Patrick Tyler, «US. Said to Plan Raids on Baghdad over Inspections,» New York Times, August 16, 1992, A.
60. David Fulghum, «Clashes with Iraq Continue after Week of Heavy Strikes Aviation Week and Space Technology», January 25, 1993, 42.
61. Mike Nelson, interview by Michael Knights, 2002.
62. Fulghum, «Clashes with Iraq.», 42.
63. January 1993 briefing on Irag, 65.
64. Boatman and Beaver, «Coalition Draws New Line,» 6.
65. Fulghum, «Clashes with Iraq.», 38.
66. January 1993 briefing on Irag, 46 ـ 71.
67. Michael Eisenstadt, Blunder over Baghdad: Assessing US Military Action against Inag (Washington, D.C.. Washington Institute for Near East Policy, 1993), and Morocco, «Raids Highlight Pitfalls».
68. Mike Nelson, interview by Knights. Also see Morocco, «Raids Highlight».
69. Eisenstadt, Blunder over Baghdad, 3. Pitfalls, 49.
70. Nora Boustany, «Iraq Said to Shut Down Radar to Prevent New Confrontation», Washington Post, Feb 1, 1993.A14.

71. William Matthews, «Brief Cease ـ Fire in Iraq Ends with U.S. Bombs,» Air Force Times», 53 no 5, (Feb 1993), 5.

72. Anthony Lake, interview by Michael Knights, 2004.

الفصل السادس

1. For a description of this characterization, see Michael Ignatieff. «To Fight but not to Die,» World Today, 2000.
2. Mark J. Conversino, «Sawdust Superpower: Perceptions of US Casualty Tolerance,» Strategic Review 15, no. 1 (199); Eric V Larson, Casualties and Consensus (Santa Monica, Calif.: RAND, 1996
3. Arkin, interview by Knights.
4. Stephen E. Anno and William E. Einspahr, Command, Control and Com munications Lessons Learned: Iranian Rescue, Falklands Conflict, Gren ـ ada Invasion, Libya Raid (Maxwell Air Force Base, Ala.: Air War College Air University, 1988), S2 ـ 56. See Woodward, Commanders, 123, 153.
5. Riedel, interview by Knights.
6. Quoted in Thomas Friedman, «The Missiles' Message.» New York Times, June 28, 1993, 1.
7. Morocco, «Raids Highlight Pitfalls,» 49.
8. Riedel, interview by Knights.
9. Eisenstadt, Like a Phoenix, 12, 14.
10. Laurie Mylroie, Saddams Deadly Game of Cat ـ and ـ Mouse (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1993, 1. Also see Ritter Endgame, 9.

11. Riedel, interview by Knights.
12. Leon Fuerth, interview by Michael Knights, 2002
13. Rip and Hasik, Precision Revolution, 364 ـ 65.
14. Steve Coll, Ghost Wars (New York: Penguin, 2003), 410.
15. Charles Dunlap, interview by Michael Knights, 2002.
16. US. Department of Defense, News Briefing, June 26, 1993. http://www.fas.org/man/dod ـ 101/ops/docs/dod_930626.htm.
17. Madeleine Albright, «For the Record» Congressional Questions, July 3, 1993.
18. James Woolsey, interview by Michael Knights, 2004.
19. Mark Parris, interview by Michael Knights, 2004.
20. Fuerth, interview by Knights.
21. Cite the source from FN 16 above. These were the same. 22.
22. Charles Dunlap, interview by Michael Knights, 2002.
23. Pokrant, Desert Storm, 251 ـ 52.
24. Federation of American Scientists, Cruise Missile Strike 26 June 1993) Operation Southern Watch. 1993, htp://www.fas.org/man/dod ـ 101/ops strike 930626 htm.
25. Fuerth, interview by Knights.
26. US. Department of Defense, News Briefing, June 26, 1993 27.
27. Fuerth, interview by Knights.
28. Albright, «For the Record».
29. US. Department of Defense, News Briefing, June 26, 1993. Fuerth interview by Knights.

30. Rip and Hasik, Precision Revolution, 363 ـ 64.

31. Nelson, interview by Knights.

32. Federation of American Scientists, U.S. Opinion Round Up. Strike on Iraq, 1993, http//www.fas.org/man/dod ـ 101/ops/strike. 930626 htm; A CIA Analyst, interview by Michael Knights, 2002.

33. CNN, «Most Missiles Hit Their Target in U.S Air Strike,» January 9, 1993, http:/www.fas.org/man/dod ـ 101/ops/istrike 930626 htm, CIA Analyst, interview by Knights.

34. Riedel interview by knights.

35. federation of American scientists US opinion round – Up CIA analyst interview by knights.

36. Eisenstaedt like a phoenix, 27.

37. Rip and Hasik, precision revolution 361.

38. U.S. Congress Senate Committee on Intelligence, US intelligence com munity's Pre ـ war Intelligence Assessments on Iraq, 2004, 373.

39. Ibid, 378.

40. Eisenstaedt like a phoenix Rathmell, (Iraq's military) 6.

41. Quoted in Eisenstaedt like a phoenix, 44.

42. U.S Department of Defense, Iraq country Handbook (Washington D.C.: U.S Department of Defense, 1994), 53 ـ 54.

43. Hoyt (Iraq's military industry) 5; Eisenstaedt like a phoenix xv, 63

44. US Congress Senate Committee on Intelligence US Intelligence com ـ munity's Pre ـ war intelligence. 381.

45. Pollack Arabs at war, 178, 192, 206, 207.

46. US Department of Defense, Conduct of the Persian gulf war, 46.
47. Eisenstaedt, like a phoenix, 48.
48. Ritter, Endgame, 201.
49. «Power Strugle Behind Iraq's Policy Muddle?» Middle East Miror, e tober 21, 1994, 19.
50. Sean Boyne, «Saddam Intensifies Campaign in the Marshes,» Janes.
51. US. Department of Defense, Defense Department Briefer: Iraq, Octo telligence Review 6, no. 9 (1994): I ber 11, 1994, 1, http://www.defenselink.mil/transcripts/1994/1194 t101 lasd html.
52. Rathmell, «Iraq's Military,» 6.
53. White, Crises after the Storm, 33.
54. US. Congress, Senate Committee on Intelligence, US Intelligence Com _ munitys Pre _ War Intelligence, 381 _ 84.
55. Michael Gordon, «US Continuing Build Up», Sees Sign of Iraqi New York Times, October 12, 1994, 1.
56. Woodward, Commanders, 219.
57. Boyne, «Saddam, Reasserts Control», Eisenstadt, Like a Phoenix from the, Ashes, Sean Boyne, «Feuds Cut Deeper into Saddam's Power Base».
58. Baer, See No Evi, 180, 213, 234 _ 35.
59. Lake, interview by Knights.
60. Baer, See No Evil, 201 _ 5. Also see Jerome Socolovsky, «Iraq Reports Fresh Clashes with Kurds, Blames US.» Associated Press, March 7.
61. Kenneth Pollack, interview by Michael Knights, 2004; Parris, interview.
62. Amatzia Baram, Saddam Husayn Conquers Irbil: Causes and

Implications(Washington, DC. Washington Institute for Near East Policu, 1996), 2.

63. Sean Boyne, «Saddam's Alliance with Kurdish Faction,» Janes Intelli - 1995 by Knights. cations (Washington, Dc.: Washington Institute for Near East Policu 1996), 2. gence Review 7, no. (1996): 2

64. Riedel, interview by Knights.

65. Baram, Saddam Husayn Conquers Irbil,

66. Human Rights Watch, Endless Torment.

67. Human Rights Watch, Endless Torment.

68. US. Congress, Senate Committee on Intelligence, US Intelligence Com - munity's Pre - War Intelligence, 375, 388.

69. A CIA Operative, interview by Michael Knights, 2002. Also see Sean Boyne, «Qusay Considers a Reshuffle for Iraq's Command Structure,» Jane's Intelligence Review 9, no.9 (1997), 2

70. «Iraqi Kurdistan Risks Being Turned into Regional Battleground, KDP Warns,» Middle East Mirror, September 6, 1996, 13.

71. Sean Boyne, «Saddam's Move to Exorcise the Enclaves,» Janes Intelli gence Review 9, no. 10 (1997), .

72. Pollack, interview by Knights; Bill Gertz and Warren Strobel, Iraqi jets challenge bigger no – fly zone washington times, september 4.1996.1.

73. Pollack, interview by knights.

74. Parris interview by knights.

75. Ibid.

76. Donald A. Lamontagne, interview by Michael Knights, 2002. For details

of Turkish attitudes toward the United States over arms sales, see Phillip Finnegan, «US Must Rebuild Coalition against Saddam.» Defense News, September 9, 1996, 5.

77. Lake, interview by Knights.
78. Riedel, interview by Knights.
79. Many of these details are not discussed in any secondary literature. They were gleaned from my interviews with the following: CIA Operative, Bruce Riedel, Kenneth Pollack, and Kurt Anderson. Also see Captain Navarro quoted in McKeon, Joint Targeting, 71.
80. Fuerth, interview by Knights.
81. Joseph Ralston, interview by Michael Knights, 2003.
82. Parris, interview by Knights.
83. Riedel, interview by Knights.
84. Anderson, interview by Knights. Also see Rip and Hasik, Precision Rev olution, 159.
85. Pollack, interview by Knights.
86. Riedel, interview by Knights.
87. Glen Shaffer, interview by Michael Knights, 2002.
88. David Frazee, interview by Michael Knights, 2002.
89. White, Crises after the Storm, 36.
90. Honer, «Learned from Desert Storm,» 5.

الفصل السابع

1. Ken Pollack, The Threatening Storm: The Case for Imading Irag (New York: Random House, 2002, 88 ـ 95.
2. For facts and figures on UNSCOM's record see Madeleine Albright «Sensate Albright Policy Speech on Iraq.» Global Securities August 8, 1997. http://www.globalsecurity.org/news/iraq/1997 bmd97032b.htm. for British intelligence reports, see United Kingdom House of Commons, review of Intelligence on Weapons of mass Destructions (London: house of commons, 2004), 48 ـ 50. Also see Ritter, endgame, 103, 201, for discussion of missiles, launchers, and chemical weapons stocks.
3. United Kingdom house of commons, weapons of mass destructions, 48.
4. Ibid, 97.
5. Batron Gellman, «arms inspectors 'shake the tree, » Washington post, October 12, 1998.
6. Ritter, endgame, 154 ـ 56.
7. Ibid. For details of the British role, see United Kingdom house of commons, weapons of mass destruction, 90.
8. Charles Duelfer, interview by Michael knights, 2002. Also see Ritter, endgame.
9. Scan Boyne, «Iraqis perfect the art of evading,» Jane's intelligence review 10, no. 2 (1998): 2.

10. Dana Priest and Bradley Graham, «airstrikes took a toll on Saddam, U.S. says Iraqi army's loyalty, size appear changed,» Washington post, March 7, 1999.
11. Ritter, endgame, 18 _ 21, 90. Also see Duelfer, interview by knights
12. John Sigler, interview by Michael knights, 2003.
13. Pollack, threading storm, 95.
14. Albright, «see state Albright policy speech on Iraq»
15. Tom Clancy, Tony Koltz, battle ready (London: Putnam, 2004), 4, 7.
16. Charles Wilson, strategic and tactical aerial reconnaissance in the near east (Washington, D.C.: Washington institute for near east policy, 1999), 84
17. Gary Crowder, interview by Michael knights, 2002
18. Sigler, interview by knights.
19. Crowder, interview by knights, 2002
20. Ibid
21. James Steinberg, interview Michael knights, 2002.
22. Crowder, interview by knights, 2002.
23. Ibid.
24. Ibid.
25. Steinberg, interview knights, 2002.
26. White, crises after the storm, 50.
27. Barton Gellman, Dana Priest, and Bradley Graham, «U.S threat of force on Iraq Masked doubts: deep foreboding about lasting effects of attack propels furious diplomatic efforts,» Washington post, March 1, 1998

28. Steinberg, interview knights, 2002.
29. Gellman, Priest, and Graham, «U.S threat of force.»
30. Ritter, endgame, 17
31. Paul White and Daniel Byman, air power and US policy towards Iraq (Washington, D.C.: Washington institute for near east policy, 1999), 51.
32. Ralph Peters, «how Saddam won this round,» Newsweek, November 30, 1998, 39.
33. Ritter, endgame, 20
34. Pollack, interview by knights.
35. Steinberg, interview by knights
36. Hal Hornburg, interview by Michael knights, 2002
37. Stephen Plummer, interview by Michael knights, 2002
38. United Kingdom house of commons, weapons of mass destructions, 107; U.S. congress, senate committee on intelligence community's pre ـ war intelligence, 260, 289.
39. David Wood, «US will miss having its nose inside Iraq,» Cleveland plain dealer, January 6, 1999, 1
40. Priest and Graham, «airstrikes took a toll.»
41. Dunlap, interview by knights
42. for suggestion about agent ـ defeat munitions, see Eliot Cohen and Michael Eisenstadt, air power against Iraq: an assessment Washington, D.C.: Washington institute for near east policy, 1998); Robert Wall, «new weapons debut in attacks on Iraq,» aviation week and space technology, December 21, 1998. My interview with all the U.S. military personnel

referenced in this chapler conclusively refuted the theory that CBW targets were avoided for fear of agent release.

43. Gellman, Priest, and Graham, «US threat of force.»
44. Ibid.
45. Cordesman, lessons of desert fox, 85.
46. Anthony Zinni, interview by Michael knights, 2003.
47. Gellman, Priest, and Graham, «US threat of force»
48. Ibid
49. Zinni, interview by knights
50. See an explanation of 1930s U.S. targeting of key economic nodes in Philip S. Mellinger, «air targeting strategies: an overview,» in air power confront an unstable world, ed Richard P. Hallion (London: brasseys, 1997), 56 ـ 63
51. Batron Gellman, U.S. spied on Iraqi military via U.N but arms control team had no knowledge of eavesdropping, Washington post, March 2, 1998
52. Plummer, interview by knights
53. Ritter, endgame, 21
54. William Arkin, «the difference was in the details,» Washington post, July 29, 1999, http://www.washingtonpost.com/wp ـ srv/inatl/longterm/iraq/analysis.htm
55. Ibid.
56. Sigler, interview by knights
57. Plummer, interview by knights.
58. Dunlap, interview by knights; Crowder, interview by knights, 2002

59. Crowder, interview by knights, 2002.

60. Cordesman, lessons of desert fox, 81 _ 83

61. Zinni, interview by knights.

62. Ibid.

63. Gary Crowder, interview by Michael knights, 2004.

64. Crowder, interview by knights, 2004.

65. Pollack, threatening storm, 92

66.

الفصل الثامن

1. White, crises after storm, 27.
2. Steven Lee Myers, «Iraq vows to defy US ban and fly in ‘no ـ flight’ zones,» New York Times, December 30, 1998, 6; John T. Correll, «northern watch,» air force (February 2000): 34.
3. White, crises after the storm, 63
4. Plummer, interview by knights.
5. Zinni, interview by knights
6. Plummer, interview by knights.
7. Zinni, interview by knights.
8. Danna Priest, and Howard Schneider, «over Iraq, US fights a quiet war,» Washington post, March 7, 1999.
9. Pollack, interview by knights.
10. Patrick Clawson, «stealth bombing: our silent war in Iraq,» new republic, September 6, 1999, 18.
11. Pollack, interview by knights.
12. Zinni, interview by knights.
13. Amatzia Baram, Saddam Husayn’s rage and fury (Washington. D.C.: Washington institute for near east policy, 1999), 1.
14. Frazee, interview by knights.

15. Dunlap, interview by knights
16. Frazee, interview by knights.
17. Nelson, interview by knights.
18. Mark Schmidt, interview by Michael knights, 2002.
19. Zinni, interview by knights.
20. Nelson, interview by knights.
21. Plummer, interview by knights.
22. Schmidt, interview by knights
23. Steven Lee Myers, «something new in the Iraqi conflict: concrete bomb's» New York Times, October 7, 1999.
24. Plummer, interview by knights. Also see Charles Moore, interview by Michael knights, 2002.
25. Schmidt, interview by knights.
26. David Fulghum and Robert Wall, «Iraqi air defense broken but dangerous,» aviation week and space technology, February 15, 1999, 30 _ 31
27. Edward Ellis, interview by Michael knights, 2004; deptula, interview by knights, part 1.
28. White, crises after the storm, 84.
29. Parris, interview by knights
30. Richard Grunawalt, the JCS standing rules of engagement: «a judge advocate primer,» air force law review 42 (1997), 257
31. For sketches of the issues, see clary, operation provide comfort; Bruce A, Weber, combined force provide comfort: A new model for «Lead Nation» Command? (Naval War college, 1994) Newspaper, RI; AND Timothy

Warnock, short of war: Major USAF Contingency operations (Maxwell, Ala: Air force Historical Research Agency, 2000).

32. Steve Callicutt, interview by Michael Knights, 2002. Was the «something new»..
33. Mark Waite, interview by Michael knights, 2002. Waite was the «Duke» - the mission controller - on AWACS flying in northern watch.
34. Callicutt, interview by Knights; Deptula, interview by knights, part 1
35. Callicutt, interview by knights.
36. David Deptula, interview by Michael Knights, 2002, part 3.
37. Ibid.
38. Ibid.
39. Ibid.
40. Callicutt, interview by knights
41. Ibid. Deptula confirmed that he staffed the drafting of ROEs to callucutt in Deptula, interview by knights, part 3
42. Ibid.
43. Callucutt, interview by knights
44. Deptula, interview by knights part 3.
45. Ibid. the new ROEs were publicly acknowledged on February 23, see Sarah Graham _ Brown, «no Fly Zones: Rhetoric and real intentions,» Middle East Report (2001).
46. Parris, interview by Knights
47. Deptula, interview by knights, part3
48.

هوامش الجزء الثالث

الفصل التاسع

1. Renuart, interview by Knights
2. Knights, Iraq new tensions, 1.
3. Bob Woodward, plan of attack (new York: Simon & Schuster, 2004), 11, 25
4. U.S. Congress, senate committee on intelligence, US intelligence community's Pre _ war intelligence, 388
5. Quoted in Charles Duelfer, «why Iraq will never give up its worst weapons,» aviation week and space technology, March 11, 2002, 73.
6. Woodward, plan of attack, 231, 233.
7. Ibid, 25; Michael knights, «new endgames,» Gulf states newsletter, august 9, 2002, 1
8. Woodward, plan of attack, 11, 25
9. Quotes from United Kingdom house of commons, weapons of mass destruction, 63, 70
10. Riedel, interview by knights
11. Jeffrey White, war in Iraq: a preliminary assessment (Washington, D.C.: Washington institute for near east policy, 2003), 1
12. Woodward, plan of attack, 25.
13. Mason «Mase» carpenter, interview by Michael knights 2003.
14. Franks Americansoldier, 339.also see Woodward, plan of attack, 54, 56.
15. U.S.Army center for lessons learned, on point.

16. Hooker, military intelligence assessments, 19
17. see Greg Hooker, a senior analyst at CENTCOM, in ibid, 40. Also see united kingdom house of commons, weapons of mass destruction, 71
18. Hathaway, interview by knights.
19. Thomas Donnelly, Operation Iraqi Freedom: a strategic assessment (Washington, D.C.: American enterprise institute, 2003); Hooker, military intelligence assessments; U.S. army center for lessons learned, on point.
20. U.S. army center for lessons learned, on point
21. Murray and Scales, Iraq war, 93
22. Michael knights, «strategies for repelling a ground assault,» Gulf states newsletter, October 9, 20002, 9
23. Ritter, Endgame, 199 ـ 200.
24. Franks American soldier, 392.
25. Hooker military intelligence assessments, 13.
26. Carl Conetta, catastrophic interdiction: air power and the collapse of the Iraqi field army in the 2003 war (Cambridge, mass, : project on defense alternatives, 2003), 2.
27. Hooker military intelligence assessments, 51
28. Ibid, 24.
29. Franks American soldier, 342.
30. Renuart, interview by Knights.
31. Phillip Gibbons, US no fly ـ zones in Iraq: to what end? (Washington, D.C.: Washington institute for near east policy, 2002), 2
32. Franks American soldier, 352

33. Mark Cline, interview by Michael knights, 2003.
34. Renuart, interview by Knights.
35. Because of the sensitivityof this information, the officers interviewed asked for their comments to be made off the record
36. Hathaway, interview by Knights.
37. Ellis, interview by Knights.
38. Knights, «weighing the cost,» 1.
39. Renuart, interview by Knights.
40. Ibid.
41. Ronald O'Rouke, Iraq war. Defense program implications for congress ((Washington, D.C.: congressional research service. 2003), 61.
42. U.S. army center for lessons learned, on point.
43. Michael knights, «comes into play against Saddam,» Jane's intelligence review (2003):3 ـ 4
44. Moshagat, interview by Knights; Renuart, interview by Knights
45. Robert wall, «time runs short,» aviation week and space technology, March 17, 2003, 28
46. Rebecca Grant, «eyes wide open,» air force (November 2003): 1
47. David Fulghum and Robert Wall, «deployment of new technology continues,» aviation week and space technology, January 27, 2003, 37. Also see Craig Covault, «secret NRO Recons eye Iraq threat,» aviation week and space technology, February 16, 2002, 23. For zircon chat and other SIGINT issues, see Woodward, plan of attack, 217, 305
48. United Nation, UN revolution 687.

49. Michael Eisenstadt, Iraq's weapons of mass destruction: an emerging challenge for the bush administration ? (Washington, D.C.: Washington institute for near east policy, 2001), 1.
50. Jon Marks, «is Saddam, no longer the immortal, preparing for the après Saddam?» Gulf states newsletter, February 6, 2002; Jon Marks, «Saddam's reshuffle points to policy shift, but Iraq remains intransigent,» Gulf states newsletter, April 30, 2001.
51. U.S Congress, senate committee on intelligence, US intelligence community's pre ـ war intelligence, 86, 148, 196, 217 ـ 222. Also see United Kingdom house of commons, weapons of mass destruction, 54 ـ 58, 59 ـ 60, 63
52. United Kingdom house of commons, weapons of mass destruction, 91.
53. Speier, Iraq's Al ـ Samoud, 1
54. David Fulghum, «Powell details list of Iraqi violations,» aviation week and space technology, January 25, 2003, 43 ـ 45
55. Woodward, plan of attack, 367.
56. For a good round ـ up of these strikes, see Anthony Cordesman, the lessons of the Iraq war (Washington, D.C.: center for strategic and international studies, 2003), 54.
57. This section draws on various works as well as interview material with special ـ forces personnel who wished to make their remarks off the record. A key text is Robin Moore, the hunt for Saddam Hussein (new York: penguin, 2003), 10, 112 ـ 15. Other useful information is contained in the following texts: Franks, American soldier, 434; Woodward, plan of attack, 379; Murray and Scales, Iraq war, 69, 185

58. Most of this information is derived from Woodward, plan of attack, 108, 142 ـ 44, 209, 306
59. Adam Hebert, «the Baghdad strikes, ” air force (July 2003); 1
60. Coll, Ghost wars, 417 ـ 423.
61. Renuart, interview by Knights.
62. Marks, «no longer the immoral,» 1.
63. See Pape on Saddam’s assassin instinct: Robert Pape, bombing to win: airpower and coercion in war (Ithaca, N, Y,: Cornell university press, 1996), 231, 233
64. Anthony Roberson, interview by Michael Knights, 2003.
65. Carpenter, interview by Knights.
66. Moore, hunt for Saddam Hussein, 115, 117, 120. Also see David Fulghum, «fast forward,» violations, «aviation week and space technology», April 28, 2003, 32.
67. Woodward, plan of attack, 401 ـ 2
68. Franks, American soldier, 437 ـ 39.
69. Murray and Scales, Iraq war, 116, 129 ـ 53.
70. David Fulghum, and Douglas Barrie, «war preparations reveal problems,» aviation week and space technology, December 9, 2002, 29 ـ 31. Also see Tim Ripley, «Iraqi missile forces failed to impact on Iraqi freedom,» Jane’s intelligence review 14, no, a (April 2003):1
71. Ripley, «Iraqi missile forces.»
72. The original concept was described by Harlan Ullman and Jim Wade in shock and awe: achieving rapid dominance (1996(

73. Cline, interview by knights

74. David G, Minister, interview by Michael knights, 2003.

75. Hooker, military intelligence assessments, 20

76. Woodward, plan of attack, 108

77. Crowder, interview by knights, 2004.

78. Franks, American soldier, 471

79. Third infantry division (mechanized), after - action report: Operation Iraqi Freedom, February 18, 2004, 74

80. Shaffer, interview by knights, 2002

81. Quoted in Joris Lok, «communication weaknesses endanger allied integration in U.S. - Led air campaigns,» jane's international defense review 37, no. 3 (March 2004), 4.

82. Cordesman, lessons of the Iraq war, 194.

83. Bradley Graham, «military turns to software to cut civilian casualties,» Washington post, February 21, 2003. Also see Woodward, plan of attack, 110 - 11.

84. Human Rights Watch, off target: the conduct of the war and civilian casualties in Iraq, February 6, 2003

85. Shaffer, interview by knights, 2002.

86. Mike Downs, interview by Michael knights, 2003.

87. Woodward, plan of attack, 277.

88. Hooker, military intelligence assessments, 19 - 20

89. Roberson, interview by knights.

90. Woodward, plan of attack, 331.

91. Crowder, interview by knights, 2004.
92. Hathaway, interview by knights
93. Crowder, interview by knights, 2004
94. Cordesman, lessons of the Iraq war, 28. Murray and Scales, Iraq war, 168 _ 70
95. Robert Pape, «the true worth of air power,» foreign affairs 83, no. 2 (2004): 127.
96. Jeffrey White, Iraq fights its war ‘outside _ in’ (Washington, D.C.: Washington institute for near east policy, 2003), 1
97. Hooker, military intelligence assessments, 19 _ 20
98. Franks, American soldier, 287

الفصل العاشر

1. U.S. Army center for lessons learned, on point
2. Ibid. Also see third infantry division (Mechanized), after ـ action report, 35, 95 ـ 96
3. Hooker, military intelligence assessments, 47.
4. Robert Wall, «lessons emerge,» aviation week and space technology, April 14, 2003, 27. Also see Warren and Keith Barclay, «operation airborne dragon, northern Iraq,» military review (November/ December 2003); 2.
5. MEF, «Commanding General, 1st marine division, Operation Iraqi Freedom: lessons learned» Washington, D.C.: Department of defense, 2003.
6. Third infantry division (Mechanized), after ـ action report, 53, 114, 127. Also see Mark Hewish, «battlefield air operations: weight and time are the main targets,» Jane's international defense review 37, no. 5 (May 2004): 50.
7. U.S. Army center for lessons learned, on point
8. Franks, American soldier, 477
9. Cordesman, lessons of the Iraq war, 263.
10. Biddle et al., Iraq and the future of warfare: implications for army and defense policy (Carlisle, Penn.: strategic studies institute, 2003), 5
11. Crowder, interview by knights, 2004.

12. Rick Atkinson, in the company of soldiers (new York: penguin, 2003): 106
13. Hooker, military intelligence assessments, 33, 35. For details of some of these actions, see Cordesman, lessons of the Iraq war, 73, 78, 90
14. U.S. center for lessons learned, on point
15. Glem Shaffer interview by Michael knights, 2003
16. U.S. Congress, house armed services committee, operational lessons learned from Operation Iraqi Freedom, October 2, 2003
17. For extensive discussion of this issue, see the following articles: Robert Wall, «super Hornets at sea» aviation week and space technology, March 17, 2003, 57: Robert Wall, «Cobras in urban combat,» aviation week and space technology, April 14, 2003, 74
18. Cordesman, lessons of the Iraq war, 160, 188
19. Third infantry division (Mechanized), after _ action report, 183.
20. U.S. Army center for lessons learned, on point.
21. Ibid.
22. Quoted in Cordesman, lessons of the Iraq war, 175
23. Communications limitations are the central theme of the 3rd infantry division lessons learned, report, see third infantry division (mechanized), after _ action report, 114, 139, 177, 255 _ 56
24. Michal Eisenstadt, Iraqi strategy and the battle for Baghdad (Washington, D.C.: Washington institute for near east policy, 2003), 1
25. Third infantry division (Mechanized), after _ action report, 17, 134; "U.S. artillery demonstrates flexible fires in Iraq, " Jane's international defense review 37, no. 3 (March 2004): 30.

26. Biddle et al., Iraq and the future of warfare, 5. For Iraqi reconnaissance in 1991, see Gulf war airpower study, 71.

27. Atkinson, in the company of soldiers, 173

28. U.S. Army center for lessons learned, on point.

29. Hooker, military intelligence assessments, 51.

30. Franks, American soldier, 485.

31. U.S. Army center for lessons learned, on point.

32. Franks, American soldier, 487 ـ 88.

33. Rebecca Grant, «Saddam's elite in the meat grinder,» air force (November 2003): 1.

34. Quoted in Murray and Scales, Iraq war, 123

35. Michael knights, «Saddam's vulnerability to inside out' warfare,» Gulf states newsletter, September 27, 2002, 7.

36. Franks, American soldier, 486

37. Biddle et al., Iraq and the future of warfare.

38. Quoted in Cordesman, lessons of the Iraq war, 130, 156.

39.

الفصل الحادي عشر

1. Zucchino, thunder run, 323
2. Franks, American soldier, 548.
3. U.S. Central intelligence agency, comprehensive report of the special advisor to the DCI on Iraqi WMD, 2004, http://www.cia.gov/cia/reports/iraq ـ wmd_2004/chap1.html.
4. Alex Berenson and John Burns, «eight day battle for Najaf: from attack to stalemate,» New York Times, august 18, 2004
5. Michael knights, proliferation presents a long ـ term challenge, oxford Analytica, 2004 http://www.oxan.com/display.aspx?ltemID=DB114074.
6. Ryan Phillips and Jeffrey White, «sadrist revolt provides lessons for counterinsurgency in Iraq,» Jane's intelligence review 16, no. 8(2004). Also see Ahmed Hashim, the Sunni insurgency in Iraq, Middle East institute, 2003, http://www.mideasti.org/articles/doc89.html.
7. Michael knights, «proxy war and political shifts in northern Iraq,» Gulf states newsletter, May 1, 2002.
8. U.S. department of defense, conduct of the Persian Gulf war, 66
9. Steven Metz, «insurgency and counterinsurgency in Iraq,» Washington Quarterly 27, no. 1 (2004): 27.
10. U.S. Army center for lessons learned, on point

11. Anthony Cordesman, the current military situation in Iraq, center for strategic and international studies, 2003, http://www.csis.org / features/031114current.pdf, 26.
12. Willian Miller, «insurgency theory and the conflict in Algeria: a theoretical analysis, «terrorism and political violence» 12, no. 1 (2000): 66.
13. Megan Scully, «U.S. army rushes Helo defense systems to Iraq,» defense news, March 17, 2003, 10
14. U.S. Army center for lessons learned, on point
15. White, crises after the storm, 62 ـ 63
16. David Petraeus, interview by Michael knights, 2004.
17. Metz, «insurgency and counterinsurgency,» 32.
18. Petraeus, interview by knights. Also see the listing of operations at http://www.globalsecurity.org/military/ops/Iraq_ongoing_mil_ops.htm
19. Ibid. Also see Murray and scales, Iraq war, 224
20. David Fulghum, «terror vs intelligence,» aviation week and space technology, November 3, 2003, 20.
21. U.S. Army center for lessons learned, on point. Also see Scully, "U.S. army rushes
22. Berenson and Burns, «eight day battle.»
23. Jeffrey White, interview by Michael knights, 2004.
24. Petraeus, interview by knights.
25. Berenson and Burns, «eight day battle.»
26. Chuck Swanneck, interview by Michael knights, 2004
27. Petraeus, interview by knights

28. Berenson and Burns, «eight day battle»

29. Scully, «U.S. army rushes.»

30. United Kingdom house of commons, weapons of mass destruction.

31. Nick Wadhams, «Iraq car bombings up under interim gov't» associated press. 2005, http://www.clevland.com/lake/plaindealer/index.ssf?/base/iswar/110561733925420.xml. Also see Stephen Hedges, «roadside bombs: U.S battles low _ tech threat,» Chicago tribune, October 23, 2004.

الخاتمة

1. Thomas Ricks, «U.S. army changed by Iraq, but for better or worse?»Washington post, July 6, 2004.
2. Luttwak, strategy, the logic of war and peace, 3 ـ 17, 73 ـ 117.
3. Quoted in Atkinson, in the company of soldiers, 168.
4. Crowder, interview by knights, 2004.
5. Donnelly, Operation Iraqi Freedom, 89.

ISBN 978-1-9896600-9-6


 www.alrafidaincenter.com
 info@alrafidaincenter.com
 009647826222246
 ص.ب. 252



جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان